



المملكة
الأردنية الهاشمية

خُطَبُ العَرشِ السَّابِغِ
لصَّاحِبِ الجِلالِ الهاشِمِيِّ
البَغفورِ المَلِكِ الحَسِينِ بنِ طِلالِ
طَيْبِ اللّهِ شِراءَ

الجزء الثاني

١٣٨٨ - ١٤١٩ هجرية

١٩٦٨ - ١٩٩٨ ميلادية



الإشراف

إدارة الشؤون الإدارية - الديوان الملكي الهاشمي

الإعداد والتحرير

د. بكر خازر المجالي

فريق المتابعة والتنسيق

منتهى قبلان العبدلات

جنان زكي أبو زياد

الطباعة

مطابع الثقة الأردنية

هاتف : ٥٥٣٣٧٨٨ / ٠٦

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

٢٠١٥/٢/٨٩٣



صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
ملك المملكة الأردنية الهاشمية



DESIGN
CENTER



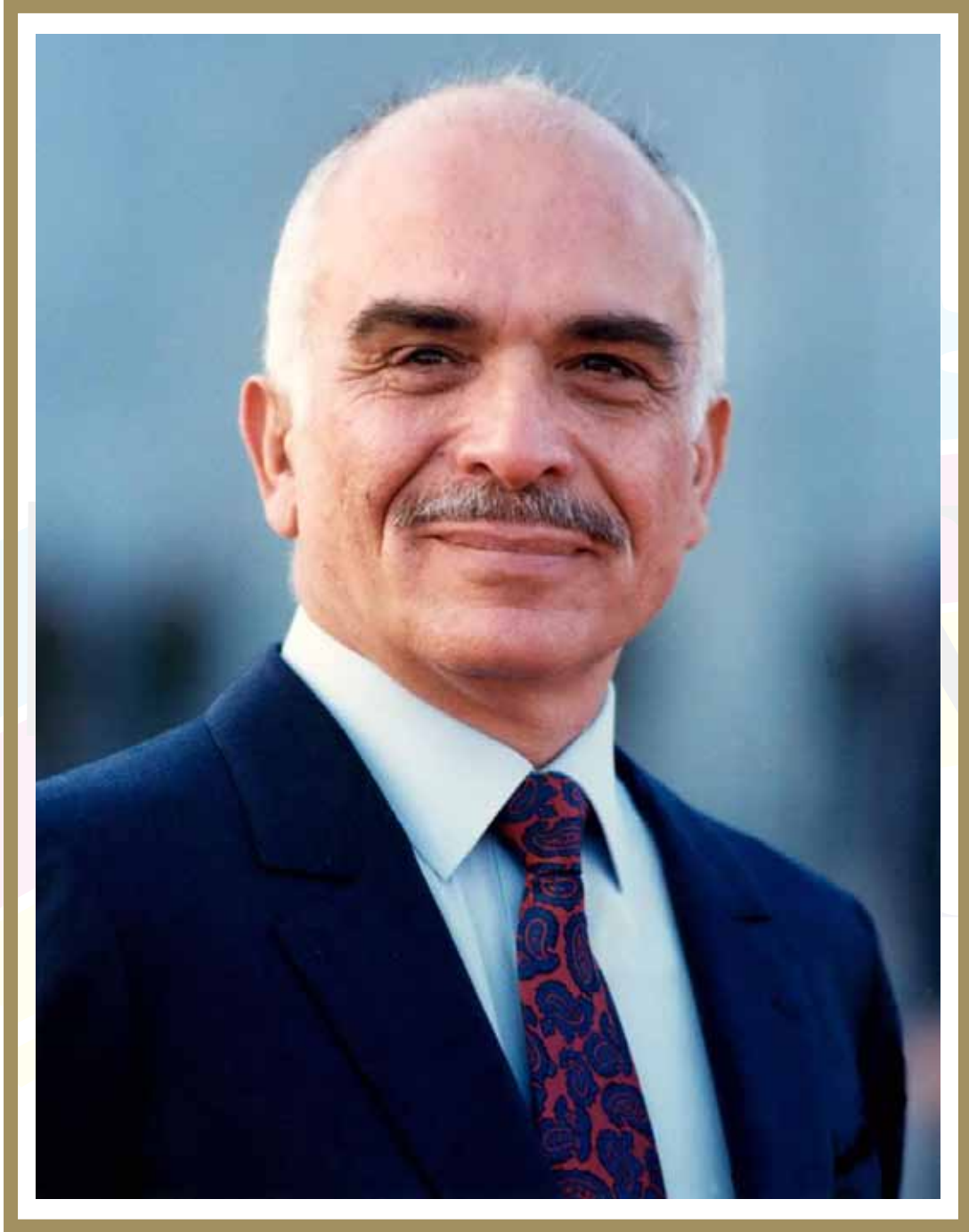


صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم
ولي العهد



DESIGN CENTER

The text 'DESIGN CENTER' is centered on the page. The word 'DESIGN' is in a large, light blue, sans-serif font, and 'CENTER' is in a smaller, light blue, serif font. The text is overlaid on a background of three overlapping, horizontal brushstrokes in light blue, light pink, and light yellow. The brushstrokes have a textured, hand-painted appearance with irregular edges. The entire graphic is semi-transparent, allowing the white background to show through.



صاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال
طيب الله ثراه



DESIGN
CENTER





فهرس خطب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال

الجزء الثاني

١٣٨٨-١٤١٩ هجرية

١٩٦٨-١٩٩٨ ميلادية

١. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني التاسع .
الثلاثاء ٨ رجب ١٣٨٨ هجرية ، الموافق ١ تشرين الأول ١٩٦٨ ميلادية ١٥
٢. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني التاسع .
السبت ٢٠ شعبان ١٣٨٩ هجرية ، الموافق ١ تشرين الثاني ١٩٦٩ ميلادية ٢٣
٣. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني التاسع .
الأربعاء ٤ شوال ١٣٩٠ هجرية ، الموافق ٢ كانون الأول ١٩٧٠ ميلادية ٣١
٤. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الخامسة لمجلس الأمة الأردني التاسع .
الأربعاء ١٤ شوال ١٣٩١ هجرية ، الموافق ١ كانون الأول ١٩٧١ ميلادية ٣٩
٥. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية السادسة لمجلس الأمة الأردني التاسع .
الأربعاء ٢٥ رمضان ١٣٩٢ هجرية ، الموافق ١ تشرين الثاني ١٩٧٢ ميلادية ٥١
٦. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية السابعة لمجلس الأمة الأردني التاسع .
السبت ٦ ذو القعدة ١٣٩٣ هجرية ، الموافق ١ كانون الأول ١٩٧٣ ميلادية ٦١
٧. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني العاشر .
الأثنين ١٢ ربيع الثاني ١٤٠٤ هجرية ، الموافق ١٦ كانون الثاني ١٩٨٤ ميلادية ٧٣
٨. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني العاشر .
الأثنين ٦ محرم ١٤٠٥ هجرية ، الموافق ١ تشرين الأول ١٩٨٤ ميلادية ٨١



٩. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني العاشر .
السبت ١٩ صفر ١٤٠٦ هجرية ، الموافق ٢ تشرين الثاني ١٩٨٥ ميلادية ٩١
١٠. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني العاشر .
السبت ٢٩ صفر ١٤٠٧ هجرية ، الموافق ١ تشرين الثاني ١٩٨٦ ميلادية ١٠٧
١١. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الخامسة لمجلس الأمة الأردني العاشر .
السبت ١٧ صفر ١٤٠٨ هجرية ، الموافق ١٠ تشرين الأول ١٩٨٧ ميلادية ١٢٧
١٢. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر .
الأثنين ٢٨ ربيع الثاني ١٤١٠ هجرية ، الموافق ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٩ ميلادية ١٤٣
١٣. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر .
السبت ٢٩ ربيع الثاني ١٤١١ هجرية ، الموافق ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٠ ميلادية ١٥٩
١٤. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر .
الأحد ٢٥ جمادى الأولى ١٤١٢ هجرية ، الموافق ١ كانون الأول ١٩٩١ ميلادية ١٦٩
١٥. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر .
الثلاثاء ٦ جمادى الآخر ١٤١٣ هجرية ، الموافق ١ كانون الأول ١٩٩٢ ميلادية ١٧٩
١٦. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الثاني عشر .
الثلاثاء ٩ جمادى الآخر ١٤١٤ هجرية ، الموافق ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٣ ميلادية ١٩١
١٧. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الثاني عشر .
السبت ١٧ جمادى الأولى ١٤١٥ هجرية ، الموافق ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٤ ميلادية ٢٠٥



١٨. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الثاني عشر .
السبت ١٠ رجب ١٤١٦ هجرية، الموافق ٢ كانون الأول ١٩٩٥ ميلادية. ٢١٩
١٩. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني الثاني عشر .
الثلاثاء ٨ رجب ١٤١٧ هجرية، الموافق ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٦ ميلادية. ٢٢٧
٢٠. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الثالث عشر .
السبت ٢٩ رجب ١٤١٨ هجرية، الموافق ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٧ ميلادية. ٢٣٩
٢١. خطاب العرش السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الثالث عشر « ألقاه بالنيابة عن جلالتة صاحب السمو الملكي نائب جلالته الملك ولي العهد المعظم الأمير الحسن بن طلال .
السبت ٩ شعبان ١٤١٩ هجرية، الموافق ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٨ ميلادية. ٢٥١



المقدمة

يشكل خطاب العرش السامي سجلا لوقائع الدولة خاصة حين تتناول مواضيع مفصلية تكون قد حدثت على مدار عام ، فيأتي خطاب العرش السامي الذي هو غالبا ما يكون في نهاية العام في شهر تشرين الثاني او كانون الاول ليقدّم ملخصا وشرحا ورؤية وتوقعا لتلك الاحداث.

وهنا في الجزء الثاني من خطب العرش السامي وهو يختص بخطب المغفور له جلالة الملك الحسين طيب الله ثراه والذي يغطي فترة ثلاثين عاما (١٩٦٨-١٩٩٨) نجد فيها توثيقا دقيقا لاحداث هذه السنين التي شهدت وقائع بالغة الاهمية من مثل معركة الكرامة الخالدة عام ٦٨ واحداث الامن الداخلي عام ١٩٧٠ ، ومشاريع التسوية للقضية الفلسطينية خلال عامي ٧١ و٧٢ ، ومن ثم قرارات قمة الرباط عام ١٩٧٣ والدخول في حقبة جديدة وخطيرة في محاولة للوصول الى صيغة توافقية لا تلحق الضرر بالقضية الفلسطينية وحق شعبها بالسيادة والاستقلال ، ومن ثم الدخول في مفاوضات السلام بدءا من مؤتمر مدريد الى مفاوضات واشنطن وتوقيع معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية عام ١٩٩٤ م ، وما ترتب عليها من استحقاقات نتيجة انفراد الاخوة الفلسطينيين بالمفاوضات بعد ما جرى في اوسلو، ولا ننسى الاشارة الى احداث الخليج بحريه الاولى الايرانية العراقية ومن ثم تلك الحرب العالمية بعد غزو الكويت الشقيقة.

ومن مطالعة مفردات خطب العرش السامي للمغفور له الملك الحسين طيب الله ثراه خلال هذه الحقبة نستشعر مرارة الالم ومعاناة جلالته من المواقف المتباينة للعرب ،وهنا كان جلالته يدعو الى وحدة الصف العربي وضرورة التنسيق المشترك ، والتحذير المستمر من اضعاف القضية الفلسطينية وتحويل الانظار عنها ، وجلالته رحمه الله كان على الدوام يؤكد مواقف الاردن الثابتة التي لا تتحاز عن ضرورة ضمان الحق الفلسطيني الكامل بسيادته ودولته على ارضه الوطنية والتاريخية.

ومن خلال قراءة خطب العرش السامي هذه نقرأ في مجموعة الافكار والتوجيهات في القيادة والادارة وفي الحوار والتأكيد على ان اهم عوامل ترسيخ مبادئ عقيدتنا السمحة وتعاليم الاسلام الحنيف أن نسخر رسالة الدعوة والارشاد في الاداء السليم والحكيم.



وتناولت خطب العرش مسائل التنمية المحلية والتطوير والتحديث والاشارة الى المشاريع الحيوية ،ورسم معالم الخطط المستقبلية ،والتأكيد على مسائل الامن الوطني بشقيه الداخلي والخارجي والاشارة الى الاهتمام بالشباب والطفولة والمرأة ، والتنويه بالثقة بجيشنا العربي واجهزتنا الامنية .

ونتطلع الى هذا الجهد الذي يأتي بدعم وتوجيه من دولة رئيس الديوان الملكي الهاشمي الدكتور فايز الطراونة ومعالي امين عام الديوان الملكي الهاشمي يوسف حسن العيسوي وادارة الشؤون الادارية وعطوفة السيد مالك الدباس، نتطلع اليه كإضافة نوعية في ارشفة جانب من تاريخنا الوطني نقدمه للمكتبة الاردنية والباحثين والمهتمين ، ونسأل الله التوفيق في ظل قائدنا جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه.

التوثيق الهاشمي
إدارة الشؤون الإدارية



DESIGN CENTER



خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمُغْفُورِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية
لمجلس الأمة الأردني التاسع

الثلاثاء ٨ رجب ١٣٨٨ هجرية
الموافق ١ تشرين الاول ١٩٦٨ ميلادية



DESIGN
CENTER





بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه العربي الأمين

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

باسم الله العلي القدير ، نفتح الدورة العادية الثانية ، لمجلس الأمة الأردني التاسع . مستهلين دقائقها الأولى ، بالترحم على شهدائنا الأبرار ، الذين جبلوا تراب وطنهم بالطاهر الزكي من دمائهم ، وغرسوا رايات البطولة والكرامة ، على كل سفح ومرتفع من وطننا الغالي ، ونشروا ألوية التضحية والفداء في كل بقعة من بقاع اردننا الحبيب ، شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ، سواء بسواء . معاهدين الله أن نقتفي آثارهم ، ونمضي على طريقهم ، صادقين مؤمنين ، صابرين مرابطين على عتبات اليرموك وقرب مئاوي الصحابة والتابعين ، وفوق كل مرتفع وخلف كل ثنية من وطننا الحبيب « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ، ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا » صدق الله العظيم ونبعثها من موقفنا هذا ، تحية اعتزاز وتقدير ، الى ابطالنا جنود الحرية والاستقلال ، حماة الحق والشرف ، الرابضين في معاقلم دفاعا عنا وعن أمتهم يلقون الموت بصدورهم وقلوبهم ، لينتزعوا من بين براثنه واشداقه ، كرامة الأردن وحرية ، وحرية العرب وكرامتهم .

ونزجها في هذه الساعة ، وفي كل ساعة ، تحية حب واكبار الى أهلنا واخواننا ، المنزرعين في جيرة المعراج ومهاد البطولات ، في المحتل من ارضنا الطهور ، يصوغون لنا ، بالدم ، وعذابات الروح ، ملاحم لا تنقطع ولا تنتهي ، من صادق الوطنية ، وراسخ الايمان ، ويخطون أمام عيون العالم ، بحبات قلوبهم ، ونور عيونهم ، اسفارا من التضحيات في وجه المعتدي الباغي يعلون بها وحدة بلدهم ، وقد أراد لها أن تذوب وتتلاشى ، ويؤكدون من خلالها أصالة عربيتهم ، وقد توهم أنها ستمحى وتزول ويصونون بها اسم امتهم ، وهو الذي حسب انها انتهت في العالمين . « يا ايها الذين آمنوا ، اصبروا وصابروا ورابطوا ، واتقوا الله لعلكم تفلحون » صدق الله العظيم .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

قبل أن نبدأ في استعراض احداث عام مضى ، ورسم الخطوط الرئيسية لمسيرتنا خلال عام يهل ، لابد لنا من الوقوف عند مجموعة من الحقائق ننظر فيها وندعو العالم الى إمعان النظر فيها بجد واخلاص .
١- لقد كان عدوان اسرائيل المعروف بعدوان حزيران ١٩٦٧ ، على المملكة الأردنية الهاشمية ، والدول العربية الشقيقة ، ذروة جديدة بلغها المد الاستعماري للحركة الصهيونية العالمية ، في سعيها الدائم لاحتلال المزيد من الأرض عن طريق استعمال القوة ، وفرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط ،



عن طريق بناء قوة عسكرية متفوقة في اسرائيل ، تمكّنها من الوصول الى مصادر الثروة في المنطقة في يوم قريب او بعيد ، والتحكم بشؤونها ومصائر دولها وشعوبها وفقا لما تقتضيه مخططاتها بعيدة المدى .

٢- كان صدور قرار مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، محاولة أولية من المنظمات الدولية لازالة نتائج ذلك العدوان، وصيغة تمهيدية، لتطويق الحجج التي تعتمدها اسرائيل ، لتبرير سلوكها العدائي المتماذي ، في المنطقة العربية ، منذ البداية ، وكان من اهم المبادئ التي أكدها ذلك القرار ، اعلان عدم شرعية اكتساب الأراضي بقوة السلاح وبالتالي الدعوة الى الانسحاب من جميع المناطق التي جرى احتلالها منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧ . والدعوة الى معالجة القضية الانسانية الكبرى ، قضية اللاجئين ، التي ما زالت تنتظر عدالة العالم منذ عشرين عاما . والتي زادت ابعادها وتعاضم ثقلها على نفوس اصحابها، وعلى كاهل بلدنا ، نتيجة لحرب حزيران .

٣- كان الموقف الأردني من قرار مجلس الامن ذلك ، نابعا من كوننا دعوات سلام وشعب سلام وأمة سلام ، نابعا من مقتضيات القرار نفسه من جهة ، ومتفقا ومنسجما مع الموقف العربي المشترك من ذلك القرار، من جهة اخرى. فلقد اعلنا قبولنا بقرار مجلس الأمن الدولي ، وقبلنا بوضعه موضع التنفيذ جملة وتفصيلا ، ولكننا أكدنا ، ونعود نؤكد من جديد ، ان انسحاب اسرائيل يجب أن يجيء كاملا وشاملا من جميع الأراضي والمناطق العربية التي احتلتها نتيجة لحرب الخامس من حزيران ، وان أية مكاسب اقليمية أو مطامع توسعية تحاول اسرائيل أن تحققها ، من خلال تنفيذ هذا القرار، أو عدم تنفيذه، انما تدين اسرائيل بنقض هذا القرار وخرق مبادئه ، وبالتالي تكشف أمام العالم أجمع عن حقيقة نواياها ، وتجعلها وحدها مسؤولة عن احباط التسوية السلمية التي يتوخاها القرار .

٤- كان موقف اسرائيل من قرار مجلس الأمن الدولي موقف المتصلب الذي أعمته نشوة النصر العسكري عن وضع الامور في مواضعها أو رؤيتها على حقيقتها . وأكثر من ذلك ، فقد جاء ذلك الموقف - متناقضا كليا مع اتجاهات الرأي العام العالمي كله . وهو الرأي الذي ضللته اسرائيل لسنوات طويلة خلت، حين صورت له أنها هي التي تقف في موقف الحمل الوديع ، وأن العرب هم الذين ينهجون منهج العدوان، ولا يعرف السلام الى نواياهم سبيلا. لقد خرجت اسرائيل بموقفها ذلك عن منطوق القرار ، وضربت بمقتضيات السلام عرض الحائط . وصورت النشوة لقاداتها انهم قادرون على إملاء ارادتهم من مركز قوة ومن موقع احتلال ، فرفضوا قبول القرار ، ورفضوا الالتزام بتنفيذه وراحوا يروجون لحكاية المفاوضات المباشرة مع الحكومات العربية ، مصرين على أن لا يتم تحديد موقفهم من مبدأ الانسحاب الذي ينادي به قرار مجلس الأمن الدولي ، الا بعد خضوع الجانب العربي وقبوله بالتفاوض . وبكلمة اخرى ، فقد اتضح للعالم، انه في الوقت الذي أثبت فيه



العرب انهم دعاة سلام قائم على الحق والعدل ، فقد أثبتت اسرائيل أنها تسعى وراء سلام قائم على الذل والاستسلام .

٥- لم تكتف اسرائيل بتسجيل ذلك الموقف على نفسها ، بما ينطوي عليه من استهانة بالمنظمة الدولية وتحذ لقراراتها ومبادئها ، وبما يحمله من معاني الاستخفاف بالرأي العام العالمي والاصرار على تعريض السلام في المنطقة ، وفي العالم للخطر . وانما هي اندفعت وطوال الشهور العديدة الماضية في سلسلة من الاعتداءات اليومية على هذا البلد . فهي في الصباح تقصف المدن الآمنة والقرى الصغيرة بنيران مدفيعيتها وقنابل طائراتها ، وهي في المساء تحرق بالنابالم ، معسكرات اللاجئين الذين اقتلعتهم من بيوتهم ومزارعهم وديارهم ، من غير أن يهمها أن يكون في عداد ضحاياها البريئة ، الطفل الرضيع ولا الشيخ الطاعن في السن . وأكثر من ذلك ، فقد عمدت اسرائيل الى ترحيل العديد من ابنائنا في الضفة الغربية ودفعت بهم شرقي النهر ، لتضيف الى جموع اللاجئين جموعا جديدة ، وتعمق المأساة الانسانية بالجديد من الضحايا والآلام .

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن الدولي ، كان ينعقد في أعقاب كل اعتداء من هذه الاعتداءات ويصدر قرارا بادانة اسرائيل ، ويندد بمخالفاتها لقرارات المجلس والمنظمة الدولية ، فان اسرائيل كانت تحتفظ لمجلس الأمن برد واحد على قراره : هو المزيد من الاعتداءات تقوم بها ضد هذا البلد ، والمزيد من الاعراض عن نداءات السلام والمحاولات الجادة المخلصة لتحقيقه . وكان على بلدنا ، أن يقابل تلك الاعتداءات بالمزيد من الصمود والثبات ، والمزيد من التمسك بحقوقنا والاصرار على الدفاع عن وطننا وامتنا ، والمزيد من الايمان بحتمية انتصار الحق في النهاية ، مهما تعاوره اذى الباطل ، أو عصفت به قوى الشر والعدوان .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

لم يكن العام الذي انقضى ، بالنسبة لنا ، كمثلته عند غيرنا من الأمم والشعوب . ففي الوقت الذي كانت تتلاحم فيه مشاعرنا وآماننا والأمننا ، مع مشاعر أهلنا في المحتل من ارضنا وآمالهم وآلامهم وفي سائر الحالات التي يتخذها رفضهم للاحتلال ومقاومتهم له سلبا وايجابا كان علينا ان نتوزع الدقائق والساعات من كل صباح وكل مساء ، بين صمودنا في وجه عدوان اعدائنا المبيت المستمر ، وبين بناء بلدنا ، وتوفير اسباب القوة والمنعة له في كل ميدان وعلى كل صعيد . واكثر من ذلك ، فقد كان علينا أن نتصل بالعالم ونعرفه على حقيقة قضيتنا ، بالارتحال الى ارجائه المختلفة حيننا للالتقاء بقادته ورجالاته ، واستقدام العديد من ذوي الأثر والنفوذ من ابنائنا من سائر الأجناس حيننا آخر . ويقيننا ان الجهد المبارك الذي بذل في هذا السبيل ، قد أسهم الى حد كبير في شرح موقفنا السليم للأمم العالم وشعوبه ، وحقق بالتالي رسم الصورة المشرقة التي تعرفها الدنيا عن بلدنا ، هذه الأيام .



وإذا كنا لا نؤثر الدخول في تفصيل المنجزات التي تمت خلال هذا العام ، فإننا لا بد وأن ننوه بكثير من التقدير ، بالجهد المتواصل الذي بذلته الحكومة لتحقيق التفاعل الايجابي البناء بين قوى الدولة عموماً والخدمات الموصولة التي قدمتها لآخواننا اللاجئين والنازحين والخطوات التي قطعتها اجهزتها ومؤسساتها العامة في ركب موحد السير محدد الغايات . وإذا كانت المساعدات المالية التي نلتها بعُميق الشكر والعرفان من الدول العربية الشقيقة ، قد أسهمت في تحقيق ذلك كله ، فإن مما لاشك فيه أن المواطن في هذا البلد ، كان هو السلاح الأول الذي جعل ذلك كله ممكن التحقيق . فلولا وعي هذا المواطن ، وارتفاعه الى مستوى المسؤوليات التي فرضتها طبيعة المرحلة ، ولولا تضحيات هذا المواطن واستعداده الدائم لبذل روحه ودمه في سبيل بناء بلده والدفاع عن حريته ، ولولا ايمان هذا المواطن بقيادته وثقته بقدرته على صنع المعجزة وتصديه لصنعها لما تحقق لنا من ذلك كل شيء قليل او كثير .

لقد كان من الطبيعي ، أيها الأعيان والنواب المحترمون ، ان تتال قواتنا المسلحة من عنايتنا ما نالته وستظل تتاله ، وأن يستمر الجهد المبذول لتطويرها واعدادها - في حدود الامكانيات - دون انقطاع . واستطاعت هذه القوات ، أن تسطر أمام العالم ، صفحات خالده من البطولات ، في دفاعها الباسل المستميت ، عن بلدنا وكرامة امتنا ، وفي ثباتها الشجاع أمام سيول من الاعتداءات ، لا تتقطع ولا تنتهي . وإذا كان المجتمع الأردني برمته ، خير ظهير لقواتنا المسلحة ، فإن سندها الكبير ، قد تمثل أول ما تمثل ، بالقوات العربية الشقيقة المرابطة ، ثم في ذلك التقدير البالغ الذي تتمتع قواتنا عند أبناء أمتنا ، والاعتزاز الصادق الذي انتزعت له لنفسها عند كل عربي امين .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب ،

لقد كانت سياستنا العربية تقوم على الدوام على أساس راسخ من ايماننا بوحدة امتنا في سائر اقطارها وأمصارها ، وانطلاقاً من تلك السياسة ، فقد حرصت الحكومة على تنمية التعاون والاخاء بين المملكة الأردنية الهاشمية والأقطار العربية والاسلامية الشقيقة . فبلدنا لم يكن يوماً من الأيام ، غير جزء لا يتجزأ من وطننا العربي الكبير ، واسرتنا الأردنية ، في ضفتيها ، ليست سوى بعض من الأمة العربية ، تتحد معها في الالم والأمل ، وفي المسير والمصير .

واما في المجال الدولي ، فقد جهدت الحكومة في الحفاظ على التوازن والصدقة في علاقتنا مع جميع الدول ، واتخذت من المواقف ما دعم مبدأ التوازن والاعتدال في السياسة الدولية .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

لقد قطعنا العهد على انفسنا أمام الله ، أن نظل نبني ونعد ، ونكافح ونناضل من أجل استرداد الوطن الغالي وانقاذ الحق والكرامة . وفي الوقت الذي نمد فيه يدنا لكل جهد صادق وشريف يهدف



تحقيق السلام العادل فاننا نعلنها بكل صراحة ووضوح ، اننا سنظل نقف على تراب هذا الوطن المقدس ، وقفه الرجولة والبطولة ، دفاعا عن وجودنا ، وعن الوجود العربي كله ، مؤثرين الموت في أية لحظة ، على التفريط بحبة واحدة من حقنا المشروع .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

اننا ونحن نتمنى لكم التوفيق فيما انتم مقبلون عليه من مهمات طوال هذه الدورة ، وندعوكم الى التعاون الصادق البناء مع السلطة التنفيذية ، لنتمنى ايضا لكل مواطن في بلدنا الأمين ، التوفيق في خدمة اردنه وبنائه ، وندعوه الى المزيد من التضحية ، والمزيد من الصمود ، والمزيد من الثبات . قال تعالى « ولیمحص الله الذين آمنوا ، ويمحق الكافرين . أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ، ويعلم الصابرين » صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،



DESIGN CENTER



خُطَابُ الْعَرْشِ لِسَيِّدِي
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمُغْفُورِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَالِال

في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة
لمجلس الأمة الأردني التاسع

السبت ٢٠ شعبان ١٣٨٩ هجرية
الموافق ١ تشرين الثاني ١٩٦٩ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه العربي الأمين

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

باسم الله، نفتتح الدورة الثالثة لمجلس الامة الاردني التاسع ونحن أكثر ما نكون تمسكا بأهدافتنا ووفاء لقضيتنا، واعتزازا وأملا بشعبنا وبالامة العربية جمعاء.
ونكرس اولى لحظات هذه الدورة للترحم على شهدائنا الابرار، جنود الحق، وحماة الحرية من ابناء قواتنا العربية الاردنية المسلحة، وأعضاء اسرتنا الاردنية الكبيرة الواحدة، ممن سقطوا على طريق كفاحنا المجيد، دفاعا عن بلدهم، وذودا عن حياض العرب، راضين مرضيين.
ونزجها تحية محبة، وتحية ثقة واعتزاز، وتحية عهد وايمان، الى اهلنا وذوينا، رجالا ونساء، شيوخا وأطفالا، فتيانا وفتيات، الصامدين الصابرين والمناضلين المؤمنين، وراء النهر المقدس في المحتل الغالي من أرضنا الطيبة، مرتحلين اليهم في هذه اللحظات، وفي سائر اللحظات، عبر اسوار الاحتلال وخلف معاقل الظلم والجور والاضطهاد ، مجددين العهد لله ولهم، على طرد الغمة، مهما اشتدت واجلاء الدخيل مهما عتا وتجبر، وكشف المحنة مهما امتد الامد وطال المسير.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان عاما ثالثا على وشك ان ينتصف ، والعدوان الصهيوني على بلدنا وامتنا ما زال قائما، والاحتلال الاسرائيلي لذلك الجزء الغالي من وطننا ولاجزاء غالية اخرى من الوطن العربي ما زال مستمرا. ولئن كان رفع الاحتلال وازالة العدوان. قد تأخر كثيرا عما كنا نؤمل ونتمنى، فان نجاحهما في تحقيق اهدافهما قد تأخر أكثر وأكثر، عما كان يتمنى الاعداء ويؤملون. واذا كانت ارادة الصمود التي تفجرت من غياهب حزيران وظلماته، هي السبب الرئيسي في احباط مرامي العدوان واغراض الاحتلال، والسد المنيع الذي وقف بين الاعداء وبين بلوغ ما يشتهون، فان التقاعس عن تجسيد تلك الارادة، بما يتناسب معها من قدرة عربية موحدة، وقوة عربية مشتركة، هو في طليعة الاسباب التي مكنت للعدوان من الاستمرار حتى اليوم، ونقلت الاحتلال وراء ابواب عامه الثالث، هذه الايام.
ان الصهيونية، لم تنجح في اقامة دولة اسرائيل منذ البداية، إلا بعد ان نجحت في حشد اليهودية العالمية وراء مخططاتها، بالاضافة إلى ما عملت على كسبه من الاصدقاء والمؤيدين، هنا وهناك. وكان حشدها ذاك، بشريا، مثلما كان مادياً وسياسياً وفكرياً. ولم يكن ذلك بالطبع حال الامة العربية، لا قبل قيام اسرائيل، ولا بعد قيامها، فالعرب لم يحشدوا صفوفهم ليقفوا في وجه المخطط الصهيوني عندما هم بغزوهم في قلب دارهم. ولا هم عرفوا كيف يكسبون النصير لقضيتهم، مع ان



الحق هو حقهم والباطل في جانب الاعداء. ثم انهم كانوا وسط بحار الخلافات ولجج الصراعات التي فرضت عليهم او قامت فيما بينهم، لاهين منشغلين عن كل ما كان يبيت لهم ، بالسر والتخطيط العلمي الدقيق.

فلقد خضنا كل معاركنا مع الصهيونية بجيوشنا وحدها ، وبغير ان نوفر لهذه الجيوش، ما تحتاجه من تدريب وتسليح واعداد. وكانت الكثرة العظمى من ابناء امتنا ترقب وتتفرج .. كأن الامر لا يعنيها، وكأن الخطر الذي يضرب هذا الوجه العربي اليوم، سيتردد في ضرب كل وجه عربي، في يوم قريب. ذلك كان حالنا قبل قيام اسرائيل، وذلك كان حالنا بعد قيام اسرائيل. ذلك كان حالنا قبل حزيران، وحرام ان يظل ذلك حالنا بعد كل هذا الذي حدث ووقع في حزيران .

حضرات الأعيان، حضرات النواب

كانت مسيرة بلدنا خلال العام الذي انصرم، كمسيرته، في سائر الاعوام، شاقة وطويلة. وفي الوقت الذي حرص على ان يوفر لتلك المسيرة من اسباب الظفر والنجاح داخل اسواره، أقصى ما تبيحه قدرته وطاقته، فقد حرص ايضا على ان يوفر لها، أقصى ما يمكن توفيره من تلك الأسباب، خارج الاسوار. لقد كان الهم منصرفا الى اعادة بناء قواتنا المسلحة وتنظيمها. وتحقق لنا في هذا المضمار، اجتياز اشواط فاقت في مضمونها ما توفر بين أيدينا من امكانات، يحفزنا إلى ذلك ويدفعنا اليه، ما أبدته تلك القوات وتبديه من ضروب الشجاعة والبطولة، في مجابهة سيول الاعتداءات التي يقوم بها العدو ضدنا صباح مساء. وقواتنا اولا واخيرا، لا تدود عن حمى الاردن وحده او تصد الاذى عن اهله فحسب، ولكنها تقف - وهي وريثة قوات الثورة العربية الكبرى - دفاعا عن امتنا العربية بأسرها وتحمي شرف العروبة وكرامة المسلمين في كل مكان. واستمرت حكومتنا في سياستها العربية الثابتة القائمة على الايمان بوحدة الامة العربية عملا وهدفا ومصيرا. ولم تتردد في تدعيم التعاون القائم مع الاشقاء، والاستزادة من التنسيق وتبادل الرأي والفكر والاجتهاد معهم في كل ما يعود على القضية المقدسة بالكسب والخير.

وفي شهر آب الماضي، وبعد ان تعذر على دعوتنا الى لقاء القمة العربي، احراز القبول الشامل، كان لقاء قادة دول المواجهة العربية. وكان لقاء موفقا في الجو الاخوي الذي أحاط به، والبحث المثمر الذي دار فيه، والغاية الجليلة التي توخاها. وتم في ذلك اللقاء تحقيق جوانب جديدة من التنسيق في التكامل الدفاعي لدول المواجهة، في وقفها المشتركة امام العدو الواحد المشترك. وتضاعفت المكاسب على الصعيد العربي، بما حققه بلدنا للقضية المقدسة من كسب كبير على الصعيد الاسلامي الواسع. فبعد النداء الذي وجهناه من عمان ضحى كارثة الاقصى المبارك، انتظم في المملكة المغربية الشقيقة عقد ملوك ورؤساء وممثلي الدول والشعوب الاسلامية، لأول مرة في تاريخ المسلمين القديم والحديث.



وقال بلدكم في المؤتمر كلمة العروبة والاسلام، وروى مأساة الاقصى التي بدأت في ذلك اليوم البعيد، الذي استطاعت الصهيونية فيه، أن تنفذ مخططاتها ضد العرب والمسلمين. وفي الوقت الذي كان يمكن ان يبدأ اللقاء فيه بجريمة حرق الاقصى، وينتهي عندها، فلقد استطعنا بحمد الله ان نتقل بذلك اللقاء، الى ابعاد الجريمة الصهيونية الاصلية، ابتداء من العدوان الاساسي على الشعب العربي في فلسطين عام ١٩٤٨، وحتى عدوانها المتماذي على الامة العربية في سائر اقطارها عام ١٩٦٧.

فلقد شجب قادة المسلمين جريمة حرق الاقصى وتعهدوا بتحريره، مثلما رفضوا احتلال المدينة المقدسة، وتعهدوا بتحريرهما واكثر من ذلك فقد نددوا بعدوان حزيران المعروف وطالبوا بانسحاب قوات اسرائيل من جميع المناطق التي احتلتها نتيجة لذلك العدوان، مثلما أكدوا وقوفهم الى جانب شعب فلسطين وقرروا دعمه في كفاحه المشروع من اجل استرداد حقوقه، وفي سبيل تحرره الوطني .

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان الموقف السياسي، بالنسبة لأزمة العدوان لم يتحقق فيه اي تقدم ملموس، على الرغم من الجهود المتوالية التي بذلتها حكومتي، بالتعاون مع الاخوة والاشقاء، في هذا السبيل، ولقد اتسمت سياستنا منذ البداية بالاستقامة من ناحية، والاتزان من ناحية اخرى، ولكنها خلت، وستظل تخلو من اي مظهر من مظاهر التهاون، او التخاذل، والاستسلام. فالمبادئ التي التزمنا بها منذ ان قبلنا بالعمل السياسي سبيلا في المعركة الحاضرة، هي المبادئ التي ما ننفك نلتزم بها في كل مرحلة من مراحل مساعيها السياسية.

ان هدفنا الاول، وغايتنا الاساسية هي استرداد ارضنا المحتلة، وتحرير شعبنا الاسير. ولقد ارتضينا العمل على تحقيق ذلك عن طريق السلام، وأكدنا للعالم صدق نوايانا، حين ذهبنا في ذلك الطريق الى ابعد حد مستطاع. ولكننا في اللحظة التي نجد فيها ان اعداءنا ومن وراءهم، قد سدوا ذلك الطريق في وجوهنا، فاننا نؤكد لهم، وللعالم اجمع، اننا لن نتردد في اتباع طريق التحرير، مهما كانت الطريق شاقة وطويلة. ان تحرير ارضنا والقدس درتها، هو هدفنا وتحرير شعبنا المكافح الصابر هو غايتنا. ولن يثنينا عن بلوغهما سبب مهما عظم، او يقعدنا عن تحقيقهما عائق مهما كان.

لقد ارتضينا بقرار مجلس الامن الدولي، المؤرخ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ كصيغة للتسوية السلمية، وقبلنا بالمبادئ التي اشتمل عليها، وطالبنا بالالتزام بتلك بالمبادئ والقبول بوضعها موضع التنفيذ. ولقد بذلنا من الجهد في هذا السبيل ما لم يعد خافيا على احد. فاتصلنا بالعديد من العواصم والبلدان واشترطنا في العديد من اللقاءات والمؤتمرات، وعملنا جنبا الى جنب مع اخواننا واشقاتنا، داخل نطاق الامم المتحدة، وخارج ذلك النطاق، ولكن ذلك كله، لم يكبح جماح اسرائيل ولم يبدل في موقفها المعروف من تحدي المنظمة الدولية، والاستهتار بالحق والعدل، والرأي العام في الدنيا كلها.



ولقد اعلنا موقفنا للعالم اجمع، واكدنا للدول الكبرى، وبيننا اننا لن نذهب خطوة واحدة وراء قبولنا بقرار مجلس الامن والمبادئ التي اشتمل عليها. وكنا نتمسك في كل ذلك بمبدأين اساسيين، هما عماد موقفنا القومي العادل في نضالنا السياسي: الاول استعادة الاراضي العربية المحتلة كاملة غير منقوصة، والثاني الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة في وطنه السليب .

ونحن في حرصنا الشديد على مصالحنا وامانينا القومية، وفي كفاحنا للحفاظ على تلك المصالح والاماني، ننطلق من واجب الامانة التي نحملها امام الله والأمة والتاريخ، مثلما ننطلق من قناعتنا المؤكدة بأن اسرائيل لا تتوخى السلام ولكنها تريد الاستسلام، حين تطمع في كسب الارض والسلام في آن. ومن هنا، فقد اعلنا بشكل لا يقبل الغموض ولا الابهام، ونعود اليوم من جديد: ان اسرائيل اذا ارادت السلام فلن تتال الارض. وان ارادت الارض، فلن تتال السلام.

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

اننا ونحن في اخطر مرحلة من مراحل تاريخنا القومي ، لننظر في الصورة من سائر زواياها فتتبدى لنا الملامح التالية : -

اولا - ان الامم المتحدة، كأعلى منظمة دولية، قد عجزت حتى الان على ان تكون الاداة الفعالة في وضع قراراتها موضع التنفيذ.

ثانيا - ان الدول الكبرى لم تتدارك الأزمة حتى الان بالمسؤولية الجديدة لرفع العدوان واطرار الحق وانقاذ السلام، وان المباحثات التي جرت بينها لم تنج من التناقضات الأساسية القائمة اصلا بين هذه الدول نفسها. وانها في المواقف المتباينة التي اتخذتها وتتخذها خلال تلك المباحثات، لا تصدر عن التزام مجرد بقيم الحق ومبادئ العدالة، بقدر ما تصدر عن الهوى المنحرف والغرض المريض. ثالثا - ان اسرائيل، بمثل ما تزال تعتمد على تفوقها العسكري، فانها تعتمد على مساندة الولايات المتحدة الاميركية، وتأييدها لها ماديا وعسكريا وسياسيا على حد سواء.

واننا امام هذا الواقع المؤسف، الذي يلقي ظللا سوداء على الفرصة المتاحة لبلوغ السلام، لا يجوز ان نقابله بواقع مؤسف آخر في وطننا العربي الكبير. ان العرب حين ينظرون الى هذه الصورة بأقل درجات التواكل والتعاس، يبيحون لاي فريق من الدول الاجنبية، بالاقتناع بأن الواقع العربي هو ادنى من مستوى المعركة التي يتحدث العرب عنها، وان الأوضاع الداخلية في الاقطار التي تعرضت للعدوان معرضة للتفكك والانهار، بحيث لا يقوى اي منها على مزيد من الصمود فيرضى بما يفرضه الواقع، وتتمليه القوة، غدا او بعد غد. ان مثل هذه الانطباعات التي ينقلها الواقع العربي القائم اليوم، ينبغي ان تذهب من أذهان اصحابها إلى غير رجعة، وما من قوة تستطيع ان تفعل ذلك، غير العرب انفسهم. ومن هنا فاننا في حرصنا على تحقيق ذلك من جانبنا نرسم لتحركنا الوطني والقومي



اطارين رئيسيين: -

الأول - هو الجبهة الداخلية، حيث ينبغي ان ينصرف الجهد الصادق الموصول لبنائها متماسكة مترابطة مؤمنة، لا مجال فيها للتشعث اوالتنافر او الاختلاف، وحيث ينبغي ان تشكل قوة وطنية حرة واحدة تعمل تحت قيادة واحدة، في طريق واحد، يقود في هذه المرحلة الى غاية واحدة، هي التحرير. ان النصر تفرضه وتحققه مثل هذه الجبهة، التي تقوت الفرصة على اي متآمر دخيل، ان ينقل المعركة من خط المواجهة الى داخل الصفوف. ومن هنا، فان علي أن أعلن بكل قوة ووضوح، ان المصلحة الوطنية العليا ومسؤولياتنا نحو انفسنا ونحو أجيالنا المقبلة، وان طبيعة المعركة التي فرضها الأعداء علينا، تحتم على الحكومة وبحكم وفائها لمسؤولياتها الجسام، ان تضرب على يد التآمر والعبث والاضعاف، حتى لا يتوهم العدو واعوانه بأننا في صراع مع انفسنا، قبل ان نكون في صراع مع العدوان. وسوف تمضي الحكومة في الوقت نفسه، ببذل كل الجهود، للاستمرار في معركة البناء، جنبا الى جنب مع معركة الصمود. وسوف تواصل عنايتها بأجهزة الدولة المختلفة، وتنفيذ المشاريع والمخططات البناءة، إلى اقصى ما تبيحه الامكانيات والموارد المتوفرة. اننا اليوم، واكثر من كل يوم، اشد ما نكون حرصا على سلامة جبهتنا الداخلية ومتانتها واصالتها، بحيث تنتظم كل قوانا الخيرة النافعة المخلصة، في موكب متعاون متكامل منسق، يكون عدتنا وسلاحنا في نضالنا المرير.

والثاني - هو الجبهة العربية. حيث سنضعف جهدنا ونتابع دعوتنا للعمل على بنائها بناء محكما يمكنها من القيام بدورها الكامل في معركة وجودنا القومي على سطح هذه الارض، لقد دعونا الاقطار الشقيقة الى الاجتماع والتلاقي قبل اليوم. ونعود اليوم، فنقرر بأن لا بديل امامنا عن العمل العربي الموحد، بحيث نقدم للانسان العربي امل النصر واسبابه، بدلا من شبح الهزيمة وبواعثها، ونثبت للعالم اجمع، ما يبدو ان العالم بحاجة الى اثباته، وهو ان الحق العربي تحميه سواعد العرب، وثروة العرب، ودماء العرب في كل مكان.

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

ان الكفاح المسلح، والمقاومة المشروعة اللذين فجرهما العدوان الاسرائيلي، في صفوفنا، وفي صفوف الشعب العربي الفلسطيني، من اجل التحرير واسترداد الحق المغتصب، هما كفاح مقدس خالص لله والوطن. ومقاومته باسلة قائمة على الشرف والتضحية والفداء. واذا كان من واجب غيرنا ان يتخذ من ذلك الكفاح موقف الدعم والتأييد، فان من حقنا في هذا البلد، ان نؤكد بأن ذلك الكفاح هو نحن ... هو جزء من صمودنا، وقطعة من وجودنا، لا نتخذ منه موقفا من المواقف لان المرء لا يطالب باتخاذ موقف معين من ذاته.



نحب أن تكون هذه الحقيقة واضحة ومفهومة في كل ذهن وعند كل انسان. ونحب ان يكون واضحا ومفهوما معها ان هذه الأرض الاردنية الطاهرة الصامدة منها والمحتل سواء بسواء، هي ميدان البسالة والنضال، وعرين التضحية والفداء، وستظل هكذا حتى تحقق الوية النصر والكرامة ويستقر العدل ويظفر الحق، وترفرر في سمائنا الصافية اجنحة السلام.

غير اننا في هذا الجهاد الذي كتب علينا، وعلى قواتنا المسلحة، والقوات العربية الشقيقة من حولها، حريصون على ان يتوفر لذلك الكفاح ما ينبغي ان يتوفر لذلك الكفاح ما ينبغي ان يتوفر لصفودنا كله، وللقوات المسلحة بالذات، من نظام وانتظام، حريصون على ان تخلو صفوفه، خلو صفوف تلك القوات من أية عناصر مشبوهة بعيدة عن حقيقة الكفاح ومعانيه، حريصون على ان يبتعد الكفاح بعد تلك القوات عن اي مظهر او مسلك يؤذيه او يشوه روعته وقدسيتها، حريصون أيضا على أن لا تراق نقطة دم عربية واحدة، هنا او في اي بلد عربي، وان لا تطلق رصاصة عربية واحدة، هنا أو في اي بلد عربي. في غير ساح الشرف والبطولة والاستشهاد.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

انني وانا أحمل أعباء القيادة في هذه الأيام الحالكة معتمدا على ولاء الشعب النبيل، وقدرة الحكومة، وبسالة القوات العربية الأردنية المسلحة، فانما اعتمد في مسيرتي الشاقة الطويلة، على نقاء المعدن في الانسان العربي في هذا البلد، وقوة الشكيمة وصدق الايمان فيه، وصلابة المقاومة، ومتانة الصمود التي تجلت في كل زاوية وفي كل بيت في هذه الضفة الشرقية الصامدة وشقيقتها الضفة الغربية الصابرة، واذ اعلن افتتاح هذه الدورة المباركة لمجلسكم الموقر، فانني ادعوكم أحر الدعاء واقواه الى مزيد من العمل، ومزيد من التضحية، في إطار محكم من التعاون الصادق الموصل بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية، لأرجو لكم التوفيق في اعمالكم خدمة لبلدكم الغالي وقضيته المقدسة. وانني من هنا، من تحت هذه القبة، اعاهد شعبي امام النهر ووراءه، أعاهده باسمكم، وباسم الثورة العربية التي تحدرت في دمائي، أن اعيش له وفي سبيله، حتى يعود الشمل ويلتئم الموكب، في يوم مقبل قريب بعون الله، تطلع فيه شمس الظفر من أفق التحرير.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ التَّهَاشِمِيِّ
الْمُغْفُورِ لِمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة
لمجلس الأمة الاردني التاسع

الأربعاء ٤ شوال ١٣٩٠ هجرية
الموافق ٢ كانون الأول ١٩٧٠ ميلادية



DESIGN CENTER





بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الأمين

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

باسم الله العلي القدير نفتح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني التاسع ، ضارعين اليه تعالى أن يجعل من يومنا هذا بشير أمل في حياة بلدنا الغالي ومنعطف خير في مسيرة أسرتنا الأردنية الواحدة وأمتنا العربية الماجدة، ويقتضينا الواجب في مستهل هذه الدورة أن نذكر تضحيات شهدائنا الأبرار الذين رووا بدمائهم الطاهرة مهابط الوحي ومنابت الرسل والأنبياء ، أولئك الرجال الذين تسابقوا الى الشهادة دفاعا عن حمى الأقصى ومسرى محمد صلى الله عليه وسلم ومهد المسيح عليه السلام ، هؤلاء الشهداء البررة الذين تدعو بطولاتهم الى اعتزاز مواطنيهم على ضفتي نهر الأردن الخالد وفوق هضاب قدسنا الشريف وعلى جبالنا الشماء في نابلس وعلى ربانا في الخليل وسهولنا في غزة وصحارانا في النقب وسيناء وهضابنا في الجليل والجولان ، وهنا في مشارف البلقاء وفي ذرى عجلون وثنيات مؤاب وعلى كثران القناة وفي كل واد ومنحنى من أرضنا الطهور ، واننا اذ نذكرهم بكل فخر واعتزاز لنضرع الى العلي القدير أن يجعل الجنة مثوى لهم وأن يجزيهم عن أمتنا خير الجزاء . ونرى من الواجب أيضا أن نتوجه من هنا الى أفراد قواتنا المسلحة والقوات المساندة لها التي نذرت نفسها للدفاع عن تراب الوطن واعداد العدة ليوم التحرير بأزكى التحية والتقدير لما تقوم به من بذل وعطاء وتضحيات للحفاظ على التراث والكيان والمقدسات .

ومن هذا الموقف أتوجه باسمكم جميعا وباسم كل عربي بتحية الفخر والاخاء وعهد التلاحم والوفاء الى أهلنا وذوينا وأبناءنا في الضفة الغربية الصامدين في موصول جهادهم والصابرين في باسل وقفتهم والثابتن في عزيز وطنهم ، المجاهدين في سبيل حقهم يقاومون العسف والاحتلال ويقارعون العدوان برجولة الواثقين وبايمان الصادقين « رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا» . صدق الله العظيم .

هذا هو قدرنا شرفنا الله به مع اخواننا في دول المواجهة فكنا حماة الخطوط الأولى ندرأ عن دنيا العرب أعتى حملة عدوانية غازية في التاريخ ونحن ندرك مسؤوليتنا هذه بكل رضى وبكل ما يقتضيه هذا الشرف من تضحيات في سبيل صد العدوان وتحرير وطننا المحتل وكل ذرة من أرض العرب مهما كلفنا ذلك من جهد وبذل وعطاء ، تشد أزرنا في ذلك الدول العربية الشقيقة وشعوبها الواعية بالوفير مما لديها من طاقات وامكانات .



حضرات الأعيان ، حضرات النواب

ان الأردن وقد أراد له الله ان يحتل مكان القلب من دنيا العرب قد آمن منذ كان بجتمية الوحدة في حياة أمته ، ذلك هو مبدأه ، وتلك هي شرعته ، رضع لبنانها في أفياء الثورة العربية الكبرى التي حمل لواءها ومعه الصفوة الأخيار من ابناء أمتنا رائد من رواد النهضة العربية الحسين بن علي طيب الله ثراه ، ولن يحيد الأردن عن هذا النهج ولن يسلك الا هذا السبيل مهما تضافرت عليه الصعاب وقست عليه الأحداث فهو الجزء الذي لا ينفصل عن جسم أمته العربية يعيش آلامها ويرنو الى تحقيق آمالها ، لا يني يقدم التضحيات تترى على درب الجهاد والتحرير وما فتىء يدفع عجلة العمل الهادف أمام تحديات العصر ومتطلباته . واذا كان للتاريخ أن يذكر المبادئ والمنجزات فانه والحمد لله سيذكر أننا في هذا البلد ما حيينا الا لنؤمن بأن فلسطين هي الأردن مثلما كانت الأردن هي فلسطين . فالشعب واحد والأرض واحدة والتاريخ واحد والمصير واحد . ومن هنا كانت الوحدة المقدسة وحدة الأردن بصفته ثبتت على الايام متانة ورسوخا وزادت مع المحن منعة وضمودا . وما كانت مكائد الصهيونية ومخططات الاستعمار أن توهن من هذه الوحدة أو تنال من قدسياتها لانها التجسيد الرائد لمعنى الوحدة في ضمير الأمة العربية ، ولأنها العمل الرائع للشعب الواحد ، ولأنها الثمرة الحتمية لمبادئ أصيلة فجرت أول ثورة عربية وحدوية في تاريخنا المعاصر وانها نموذج لأول وحدة عربية تتلاقى وأهداف شعبنا وآمال أمتنا الراسخة في مسيرتها في الوحدة الكبرى . وانكم لتعلمون كم أراد الأعداء والمستعمرون أن يباعدوا ويفرقوا بين الديار والديار وبين القلوب والقلوب وكم دفعت أمتنا من أجل احباط خططهم وفي سبيل الحفاظ على وحدتها من أمنها ودمائها ودموعها ومع ذلك فالأعداء ما زالوا يكيدون لنا وما علينا الا أن نرص الصفوف في وجه المؤامرات التي تستهدف وحدتنا المقدسة .

وما مشروع الدولية الفلسطينية التي يروج لها أعداء الأمة العربية حيننا بعد حين الا مؤامرة على وحدتنا هنا في الأردن وضربا لمعنى الوحدة المقدسة في وجدان كل عربي . ولا نظن أن هناك مواطنا عربيا واحدا تخدعه مثل هذه الدعوة المريية .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

تعملون كيف أن الاستعمار والصهيونية العالمية تمكنا من زرع اسرائيل كرأس جسر استعماري في قبل عالمنا العربي وفي مخططاتهم التي التقت عند المحافظة على مصالح الدول الاستعمارية الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة واضعاف التطور الطبيعي لشعبنا العربي ببعثرة جهوده وثرواته وتصديق وحدته ، وتحقيق الحلم الصهيوني في اقامة دولة عنصرية بدأت بالاغتصاب وبادرت الى العدوان والتوسع منذ اليوم الأول لانشائها مرحلة أثر مرحلة حتى كانت محاولتها الأخيرة للتوسع



ممثلة في عدوانها الغاشم في حزيران سنة ١٩٦٧ واحتلالها لأراضي ثلاث دول عربية وبالرغم من قرار مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذي يعبر عن رفض المجتمع الدولي لضم الأراضي نتيجة لاحتلالها بالقوة وينص على الانسحاب من الأراضي المحتلة بالرغم من ازدياد وعي المجموعة الدولية يوماً بعد يوم فما زالت اسرائيل عازفة عن تنفيذ هذا القرار ، وتظهر يوماً بعد يوم تمرداً على كل شرعة وميثاق مدعومة مع شديد الاسف بقوى دولية تترتب عليها مسؤوليات عالمية كبيرة بحكم مركزها ونفوذها الأدبي لدعم منظمة الأمم المتحدة وقراراتها للبقاء عليها منظمة جديرة بتنظيم العلاقات بين دول العالم جمعاء .

أما نحن وادراكاً منا لمسؤوليتنا نحو الأسرة الدولية ، وإيماناً منا بشرعة الأمم المتحدة ومبادئها ، ورغبة منا في بلوغ سلام عادل ، فقد قبلنا بقرار مجلس الأمن المذكور وتنفيذه تنفيذاً كاملاً مع رقيقة الدرب والكفاح الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن جنوحنا الى السلام لا يعني قبولنا الاستسلام وما معاركنا التي احتدمت على ثرى الأردن وهضابه وفي أغواره وكرامته الا الدليل على تمسكنا بهدفنا ، وما تلاحم الجيش والفدائيين والشعب في مواقف النضال الا الشاهد على اصرارنا على حقنا . وما الوقفة الجبارة وقفة الصمود والبطولة التي وقفها الجمهورية العربية المتحدة بقيادة البطل العربي جمال عبد الناصر في أرض الكنانة الا تأكيداً على ترابطنا في وحدة مصير مشترك لتحقيق أهدافنا في تحرير القدس والضفة الغربية وسيناء والجولان .

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

منذ صدور القرار الدولي وقبولنا له ، فان اسرائيل ما فتئت تضع العراقيل والمخططات للحيلولة دون تنفيذه متذرة بمختلف الحجج الواهية التي تكشف موقفها المناوئ للسلام والعدل في المنطقة وامعانها في سياسة التوسع واغتصاب الأرض ، وموقفنا الثابت الذي لا نحيد عنه هو استعادة حقنا وتحرير أرضنا . ومن هنا كان الحشد والاستعداد سبيلنا لبلوغ أهدافنا في التحرر واسترداد أرضنا السليبة فنحن مع عملنا للسلام الحقيقي نجهد لتحقيق أهدافنا بكل السبل اذا ما فشلت المجموعة الدولية في حمل مسؤوليتنا وتنفيذ مقررات الأمم المتحدة في هذا السبيل.

نحن قبلنا مع شقيقتنا الجمهورية العربية المتحدة مبادرة روجرز للسلام وإيماننا بشرعة الحق والعدل والسلام ، وإيماننا كذلك بأن تحقيق العدل والسلام يعني ضمان حق شعبنا العربي في فلسطين فلا يمكن أن يقوم سلام على ظلم ولا يجوز أن يعيش سلام على انكار حق مشروع لأي شعب في وطنه في هذا الوجود، ومن هنا كانت محاولات اسرائيل المكشوفة برفضها للسلام وعرقلتها للمبادرة الأمريكية ورفضها لقرارات الأمم المتحدة التي تعترف وتؤكد حق شعبنا العربي في فلسطين .



حضرات الأعيان ، حضرات النواب

لقد مرت ببلدنا فتنة عمياء خطط لها أعداء أمتنا ورمونا بشروورها في ظل ظروف كادت تعصف بوحدتنا ووجفت القلوب واضطربت النفوس حتى كاد عدونا يحقق مبتغاه في تمزيق صفوفنا وتشتيت جهودنا وتدمير مستقبلنا ، ولكن الله سبحانه أحاق بمكر الماكرين وجنب أردننا الشر الذي أريد بنا وحفظه قويا منيعا جديرا بأن يكون كما نذرناه أرضا للمعركة ومنطلقا للتحرير اذ تتادى الأخوة العرب الى لقاء القاهرة مستجيبين لنداء فخامة الأخ المجاهد الرئيس الحبيب بورقيبة حيث التأم الشمل في رحاب الكنانة ولا بد للتاريخ هنا أن يذكر دور البطل العربي الراحل جمال عبد الناصر الذي حمل نفسه الكبيرة أقصى الجهد وغاية العناء كما سيذكر لاختوتنا الملوك والرؤساء صادق سعيهم وشديد حرصهم على مساعدتنا على تطويق الفتنة وحقق الدماء وتوحيد الصف ورأب الصدع ودعوة الأخوة في السلاح بين الجيش والمقاومة ، وكانت اتفاقات القاهرة وعمان ممثلة لارادة الأمة العربية صاغها قادة العرب بفيض كريم من قلوبهم واخلص نبيل في نفوسهم ووعي وحرص من تدبيرهم وقد وضعوها اليوم أمانة غالية وعهدا مسؤولا في أعناقنا نحن في الأردن من جيش وفدائيين ومسؤولين ومواطنين يتعهدوا ويرعاها المناضل الكبير الباهي الأدغم واخوانه من جند العرب الأحرار وسرعان ما انجلت الغمة ووضحت الرؤية وعاد للقلوب المؤمن صفاؤها وللربوع الحبيبة اشراقها وللحياة أمنها واستقرارها . واتجهت المسيرة على بركة الله من منطلق الثقة والأخوة ووحدة السلاح نحو هدف واحد وعدو واحد .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

ان المرحلة الحاسمة التي تجتازها أمتنا تحتم علينا أن نبني جبهة داخلية متماسكة لحمتها الوحدة الوطنية وسداها الثقة بين كل الأخوة المواطنين . ننفي من صفوفنا الفرقة وننبذ الشائعات ونتسامى على الآلام والاحقاد سلاحنا في ذلك العقيدة السمحة والقيم الأصيلة والخلق الكريم والعمل المنتج البناء ، والجهد الموفور في الحشد والاعداد . وفي يقيننا أن هذا هو عين الجهاد الأكبر الذي يلزم المرء به نفسه في مغالبة الهوى ومحاربة الغرض فالأهداف القومية والغايات الوطنية من حقها علينا أن ننكر ذاتنا ونتجرد من هناتنا . فليثق الله كل منا في وطنه وقوميته وقضيته وليعلم أن ما جرى ما كان ليفيد منه سوى الأعداء . فلتذهب الى غير رجعة تلك الفتنة نطردنا الى الأبد بوعينا وايماننا وصدقنا مع غيرنا ومع أنفسنا ولتكن كل أقوالنا وافعالنا خالصة لله والوطن والأمة ولنتذكر دائما أن اخواننا في الضفة الغربية المحتلة يرقبوننا وينتظرون منا الكثير ، انهم يريدوننا مواطنين متراصين ومناضلين مخلصين وبناء عاملين ، يريدوننا أملا مشرقا يبدد ظلام اليأس والفرقة والضياع .



حضرات الأعيان ، حضرات النواب

ان قواتنا المسلحة هي سياج الوطن وأمل التحرير ورمز الوحدة الوطنية الرائعة ونموذج الأخوة الخالصة من هنا ان واجبنا نحوها ان نمدّها بكل أسباب القوة والمنعة وفق احدث الأساليب العملية وبأحدث الأسلحة والمهمات كما عودناها على مر الأيام والسنين . وان الحكومة رغم الأحداث التي مرت ببلدنا لم تتوان يوماً عن دعمها واسنادها كما انها لم تتردد في مواصلة مسيرة البناء والتقدم وتوسيع الخدمات والنهوض بمجتمعنا في مختلف المجالات . وهي اليوم تبادر بكل امكاناتها الى معالجة آثار الفتنة في مرافق الحياة ومصالح المواطنين وممتلكاتهم وتقوم بتعويض المتضررين من أبناء الأسرة الواحدة لتمكينهم من مواصلة مسيرة البناء والاعداد والتقدم .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

ان بلدنا رسم أهدافه ولن يجيد عنها حتى نحرر الامل ونسترد أرضنا العربية وفي مقدمتها القدس مسرى محمد صلى الله عليه وسلم ومهد المسيح والضفة الغربية كاملة وقطاع غزة وسيناء والجلولان وان أول واجب علينا أن نعي دورنا الطليعي وخطورة المرحلة وحتمية المعركة وما يترتب عليها من بذل وتضحية . تلك المعركة التي يجب أن يعيها كل مواطن ويشترك فيها بما يترتب عليه من نصيب ، كما اننا نؤمن بضرورة تجنيد كل جهد عربي في كافة مجالات الحياة بمفهوم الاستعداد والحشد للمعركة . ومن هنا فاننا نؤمن بحتمية التعاون العربي وحتمية الوصول الى الوحدة العربية مهما تضاءل المسير ولا يضيرنا ان يكون تحقيق الأهداف الكبيرة صعب المسالك جليل الأخطار . ويسعدنا أن نحیی ونبارك ما توصلت اليه شقيقاتنا العربيات الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية وجمهورية السودان الديمقراطية من اتفاق على السير نحو تحقيق الوحدة العربية التي نؤمن بأن فيها قوة العرب وسلامتهم وانتصارهم .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

اننا نتوجه من خلالكم الى كل مواطن ومسؤول في هذا البلد أن يرتفع الى مستوى المعركة وأن يدرك ما يترتب عليه من مسؤوليات نحو وطنه وأمتة وفي سبيل استعادة كرامة العرب في فلسطين وفي كل أرض عربية تحت نير الاحتلال، ويقيننا أن شيئاً من ذلك لن يتحقق الا اذا اتجهت الجهود لتحقيق الوحدة الوطنية وترسيخها وبناء المجتمع المتناسك حيث لا مكان فيه للاقليمية الضيقة ولا للعصبية المقيتة لا فرق فيه بين شرقي وغربي أو جندي وفدائي ، مجتمع يصهر الجميع في بوتقة الوحدة والمصير الواحد والهدف الواحد .

وان أول مظهر ايجابي يكون اطارا مثل هذه الأهداف هو التعاون الذي نطمح فيه بين أبناء الشعب الواحد من مواطنين ومسؤولين وندعو اليه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في بلدنا اذ



على أساسه يقوم العمل المثمر ويتحقق كل هدف كبير .
باسم الله وعلى بركته نفتتح هذه الدورة ، ونسأله تعالى أن يسدد خطانا في سبيل خدمة وطننا
الغالي وخير أمتنا الماجدة انه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

DESIGN
CENTER



خُطَابُ الْعَرْشِ لِسَيِّدِي
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ
الْمُغْفُورِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الخامسة
لمجلس الأمة الاردني التاسع

الأربعاء ١٤ شوال ١٣٩١ هجرية
الموافق ١ كانون الأول ١٩٧١ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الامين

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

باسم الله نفتح الدورة الخامسة لمجلس الامة الاردني التاسع ، ونتطلع الى لقاء أسرتنا الاردنية الواحدة من خلال مجلسكم الموقر لننظر فيما قدمناه لها ولامتنا من واجبات ومسؤوليات وأعمال ونحن على أقوى اليقين بأن يوم البرلمان سيبقى على الدوام علامة كبرى في مسيرة أردننا ورمزا لمبدأ الشورى الذي اراده الله لنا سبيل خير ونجاح ومنهاج رشد وفلاح .

لقد كنت اتمنى لو ان لقاءنا هذا قد جاء وفقا لما كنا نرغب فيه جميعا ونريده لا على الصورة التي ارادها البعض من أهل الغدر والخيانة ان تكون .

فقد غاب من بيننا منذ أيام ابن بلدنا البار ورجل الفكر الحر والعقيدة الراسخة دولة رئيس وزرائنا السابق المغفور له السيد وصفي التل . غيبته عنا مؤامرة دنيئة نسجت خيوطها نفوس يستهدف أصحابها فيما يستهدفون اطفاء الشعلة المقدسة للوحدة الوطنية لشعبنا الصامد المكافح في الضفتين خدمة لاعدائنا واعداء أمتنا واعداء القضية المقدسة العادلة . ونفذتها اياد مأجورة لم يعرف أصحابها طعم الرجولة والشرف ولا ذاقوا مع محرضيهم ومستأجريهم مذاق النضال الصادق في سبيل فلسطين . فسقط بالرصاص الغادر فقيدنا الغالي ورفيق دربنا الامين وهو في اوج اندفاعه لتحقيق أمانى بلده في توحيد صفوف أمتة وحشد طاقاتها وقدراتها لمواجهة تحديات المرحلة وخطارها الكبار . ولأن الشهادة في سبيل الله والوطن والقضية هي رأس الامنيات عند كل مواطن في بلدنا .

ولان الاستمرارية هي احدى الخصائص الاصلية لنظام الحكم في بلدنا الامين فقد تم بعون الله تأليف الوزارة من جديد مع الاحتفاظ بأعضاء فريق الوزارة السابقة بكامل اعضائه واعتماد منهاج العمل المرسوم للوزارة السابقة منهاجا للوزارة الجديدة .

ولاننا ذهبنا إلى الجامعة العربية انطلاقا من ايماننا بالرسالة التي نحرض أن تنهض بها وشاركنا في أعمال مجلس الدفاع العربي انطلاقا من قناعتنا بخطورة مهمته وقدرتنا على الاسهام البناء في خدمة تلك المهمة وواجبنا في خدمتها بالجرأة التي عرفها العالم عنا والاخلاص القائم على قناعاتنا القومية الثابتة فقد رأيت أن يستأنف بلدنا دوره في المشاركة الفعالة على الفور . وتوجه وفد الاردن الى القاهرة بعد دقائق من تشكيل الحكومة الجديدة .

وانني من موقفي هذا اليوم بينكم لاتوجه باسمكم جميعا بأعمق الاعتزاز واجل التقدير الى أهلنا



الصامدين في الضفة الغربية من أردننا المنزرعين في كل جزء من ارضنا العربية في القدس ونابلس والخليل وفي قطاع غزة وسيناء والجولان . واننا لعلى أوثق الايمان بأن محاولات الشر ستتكرس على صخرة صمود شعبنا وأن المخططات المعادية جميعها ستنتهي بالفشل وتبوء بالخسران ازاء ثبات الأهل غربي النهر أما نحن هنا شرقي النهر فقد آلينا على أنفسنا كل في موقع المسؤولية التي يحملها ان نعيش هموم وطننا المحتل يوما بيوم وساعة بساعة لتتقدم صفنا وتحمي مسيرتنا قواتنا العربية الاردنية المسلحة التي لا تهدأ جحافلها ولا تسكن كتائبها فهي في حركة دائمة يفتنيها الاستعداد ويحدوها الأعداد لأداء الواجب لينمو بنموها الأمل ويشد اليقين بحتمية التحرير وانتصار الرسالة رغم الاعاصير . مشدودة أبصارها مع أبصارنا إلى الأقصى والقيامة والمهد وعامرة قلوبها وقلوبنا بالعزم والثبات ومفعمة افتدتها وافتدتها بالايمان والتصميم على النضال والجهاد في سبيل الله والثقة بالنصر المبين ، ومن وراء هذه القوات يشد أزرها ويرفد منعها شعبنا الوفي موحد الصف راسخ العقيدة قوي البنيان . وتكتمل الصورة في طول البلاد وعرضها في عناق بندقية الجندي ومعمل الفلاح ومطرقة الصانع وساعد العامل وفي التقاء مطامح الشباب وأشواق المجاهدين وآمال الاجيال .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

لقد ظلت حكومتي وفية للمبادئ القومية التي عاش لها بلدنا طول حياته وحملت المسؤولية ملتزمة بأهدافنا العربية لا تحيد عنها مهما اعترض ركبنا من عوائق وصعاب متمسكة بأن قضية فلسطين ستبقى قضية العرب أجمعين . وهم مطالبون بحشد طاقاتهم في سبيلها وتجنيد امكاناتهم دفاعا عنها . الى جانب ذلك لم تتبدل عقيدتنا بأن قضية فلسطين بالنسبة لنا هي قضية حياة أو موت ومسألة وجود للكيان العربي في فلسطين أو لا وجود .

ومن هنا كان حرصنا على استقطاب كل ذرة من طاقاتنا القومية لخدمة القضية ووضعها في الموضوع الصحيح من المعركة التي نعتقد بحتميتها ما بقيت الصهيونية ممعنة في تنفيذ مخططاتها وأطماعها غير المحدودة في الأرض العربية ومنتكرة لشرعة الامم المتحدة ومستخفة بقراراتها اذ لا يستقيم ان يقوم سلام مع الاحتلال والتوسع والعدوان . وفوق ما حمل الاردن نفسه من جد موصول في مواجهة الخطر الصهيوني بما يملك هذا البلد من قوة واقتدار فانه لم يترك فرصة الا أرسل من خلالها الصيحة تلو الصيحة الى قادة العرب يدعوهم الى الاجتماع على رأي واحد ينطلقون منه صفا واحدا يضع حداً للاحتلال ويفك أسر الاهل ويعيد الأقصى والقيامة مهوى لافئدة المؤمنين من مسلمين ومسيحيين ومحجا لكل المؤمنين في هذا الوجود .

وطوال عام مضى توجهنا نحو اخواننا ملوك العرب وقادتهم بقلوب مخلصه ومددنا اليهم أيدينا صادقة وفية وناشدنا من أبناء أمتنا العربية ضمايرهم الحرة الأبية مرات ومرات وما كان لنا من



هدف سوى مصلحة العرب ولم تكن لنا من غاية سوى مرضاة الله وقد تهيأ لنا لقاء مع اخواننا جلالة الفيصل وسيادة الرئيس السادات وجلالة الملك الحسن وكانت لنا اجتماعات بالعديد من رؤساء الدول العربية والاسلامية والصديقة في مغارب الارض ومشارقتها وكان آخرها ما أتاحتها لنا زيارة ايران والتقاؤنا بجلالة الاخ الامبراطور محمد رضا بهلوي والكثير من اخواننا الملوك والرؤساء والقادة . كان همنا دائما تبصير قادة الدنيا بمأساة أمتنا وما يعاني المحتل من وطننا وما يشكل استمرار احتلاله من خطر على السلام في العالم برمته وقد تحركت الدبلوماسية الاردنية تحركا كبيرا في عرضها لقضية القدس على مجلس الامن حيث أجمع العالم على التنديد بمواقف اسرائيل وسياستها ودعاها الى الكف عما تقترفه من أعمال في تغيير وجه القدس العربي وتشويه معالمها وحضارتها العريقة اسلامية كانت أو مسيحية وقد كان لذلك الموقف الجماعي من مجلس الامن صداه الواسع في دعم الحق العربي عند الامم والشعوب المؤمنة بالحق والحرية والسلام .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

رغم ما كان يغشى سماء العلاقات العربية من غيوم مبعثها الخلاف في الاجتهاد والرأي فقد واصلت حكومتي مساعيها الصادقة خدمة لقضيتنا الكبرى ولكل قضية عربية . فكان أن قام عدد من وزراء الخارجية والمسؤولين العرب بزيارات لبلدنا كما زار وزير خارجيتنا وعدد من المسؤولين الاردنيين عددا من الاقطار العربية وكان من نتائج هذه التحركات انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في القاهرة وما تجلى فيه من اتفاق معنا في نظرتنا الى تقييم الموقف الدولي واجماع على ضرورة دعم خط المواجهة مع العدو المحتل وتأكيد على ضرورة عودة العلاقات العربية الى مجراها الاصيل ايمانا بأن صفاء هذه العلاقات يشكل الحد الادنى الذي يمكن معه الاستعداد لمواجهة الاخطار والتحديات. ولا شك عندنا في انه كان نتيجة حتمية لبعثرة الجهد العربي أن يبقى قرار مجلس الامن الذي قبلنا به صيغة للتسوية السلمية متعثرا في أروقة الامم المتحدة لا يجد من يؤثر على اسرائيل بقبوله وتنفيذه . ما دام أهل القضية متفرقين في الرأي والجهد متفاوتين في مدى الرؤية والمسؤولية ، وهنا يكمن السبب في بقاء الاحتلال قائما حتى الان وفي تفاقم الاخطار التي تتهدد الوجود والمصير العربي سواء بسواء .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

لقد كان النضال وسيبقى عنوان وجودنا وشعار مسيرتنا حتى يعود حقنا العربي في فلسطين . وسيظل هذا قدرنا الذي نعيشه بأمانة ويتحدد معه بوضوح دورنا في كل صعيد وميدان . العمل عندنا صنو الجندية والانتاج قوام الصمود والبناء هنا وهناك سبيل الحشد والنظام سلاح النصر والأمن والاستقرار وسيلة البذل ومنهل العطاء . والوحدة الوطنية أساس لكل ما نرجو بلوغه من أمان واهداف .



ولقد كتب على هذا البلد ان يظل يفدي أمتة ويحمي ثغورها فكان القلعة الامامية في مواجهة الخطر لم ينش عن اداء رسالة الثورة العربية الكبرى ، رسالة الوحدة والحرية والحياة الافضل ، ومن هنا كان ما حققه هذا البلد من نموذج أمثل لتجسيد معنى الوحدة في وحدة الاردن بصفتيه ومبادرته الى مباركة كل وحدة خالصة للخير تجمع بين هذا القطر أو ذاك من بلاد العرب ايماننا منه بأن الوحدة العربية الشاملة آتية لا ريب فيها مهما امتد الزمان ومهما طال المسير . ومن هنا كان ذلك استنكار أردنا بشدة لكل المحاولات الرامية الى خداع أهلنا في الضفة الجريح واستدراجهم للوقوع في شرك مؤامرة الحكم الذاتي تارة أو التلويح لهم بدولة مسخ تصطنع في جزء من الوطن المحتل تارة اخرى معتبرين مثل هذه الدعوات نشازا لا وجود لها الا في احلام الداعين اليها في دهاليز التلون والانتهاز والظلام وكان واجبنا مقابلة ذلك بالرفض معلنين هذا اليوم ما كنا أعلنه ، وهو ان للشعب العربي في فلسطين بعد تحرير أرضه الحق الاول والاخير في تقرير مصير واختيار النهج الذي يرتضيه .

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

ويتجلى حرص حكومتي على تحقيق أقصى قدر من الحشد للمعركة في جبهتنا الداخلية في سعينا ومباركتنا وايها لاسس الوحدة الوطنية ومعطياتها من خلال مبادئ عامة يلتقي عليها ابناء وطننا كل في الميدان الذي يفسح له الخدمة والعطاء . من هنا انبثقت دعوتنا الى الاتحاد الوطني الاردني وما اشتمل عليه ميثاقه من مبادئ وأهداف جاءت كما نبتغي نابعة من مناهل حضارتنا ومستندة الى أصيل تجاربنا ونحن أمة أعطت الدنيا واخذت منها خير ما تعطي وما تأخذ متمسكين بتجربتنا الاردنية التي أردناها مثالا في اصالتها وتجديدها منفتحة أبداً على الدنيا كلها تشق طريقها وسلاحها الايمان بالله وبالحق والخير ووسيلتها العلم والعمل والعطاء ونصب اعيننا ما يواجه اجيالنا وشبابنا ومجتمعنا في هذه الدنيا من مطالب وتحديات .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

لقد حالف حكومتي التوفيق في ترسيخ أسباب الأمن وسيادة القانون واحترام النظام واعادة الصورة الزاهية التي عرف بها وطننا على مدى الايام والسنين موثلاً للمروءة والاخوة وواحة للثقة والامان وما كنا لنبلغ مثل هذا الهدف لولا وعي شعبنا وتجاوب أبناء وطننا واسهام كل مواطن بنصيبه في هذا السبيل .

وانني بلسان كل فرد من أفراد أسرتنا الاردنية لاتوجه الى رجال قواتنا المسلحة البواسل واخوانهم رجال الامن العام الاوفياء بما هم اهل من تقدير وعرفان ذاكين لهم ما افتدوا به وطننا العزيز من نفوسهم الطاهرة ودمائهم الزكية وما وفروا لبلدنا الغالي بسهرهم الموصول ويقظتهم الدائمة من طمأنينة وأمان .



ولم تتردد الحكومة في مواصلة سياستها الدائمة نحو قواتنا المسلحة الباسلة أمل الامة وسياج الوطن وعدة المستقبل فتعهدتها بأقصى ما سمحت به امكاناتنا من اعادة لبنائها واستمرار في تسليحها واعدادها حتى بلغت بعض المكاثة التي نريدها لها اعدادا وتسليحا فيما تتنظم صفوفها المعنويات العالية ويجيش في صدور جندها من الاماني والامال وفيما يتأجج في ضمائرهم من حنين وطموح لن يخمد أو يهدأ والوطن محتل والاقصى أسير .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

لقد قامت الحكومة في المجال الداخلي بدراسة شاملة لاجهزة الدولة واستقصت مواطن الضعف والعجز والثغرات فيها . وسارت خطوات واسعة في برنامجها لاصلاح الجهاز وتنظيمه على ضوء الكفاءة في العمل والاخلاص في الواجب والالتزام بروح المسؤولية والجدية والاتصاف بالفعالية والانضباط وتجنيد كل طاقة وجهد في خدمة الوطن والغيرة على مصالح المواطن . ومن اجل بلوغ هذه الاهداف كان لا بد من السير في التخلص من العناصر العاجزة التي فقدت دواعي المبادرة والفعالية والهمة كما كان لا بد من اقصاء العناصر التي تشوب سلوكها شائبة من سوء أو انحراف . كما جرى مسح واسع للكثير من القوانين والانظمة لتطويرها وتحديثها ونفض الغبار عنها وتخليصها من التداخل والازدواجية وتهيئتها لاستيعاب متطلبات النهوض والتطور كما كان لا بد من سن بعض القوانين لدفع المسيرة في مجالات التخطيط والتقسيم ومواكبة برامج الخدمة والبناء كما قطعت الحكومة مرحلة واسعة في دراسة جذرية لارتباط الوزارات والدوائر والمؤسسات في اطار من تجربة الماضي ومتطلبات المستقبل وتحديد الاختصاص والهدف والمسؤوليات .

ومن خلال حرصنا على أن يكون نهوض مجتمعنا متوازيا وشاملا أصدرنا قانون مجلس العشائر ليكون عوننا لنا وللمسؤولين في وضع البرامج السليمة لتوصيل الخدمات الى البادية وتغطية حاجة عشائرننا في مجالات المياه والطرق والمواصلات والصحة والزراعة ومختلف الشؤون والخدمات . وقد بلغت طاقة بلدنا هذا العام أقصى مداها حيث زاد عدد الطلاب في مدارسنا على ستمائة الف طالب وطالبة وتلك نسبة عالية تزيد على ٢٧٪ من عدد السكان في مملكتنا كما استهدف مخطط حكومتي في مجالات التربية والتعليم ورعاية الشباب ربط اجيالنا بقيمنا الروحية وتراثنا الاصيل مع الاهتمام الكبير ببناء الاجسام واغناء العقول بالفكر والمعرفة الشاملة حتى تتسق عملية التربية وحدة متكاملة في البيت والمدرسة والمسجد والمجتمع كله .

ولا بد هنا من اظهار بعض الملامح والقسمات مدعومة بالحقائق والارقام لنبين منها بعض الجهد الذي بذلته الحكومة في هذا المجال حيث تم لها افتتاح ٧٦٦ شعبة جديدة للمرحلة الالزامية و ٧٦ شعبة للمرحلة الثانوية واستخدمت نيفا وألف معلم ومعلمة وتهيأ لها قبول ما يقرب من الفي



طالب وطالبة في المدارس الثانوية المهنية من زراعية وصناعية وتجارية وفي مراكز التدريب المهني كما تحققت زيادة كبيرة في صفوف المبعوثين الذين وصل عددهم الف ومائة وخمسين مبعوثا وقد تولت الوزارات المعنية تنظيم المبعوثين في برامج توعية وتعريف على وطنهم وقضايا أمتهم . كما رأت الحكومة ان عملية رفع مستوى التعليم تتطلب تأهيل المعلمين فأنشأت معهدا للتأهيل ينتسب اليه المعلمون وفق برامج تستوعب أكثر من ستة آلاف معلم ومعلمة كما بلغ عدد مراكز تعليم الكبار ومحو الامية مائتي مركز تضم اربعة آلاف دارس ودارسة .

وفي مجال الاستعداد والتخطيط للمشاريع التربوية فقد وافق البنك الدولي على تنفيذ عدد من المشاريع التربوية الهامة وفي مقدمتها مشروع المعهد الفني الهندسي (البوليتكنيك) ومشروع المركز القومي للتدريب المهني ومعهد المعلمين وعدد من المعاهد والمدارس الثانوية الشاملة . ولم تدخر الحكومة جهدا في دعم جامعتنا الاردنية فزادت مخصصاتها لتمكينها من استيعاب اكبر عدد من أبنائنا خاصة طلاب الضفة الغربية ولمواجهة متطلبات التوسع في انشاء كليات جديدة في طبيعتها كلية الطب كما تحقق انضمام كلية الشريعة الى كليات الجامعة الاردنية في حرم واحد حيث ترتفع أركان جامعتنا حارسا أميناً على نهضتنا وأملا مرجوا لبعث تراثنا ونافذة نطل منها على ما عند الامم والشعوب من علم وعرفان.

ولقد بنت الحكومة سياستها في مجال الزراعة على ربط المواطن بالارض واعتبار اصلاحها عاملا أساسيا في حقيقة الصمود واحراز النصر . من هنا توسعت الحكومة في حجم الخدمات للمزارعين وأعدت تنظيم وتشكيل مؤسسة التسويق الزراعي وأولت الثروة الحرجية عناية كبرى وفق خطة مرسومة ليسهم فيها المزارع والجندي والطالب وكل مواطن كما أتمت تشريع قانون لصيانة ومضاعفة الثروة الحرجية وقانون آخر لاستغلال المساحات الشاسعة من بوادينا وأراضينا الشرقية في تنمية المراعي والثروة الحيوانية والحفاظ على البيئة واستغلالها على أحسن صورة . كما تم انجاز كل مراحل الدراسات والتصاميم المتعلقة بسد الزرقاء وقد احيل عطاء تنفيذه بعد ضمان التمويل اللازم لمواجهة تكاليفه .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

لقد نجحت الحكومة في مواجهة مسؤوليتها نحو حاجة الوطن الى المال لدعم صموده ومتابعة نهضته فاتخذت من الاجراءات القانونية والادارية ما ضمن لنا مستوى أعلى من الواردات وتحصيل الضرائب والحيلولة دون التهرب من أدائها في اوقاتها ومقاديرها وقد أحرزت هذه السياسة نتائج ايجابية تعكس حقيقة وعي المواطنين وصدق وطنيتهم وایمانهم ببلدهم . وفي مجال تلمس افضل الوسائل لزيادة واردات الدولة فقد قامت الاجهزة المختصة في وزارة المالية والاقتصاد والبنك



المركزي ومجلس الاعمار يتعاون متكامل لمواجهة الابعاء المالية التي تترتب على توقف جانب من الدعم العربي للاردن . واشتركت هذه الاجهزة في وفود مالية واقتصادية فقامت بعدد من الزيارات للعديد من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية وقد كان لهذه الجهود أثرها في مجال الدعم المالي والقروض ومشاريع التنمية في بلدنا . ولا بد من التنويه بمبادرة المواطنين والمؤسسات الوطنية لشراء سندات التعمير التي اصدرتها الحكومة مما يدل ليس على ادراك الاخوة المواطنين لمسئوليتهم نحو وطنهم فحسب بل يقوم شاهدا على وعيهم لجدوى الاستثمار في مثل هذا المجال المتصل بخدمة الوطن وبنائه . كما كان حرصنا شديدا على تعويض المتضررين في قطاع البناء بنسبة حددتها الامكانيات المالية وستوالي الحكومة عند توفر المزيد من المال خطتها في التعويض حتى تشمل جميع القطاعات كما ان اخراج مؤسسة التأمين الوطنية الى حيز الوجود سوف يسهم في معالجة جانب كبير مما يتعرض المواطنين له من خسائر واضرار . ولم تدخر الحكومة جهدا في دفع عجلة الاقتصاد الاردني الى الامام واعادة الحيوية والنشاط الى مؤسساته المختلفة .

وقد دعمت الحكومة شركة مناجم الفوسفات باعتبارها مرفقا هاما من مرافق الوطن ومجالا حيويا لاستغلال ثرواته الطبيعية واستطاعت سد كثير من الثغرات التي كانت السبب في تعثرها . وفي مجال تشجيع المصانع والصناعات الصغيرة بلغت مساهمة القطاع الخاص واستثماراته حوالي مليوني دينار في اطار من الحرص على حماية الصناعة الوطنية ومصصلحة المستهلك وجودة هذه الصناعة كما ساهمت الدولة في توفير المواد الغذائية الرئيسية ومحاربة الاستغلال في قطاع التجارة . وقد أتمت الدوائر المعنية تنفيذ المرحلة الاولى من برامج تنمية الطاقة الكهربائية في محافظة اربد وبدأت في تنفيذ مشروع تقوية وتحسين اجهزة النقل والتوزيع والتحويل في مدن وقرى منطقة عمان الكبرى . كما تابعت الحكومة برامجها في الخدمات جميعها فأنجزت مستشفى عمان الكبير مزودا بأحدث الاجهزة وأكمل المعدات وهيأته لاستقبال المرضى في مطلع عامنا الجديد وتوسعت في حملات التوعية الصحية والطلب الوقائي وفتحت ثمانية مراكز طبية في كل من وادي موسى والشوبك والقويرة وذيبان وصويلح وسما اسدود ووادي السير وأنشأت عشر عيادات قروية جديدة وقامت بتنفيذ سبعة عشر مشروعا من الطرق الرئيسية في المملكة منها طريق معان - المدورة وطولها (١٣٠) كيلومترا وطريق الزرقاء - الازرق وطولها (٧٠) كيلومترا وأتمت فتح وتعبيد وتزفيت (٢٠٠) كيلومتر من الطرق الاخرى وفرشت بالخلطة الاسفلتية (١٢٦) كيلومترا وأنجزت ستين مشروعا للابنية الحكومية وتوسعت في شبكة الطرق القروية والريفية وبدأت بتنفيذ عدد من مشاريع الطرق الهامة منها طريق عمان - عين غزال - الزرقاء وهو اول اوتوستراد في الاردن وطريق عمان الدائري من ماركا الى أم الحيران وطريق العقبة - الحدود السعودية على البحر الاحمر .



كما اتسع مجال الخدمة الاجتماعية بتأسيس مركز التأهيل والتدريب المهني في الكرامة لايواء ورعاية المتسولين واستمرار دعم الحركة العمالية وتنظيمها في اطار من قانون العمل الجديد .

وفي نطاق تطوير الحكم المحلي وتوسيعه تم انشاء ستة مجالس بلدية وثمانية عشر مجلسا قرويا وتم فتح وتعبيد وتزفيت (٣٣٠) كيلومترا من الطرق القروية وأنشئت (٤٤) مدرسة وانجزت ثمانية مشاريع مياه وزودت ثلاث عشرة قرية بالتيار الكهربائي كما سيصل الماء والكهرباء الى قرى تلاع العلي وخذدا ومنطقتها واصدر صندوق قروض البلديات قروضا بلغت مليون دينار لتمويل (٣٩٠) مشروعا من المدارس والمياه والطرق والاسكان والكهرباء . وحضرت سلطة المصادر الطبيعية (٢٢) بئرا ارتوازية بلغت طاقتها في الساعة الف متر مكعب وضمت وصول الماء الى عدد من المدن والقرى والعشائر كما اجرت التجارب على (٥٠) بئرا اخرى تبلغ طاقتها الانتاجية خمسة آلاف متر مكعب في الساعة سوف تستخدم لمياه الشرب والري . وكان مؤتمر البلديات فرصة لتقييم محطات مدتنا وقرانا وتحديد العوامل والابعاد المؤثرة في نهضتها ونموها من النواحي التنظيمية المالية والادارية القانونية . واسهاما في معالجة مشكلة السكن انجزت مؤسسة الاسكان معظم المشاريع التي كانت قيد التنفيذ في عمان والزرقاء واربد وخططت لمشاريع جديدة تقيمها في معظم المدن والمناطق والارياف .

وقطعت مراحل تحديث الادارة خطوات ملموسة واعيد النظر في نظام التقسيمات الادارية ويسرت الترتيبات الادارية حصول المواطن على جواز السفر خلال يوم واحد مما مكن مديرية الجوازات من اصدار اكثر من مائة الف جواز سفر خلال هذا العام .

وفي مجال النقل والمواصلات كاد العمل ان ينتهي في انشاء مطار العقبة وتجهيزه وتقرر السير في مشروع سكة حديد حطية - العقبة وسيبدأ العمل في تنفيذه في مطلع العام الجديد كما صدر قانون انشاء المؤسسة السلكية واللاسلكية الذي يؤمل ان يحل كثيرا من المشاكل الادارية والفنية المتعلقة بهذه الخدمة الحيوية . الى جانب انجاز عدد من مشاريع المواصلات الجوية وفي مقدمتها المحطة الارضية للاقمار الصناعية واعداد مشاريع مقاسم في كل من عمان والسلط والعقبة ورفع مستوى الخدمات البريدية في كثير من المدن وتعميمها على القرى والارياف . كما بدىء بتنفيذ مشروع الميكروويف في منطقة عمان وفي منطقتي الشمال والجنوب حيث ستربط اربد ومعان والرمثا والكرك والعقبة بعمان. كما بدأت المراحل التنفيذية لتقوية البث التلفزيوني لتغطية مختلف مناطق المملكة وزيادة البث الاذاعي ليصل صوت الاردن قويا واضحا الى كل بقاع وطننا العربي كما قامت وزارة الاعلام بانشاء المؤسسة الصحفية كرافد من روافد الاعلام .



حضرات الأعيان ، حضرات النواب

ان ايماننا بحتمية التعاون العربي لا حدود له لانه أبسط مظهر يجسد عقيدتنا القومية ورسالتنا العربية ولان هذا التعاون ضرورة لازمة نسلح بها في وجه المعركة التي فرضتها الصهيونية علينا منذ أغتصبت أرضنا واحتلت ديارنا هذا الموقف العربي يلزمنا بواجبات قومية في تعاملنا مع كل دولة عربية على اساس من الثقة والوفاء والاخوة الخالصة .

كما ان حكومتي لم تتوان في بناء امتن الروابط والجسور في علاقاتنا الاخوية مع الدول الاسلامية وهي تنشئ فوق روابط العقيدة كسب المزيد من الدعم لقضيتنا والفوز بالانصار الى جانب حقنا في فلسطين . وقد استمرت جهودنا تستهدف تمتين علاقاتنا بالدول الصديقة وتجنيد هذه العلاقات في نصره قضايا امتنا وفي مقدمتها قضية فلسطين ومهما يكن سلطان الامم المتحدة في تمكين اسباب العدل واعلاء شرعة الحق فاننا لم نتردد يوما في اللجوء الى منبر الهيئة الدولية ندافع منه عن حقوقنا وننتصر لحقوق كل الشعوب المحبة للحرية والعدل والسلام .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

ان حساب المعركة مع الاعداء يجب ان يقوم اولا وقبل كل شيء على مقدار عزمنا ويعتمد على طاقتنا وعلى ما تجنده امتنا من قوة وامكانات في هذا السبيل لان العدو المحتل لا يدين الا للقوة فليكن ما نبنيه وما نعهده من قوة ومضاء طريقنا الى السلام والظفر والنصر . وفي هذه المرحلة الدقيقة التي تجتازها أمتنا يشهد ايماننا وتمسكنا بالحق وبالسير على طريقه مهما يكن ذلك الطريق شائكا وعرا فالمسؤولية امام الله والاجيال امانة ارتضيها حملها ولا نبتغي من وراء ذلك خدمة الامة مؤمنين بأن التاريخ لا يحابي ولا يرحم في حكمه وستبقى امانة المسؤولية عندنا فوق حب الذات وابقى من كل جاه وسلطان .

وان حجر الزاوية اولا واخيرا هو وحدة هذا الوطن بجنده وشعبه وتعبئة قواه مدعوما بوحدة امتنا واستعدادها للعمل والبذل والعطاء . وانني اذ افتتح هذه الدورة على بركة الله لموقن بأن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هو عقيدة كل منكم من اجل خير اردننا الغالي واستعادة حقنا في فلسطين وبلوغ اهدافنا السامية أهداف العرب اجمعين .

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،



DESIGN
CENTER





خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمُغْفُورِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية السادسة
لمجلس الأمة الاردني التاسع

الأربعاء ٢٥ رمضان ١٣٩٢ هجرية
الموافق ١ تشرين الثاني ١٩٧٢ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الأمين

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

باسم الله العلي القدير ، نفتتح الدورة السادسة لمجلس الأمة الاردني التاسع ، معترزين بعد الله ببلدنا المكافح ، وشعبنا الامين ، وانتم نوابه واعيانہ الكرام ، تحملون معنا همومه مثلما تحملون آماله وتدفعون من خلال مؤسساتكم الديمقراطية ، مسيرة الخير والتقدم والكرامة التي اشتهر بها بلدنا ، وعرف بها شعبنا ، الى امام .

وباسمكم جميعا اتوجه بكل قلبي ومشاعري ، الى الاهل الاحبة في ارضنا الغالية المحتلة ، وفي مقدمتها المدينة المقدسة مهوى الافئدة ومحط القلوب ، الى جانب اهلنا واخواننا في غزة هاشم وقطاعها العربي المناضل .

كما اتوجه ، باسمكم جميعا كذلك ، بكل مشاعري وقلبي الى السند والعشيرة في ارضنا الغالية الصامدة ، ذوي العزائم والمروءات الصابرين على الاذى والمكاره . الصامدين في وجه المحن والتحديات ، المصممين على بلوغ الاماني والاهداف ، مهما غلا الثمن وبلغت التضحيات .
وباسمكم ، واسم الاهل والعشيرة غربي النهر وشرقيه ، اتوجه بازكى التحية واعمق التقدير الى قواتنا المسلحة الباسلة رمز الكرامة والرجولة وعنوان الشرف والبطولة ، وعدة الوطن وامل الامة على مدى الايام

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

لقد شهد العام المنصرم انحسار امواج الصراع عن العديد من مناطق العالم واقطاره ، واستحالت بقاع كثيرة كانت فيما مضى ميادين لنزاعات دولية مريرة ، الى ساحات للتفاهم ، يلفها السلام او هو يقترب منها بجناحيه الكبيرين ، لكن بقعة واحدة في العالم كلة ظلت غارقة في بحر الصراع حتى اليوم ، مستعصية حتى الان على ارادة السلام التي تتطلق من صميم شعوبها ، متمردة على ارادة العالم ، في انهاء الصراع ، وتحقيق السلام . وتلك هي منطقة الشرق الاوسط : حيث يعيش الملايين من الناس حالة من النزاع تكاد تجاوز في عمرها اليوم ربع قرن من الزمان .

لقد نشبت حروب كثيرة في هذا العالم ، وذاقتم امم وشعوب مختلفة مرارة الحرب وعرفت بشاعة القتل وهول الدمار ، لكن الحروب كلها كانت تنتهي الى سلام ، وتعود الشعوب والامم لتبني لنفسها حياة آمنة جديدة ، يشيع فيها الرخاء وينتشر التقدم ، وتتحقق لها مشاركة عادلة في صنع مدينة العصر وحضارة الانسان .



حالة واحدة ، ما انفكت بعيدة عن هذه القاعدة ، وخارج اطارها وهي حالة الصراع العربي الاسرائيلي التي بدأت مع نهاية النصف الاول من هذا القرن ، وبلغت ذروتها في حرب حزيران عام ١٩٦٧ . وعلى الرغم من ان الارادة الدولية قد عبرت عن ذاتها في قرارات متلاحقة حاولت ان تعالج بها النتائج المريرة التي خلفها الصراع في مراحلها الاولى ، وعلى الرغم من ان تلك الارادة قد عادت وعبرت عن ذاتها في قرارات اخرى متلاحقة حرصت من خلالها على معالجة النتائج التي تمخضت عنها حرب حزيران ، الا ان تلك الارادة بقيت مهملة في الحالتين ، وظلت قراراتها بعيدة عن ان توضع موضع التنفيذ والالتزام ، فبمثل ما اعرضت اسرائيل عن قرارات المنظمة الدولية المتعلقة بوجوب اعادة اللاجئين من ضحايا عام ١٩٤٨ الى ديارهم ، او التعويض عليهم ، فان اسرائيل ما زالت معرضة عن قرارات تلك المنظمة المتعلقة بنتائج حرب حزيران ١٩٦٧ وفي طليعتها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ وهي قد فعلت ذلك وتفعله على الرغم من اننا نؤمن بان قرار مجلس الامن ٢٤٢ بالمبادئ التي تضمنها وما تبعه من قرارات هو وحده سبيلها سبيل دول المنطقة وشعوبها الى السلام . ولئن كان السلام هو الحاجة الاساسية لكل شعب يريد ان يعيش ، ويبنى ، ويعمر فان تجاهل هذه الحاجة لا يمكن ان ينطوي على خير حقيقي لذلك الشعب وبالتالي . فان قدرة ذلك الشعب على تحمل تجاهل حاجته الاولى ، تصبح محدودة ، ولا يمكن ان تستمر الى الابد .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

ان قضية فلسطين هي بالنسبة لنا في هذا البلد ، قضية حياة او موت ، قضية وجود او لا وجود نحن اهلها ، ونحن اصحابها لا نقبل فيها بمساومة ، ولا نصدر في مواقفنا منها عن مزادة او ارتجال فنحن نعيش القضية في صميمها ، لا نطل عليها من الخارج ولا نرى فيها قناعا نخفي وراءه ما نريد نخفيه او قفازا نتخذه وسيلة للوصول الى ما نحب الوصول اليه ، ولئن اتخذت القضية حجمها المعروف قبل قيام الوحدة بين الضفتين ، فان دور الشعب الاردني في حمل تلك القضية وخدمتها ، قد سبق قيام الوحدة بسنين وسنين ذلك ان لحمة الشعبين الفلسطيني والاردني لم تكن نتيجة قرار او وليدة خطوة سياسية ، وانما هي لحمة تاريخية ، فرضتها ارادة الله ، وغذتها مسيرة الاجيال ، وعمقتها وباركتها وجددها ارادة الانسان . ما من عائلة شرقي النهر الا ولها غربيه خوولة وعمومة وما من سرية في جيش الاردن وقواته المسلحة الا ولها في سفوح الجبال وبطن الاودية في فلسطين مجند وشهيد .

وما من أسرة غربي النهر الا ولها شرقيه فروع واغصان ، وما من احد من ابناء فلسطين في الارض الحبيبة المحتلة وفي كل بقعة من بقاع هذا الكون ، الا وله في الضفة الصامدة اخ وقريب . وما من مؤسسة ، او جهاز ، او قطاع من قطاعات الحياة في هذا البلد ، الا ويتوالى خفق النبض فيه من غرب النهر الى شرقيه سواء بسواء .



ومن هنا فان الحديث عن الوحدة الوطنية انما ينطلق من هذه الحقيقة ، والتوكيد على قدسيتهما ووجوب تعميقها ، وتجسيدها في كل خطوة من خطوات القول والعمل ، انما يقوم على هذا المنطلق فعمان لا تعيش ساعة من غير احزان القدس التي لا تفارقها ، واربد لا تعرف وقتا من غير هموم نابلس التي لا تبارحها ، والكرك تعيش آلام الخليل وتحملها في الليل والنهار .

ومن هنا كذلك فان الحديث عن تسويات جزئية وصفقات فردية هو محض لغو وافتراء نقول هذا ليسمعه القريب والبعيد ويقنع به القاصي والداني على حد سواء ، فنحن لا نفرط بذرة من الحق الفلسطيني لانه حقنا ، نحن لا نساوم على القضية الفلسطينية لانها قضيتنا ، واذا كنا قد نادينا بالسلام ودعونا له ، وقبلنا بقرار مجلس الامن وابدينا استعدادنا لتنفيذه ، فلاننا مقتنعون بان السلام هو هدف الامة العربية جمعا ، وبان قرار مجلس الامن عند تنفيذه ، يشكل اساسا صالحا لسلام يقوم على العدل والحق ، وترضى به ، من بعدنا الاجيال . ولقد عرض وزير خارجيتنا على الجمعية العامة للامم المتحدة ، في دورتها السابعة والعشرين لهذا العام ، وعلى مسمع من العالم كله حقيقة موقفنا هذا بالتفصيل ، وبسط مرتكزات هذا الموقف ، ومنطلقاته وشرح العقبات الحقيقية التي تحول دون تحقيق السلام في المنطقة ، حتى الان ، واذا كان عرضه قد حدد الجهة المسؤولة عن تعطيل الجهود المبذولة على طريق السلام . فهو قد عبر عن تفاؤل الاردن وثقته بان عالما جديدا يمكن ان يقوم في منطقة الشرق الاوسط اساسه العدل وعماده الحق وهدفه الرخاء وان الاردن مصمم على القيام بدور ليس بالصغير ولا بالهين ، لبناء ذلك العالم ، عدته في ذلك ارادة شعبه التي لا تضعف وعزماته التي لا تلين .

حضرات الأعيان، حضرات النواب

بوحى من مصلحة القضية التي يجيش بها ضميرنا وحفاظا على المعطيات الاساسية لوحدة شعبنا وبلدنا ، وحرصا على الشخصية الفلسطينية التي تعاورتها الانواء وتقاذفتها التيارات المتصارعة ووفاء لطموحات الانسان الفلسطيني وتطلعاته . وتلبية للحاجات التي يملئها بناء الدولة على اسس راسخة وحديثة ، وتنقية للصف الواحد والمسيرة الواحدة من الاخطاء والشوائب فقد اعلنا في آذار المنصرم مشروعنا لاقامة المملكة العربية المتحدة ، وقلنا يومها ان هذه المملكة ستكون من قطرين : فلسطيني واردني .. اما القطر الفلسطيني سيكون من الضفة الغربية واية ارض فلسطينية يتم تحريرها ويختار اهلها بمحض ارادتهم ان ينضموا اليها ، واما القطر الاردني فيتكون من الضفة الشرقية .

وقلنا يومها ، ونعود لنقول من جديد : ان القطر الفلسطيني سيكون الوطن الحقيقي لكل انسان فلسطيني في هذا العالم . يختار ان ينضم الى شعبه ويساهم في مسيرته بامانة واخلاص ، حتى يتحقق جمع ابناء الشعب الذين شردتهم المأساة ، وعاشوا كل هذه الاعوام ، حياة التشرد والضياع . وقلنا يومها ، ونعود لنقول من جديد : بمثل ما ستكون عمان عاصمة القطر الاردني وعاصمة المملكة ،



فان القدس والقدس وحدها لا بد وان تكون عاصمة القطر الفلسطيني وقلنا يومها ، ونعود لنؤكد من جديد : ان تنفيذ هذا المشروع رهن باستعادة الارض وتحرير الاهل وانه ما كان لينطلق الا من ارادة الشعب في الضفتين واجماعه عليه .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

لقد كان قيام الاتحاد الوطني العربي في طليعة منجزات العام المنصرم . ففي غضون الشهور التي اعقبت ميلاده بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧١ قامت اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة والاجهزة المتفرعة عنها بواجب التوعية والدعوة للاتحاد ، فانضم تحت لوائه عشرات الالوف من ابناء شعبنا من سائر المستويات والقطاعات. وبدأت المرحلة الثانية من عمر الاتحاد بانتهاء انتخابات مجلسه الوطني ولجنته التنفيذية العليا الجديدة . وهي مرحلة تتسم بالتصور الواضح لرسالة الاتحاد واهدافه ، والعمل الجاد لوضع ميثاقه موضع التنفيذ ، وبناء الكوادر القادرة على احتواء طاقات الشعب بأسره ليصبح الاتحاد بالفعل الاطار العام الذي ينتظم المسيرة الشعبية ، حيث يفسح فيها الدور والمكان ، لكل مواطن من المواطنين، فالاتحاد هو اتحاد الشعب في الضفتين ، وليس اتحادا لفئة دون اخرى، وهو الوسيلة المثلى لحشد الطاقات وتنظيمها والسير بها ، في كل موحد ، على طريق واحد ، محدد الغايات واضح الملامح ، والقسمات ، نحو الحياة الافضل التي ننشدها لشعبنا المكافح الامين .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

لقد كان في طليعة الدروس التي تمخضت عنها التجربة الاردنية الطويلة، ان الانسان هو عماد التقدم ، ووسيلة البناء ، وان الانسان الاردني بالذات قادر ، وسط المناخ الملائم والجو المؤاتي ، على صنع المعجزات .

ومهما كانت شروط ذلك المناخ وهذا الجو متعددة ومتفاوتة فان اهمها واكثرها خطورة ، هو توفير الامن واستتباب الطمأنينة ، وسيادة القانون والنظام ، ومن هنا فقد عمدت الحكومة الى توفير هذا الشرط الاساسي ، ضمانا لسلامة المسيرة ، وتمكينها لها من الانطلاق نحو اهدافها وعلى الرغم مما يمليه استمرار الاحتلال لارضنا الطاهرة من واجبات واعباء ، وما يقتضيه من مضاعفة الجهود لتحرير الاهل والارض ، فان حكومتي لم تقم من ذلك كله سدا تبكي عليه وتقعده عنده وتقف بالبلد عن اطرافه ، وانما هي عمدت الى التخطيط الشامل للنهوض بالبلد واعماره ، باسلوب علمي مدروس يكفل زيادة بناء القوة الذاتية للبلد ، وتحسين مستوى الحياة فيه ، وهكذا ولدت خطة التنمية للسنوات الثلاث المقبلة ، باشراف مباشر وعمل موصول من ولي عهدنا سمو الامير حسن ، لتكون امتدادا للتجربة الاردنية الرائدة ، وانطلاقا جديدا لها نحو آفاق جديدة مباركة .

واول ما تستهدفه هذه الخطة ، تعزيز قدرات البلد الانتاجية واستغلال الموارد والثروات فيه استغلالا امثل مما سيؤدي في النتيجة الى رفع الدخول الحقيقية للمواطنين وبناء الحياة الافضل ،



ولعل من اهم سمات الخطة انها وهي تحرص على توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين ، تكفل ايضا تحقيق التوازن بين النمو المتزايد ، والعدالة في الافادة من تلك الفرص ، وتوزيع الخدمات على سائر مناطق المملكة لتشمل جميع المواطنين . ولقد جاءت الخطة شاملة تستوعب سائر قطاعات التنمية ، هادفة تضع القطاع الخاص الى جانب القطاع العام اعترافا بما كان للقطاع الخاص من دور كبير في خلق النهضة الاردنية وبناء الاردن الحديث، ومن هنا فان الخطة هي منهاج عمل وبرنامج بناء ، واسلوب كفاح ، في طياتها يكمن كل ما تعتزم حكومتي تنفيذه والقيام به في كل المجالات وسائر الميادين ، ولقد دعونا الى مؤتمر دولي كبير يعقد في عمان بعد ايام . وستحضر المؤتمر وفود من سائر الدول الشقيقة والصديقة . ومن مختلف الهيئات والمنظمات الدولية لدراسة الخطة وتقييمها تمهيدا للمساهمة في تنفيذ مشاريعها . ونحن نتطلع الى استجابة هذه الدول والمنظمات لدعوتنا بالتقدير والاعتزاز مؤمنين بان هذه الاستجابة علامة رئيسية على اعجاب الجميع بمسيرة هذا البلد وسلوكه وتقديرهم لطموحاته وآماله ، رغم ما يحيط به ويواجهه من صعاب .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

لقد تعددت منجزات الحكومة وتنوعت خلال العام المنصرم . ففي ميدان التربية والتعليم تضاعف الاهتمام باتاحة فرص التعليم لجميع المواطنين ، في المدينة والريف والبادية على حد سواء . وبلغ عدد الطلاب والطالبات في المملكة (٦٧١) الفا او ما يعادل ٢٧٪ من مجموع عدد السكان . وبلغت نسبة الطلاب في المرحلة الابتدائية ١٠٠٪ ممن هم ، في سن التعليم الابتدائي و ٧٠٪ ممن هم في سن التعليم الاعدادي و ٤٠٪ ممن هم في سن التعليم الثانوي . وهي نسب ترتفع بالاردن فوق مستويات البلدان المتطورة وتضعه ، في كثير من الحالات ، في اعداد الدول المتقدمة . وازاء هذا التوسع الكمي الهائل في ميدان التربية والتعليم فان سياسة حكومتي تقوم على التأكيد على نوعية التعليم من جهة ودعم التعليم المهني وتوسيعه من جهة اخرى ، مع ربط ذلك بحاجات المجتمع وميادين التنمية والعمل .

ولم تدخر الحكومة جهدا في دعم جامعتنا الاردنية ، فزادت مخصصاتها لتمكينها من استيعاب اكبر عدد ممكن من ابنائنا ، وخاصة طلاب الضفة الغربية . وبالإضافة الى كليتي الطب والشريعة فقد تم افتتاح كلية للتمريض هذا العام ، كما سيتم في وقت قريب افتتاح كلية للزراعة واخرى للتربية ليزيد تفاعل الجامعة مع حاجات مجتمعنا الناهض ، ولتظل جامعتنا الفتية رمزا لنهضتنا ونافذة لحضارتنا نطل منها على حضارة العصر وثقافات الامم والشعوب .

وفي ميادين الاعلام استمر الجهد جريئاً ومسؤولاً للتعريف بالاردن ومواقفه وقضاياها ، وكانت الثقة بين الحكم والشعب الاساس الذي تصدر عنه النشاطات الاعلامية المختلفة ، وتمكيننا لاجهزة الاعلام من القيام بواجباتها ، فقد ابرمت حكومتي اتفاقية لبناء محطة ارسال جديدة تعمل على الموجة المتوسطة بقوة (٢٤٠٠) كيلو واط واخرى على الموجة القصيرة تشمل اربعة اجهزة قوة كل



منها (٢٥٠) كيلو واط ، لايصال صوت الاردن قويا واضحا الى اقصى مدى مستطاع ، وكذلك فان حكومتي تسعى لزيادة العناية بالتلفزيون الاردني مع زيادة استخدامه في اغراض بناء المجتمع ، والعمل على استغلال المحطة الارضية للاقمار الصناعية الى ابعد حد ممكن .
وفي الميادين الصحية الوقائية والعلاجية استمرت الحكومة في تقديم افضل الخدمات للمواطنين . وهي تتخذ الترتيبات السريعة لافتتاح مستشفى عمان الكبير بالاضافة الى عيادات المدن والريف والبادية التي تم افتتاحها .

واستمر اهتمام الحكومة بالخدمات الاجتماعية للفرد والاسرة والمجتمع وقامت بعدة مشاريع لرعاية وتأهيل المعوقين ، وتشجيع الجمعيات الخيرية ، والتعاونيات وزيادة فعاليتها ، كما اولت حكومتي وستظل تولي اهتماما خاصة بالعمل والعمال ، وضاعفت من الجهد اللازم لتأمين فرص العمل وتوفير الثقافة العمالية وتدريب العمال ، واشاعة روح الطمأنينة والرضى في نفوسهم ، وترسيخ التعاون الاخوي بين العامل وصاحب العمل . وكانت خدمات اللاجئين والنازحين موضع اهتمام حكومتي الدائم من حيث العمل على رفع مستوى الخدمات المعاشية والتربوية والصحية والاجتماعية التي تقدم لهم بالتعاون مع وكالة الغوث الدولية والجمعيات الخيرية المختلفة ، وتقوم حكومتي بتقديم الاعاشة والخدمات التعليمية والصحية الى النازحين الذين يقارب عددهم (٢٥٠) الفا على نفقة الخزينة ، وفي داخل المخيمات وخارجها .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

لقد اولت حكومتي القطاع الزراعي اولوية كبيرة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة نظرا لاهميته في توفير الدخل وفرص العمل لنسبة كبيرة من مجموع القوى العاملة في البلاد وستقوم الحكومة بسائر الاجراءات الكفيلة بزيادة الانتاج الزراعي : النباتي والحيواني ، وكذلك زيادة الدخل الزراعي ، الذي يعتبر من المتطلبات الاساسية لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق مستوى كريم من العيش للعاملين في القطاع الزراعي .

كذلك ستقوم الحكومة باانشاء مؤسسة للتنمية الصناعية وطرح اسهم شركة جديدة لصناعة الخزف وانشاء مصنع للزجاج واخر للاسمدة الفوسفاتية . وتولي الحكومة اهتماما خاصا بدراسة انشاء مصنع لانتاج السكر وتكريره من الشمندر المحلي ، كما انها تضاعف اهتمامها لتأمين المواد التموينية للمواطن عن طريق تشجيع الاستيراد الحر مع مراقبة الاسعار وتحديدها ، وقد تمت خلال العام المنصرم موافقة الحكومة على انشاء خمسين مصنعا جديدا يبلغ رأسمالها المستثمر أكثر من ٣,٥ مليون دينار ويستخدم ما يزيد على ١٥٠٠ موظف وعامل بالاضافة الى ما تم من توسعات جديدة في المصانع القائمة باستثمارات بلغت حوالي ١,٥ مليون دينار مكنت من تشغيل ما يزيد على الف مستخدم .



وتابعت الحكومة اهتمامها بالمشاريع الاسكانية ، فانجزت التعاقد على انشاء ٤٣٢ وحدة سكنية جديدة في كل من عمان والسلط والزرقاء ومادبا تبلغ تكاليفها حوالي نصف مليون دينار ، كما تتضمن الخطة الاسكانية انشاء ٦٩٠ وحدة سكنية جديدة في كل من عمان والكرك والرمثا والعقبة تبلغ تكاليفها حوالي مليون ومائتي الف دينار .

وتقوم الحكومة بتطوير شبكة الطرق العامة لتلبي احتياجات قطاعات الانتاج والتجارة والخدمات السياحية وتطوير الريف الاردني ويجري العمل حاليا في اربعة عشر مشروعا رئيسيا للطرق ، بالاضافة الى برنامج يشتمل على تنفيذ ٩٣ مشروعا في حقل الابنية الحكومية تبلغ تكاليفها (٨٧٥) الف دينار . كما تقوم حكومتي بتأمين الخدمات البريدية والبرقية والهاتفية داخل المملكة وخارجها بحيث اصبحت هذه الخدمات تربط مناطق المملكة المختلفة مثلما تربط المملكة بالدول العربية المجاورة وبالعالم الخارجي عبر احدث وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية .

وتولي الحكومة موضوع النقل البري والبحري والجوي كل عناية باعتماد الاسس والاساليب التي تؤدي الى الاستخدام الاجدى وقد تم افتتاح مطار العقبة قبل بضعة شهور ، كما احيل عطاء خطة سكة حديد حطيه / العقبة بالاضافة الى استمرار العناية بميناء العقبة وتوسيعه وتطويره دون انقطاع . ولقد حرصت حكومتي على زيادة الدخل القومي عن طريق حسن تنظيم الواردات الجمركية وتنشيط الحركة السياحية بالرغم مما يحيط بالحركة السياحية من صعاب . وفي ضوء الظروف الراهنة فان حكومتي تتبع سياسة مالية واعية تتجاوب مع الاوضاع الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد . ولما كان العدل هو اساس الملك ، وحيث ان القضاء الاردني كان دوما من مفاخر هذا البلد ، فان حكومتي تولي عناية كاملة لاعادة تنظيم القضاء ودعمه وتطويره ، كما قامت بتحسين احوال القضاة النظاميين والشرعيين وزادت من علاواتهم بما يتناسب ومسؤولياتهم الجسيمة ويضمن لهم مستوى لائقا من العيش الكريم .

واولت الحكومة اهتماما خاصا بتشجيع الحكم المحلي فزادت من صلاحيات الحكام الاداريين وعمدت الى تحديث الانظمة الادارية بصورة يتحقق معها ايصال الخدمات للمواطنين ونقلها الى مختلف مناطقهم . وشملت اهتمامات الحكومة البلديات بالذات حيث تم دعمها بالمساعدات والقروض وتسعى الحكومة الى توجيه البلديات نحو القيام بمشاريع ذات طبيعة انمائية يكون مردودها اثره الخير الملموس على المواطن وعلى موارد البلديات لتمكينها من مواجهة مسؤولياتها المتزايدة .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

ان الايمان بالاخوة العربية . والتعاون العربي ، هو الركيزة الاساسية والركن الثابت للسياسة الاردنية ، فنحن جزء من أمتنا العربية ، تحددت رسالتنا مع الثورة العربية الكبرى ، بأهداف ثلاثة ، حرية العرب ، ووحدتهم وحياة افضل لهم اجمعين ، ومن هنا كانت دعوات الاردن المتعاقبة للقاءات



العربية وتوحيد الصف العربي في وجه التحديات المصيرية التي تواجه امتنا ، وتندرج حضارتنا وتهدد مصيرنا المشترك ، ولئن كانت العلاقات العربية اليوم ، ليست على الصورة التي نتمناها ونبغيها ، ولا على الشكل الذي يخدم قضايانا وفي طليعتها قضية فلسطين ، فان من المؤكد ان احد لا يستطيع ان يجادل في اننا لم يكن لنا في ذلك كله دور أو نصيب فرضت علينا المواقف وفصلت الثياب ، لم نقطع معونة ولا بترنا علاقة ولا حرمانا طرقا واجواء . بل بالعكس ، من ذلك فقد قابلنا كل ذلك ، من الاخوة والاشقاء بروح من التسامح والتفهم للظروف التي تحيط بهم كلهم أو بعضهم ، آملين بأنه لن يكون بعيدا ذلك اليوم الذي تتكشف فيه الحقائق أمام العيون ، فيحل الانصاف محل التجني ، والمحبة محل التباغض ، والاخوة والتعاون والتنسيق محل التباعد والفرقة والخلاف .

ومن هنا فاننا نمد الى الجميع يد الاخوة والمحبة والكرامة والرجولة والشرف ونجدد ثقتنا بجامعتنا العربية ولن نتوانى عن تطويرها ومساعدتها في كل جهد خير تبذله لتوحيد صفنا العربي ، وتنقية اجوائنا العربية من كل ما يشوبها من عقد واخلاق ، والعمل الايجابي لخدمة القضايا العربية وفي مقدمتها قضيتنا المقدسة ، قضية فلسطين .

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

ان علاقات الاردن مع سائر دول العالم تقوم على اساس الاهداف المشتركة والمصالح المتبادلة . ونحن نعتز بما لنا من رصيد في مشارق الارض ومغاربها ونحرص على الاستزادة من ذلك الرصيد ، بالعمل على كسب المزيد من الصداقات وبناء الجسور لانه ليس اشد عزلة في الارض من بلد تهتز ثقة العالم به ، وينقطع ما بينه وبين اممه وشعوبه من اواصر وصلات . وفي هذا المجال بالذات فان الاردن يمنح الدول الاسلامية اخوته ومودته ويحرص على تنمية وشائجه معها جميعا باستمرار . كما انه يجدد ايمانه بالامم المتحدة ودعمه لميثاقها والتزامه بما يشتمل عليه من مبادئ .

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

باسم الله وبركته نفتتح هذه الدورة ونحن نوقن بأن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هو الاساس لتوفير السلامة والاستمرار لمسيرتنا المباركة ، والسبيل لتحقيق طموحاتنا العظيمة على طريق النهضة والتقدم ، وهو ما نؤمن بأنه سيكون رائدكم وحاديكم في كل خطوة من الخطوات ، وفقكم الله في اعمالكم ومنحكم عونه وتأبيده وهداه .
« ولينصرن الله من ينصره ، ان الله لقوي عزيز » صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،



خِطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ التَّهَاشِمِيِّ
الْمُغْفُورِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية السابعة
لمجلس الأمة الأردني التاسع

السبت ٦ ذو القعدة ١٣٩٣ هجرية
الموافق ١ كانون الأول ١٩٧٣ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الأعيان، حضرات النواب،

باسم الله جلت قدرته، نفتتح الدورة السابعة لمجلس الأمة الأردني التاسع، شاكرين لله، وهو الكريم العزيز، أن مكن لأمتنا العربية في أيام خالدة من شهر رمضان المبارك أن تتحرك انتصارا للحق والكرامة وأن تعيد بدم الشهادة الزكي وروح التضحية بعضا من أرج ماضيها الحافل بالعزة والكرامة، وأن تكرس من جديد فوق الأرض العربية، وفي الدنيا بأسرها، مناقب الانسان العربي الذي يستمد وجوده من أعماق حضارة انسانية عريقة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب،

واني، باسم شعبنا العربي الأبى في الصفتين، وباسمكم أنتم نوابه وأعيانه، أتوجه من على منبركم هذا، الى الأهل كل الأهل في الأراضي العربية المحتلة الغالية، وفي القدس العربية الخالدة مهوى الأفئدة والقلوب لابعث اليهم تحيات المحبة والتقدير والاعجاب، يحدوها الأمل الزاهر بتحقيق الأمناني وبلوغ الأهداف بزوال الاحتلال الذي استبد بهم فترة من الزمن، واقترب اليوم الذي يمارسون فيه حقهم المطلوب في اختيار المستقبل وتقرير المصير.

حضرات الأعيان، حضرات النواب،

وما دمنا بصدد حرب رمضان التي برزت كأهم تطور يمر على القضية العربية منذ عدوان حزيران ١٩٦٧، فانه لا بد لنا ونحن نعترف أن وحدة القتال والمقاتلين هي التي رسخت قومية المعركة وترجمتها واقعا ملومسا من المحيط الى الخليج، لا بد لنا من التنويه بالدور الذي لعبه الأردن في تصفية الأجواء العربية والتمهيد للحشد العربي. ولقد قام جهدنا السياسي، في الميدان العربي، في دائرتين متداخلتين: الواحدة في نطاق ما يمليه الواجب القومي من المشاركة والاسهام في العمل العربي المشترك في معركة الحق والحياة وفي مواجهة الخطر الاسرائيلي الزاحف الذي يتهدد كيانتنا العربي كله ووجودنا العربي بأسره، والثانية في اطار ما نعطيه لانفسنا من اهتمام بينائنا الذاتي بحيث يكون مجتمعا واعيا منظما، قويا سليما، ينعف نفسه وأمته، ويستطيع أن يضطلع بمسؤولياته الوطنية والقومية والدولية. وعلى هذا كان تحركنا لدى العواصم الشقيقة قبل بضعة شهور، وحين لاحت الفرصة، مدفوعا برغبتنا الصادقة في إيضاح مواقفنا وآرائنا لاخواننا - بعد فترة من توقف الاتصالات - وفي استطلاع مواقفهم وآرائهم فيما يجمعنا على صعيد واحد. من هنا لقاءنا التاريخي في القاهرة في العاشر من شهر ايلول الماضي حيث اجتمعت مع الرئيسين سيادة الرئيس محمد أنور السادات وسيادة الرئيس حافظ الأسد وتذاكرنا في ما يخدم المصلحة المشتركة والأمني



القومية العليا، الأمر الذي كان من جرائه أن عادت الأمور الى سيرها الطبيعي فاستؤنفت العلاقات السياسية بين حكوماتنا الشقيقة. ثم حدث بعد ذلك تطورات في الموقف زادت من لحمة تماسكنا فاعاد الكويت الشقيق دعمه المالي من اجل صمود هذا البلد العربي الأصيل. ورجعت العلاقات بيننا وبين تونس الشقيقة الى طبيعتها وكذلك كان الحال مع الجزائر الشقيقة. وفي هذا الجو الأخوي العربي جرى تبادل بعض الرسائل بيني وبين سيادة العقيد معمر القذافي رئيس مجلس الثورة الليبي مما نؤمل معه العودة بعلاقات بلدينا الشقيقين الى وضعهما الطبيعي المألوف.

حضرات الأعيان، حضرات النواب،

لقد كنا على يقين بأن اعضاء الهيئة الدولية والدول الكبرى بشكل خاص عن الوضع في الشرق الأوسط بالنسبة لأزمة الاحتلال الاسرائيلي والابقاء على حالة اللاسلم واللاحرب، على مدى ست سنوات او تزيد كان لا بد وأن يؤدي ان عاجلا أو آجلا الى انفجار في الموقف تشتعل معه المنطقة من جديد ويمتد أثره الى الآفاق الاخرى.

وكنا على يقين بأن عناد اسرائيل وخطورتها واعتمادها على منطلق القوة وسيلة الى فرض ارادتها على الأمة العربية إنما هي عوامل تشحذ العزائم العربية وتدفعها الى مجابهة التحدي. ولكننا في هذا البلد العزيز، وفي مواجهة الاخطار والتحديات والاحتمالات والعوامل التي لم تكن من صنع يدنا، كنا نرجو أن لا يداهمننا اليوم الذي ينفجر فيه الوضع ونحن لم نحقق بعد، وكاملا، وبكل الامكانيات المتوفرة مخطط بناء قوتنا وتمكين طاقاتنا الذاتية من بلوغ درجة القدرة والكفاية. وحين وقع الصدام كان أسرع من الأيام واكبر من الامكانيات التي وفرناها بكل جهد صادق، فخاضت جحافل مصر وسوريا معارك مع العدو كأشرس ما تكون المعارك وأعنف ما يكون الاشتباك، وقد أثبت فيها الجندي العربي انه سليل أمة كتبت في التاريخ أكرم جهاد في سبيل أشرف رسالة. وسجل هذا الجندي صورا رائعة للبطولة والفداء، وبرهن على انه من هذا الثرى الطاهر الطهور وانه من أمة رائعة جديرة بأسمى مراتب الحق والحرية والحياة.

وإذا اشتعلت الحرب على غير موعد معنا، أو تخطيط منا، فقد كان علينا ان نتحرك معها بشكل نقوم به بواجباتنا الطبيعية. ولما لم يتوفر لنا عامل المفاجأة، واستعد العدو لمنازلتنا حيث نتحرك على طول جبهتنا الممتدة من مرتفعات اليرموك حتى شواطئ العقبة. ادركنا ان واجبنا الاول هو حماية ميسرة القوات السورية الباسلة ضد أي اختراق تحاول القوات الاسرائيلية أن تقوم به من مناطقنا الشمالية.. وضعنا جزءا مهما من قواتنا المسلحة لسد تلك الثغرات وحماية الميسرة السورية وبهذا استطعنا كذلك أن نبقي في مواجهتنا قوات اسرائيلية غير قليلة كان يمكن أن تدعم قواته المقاتلة على الجبهتين المصرية والسورية لولا تواجدنا في أقرب النقاط على خطوطنا الأمامية.



ولما تطور الوضع العسكري على الجبهتين، قذفت اسرائيل بأوفر ما عندها الى المعركة الوية وسلاحا في الجو والبحر والبر، رأينا أن نتكيف مع المعركة فانتقلت قواتنا الى ميدان القتال على ارض سوريا الحبيبة بلواء مسنود ومدعم من خيرة قواتنا المدرعة، ومن احتياطنا الرئيسي، اتبعناه بلواء آخر ثم بقيادة فرقة، وانطلقت في ساحة الجهاد بعزائم صادقة لا تلين تبتغي النصر أو الشهادة، والذود عن الثرى الطهور وفاء لتضحيات الآباء والأجداد في الدفاع عنها والذود عن حياضها.

وانني من مكاني هذا أقف تحية وتقديرا امام كل شهيد - ضابطا كان أو ضابطا صف أو جنديا - سقط في ميدان الشرف وهو يشهر السلاح فاضاف الى جند الأردن عزة وفخارا وازدهى به موكب الأبطال. وأحيي كل جريح حمل في جسده وسام الشرف في ساحة الواجب وكل من تنادى للباس وكل من ينتظر. كما أحيي كل من أدى واجبه وقد أدوه جميعا خيرا أداء.

ثم كان قرار وقف اطلاق النار في يوم الثاني والعشرين من تشرين الأول الماضي الذي قبلته دول المواجهة الثلاث وقبلته اسرائيل.

وفي قبولنا لقرار وقف اطلاق النار ابقينا قواتنا المقاتلة على الجبهة السورية بامرة القيادة السورية حتى توقف القتال ثم الى ما بعد توقف القتال، وحتى الآن والى أن تزول الحاجة الى تواجدنا على الأرض العزيزة الشقيقة فتعود لتستمر في أداء واجباتها الخطيرة وتحمل قدرها تجاه الأخطار والتحديات.

حضرات الأعيان، حضرات النواب،

ان قرار وقف اطلاق النار الذي نشير اليه والذي أصدره مجلس الأمن تحت رقم (٢٤٢) بكل بنوده فانه يقرر أن تبدأ فوراً وفي نفس الوقت المحادثات بين المعنية تحت الاشراف المناسب بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ايها السادة، لقد كانت المملكة الأردنية الهاشمية تنادي على الدوام، ومنذ صدور القرار (٢٤٢) بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بلزوم وضع هذا القرار موضع التنفيذ وقد تحقق نتيجة المعركة العسكرية الأخيرة تحرك القرار المذكور من حيز الجمود.

وفي هذه المناسبة أحب أن أؤكد من جديد أمامكم يا أعيان البلاد ونوابها، تأكيداً لا تردد فيه ولا إبهام، بان حكومتي تفهم من قرار مجلس الأمن (٢٤٢) انه يقوم على ضرورة انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل بقوة السلاح منذ الخامس من حزيران عام ١٩٦٧. كما يقوم على ضرورة تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

اننا ايها السادة نتمسك بموقفنا في ضرورة انسحاب اسرائيل من كل منطقة عربية احتلتها منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧ ونرى أنه لا يمكن أن يقوم سلام في هذه المنطقة الا بالانسحاب الكامل. وغني عن القول أن القدس العربية، تلك الجوهرة الغالية على مفرق هذا الوطن لا يمكن تحت أي



ظرف أو اعتبار أن نפרط بعودة السيادة العربية كاملة عليها وترجع بالتالي الى أهلها والى العرب المسلمين لتصبح مهوى افتدة المؤمنین.

وازاء تأكیدنا بان انسحاب اسرائیل يجب أن يكون كاملا فاننا نقف بنفس المستوى من التأكيد على ضرورة الالتزام بیننا وبين الشقیقتین مصر وسوريا بوحدة هذا الانسحاب لكي لا يكون مجال لاضعاف مبدأ الانسحاب بطریق التجزئة.

وبما أن المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية هي الدول الثلاث المعنية بقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) فان من الطبيعي أن تظهر هذه الدول كفريق واحد تجاه تنفيذ هذا القرار.

ولا تتعارض هذه القاعدة بطبيعة الحال مع إمكان بحث أي جانب من جوانب القرار المذكور مع أية دولة من هذه الدول الشقیقة الثلاث لها علاقة (خاصة) بذلك، البحث، أو إمكان اجراء اتفاق معها بذلك الشأن. غير ان الاتفاق العام والنهائي مع الدول العربية الثلاث يجب أن يكون واحدا ومشملا على كافة نواحي التنفيذ لكي تكون التسوية واحدة.

وكذلك نحن نتمسك بضرورة تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني آخذین بالاعتبار أكثرية هذا الشعب الساحقة تتواجد في شرقي النهر وغريبه.

ان تأمين هذه الحقوق هو شرط أساسي اخر لاقرار التسوية النهائية وإحلال السلام، ذلك لان هذه الحقوق لشعب شرد بغير ذنب قد أنزلها الله واقرها الانسان واثبتتها القرارات الدولية واقتضاها العدل. وليس من المعقول أن يتمتع كل شعب بأمنه وحرية وبناء كيانه ويبقى شعب فلسطين صاحب القضية وصاحب الحق محروما من ذلك.

واذا يسر الله لنا الأمر، وسدد خطانا على طريق التحرير فسيكون أول ما نطرحه على كل أبناء فلسطين بالنسبة لأرض فلسطين أن يعطى لهم الخيار اما ان يبقوا معنا أو يتحدوا وأيانا أو ينفصلوا عنا باستفتاء عام يجري تحت اشراف دولي محايد، على الناس أن يدركوا أخيرا وفي وجه سحب الضلالة والتضليل وغشاواته الظالمة الكثيفة التي لما تقطع ابدأ، اننا لا نأخذهم بالإكراه، ولا نتخلى عنهم بالتفريط، وانما نترك لهم انفسهم اختيار نظام الحكم الذي يرغبون والمستقبل الذي يرتضون. لقد ارتضينا لانفسنا - اردنيين وفلسطينيين - أن نعيش معا كيان واحد وتحت نظام حكم واحد، حكم وهبت له كل جهدي وشبابي ورعيته بكل عاطفتي وتفكيري ووجدت فيه بهجة الحياة حين تساوى في اسرتنا الواحدة المواطنون من شرقي النهر ومن غريبه واتحدوا في كل شيء أروع اتحاد. وغدا حين تشرق على الضفة الغربية والقدس شمس التحرير، مثلما تشرق على كل منطقة عربية اخرى بعون الله، غدا سيقدر اخوتنا غربي النهر مصيرهم كما يريدون.



حضرات الاعيان، حضرات النواب،

ولكي تبلغ الأماني وتحقق الغايات فلا بد أن تظل الطاقات العربية العسكرية والاقتصادية والسياسية مرصودة لدعم الموقف العربي في مقارعتة للعدوان الاسرائيلي حتى ينحسر هذا العدوان عن الأرض العربية المحتلة باسرها.

ولقد كان من دواعي التقدير والارتياح أن انتصرت الأسرة الدولية بكاملها للكفاح العربي العادل في مناهضة الاحتلال الاسرائيلي وفي سبيل تحقيق سلام دائم قائم على الحق والعدل. فتدافعت القارة الافريقية الصديقة دولة بعد اخرى تحدد موقفها الواضح من اسرائيل حتى تدعن للارادة الدولية في إنهاء احتلالها وتأمين انسحابها.

ووقفت مجموعة الدول الاوروبية بدرجة مماثلة من العطف والتأييد لتناصر الموقف العربي العادل. في مثل هذا الوضع ايها السادة، تطرح فكرة عقد مؤتمر للسلام يجمع الأطراف المعنية من اجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ واحلال السلام العادل الدائم. وان حكومتي عازمة عزمنا اكيدا دائما وابدا على أن تعمل بكل جهد مستطاع وكل اسلوب ممكن كي نحرر الارض وننقذ الأهل لترد الحقوق ونقدم حسابنا عن اعمالنا أمام الله والأمة والتاريخ.

على اننا لن نتبع سياسة الا اذا كانت براء من كل عوج وغموض ولن نتحرك الا على نور ولن نقول يوما الا كلمة الحق بعون الله.

وفي هذا نتكل عليه جل وعلا. ونعتمد على مؤازرة كل اهلنا وذوينا وصدق وسلامة مقصدنا، وان على اصحاب الحق واصحاب الأرض أن يرقبوا ويتابعوا ويقولوا كلمتهم حرة صادقة.

وتعلمون ايها السادة أن المملكة الأردنية الهاشمية شاركت الأقطار العربية الشقيقة في حضور مؤتمر القمة العربي الأخير. ولقد حددنا في المؤتمر سياستنا على الأسس التالية :

أولا : اننا نطالب بانسحاب اسرائيل الكامل والشامل من كل ارض عربية احتلتها منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧، واننا لا نقبل الانسحاب من أي جزء على حساب أي جزء آخر، وهذا الموقف يجعلنا نؤكد ضرورة وحدة الانسحاب.

ثانيا : اننا لا نقبل أية تسوية مجزوءة أو منفردة، وان التسوية العامة والنهائية يجب أن تكون مع الفريق العربي بشكل موحد. ويتطلب هذا من الأطراف العربية المعنية أن تؤمن فيما بينها وحدة الالتزام ووحدة الرفض ووحدة القبول.

ثالثا : اننا بالنسبة للقضية الفلسطينية، نعترف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره، واننا بعد أن نقوم بواجبنا بتحرير الضفة الغربية والقدس الشريف ضمن واجبنا القومي نحو تحرير الأرض العربية المحتلة كلها - فسنمكن اهلنا من غربي الأردن أن يختاروا لانفسهم المستقبل الذي



يريدون ونظام الحكم الذي يرتضون. ويقرروا بملء حريتهم واختيارهم وباستفتاء يجري لهم تحت اشراف دولي محايد ما اذا كانوا يريدون البقاء معنا أو الاتحاد وایانا أو الانفصال عنا. وسيكون لهم ما يريدون. واننا في كل حال سنظل لهم الأخوة الأقربين.

هذا هو موقفنا، ينبع من مبادئنا وفتاعاتنا لا نبتغي به الا وجه الله ووجه الأمة والواجب. ولقد وصلتنا دعوة الى الاشتراك في مؤتمر السلام بجنيف. واننا لن نتوانى عن النهوض بمسؤولياتنا وبذل كل جهدنا لاسترجاع الارض واستخلاص الحق، في أي محفل دولي يتوخى هذا. غير اننا نرى أن القاء صفة تمثيل اهلنا في هذا المجال غيرنا، معناه اقصاؤنا عن دورنا في تأمين حق شعبنا في الضفة الغربية وسعيها لاستعادة ارضهم، الأمر الذي يتطلب الايضاح والتبيان مع الأطراف العربية الشقيقة المعنية كي نكون على بينة من مسؤولياتنا فنعرف كيف نتقدم الى هذا المؤتمر أو كيف نتوقف عن الذهاب اليه. وفي الحالين يكون تحركنا تقديما واستنكافا، مستندا الى بحث جدي صريح مع اخوتنا واهلنا والى تفاهم واضح متين حول الخطوات التي سنخطوها في الطريق الى المؤتمر وفي عملنا في المؤتمر وفي مواقفنا الموحدة فيه ومطالبنا والتزاماتنا المشتركة. وبغير هذا وأمام محاولة استبعادنا عن التكلم باسم الشعب في المحتل من ارضنا والدفاع عن حق هذا الشعب حتى يتحرر، فاننا لا نريد التزاحم مع احد أو الاختلاف مع الاخوة. لقد بذلت اجيالنا المتعاقبة من اجل القضية كل غال ونفيس، وكان همها وهمنا، وكل همنا أن نسلك الطريق القويم مرتاحي الضمير حتى يكتب الله لنا النصر والفرج علما باننا وفي جميع الأحوال مصر اصرارا لا يتزعزع على ضرورة ممارسة جميع ابناء فلسطين لحقهم في تقرير مصيرهم بحرية تامة مطلقة. وعلى هذا فلنا نعلق الجواب النهائي عن هذه الدعوة حتى تتضح الصورة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب،

ان التجربة الأردنية الطويلة التي قادتنا الى الوضوح في الرؤيا السياسية على المستويين العربي والعالمي، هي ذاتها الأساس الذي بنت عليه حكومتي سياستها الداخلية، واذا كان صحيحا ان الانسان في الدنيا باسرها هو عماد التقدم والبناء، فان المواطن الأردني يتحمل مسؤولية خاصة في هذا الشأن، ذلك أن بلادنا، رغم ما مر ويمر عليها من احداث جسام، وما ترتب ويترتب عليها من مسؤوليات رئيسية إزاء قضية فلسطين، هي بحاجة ملحة ومستمرة الى اعمال التنمية والاعمار. بل ان أعمال التنمية والاعمار التي لا تتوقف هي التي تجعل صمود هذا البلد ممكنا. فالاردن محدود الثروات والامكانيات المادية الكبيرة ولا يمكن له أن يحافظ على صموده وان يواجه التزاماته الا بتحقيق أكبر قدر من الانتاج بهدف تضييق الفجوة بين والواردات والنفقات. ولما كان المواطن هو عماد الانتاج فان توفير أفضل الخدمات الأساسية له من ناحية وتأمين المناخ الملائم لعملية الانتاج من ناحية اخرى، هي المعادلة التي بذلت حكومتي كل جهد ممكن لتحقيقها.



وانطلاقاً من ايمان بلدنا المكافح بالمواطن الذي يظل الأبقى والأعلى بالنسبة للوطن فقد أتخذت الحكومة سياسة ثابتة تعتمد على دعم التربية والتعليم كقاعدة اساسية للمؤسسة التي تعني بالانسان منذ الطفولة حتى الشباب مؤسسة متكاملة تقوم على المدرسة والمعلم ويعينهما على أداء المهمة الكبيرة جميع الأجهزة والمؤسسات الاخرى حتى تتمكن المدرسة من دفع الفوج تلو الفوج من ابنائنا وبناتنا الى ميادين الحياة الواسعة مسلحين بالعلم والخلق مدركين واجبات المواطنة في بلد نام محدود الموارد، يعتمد في الدرجة الأولى على جهد ابنائهم وبناتهم في رفع قدرة الوطن الانتاجية كما وكيفا، وقد نفذت مشاريع جديدة بهدف تنويع التعليم الثانوي تمشياً مع السياسة العامة للتنمية وتوفير الأيدي المدربة على مختلف المهن، فانشأت مدراس مهنية وصناعية وتجارية وزراعية ويجري العمل على إنشاء المعهد الفني للبولوتكنيك. وقد ارتفع عدد المبعوثين الى (١٠١٥) طالبا وطالبة. ولما كان قطاع لا بأس به من ابناء شعبنا قد حرموا من نعمة التعليم، فقد بلغت عدد مراكز محو الأمية للكبار (٢٤٤) تهيء فرص محو الأمية لحوالي (٥) آلاف دارسا ودارسة.

وأما الجامعة الأردنية رمز نهضتنا ومحط انظارنا : نافذة نطل منها على حضارة العصر وعلومه وثقافته فقد أدخلت نظامها الجديد المعروف بنظام الساعات المعتمدة وطبقته بنجاح توخيا لمواكبة الأنظمة الأكثر مرونة واتباعا في سبل التعليم العالي، كما تأسست كلية التربية وبدىء بالدراسات العليا في كلية العلوم. وقد استدعت الزيادة في نمو الجامعة، والبحوث العلمية والمشاركة في المؤتمرات والندوات العربية والدولية وتطوير الحياة الطلابية زيادة النفقات بنسبة ٤١٪ على العام الدراسي ١٩٧٢.

حضرات الأعيان، حضرات النواب،

وحتى تكتمل الصورة المشرقة التي نتوخاها للمواطن وللبيئة المحلية فقد حرصت الحكومة على توفير الكلمة المؤمنة الطيبة من خلال شد المواطنين الى عقيدتهم وربط الشباب بقيمهم وتراثهم وتعميق معاني الوحدة الوطنية وتمتين روابط الأخوة. وفي هذا المجال لعبت المساجد والمراكز الثقافية ودور العبادة دورها الى جانب وسائل الثقافة والاعلام. ولقد تميز الاعلام بالتزام مبدأ تنمية الحس الوطني والقومي والحضاري من خلال الانفتاح الفكري والتزام الحقيقة ومخاطبة العقل والاتجاه بكل الامكانات لدعم الصمود وخدمة القضية المقدسة. ولهذه الغاية يجري العمل حثيثا في اقامة محطة الارسال الكبرى على الموجة المتوسطة وتقوية أجهزة الارسال على الموجات القصيرة وينتظر أن يبدأ البث على هذه الأجهزة قبل نهاية عام ١٩٧٤. كما قطعت شوطا بعيدا خطة تقوية التلفزيون في المنطقتين الشمالية والجنوبية بحيث ينجز العمل في مطلع عام ١٩٧٥. ووسعت الحكومة نشاطها الثقافي في الداخل وعززته بالاتفاقات التي عقدها مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة.



حضرات الأعيان، حضرات النواب،

وكانت خدمات اللاجئين والنازحين المهاجرين والأنصار، موضع الاهتمام اذ استمرت حكومتي في توفير الخدمات التربوية والصحية والتموينية والاجتماعية التي تقدم اليهم بالتعاون فيما بين الأجهزة المختصة ووكالة الفوئ الدولية بشكل خاص ومع الجمعيات الخيرية المحلية والدولية المختلفة التي تلقى دعم الحكومة الكامل للاستمرار في تأدية دورها الانساني الرائع. كما استمرت الحكومة في دعم الحركة التعاونية لتمكينها من أداء دورها في خدمة المواطنين وبالذات في القطاع الزراعي والانتاجي. وللقطاع الزراعي نصيب كبير من الاهتمام في المشاريع التي نفذتها حكومتي والتي هي قيد التنفيذ على مراحل تطول أو تقصر تبعا لطبيعة الأهداف المتوخاة من الخطة الزراعية وبالذات ضمن اطار الخطة الثلاثية للتنمية وهي أهداف يمكن تلخيصها بتوفير دخل أفضل وفرص عمل لقطاع الزراعيين وهو القطاع الاكبر والأهم في بلادنا. وقد سارت الحكومة بخطى مرسومة في انجاز مشروعات تطوير الزراعة البعلية ومشروع القمح في مختلف المحافظات ومشروع زراعة الأشجار المثمرة والتحريج ومراكز البحث والارشاد الزراعي. والحكومة ناشطة في استكمال المرافق الحديثة من مختبرات واطباء لتأمين الرعاية والتشجيع لقطاع الثروة الحيوانية كما تهتم بشكل خاص بمتابعة عمليات استصلاح الأراضي الصحراوية التي تتوفر فيها المياه الجوفية وتدريب أبناء البادية على الأعمال الزراعية وتوزيع الأراضي المستصلحة عليهم.

ولكي يكون العمل في القطاع الزراعي والصناعي ميسورا، لابد من توفير المياه سواء للأغراض الزراعية البحتة ام لتأمين مياه الشرب، وقد انجزت الحكومة أربعة مشاريع ري كبيرة في المحافظات الجنوبية وتم تسليم الأراضي التابعة لهذه المشاريع لوزارة الزراعة لادارتها وتدريب الزراعيين الأكفاء الذين تم تمليكهم وحدات زراعية في تلك المناطق ولكي تتولى الاشراف عليها وصيانتها بأحدث الطرق كما قامت الحكومة بتأمين ٥٠٪ من المياه والأقنية الكفيلة بري مساحات كبيرة في مناطق اخرى، وفي مشاريع مياه الشرب تم تنفيذ المشاريع الكفيلة بسد حاجات مجموعات كبيرة من القرى في مختلف انحاء البلاد. وفي مجال التعدين والمعادن انجزت الأعمال المقررة في خطة التنمية الثلاثية لمشروع النحاس والمنغنيز وتم الكشف حتى الان عن (٣٦) مليون طن من احتياطي خام النحاس الى جانب الكشف عن ١٥ مليون طن من احتياطي خام المنغنيز وبوشر بالدراسات الفنية الخاصة بطرق استخلاص مادتي النحاس والمنغنيز من هذه الخامات بحيث ينتهي العمل من هذا المشروع عام ١٩٧٥ وتستكمل جميع دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لاستغلالها. كذلك قامت الحكومة بالتعاون مع الجهات الدولية المختصة بالتحري عن الفوسفات في المنطقة الوسطى من المملكة ويتوقع نتيجة لذلك مضاعفة احتياطي خام الفوسفات القابل للاستهلاك ليصبح (٤٠٠) مليون طن وبذلك يتسنى للأردن زيادة طاقته الانتاجية السنوية الحالية البالغة ١,٥ مليون طن.



وعلى طريق تنمية القدرة الوطنية على تضييق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك عملت حكومتي على زيادة صادراتنا والتغلب على ضيق السوق المحلية وايجاد اسواق خارجية للتصدير. وفي مجال القطاع الصناعي بالذات قامت الحكومة بتشجيع قيام صناعات جديدة بلغ رأسمال ما أقيم منها بالفعل حوالي (٧) ملايين دينار. وللمساهمة في ضبط التوزيع السكاني ولكي تعم الفائدة أكبر عدد ممكن من أجزاء المملكة، فقد اعتمدت الحكومة سياسة تشجيع الصناعات الجديدة وتوزيعها على مختلف المحافظات. وقد تم تسجيل شركات وطنية جديدة بلغ مجموعها (٣٩٢) شركة بلغ رأسمالها (٣) ملايين دينار وزادت الشركات المساهمة العامة رأسمالها مبلغ (٦) ملايين دينار ومن المقرر أن تساهم الحكومة بمبلغ ٢٥ مليون دينار تقريبا في عدة مشاريع هامة هي شركة مصانع الخبز والورق والأجواخ.

حضرات الأعيان، حضرات النواب،

لا بد لي هنا أن أنوه بالنجاح الذي حققته الحكومة فيما يتعلق بتوفير حوالي ٧٠٪ من التمويل اللازم بالعملية الأجنبية لتنفيذ مشاريع خطة التنمية الثلاثية وذلك عن طريق المباحثات التي أجرتها مع المؤسسات المالية الدولية، والاتصال بالحكومات الصديقة والتعاون الوثيق الذي استطاعت اقامته مع مؤسسات التمويل العربية. وفي هذا المضمار أبدى القطاع الخاص في الأردن نشاطا ملحوظا في مختلف مجالات الاستثمار والتنمية مما يشير الى مساهمة هذا القطاع الفعال بدوره المرسوم في تنفيذ الخطة جنبا الى جنب مع القطاع الحكومي. واستكمالا لهذا الجهد فقد نظمت حكومتي السياسة المالية بوعي وتجاوب مع الأوضاع الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد وتبعا لذلك كله ازدادت فعالية تحصيل الضرائب والأموال الأميرية. وقد عمدت حكومتي الى شراء مادتي القمح والذرة من أجل المحافظة على ثبات سعر الرغيف بحيث يكون في متناول جميع طبقات الشعب وحتى تساهم في تخفيف أزمة الأعلاف. وقد تحملت الخزينة في سبيل ذلك أكثر من نصف الثمن عن المواطن.

ودعما للموقف المالي الداخلي اتخذت مجموعة من الاجراءات منها السماح للبنوك التجارية الأردنية بقبول ودائع بالعملات الأجنبية من الأردنيين الذين يعملون في الخارج ومن غير المقيمين سعيا لاجتذاب المزيد من العملات الصعبة وسيرا على طريق تدعيم ميزان المدفوعات الأردني وتوخيا لزيادة رؤوس الأموال المتاحة لتمويل الاستثمار في شتى المشاريع الانمائية.



ايها السادة،

وبالإضافة الى ما تقدم ايجازه فهناك مشروعات نفذت واخرى يجري تنفيذها تنهض بها أجهزة الدولة المختلفة في ميادين الصحة العلاجية والوقائية وفي تحسين شبكة المواصلات والطرق العامة ومشاريع الاسكان والأبنية الحكومية وتطوير النقل البري والجوي وصناعة السياحة تجاوبا مع النمو المطرد في قطاعات الانتاج والتجارة والخدمات الاجتماعية - وهي تهدف كلها الى تطبيق الأساليب العملية في التنمية والتطوير الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة والاتجاه نحو تحقيق الازدهار الاقتصادي في شتى الميادين.

حضرات الأعيان، حضرات النواب،

وحتى يظل المواطن ينعم على الدوام بالاستقرار والشعور بالأمن فقد استمرت حكومتي في تنفيذ سياسة الدولة الرامية الى تطوير أجهزة الأمن والدفاع المدني والأساليب والاجراءات التي تتبعها والمرافق والمعدات التي تستخدمها بحيث تظل تقدم خدمات متحسنة باضطراد لجميع المواطنين. كذلك تحسنت الخدمات التي تقدمها مديرية الجوازات العامة والأحوال المدنية بافتتاح مكاتب جديدة لجميع المحافظات وباستعمال الأساليب الأكثر تقدما في تسهيل المعاملات وانجازها بالسرعة الممكنة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب،

ازاء ما تقدم من اعباء ومسؤوليات وميادين فسيحة من العمل والمشقة والبناء، وازاء تطلعات الشعب والمواطنين الى تحقيق الحياة الكريمة الراضية لا أجد دعامة نستند اليها أقوى من دعامة الوحدة الوطنية والجهد المتكامل، فالى كل أخ في هذا البلد العزيز - شرقيه وغربيه - تحية الواثق بصدق شعبه المؤمن بحق هذا الشعب وقدرته، المتكل على الله تعالى في كل ما يفكر ويعمل، فهو حسبنا وهو نعم المولى ونعم النصير،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،



خِطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمُغْفُورِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى
لمجلس الأمة الأردني العاشر

الاثنين ١٢ ربيع الثاني ١٤٠٤ هجرية
الموافق ١٦ كانون الثاني ١٩٨٤ ميلادية



DESIGN CENTER



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حضرات الأعيان، حضرات النواب

باسم الله وعلى بركة منه تعالى نفتتح هذه الدورة العادية لمجلس الأمة وبالاتكال عليه جلت قدرته نواصل مسيرة الخير من أجل شعبنا الوفي ومعه وصوب غايات أمتنا الماجدة التي بانتمائنا لها نعز أوفياء لأمجادنا وذكرى شهدائنا متمسكين بعقيدتنا وهويتنا العربية الأصول والمضمون وسائلين الله القدير أن يسدد خطانا ويعيننا على تحمل مسؤولياتنا فيما نسعى اليه من بناء لقدرات الوطن وحشد لجهود وطاقت الشعب وبما يمكننا من خلال التعاون والتعاقد مع اخوتنا في وطننا الكبير من مجابهة ما يحيق بأمتنا من أخطار التمزق والتشردم والعدوان والتهيه والضياع وبما يهيء لنا السبل لتثبيت الحق ولتحرير الارض والمقدسات من قبضة الاحتلال.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

تعتقد دورتكم العادية هذه في أعقاب دورة استثنائية تحملتم فيها بكل وعي وأمانة مسؤولية وطنية فيما أجريتم من تعديلات على الدستور استهدفت تصويب واقع فرضته ظروف القاهرة وحماية جانب أساسي من حياتنا الدستورية من شلل كان يتهدهده فيما لو استمر ذلك الواقع. وهذا الجانب كما تعلمون هو حياتنا النيابية الذي تجسد الديمقراطية وروح المشاركة الحقة التي آمن بها هذا البلد منذ نشأته وحرص على حمايتها حتى في أحلك الظروف وأصعبها. ففي الظروف القاهرة التي اعترضت سبيل الحياة النيابية لم نتوان عن ايجاد صيغة أخرى لمبدأ المشاركة تمثلت في المجلس الوطني الاستشاري. وعند اعتماد تلك الصيغة أكدنا انها لن تكون بديلا عن المؤسسة البرلمانية الدستورية. فالحياة النيابية هي ركن أول وأساسي في دستورنا ومعلم بارز في بانياننا السياسي. ونحن اذ نستأنف حياتنا النيابية معا، انما نعود الى وضع طبيعي يجسد معنى المشاركة دون انقطاع نشأ عن اعتبارات موضوعية لا سبيل لانكارها ولا مجال لاغفالها، واقع ادركه الآباء والأجداد، وانبثق عن قدسية هدف الوحدة للانسان العربي، وبلور اجماعنا على المسيرة المشتركة في بداية الخمسينات دون المساس بحق من حقوق الشعب الفلسطيني بعد تحرير أرضه. فقد نص قرار وحدة الضفتين في نيسان ١٩٥٠ على « تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملاء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأمان القومي والتعاون العربي والعدالة الدولية.



حضرات الأعيان، حضرات النواب

انكم تبدأون دورتكم ومنطقتنا العربية على مفترق طرق. وأحداث كبيرة تعصف بها من كل اتجاه، ونحن في الأردن بحكم موقعنا الجغرافي وانتماثنا العربي نقف في وسط تلك الأحداث، الأمر الذي يضاعف من مسؤولياتنا وواجباتنا، وبخاصة ونحن في هذه المرحلة نعمل على دعم مسيرتنا المشتركة. فعلى صعيد القضية المركزية التي تشكل همنا الاول ومحور اهتمامنا ما زالت الأرض الفلسطينية تحت الاحتلال تتعرض لاجراءات التهويد والاستيطان والضم التدريجي. وكنا وما زلنا نتصدى لتلك الاجراءات على مختلف المستويات وبكل الوسائل المتاحة واحتل الحوار والتنسيق والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ركنا بارزا في سياستنا هذه انطلاقا من ايماننا المشترك بالمصير الواحد، وبوحدة المصلحة والضرر والخطر. وستعمل حكومتي بكل العزم والاصرار على الوصول مع منظمة التحرير الشرعية الحرة الى صيغة عملية للتعاون، وبمباركة ودعم عربيين من أجل انقاذ الأرض والأهل. ولنا وطيد الأمل في أن تقابل منظمة التحرير الفلسطينية مساعينا المخلصة لبلورة الصيغة العملية التي تمكننا جميعا من أداء الواجب تجاه القدس وفلسطين وشعبها بما تستحقه هذه الغاية من صدق في العزيمة والنوايا وجدية في الجهد والعمل.

وأول ما ستتوجه اليه سياسة حكومتي هو الاسهام في بناء التضامن العربي الذي يسعى اليه المخلصون من أبناء أمتنا، واخراج العمل العربي المشترك من دائرة الشلل المصاب به، ومنحه المرونة اللازمة والقدرة على اتخاذ القرار المستند الى قرار الأكثرية عوضا عن التمسك بمبدأ اجماع الأعضاء الذي يصعب تحقيقه، لأنه يعطي الفرصة لعضو واحد في الجامعة العربية لتعطيل قرار الأكثرية، وكثير من قرارات الجامعة العربية تشهد على هذه الحقيقة سواء ما اتصل منها بالقضية الفلسطينية أو بالحرب العراقية الايرانية أو بأزمة لبنان المأساوية أو بغيرها من القضايا العربية.

وعلى صعيد الحرب العراقية / الايرانية، فستواصل حكومتي وقوفها الى جانب العراق الشقيق في دفاعه عن أرضه وحقوقه، وفي مسعاه المخلص لانهاء النزاع بالوسائل السلمية، وعلى أساس من الحق وحسن الجوار، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية لكلا الطرفين. فاستمرار هذه الحرب يحمل في طياته مضاعفات خطيرة من شأنها تهديد أمن منطقتنا وجرها الى التمحور الدولي وتدخل القوى العظمى، فضلا عن تهديدها للهوية العربية في المشرق العربي كله.

كما ان أزمة لبنان تستحوذ على اهتمامنا المباشر لما انطوت عليه من مأس انسانية ودمار وتشريد وخراب لم ينج منه أحد، وللواقع الذي وصلت اليه بتعقيداته المحلية والعربية والدولية نتيجة العدوان الاسرائيلي واحتلال أجزاء واسعة من أرضه، بحيث أصبح واقع لبنان اليوم يشكل نذير خطر لمنطقتنا بما يحمله من معالم التقسيم والتمزيق والتمحور، الذي لا يخدم سوى مخططات الصهيونية واعداء



العرب. ومن هنا فقد عملت حكومتي وستعمل على دعم كل جهد يؤدي الى خروج القوات الاسرائيلية الغازية وجميع القوات الأجنبية المتواجدة على أرضه، وضمان وحدة شعبه وسيادته على أرضه.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان مخططات اسرائيل في التوسع، وما يتهدد لبنان من تفكك وتمزق، وما يواجهه العراق من عنت العدوان والتعصب، لا يمكن مجابتهها جميعا الا بموقف عربي حازم وموحد، تحشد له جميع الطاقات والقوى والجهود، ولا يجوز ازاء هذا الواقع اذن أن تبقى مصر العربية خارج صف أمتها فلا غنى لمصر عن أمتها ولا غنى لأمتها عنها.

أما على الصعيد الخارجي، فسوف تستمر حكومتي في بناء الجسور مع مختلف دول العالم وقواه، سواء على الصعيد الثنائي أو في اطار الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز والعالم الاسلامي. وستواصل الحوار مع مختلف التكتلات الدولية من أجل كسب تأييدها وتطوير هذا التأييد بما يخدم قضية فلسطين ويضع حدا للاحتلال وللعدوان المستمر على أرضها وشعبها. مؤكدين على أهمية التنسيق والتخطيط العربي في العمل على الساحة الدولية، ومؤملين أن تدار السياسة العربية في هذا المجال على أساس المصالح المتبادلة، وليس فقط وفق المبادئ والقيم طالما أننا نعيش في عالم لا يتحرك ويتفاعل الا في اطار واقع الاعتماد المتبادل لدوله وشعبه.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

وفي الميدان الداخلي، فان أول ما تتجه اليه جهود حكومتي بالرعاية والاهتمام، هو قواتنا المسلحة الأردنية، درع الوطن وحامية الراية، وسياح الاستقلال والكرامة، وبذل كل طاقة في سبيل اعداد جيشنا العربي المصطفوي وتأمين ما يحتاج اليه من سلاح ومعدات حديثة تضمن له مواصلة الاضطلاع بدوره الوطني والقومي ومواكبة عملية التطوير وبلوغ ما يطمح اليه من قوة ومستوى رفيع في الاستعداد والتجهيز الى جانب ما هو موروث في نشأته العربية الأصيلة من قيم الخلق والفروسية والتضحية، وروح النظام والطاعة والاباء.

وعلى الرغم من كافة الصعوبات المالية التي تواجهنا وتحد من طموحاتنا، فان تشكيل الجيش الشعبي يحتل مرتبة متقدمة في سلم أولوياتنا لبناء القوة والمنعة وسيبقى الهدف من تنفيذ فكرته ظهيرا لقواتنا المسلحة يفرض نفسه علينا، لأنه التعبير الحي عن استعداد كل مواطن للتضحية في حماية الوطن وصون حقوقه وكرامته.

كما ستستمر حكومتي في تنفيذ خطة التنمية الخمسية، رغم ما يواجهه الأردن من ظروف مالية صعبة نشأت عن أسباب متعددة، منها الركود الاقتصادي العالمي الذي انعكست علينا بعض آثاره، وستركز الحكومة الجهد على المضي في استثمار ثرواتنا الطبيعية وبخاصة في التنقيب عن مصادر



الطاقة وتنفيذ المشاريع الانتاجية التي تضمن لبلدنا دخلا اضافيا وتوفر لابنائنا مزيدا من فرص العمل، كما ستراعي الحكومة في تنفيذها لخطه التنمية هذه تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي تجسيدا لمبدأ التكافل والعدالة.

وفي المجال الزراعي، يحق لنا أن نفخر بأن مزارعنا الأردني خلال العقد الأخير قد أحرز تقدما ملموسا في تطوير الأساليب الزراعية وتحقيق مستويات عالية من الانتاج. الا ان ما يواجهه في مواسم كثيرة من تقلبات في الأسعار يقتضي اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنظيم عملية الانتاج والتسويق، وستواصل الحكومة العمل على تحقيق ذلك في اطار التنسيق والتعاون بين جميع المعنيين بالعملية الزراعية، ولأن الانسان في معاييرنا هو أثنى ما نملك، ولأنه يمثل قيمة عليا نحرص على الحفاظ عليها، فان المواطن المدرب والمعد خير اعداد كان وسيبقى عماد ثروة بلدنا وعدته في بناء الوطن والذود عنه. فان حكومتي ستواصل جهدها في تطوير برامج التربية والتعليم بما يؤهلها لمواكبة التقدم العلمي وتعميق الهوية الثقافية لمجتمعنا العربي الاسلامي، وبما يتناسب ومتطلبات التنمية والحياة المتجددة ومستلزماتها من اختصاصات فنية ومهنية. كما أنها ستواصل العمل لتنظيم القوى البشرية بما يكفل التوزيع المتوازن بين مختلف الاختصاصات التي يحتاجها المجتمع في حركته الدائبة نحو البناء والتقدم.

كما ستعنى بالنشاط الثقافي والرياضي الذي من شأنه أن يحفز مواهب الابداع والابتكار في أوساط شبابنا، ويعمق الاعتزاز الوطني في نفوسهم، وستعمل على ترسيخ وتطوير روح الانضباط العام والتعاون الجماعي وتنمية حس المواطنة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

انه لواجب علينا ونحن في مطلع استئناف مجلسكم واجباته الوطنية والقومية، أن نتوجه جميعا الى الاخوة الأهل الصامدين على تراب وطنهم في أرض الاسراء والمعراج بأطيب التحية والاعتزاز بصمودهم ومقاومتهم الاحتلال وممارساته. ونحن على يقين أنه مهما طالت معاناتهم فلا بد أن يزول الاحتلال وتتححر الأرض ويعود الشعب العربي الفلسطيني الى أرضه، ويمارس حقه في تقرير مصيره في وطنه، وهذا هو منطق التاريخ وسنة العدل في هذا الوجود، ولن تجد لسنة الله تبديلا. ولعل ارادة الله قد شاءت أن يعقد ممثلو الأمة من القدس والأرض التي بارك الله حولها الدورة العادية لمجلسهم في اليوم الذي يبدأ قادة الدول الاسلامية فيه أعمال مؤتمراتهم الخير المنعقد في المغرب الشقيق، ليبحثوا في شؤون المسلمين وقضاياهم، وفي مقدمتها القدس وأقصاها المستصرخ الأسير.



وأنها لمناسبة طيبة أيها الأخوة، أن نتوجه من هذه البقعة التي باركها الله الى اخوتنا المجتمعين هناك ليعطوا القدس جل العناية والاهتمام ويشدوا عيونهم وقلوبهم نحوها كي يشدوا الرحال يوماً اليها، والله الموفق وعليه الاتكال سبحانه.

اننا ونحن نفتح هذه الدورة لمجلسكم الموقر، لعلنا يقين من أنكم ستحققون بما نعهد فيكم من تقدير صادق لأمانة المسؤولية لكل عمل خير مشترك وتعاون مثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو ما سوف تقابله أسرتنا الأردنية الواحدة بالتجاوب وبذل المزيد من التضحية والجهد المتواصل للسير بأردننا الغالي نحو غاياتنا المرجوة من أجل عزته وتحقيق أمانى أمته. والله نسأل أن يسدد خطانا على طريق الحق والرشاد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



DESIGN CENTER



خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمُغْفُورِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية
لمجلس الأمة الأردني العاشر

الاثنين ٦ محرم ١٤٠٥ هجرية
الموافق ١ تشرين الأول ١٩٨٤ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الأعيان، حضرات النواب

على بركة الله نفتتح هذه الدورة العادية لمجلسكم الكريم في مياعها الدستوري، شاكرين الله جلّت قدرته الذي جعل من وطننا رمزا للتجربة العربية الناجحة المرتكزة على التراث الحي والمتفاعلة مع التطور المنفتح والمزودة بالارادة الحرة.

ويسرنا ان نهنيء الأخوة الذين فازوا في الانتخابات التكميلية الأخيرة، فاننظم بذلك العقد واستؤنفت المسيرة الدستورية التي حرصنا ومنذ استلام مسؤولياتنا على حمايتها وصونها عبر كل الظروف، ونحن على ثقة تامة بان شعبنا العزيز بما جُبل عليه من محبة، وما فطر عليه من وفاء لقيم الأمة وآمالها وتطلعاتها، يرقب هذه المسيرة التي نتوقع منها جميعا أن تعزز الاستمرارية وتدعم الصمود، وأن تساعد على حشد الطاقات، وتعمل على تمتين النسيج الوطني للمجتمع وتصهره في بوتقة العمل النافع المنتج، بروح الوطنية المخلصة الواعية، وفي اطار الوعي القومي.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

في الدورة السابقة لمجلسكم الكريم، واصلت حكومتي التخطيط والعمل على مختلف الأصعدة وفي سائر الجبهات الداخلية والعربية والدولية، مستهدية بالمبادئ التي آمن بها شعبنا وبمقتضيات مصالحنا وامنا الوطني والقومي، ومستتيرة بنتائج تحليلنا للواقع المتشكل بتفاعل الثوابت والمتغيرات، اقليميا ودوليا.

فعلى صعيد المسألة الفلسطينية، استمر الحوار الأردني - الفلسطيني، على أساس ايمان الاردن بمبدأ استقلال القرار الفلسطيني، وضرورة حمايته، وبالالتزام بمنهج التشاور حول المستجدات لصالح القضية الفلسطينية. كما واصلت حكومتي تصديها لصور العدوان الاسرائيلي المستمر على الأرض العربية المحتلة، والعمل على احباط نتائج الاجراءات التي يمارسها العدو المحتل بهدف طمس معالم عروبتها وتغيير واقعها وتهجير أصحابها الشرعيين، ومن هنا استمرت حكومتي في اداء واجبها في تثبيت الأهل وتيسير امورهم ودعم مؤسساتهم بكل الوسائل الممكنة وضمن الامكانيات المتاحة، وبالرغم من الظرف غير العادي الذي نجتاز، كما واصلت العمل مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومن خلال اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني على قلة موارد هذه اللجنة نتيجة لتخلف بعض الدول العربية عن الوفاء بالتزاماتها الذي نأمل الا يطول لما ينطوي عليه ذلك من اخطار ومضار لا تخفى على احد.



أما الساحة العربية، فيحزننا أن نراها تتلوى أما في حالة من تمزق الصف وتشتيت الرأي، وتضارب الرؤية، وانتشار الضعف العام في أوصالها.

لقد حمل الأردن منذ نشأته الحديثة، رسالة عامة شاملة للعرب أجمعين، هي رسالة الثورة العربية الكبرى، رسالة الحرية والوحدة القومية. وشعب الأردن كجزء لا يتجزأ من أمته العربية، كان وسيبقى ملتزماً بأمال أمته منفصلاً بالأمها، مجاهداً معها لبلوغ غاياتها ودرء الأخطار عنها، مثلما هو متشبهت بوحدته الوطنية، متمسكاً بمرتكزات سيرته الانمائية. وسوف يواصل الأردن طريقه هذا الذي ارتضاه بإيمان لا يعرف النكوص، وبهمة لا تعرف الفتور، وصولاً لموقف عربي قومي موحد، وتضامن راسخ يصون كرامة الأمة ويحشد جهودها وطاقتها، ويكافح أسباب المرض في بنيتها، مما يوفر لها المناعة والقدرة على مواجهة مخططات أعدائها، ورفع الأذى والاحتلال عن أرضها، وتحرير مقدساتها.

وانطلاقاً من هذه المفاهيم الثابتة، واصلت حكومتي تأييدها للعراق الشقيق في حربه العادلة لدرء العدوان عن أرضه العربية، ودعمها له في دعوته الصادقة لوقف هذه الحرب، تمهيداً للتوصل الى تسوية عادلة للخلاف القائم بينه وبين إيران، واقامة علاقات متوازنة معها، تقوم على مبادئ التعايش وحسن الجوار. وان حكومتي وهي ترى في صمود العراق الرائع في وجه العدوان الإيراني، ودعوته الحققة للسلام من موقع القوة، قبساً من نور في عممة التردى والتفسخ، ليؤسّفها ان ترى ايران الاسلامية تتمادى في التعنت والعدوان، فتحاول توسيع مسرح التوتر ليشمل الخليج والبحر الأحمر. وقناعة منا بأن هذه المحاولة، ما هي الا تعبير عن نزعة النظام الإيراني للهيمنة ودعوة لتدويل الصراع، فقد بادرت حكومتي بالاتصال بكل الدول الشقيقة المتأثرة بهذا التوجه، مبدية استعدادها للاسهام بالواجب القومي، وبتقديم أي مساعدة ممكنة يطلبها الأشقاء. كما سارعت في تلبية الدعوة التي تلقته بصفقتها دولة مطلة على البحر الأحمر لعقد اجتماع يكرس للبحث في كيفية حمايته كممر دولي من اعمال التخريب ومن الهيمنة الأجنبية. ان تمادي النظام الإيراني، ما كان ليأخذ هذه الأبعاد، لو أنه جوبه منذ البدء بموقف عربي موحد يعمل على لجمه وتعجيله.

أما في لبنان، فقد أبدت حكومتي كل الجهود التي بذلت وتبذل لاجراج المحتلين الاسرائيليين من أرضه، وانها وهي تحيي صمود الشعب اللبناني في جنوبيه المحتل، ومقاومته الباسلة للقوات الاسرائيلية الغازية، لتتمنى للحكومة اللبنانية ولسائر فئات الشعب اللبناني التوفيق والنجاح في سعيهم لاستعادة وحدة لبنان الوطنية وسيادته على كامل ترابه. ولبنان النازف، هو الآخر شاهد على حالة التمزق التي تعيشها أمتنا.



وازاء هذا الواقع العربي الذي يشهد أشكالاً مختلفة من العدوان الأجنبي، ما فتئت حكومتى تعمل على ايقاظ الأحاسيس القومية للحيلولة دون اتساع الخرق في الجسم العربي، كما واصلت دعوتها ومساعدتها للمساعدة على عقد مؤتمر القمة العربي المرتقب كي يعالج على أعلى مستوى، سائر الخلافات العربية ويضع حدا لها، ويمهد الطريق أمام توظيف عناصر القوة الذاتية في خدمة القضايا القومية في اطار استراتيجية عربية مؤهلة لكبح العدوان واحباط المؤامرات، قبل أن يتعذر درؤها.

والأردن اذ يرى أن التمزق العربي، وضمور الروح القومية، هما السبب المباشر لهذا الوضع الذي تردت اليه أحوال المنطقة، ولهذه المواقف الدولية التي أحالت اهمية موقعنا الاستراتيجي، وثقل امكاناتنا البشرية والمادية الى سخرية مريرة، ليؤمن بأن مقياس العمل القومي، هو في الالتزام بميثاق الجامعة العربية لا في انتهاكه، وفي احياء معاهدة الدفاع العربي المشترك، لا في اغتيالها، وهو كذلك في مدى إسهام أي طرف في دفن الخلاف واقتلاع أسبابه ووقف التداعي في الجسم العربي وانهاء الشلل المستقر في أوصاله، وعليه، لا يمكن أن يكون الاصرار على ابقاء الشقيقة الكبرى مصر، خارج اطار العمل القومي، الا اسهاما في زيادة التداعي والشلل. وفي التحليل النهائي، لا يمكن أن يكون، الا تجاوبا مع تطلعات العدو في اضعاف الجسم العربي من خلال ابقائه متصدعا متناfra الاجزاء.

وانطلاقا من هذه الحقائق، وتقديرا منا لدور مصر القومي، ووزن مصر الدولي، وشعب مصر العربي، ولما قدمه من شهداء وتضحيات في سبيل أمته عبر الأجيال، واعترافا منا باصراره على الانتماء لأمته، بقيادة سيادة الرئيس محمد حسني مبارك، في ظروف أرادت له غير ذلك، وبحرصه الاكيد على عدم التفريط بالحقوق العربية، وبالمستقبل العربي في فلسطين، والعراق، ولبنان، فقد قررت حكومتى استئناف العلاقات السياسية كاملة مع مصر الشقيقة، آمليين أن تكون هذه الخطوة فاتحة خير أمام جميع اخوتنا العرب، مهما كانت مواقفهم اليوم، ليتخذوا خطوات مشابهة لتصويب مسار الحركة العربية الواحدة، ولتعود العلاقات العربية - العربية نقية متينة كما يتمناها كل عربي وتمليها ضرورة البقاء وصدق الانتماء.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

منذ حرب ١٩٦٧، توجه العرب للسلام العادل بكل جدية واخلاص، فقبلت الاردن ومصر عام ١٩٦٧ قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ الذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة، كما قبلت سوريا ومعها الأردن ومصر عام ١٩٧٣ قرار مجلس الأمن ٢٣٨ الذي يؤكد على مبادئ قرار ٢٤٢. وسعت الدول العربية الثلاث بمباركة عربية نحو تحقيق تسوية متوازنة، تعيد الحقوق لاصحابها، وتوفر الأمن لجميع دول المنطقة. ومضى على الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وللأرض السورية في هضبة الجولان أكثر من سبعة عشر عاما، لم نغفل



خلالها عن خطورة تجذر حالة اللاسلم واللا حرب التي تستخدمها إسرائيل كواحدة من الأسلحة الفعالة في تحقيق أطماعها التوسعية، ولم يعد خافيا على أحد أن التوجه العربي المخلص نحو السلام العادل، لم يقابل الا بالاستهتار والتعنت من جانب إسرائيل، وبالمماطلة والتردد في الولايات المتحدة التي أخذت على عاتقها في العقد الأخير مهمة الاستئثار بلعب دور الفريق الثالث. وقبلت الأطراف العربية بذلك، ظنا منها بأن الولايات المتحدة التي تربطها بإسرائيل علاقات خاصة ستتصرف وفق ما تقتضيه مسؤولياتها كدولة كبرى، وبما ينسجم مع مصالحها ومبادئها التي تقوم عليها. غير أنها ومع الأسف الشديد، اتبعت من السياسات ما أعطى إسرائيل أسبابا إضافية للتعنت، الأمر الذي أزاحها تدريجيا من موقف الطرف الثالث الى موقع الطرف الثاني، وانطلاقا من ايماننا بمبدأ الحوار في ادارة السياسة، ومن التزامنا بالصرامة، فقد اعلنا في آذار الماضي عن خيبة أملنا من موقف الولايات المتحدة وسياساتها الشرق أوسطية، ولكن ايماننا بالسلام، وحرصنا على إنجاح مساعيه، حدانا للبحث عن خيار آخر، يكفل التوصل الى تسوية عادلة، ويخرج المسألة من دائرة الجمود، الى الساحة الدولية. فكانت دعوتنا لعقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة، تشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، مع سائر الأطراف المعنية. ورحبت حكومتي بالاقترح السوفياتي الذي يدعو هو الآخر لمؤتمر سلام دولي. وقمنا بشرح موقفنا ودوافعه وأسبابه الى عدد من الدول الصديقة، سواء من خلال اللقاءات التي تمت هنا في الأردن أثناء الزيارات التي قام بها عدد من زعماء العالم وقادته، أو من خلال الاتصالات الدبلوماسية الاخرى التي أجريناها على مختلف المستويات.

غير أننا ونحن نعمل من اجل عقد المؤتمر الدولي كإطار لعملية السلام سنواصل جهدنا في تدعيم قدرتنا الدفاعية لاحتباط المخططات الاسرائيلية العدوانية التي تستهدف الأردن بحكم موقعه وصلته بفلسطين وقضية شعبها. ومن هنا شرعت حكومتي وعلى ضوء الموقف الامريكي السلبي من مسألة تزويد الأردن المشروع بالأسلحة الدفاعية، في البحث عن احتياجاتها في دول اخرى، ايماننا منها بسياسة تنويع مصادر التسليح.

ان جيشنا العربي الأردني، بحكم نشأته وتكوينه، وبحكم الواجبات الملقاة على كاهله وهو يواجه حركة التوسع الصهيوني على اطول جبهة عربية، يجعل منه كما يدل عليه اسمه جيشا للأمة العربية. واملنا أن يتفهم اخوتنا العرب هذه المسؤولية التي يحملها، ولا يبخلوا عليه وهو منهم ولهم، مثلما، هو منا ولنا، بما يستحقه من دعم ورعاية، أو على الأقل أن يفوا بالتزاماتهم وتعهداتهم نحوه، ليكون على المستوى الذي يتمناه كل عربي وفي لأتمته وغيور على حقوقها ومستقبلها.



ان حكومتى، وبرغم الظروف المالية العسيرة التي تمر بها الدولة، عملت بكل طاقاتها، وما زالت لتوفير الممكن مما يحتاجه جيشنا من أسلحة ومعدات، كما أنها ماضية في اعداد مستلزمات الجيش الشعبي، ليكون رديفا لهذا الجيش، ولتتكامل قدراتنا الدفاعية الذاتية بمشاركة سائر فئات الشعب في الدفاع عن الراية والذود عن حياض الوطن في وجه التهديدات الاسرائيلية المعبرة عن المخططات التوسعية للحركة الصهيونية.

وانني لأعلن من هذا المكان : أن الدعوة الاسرائيلية الأخيرة للتفاوض على تسوية سلمية، ما هي الا مناورة للتضليل والخداع، فلا الشروط التي رافقتها، ولا شكل الحكومة الاسرائيلية الحالية، ولا توجهات الشعب الاسرائيلي التي كشفت عنها الانتخابات الأخيرة، تشير الى جدية هذه الدعوة. أن معيار الجدية في التوجه نحو السلام، هو التزام اسرائيل بقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ في كل مبادئه وأجزائه، والتزامها بقرار مجلس الأمن ٣٣٨ الذي ينص على عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة. لقد خبرنا والعالم كله شاهد على ذلك، أساليب المراوغة والمماطلة التي اتبعتها اسرائيل، والتي وظفتها عبر السبعة عشر عاما الماضية لكسب الوقت واجراء تغييرات على واقع الأرض المحتلة. تلك التغييرات التي تحاول اسرائيل اليوم التستر خلفها في تبرير موقفها الرفض لمبدأ مقايضة الأرض بالسلام.

وإذا كانت اسرائيل ستظل متمسكة باعتقادها أن الأمر الواقع كفيل بزعزعة تمسكنا بحقوقنا، فهي مخطئة، وواهمة. ويكفي أن نذكرها في هذا الصدد، بأنها بادعاءاتها الزائفة حول حقوق باطلة، تمكنت هي نفسها وباستغلال عوامل خاصة من احتلال اراضيها العربية في حرب عدوانية. فما الذي يجعلها تعتقد ونحن على حق بين واضح وضوح الشمس، باننا سنتخلى يوما عن حقوقنا الشرعية في أرضنا ومقدساتنا وهويتنا المستمدة منها؟.

الا ترى اسرائيل المفارقة العجيبة في موقفها هذا، حينما تفترض أن بإمكانها استلاب أرض الغير على أساس ادعاءات باطلة، ولا تفترض أن هذا الغير سيناضل من أجل استرداد حقوقه المشروعة الثابتة تاريخيا وواقعا وثقافيا وحضاريا وبشريا؟.

إذا كانت اسرائيل لا تريد أن ترى ذلك. فعليها أن تدرك بانها لا تخدم قضية السلام، ولا تخدم شعبها سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، لأننا لا يمكن أن نتنازل عن ذرة من التراب في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، ولا عن حجر صغير في مساجدنا وكنائسنا ومقدساتنا مهما طال الزمن، وغلت التضحيات.



حضرات الأعيان، حضرات النواب،

انكم تدركون أن العمل التنموي جهد وطني شامل، يشارك فيه المواطنون جميعا، ومن خلال هذا التعاضد، يستطيع بلدنا أن يقيم اقتصادا سليما، ودولة قوية مهيبة الجانب، ثابتة الخطى، على طريق التقدم والنماء. والتحديات التي تواجه بلدنا ازدادت شراسة بسبب الظروف الاقتصادية القاسية التي بدأنا نواجهها، وبعد ما من الله على بلدنا بالتقدم المذهل والنمو المطرد، وصلت الينا عوادي التقلبات الدولية والتراجع في مداخل الدول النفطية والسلبيات الناجمة عن التوتر والحروب في المنطقة.

ووضعت حكومتي نصب عينيها أن المنعة الاقتصادية والصمود أمام التقلبات، هو واجبها الأساسي حتى يبقى هذا البلد متماسكا منيعا، وقادرا على توفير العيش الحر الكريم لأبنائه، وقد سخرت الامكانيات المالية والنقدية المتاحة لها لكي تبقي زخم التنمية على أعلى مستوى ممكن، ومضت في تمكين البنية الصناعية والمشاريع الكبيرة التي عولنا عليها في صنع مستقبلنا الاقتصادي، وترسيخ اعتمادنا على الذات، وواصلت تنفيذ البرنامج الوطني للتنقيب عن النفط، وأقرت خطة تستهدف تكثيف الجهد في هذا المجال، وأعطت موضوع الأمن الغذائي ما يستحقه من اولوية في مجالات توفيره وانتاجه، وتسعى لكي ترسخ الزراعة كوسيلة حياة ومنهج انتاج في هذا البلد الخير. والاردن مؤهل بحكم قدراته، وما وصل اليه من مكانة دولية، لكي يوسع دائرة اتصالاته على الصعيدين، الاقليمي والدولي، وصولا الى علاقات متوازنة، تقوم على أسس من التكافؤ والنفعة المتبادل.

وبحكم التطور المستمر، فان حكومتي تدرك أن الانتصار على المصاعب الاقتصادية كانت أم اجتماعية أم سياسية - لا يتم الا بالانسان المؤهل والواعي. لقد تجاوزنا في التعليم والتاهيل مرحلة الكم، والتفاخر بالعدد، وبات الواقع يملي نظرة جديدة في اعداد الانسان المؤهل القادر على اداء عمله باتقان وفق حاجات المجتمع واولوياته، ولذلك، قامت حكومتي بالتركيز على تطوير النظم والوسائل الادارية، وجاء إنشاء اللجنة الوطنية للتطوير الاداري صائبا في توقيته، ومعبرا عن الجهد المطلوب لتحسين الاداء وتقليل الكلفة من خلال تنمية القدرات الادارية المتفاعلة مع دواعي التقدم وبواعث زيادة الانتاجية والساعية لتوفير الخدمة السليمة للمواطنين بأقصر مدة ممكنة.

وتسعى حكومتي كذلك، لاعادة النظر في التعليم العالي حتى يوفر لأبنائنا فرص العمل الكريمة عند تخرجهم وتصديهم للحياة وتعقيدها ومتطلباتها. وتعلمون ان التعليم العالي بات ظاهرة في حياة كل أسرة اردنية، بحيث غدا من الضروري اجراء التخطيط السليم له واعادة تقييم العملية التعليمية بمجملها بما يضمن تحقيق التميز بمستواه المعرفي والتدريبى للمواطن الأردني الذي يمثل ثروة البلد الحقيقية. وقد شرعت حكومتي بالتصدي لهذه المشكلة بكل جدية ووعي.



ان المنعة الاقتصادية للأدن، ستبقى مرتبطة بالأمة العربية، وقد واصلت حكومتي العمل على هدى هذه الحقيقة في سياساتها التدريبية، وفي تخطيطها التعليمي، وتقديرا من حكومتي لهذه المعطيات الأساسية، فقد بذلت جهودا كبيرة من أجل توثيق الصلات الاقتصادية والتجارية معها، والاستجابة لدواعي العمل العربي المشترك في جميع المحافل العربية، وصممت على أن تبقى العلاقات الاقتصادية وثيقة بغض النظر عن واقع العلاقات السياسية، ولا ننطلق في هذا التوجه الا عن قوة، لقناعتنا بأن التكامل الاقتصادي والمالي العربي، هما ضمان المستقبل لأبناء العرب وحصنهم في الضغط على المستهترين بحقوقنا والمراهنين على ضعفنا، لكي يعيدوا النظر في مواقفهم ويغيروا من سياساتهم العدائية.

حضرات الاعيان، حضرات النواب

اننا نزداد ايمانا يوما بعد يوم، بان للأردن دورا تاريخيا في وطننا الكبير، وفي محيطنا الجغرافي القومي، لأنه يملك القدرة لأن يكون نموذجا يحتذى، وقدوة مؤثرة، صالحة من خلال نجاح تجاربه وصلابة بنيته، وما يتحلى به من مناخ محبة وتسامح ووفاء، ولن يتأتى هذا، الا بفضل تعاون الشعب والحكومة، وامتانة نسيجه الوطني. وان مجلسكم الكريم لقادر على اداء هذا الدور الكبير في اشاعة روح العمل والانتاج والتقدم والمشاركة والتعاون بين مختلف فئات الشعب وقطاعاته، وفي نشر الوعي، وسد الطرق أمام أسلحة الانقسام والتفتيت التي حاول اعدائنا بثها والولوج من خلالها التي بنيتنا المتماسكة. وسيبقى تعاون مؤسساتنا الدستورية عماد نهضتنا وقاعدة قوتنا ونبراس مسيرتنا في خدمة أهداف أمتنا ومستقبل أجيالنا.

والله الموفق، ومنه العون والسداد والرشاد،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



DESIGN CENTER



خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيَّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمُغْفُورِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة
لمجلس الأمة الأردني العاشر

السبت ١٩ صفر ١٤٠٦ هجرية
الموافق ٢ تشرين الثاني ١٩٨٥ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الأعيان، حضرات النواب

بسم الله العلي القدير نفتتح هذه الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة العاشر، حامدين الله تعالى ان مكنكم، خلال الدورة العادية والاستثنائية الماضية التي تواصلت دون انقطاع على مدى العام من ترسيخ دعائم المسيرة الدستورية التي حرصنا على صونها وتحسينها وارساء تقاليد العريقة في أردننا الحبيب : نهجا في الحياة، ومناارا للحكم الديمقراطي القويم. وانني لأشعر بالسعادة تغمرني ونحن نسجل بالاعتزاز الجهد العملي البناء الذي تجلى في تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية في اصدار التشريعات والقوانين وتطويرها وتعديلها لخدمة الوطن والمواطنين، بحيث أصبحت التجربة الأردنية مثلا عاليا جديرا بأن يحتذى في أصول حكم الشورى التي تتطلع اليها جميع شعوب أمتنا العربية وشعوب العالم الثالث بوجه عام، مثلما تشكل احياء لقيمنا العربية الاسلامية المثلى في عهودها الذهبية التي جعلت من أمتنا خير أمة أخرجت للناس. فكلنا راع وكلنا مسؤول عن رعيته بالتواصل والتوافق والمحبة وسيادة القانون.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

اذا كان اعتزازي بانجازاتكم كبيرا فان مما يبعث في نفسي الرضى قيام الحكومة، بناءا على توجيهاتنا بخطوات واسعة المدى في الحكم المحلي وتطبيق اللامركزية ونظام التقسيمات الادارية الذي يعكس التطورات التنموية الغامرة والتوسع السكاني الكثيف في مختلف ربوع المملكة، بمدنها، وباديتها، وقراها، ومراكز تجمعاتها، بحيث أصبح اختيار المواطنين لبلدياتهم ومجالسهم المحلية وسائر شؤون الحكم المحلي حقا مقدسا يمارسونه، وواجبا ستحرص أشد الحرص على صيانتة وتطبيقه.

إن الديمقراطية الراسخة تبدأ من أرضية الواقع الصلدة، وتشكل قاعدة الهرم الواسعة التي تترابط حلقاتها صعودا حتى مستوى القمة. الديمقراطية الأصلية تتمثل في صنع القرار على أرض الواقع وعلى جميع المستويات وليست شعارا براقا بغير مضمون.

تحقيقا لهذه الأهداف السامية، وضمانا لتمثيل أوسع وأشمل لجميع المواطنين في مناطق المملكة كافة، فان حكومتي ستقدم الى مجلسكم الكريم بقانون انتخابات جديد يجسد هذه المبادئ والغايات ويعززها.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

قد كان الأردن وسيظل على الدوام معتزا بتقاليد العسكزية الرفيعة، وبقواته المسلحة الباسلة التي تشكل درع الوطن وسياجه المنيع لدرء أي عدوان يمس سيادته وحرمته وأمنه. وللجيش العربي الأردني المصطفوي رسالة راسخة مميزة متوارثة منذ الثورة العربية الكبرى في الذود عن حمى الأمة



العربية في كل بقاعها، وتحرير ما اغتصب من ثراها المقدس، وتحقيق استقلالها ووحدتها ومنعتها. من هذا المنطلق، فإننا نولي قواتنا المسلحة الأولوية المطلقة في تفكيرنا وتدريبنا، ولن نبخل عليها تحت أي ظرف من أجل تدعيمها وتزويدها بأحدث الأسلحة والمعدات، والمحافظة على مستوى تدريبها الرفيع.

نود ان نؤكد هنا، أننا مصممون على تأمين ما نحتاج اليه من أحدث الأسلحة والتجهيزات من المصادر المتاحة لنا كافة دون أي اعتبار للعراقيل التي توضع في طريقنا.

أود ان أسجل بعميق الرضى أن قانون خدمة العلم يطبق بدقة وشمول، بحيث أصبح جزءا لا يتجزأ من حياة مجتمعنا، وأصبح يردف قواتنا المسلحة بقوى بشرية حاشدة مؤهلة بالعزيمة والعلم والاستعداد لكل تضحية للذود عن حمى الوطن.

ما أسجل بعميق الارتياح، شروع حكومتي في تنفيذ قانون الجيش الشعبي، الذي أقره مجلسكم الكريم في دورته الماضية بدءا بمحافظه البلقاء. ونحن نعمل جاهدين على توسيع وتأمين مستلزماته حتى يعم أرجاء الوطن كله بحيث يصبح الأردن شعبا شاكي السلاح وقلعة تتكسر دونها جميع مخططات العدوان.

تولي حكومتي اهتماما كبيرا بتطوير أجهزة الأمن العام والدفاع المدني وتزويدهما بأحدث النظم والتجهيزات المتطورة، لأن استقرار الجبهة الداخلية وتماسكهما هما الأساس لكل عمل منتج خلاق. والأمن العام في كل الاحوال يجد في المواطن الشريف شريكا له في توفير الطمأنينة والنظام والاستقرار على أساس ايمان الجميع بأن كل مواطن خفير أينما كان موقعه : عملا وسكنا.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

إنني من على منبركم هذا لأبعث الى أهلنا الصامدين المؤمنين في المحتل من أرضنا : في الضفة الغربية الغالية، وفي غزة هاشم، وفي القدس العربية الخالدة، مهوى الأفتدة والقلوب بتحية صادرة من الاعماق، تحية اكلبار واجلال، وتقدير واعجاب، للصمود البطولي الشامخ الذي يتحدى كل يوم أعتى احتلال استيطاني عرفه التاريخ المعاصر. ان ما يتعرض له أهلنا في وجه جميع صنوف القهر والعت والقوة الغاشمة، والحرمان التي تستهدف الوجود العربي والاسلامي الضاربة جذوره في أعماق التاريخ، لهو تحد مصيري لا يقتصر على شعبنا العربي الأصيل في فلسطين، وانما يشكل أيضا منطلقا لتهديد الوجود العربي والاسلامي على امتداد منطقتنا الحضارية المترامية الأطراف. انها محاولة لفرض الهيمنة على أمتنا بدعم غير محدود من قوى عالمية تؤيد هذا العدوان.

إن معاناة أهلنا اليومية في حياتهم ومعيشتهم وأرزاقهم قد بلغت حدا لا يمكن السكوت عليه أو التهاون فيه. ان حكومتي ستظل مسؤوليتها القومية في تقديم المساعدات لأهلنا الصامدين ضمن



امكاناتها المحدودة، كما فعلت منذ عام ١٩٦٧. مع أن الدعم المحدود الذي تقدمه الدول العربية الشقيقة من خلال اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة أخذ يتناقص في السنوات الأخيرة تناقصا يدعو الى القلق العميق، لأنه يأتي في وقت تشهد فيه الأرض المحتلة تقاوم البطالة، وانعدام فرص العمل، ومصادرة الأرض والماء والموارد والممتلكات وفرض الضرائب الفاحشة. لقد أصبح لزاما علينا التحرك الفوري مع أشقائنا العرب لعقد اجتماع عاجل على مستوى رفيع لتدارس الوضع من جوانبه كافة لثلا تحل الكارثة - لا قدر الله -.

إن دعم صمود اهلنا في الأرض المحتلة، بالإضافة الى جوانبه الانسانية التي تقرضها واجبات الاخوة والمروءة والشرف، يرتبط ارتباطا عضويا بالامن القومي العربي كله. وأهلنا، وان كانوا يرزخون تحت الاحتلال البغيض منذ نيف وثمانية عشر عاما، فانهم يشكلون في ثيابهم على أرضهم الحقيقة الأساسية التي نستند اليها في استعادة حقوقنا المغتصبة، ومن هنا، فان العمل على تثبيت الشعب الفلسطيني بأرضه هو الركيزة الاولى في سياسة حكومتي تجاه الأرض المحتلة. ومن هنا أيضا : تواصل حكومتي بذل الجهود لمراجعة الاجراءات والتعليمات التي تنظم صلاتنا بالأهل هناك وصلاتهم بنا، وتحديثها، لتعميق الأواصر ومد يد العون والتمهير للمواطنين وللانتاج الزراعي والصناعي في الانتقال والعبور. وفي هذا الاطار : شرعت حكومتي فعلا في مسح الاحتياجات التنموية في الأرض المحتلة وتحديد المجالات الأكثر مردودا والاجزل في الجدوى، ودراستها بعناية وعمق، تمهيدا لاستكمال عناصر خطة عامة وبرامج تفصيلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة، آمين أن توضع موضع التنفيذ حال اكتمالها وحسب الامكانات المتوفرة.

أيها السادة الأعيان والنواب

قد اتبعت حكومتي على صعيد علاقاتنا الخارجية سياسة قومية جادة متزنة تتبع من عراقه هذا البلد الأردني العزيز في العروبة والاسلام، ومن انفتاحه الواضح على الدول جميعا، ومن تمرسه الطويل بالحركة العربية وتوسطه في المجموعة العربية، ومن ايماننا العميق بأن التضامن العربي تمليه الحياة العربي المشتركة والمصالح الموحدة والمستقبل الواحد. ويفرضه التزامنا بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك وقرارات القمم العربية.

نحن من هذا المنطلق، نعتبر أن قضايانا العربية الكبرى هي مسؤولية مشتركة بين الدول العربية. وتحتم توحيد هذه الجهود وتنسيقها وتوجيهها نحو معالجة القضايا بما يحقق الأهداف والاماني القومية. قد زاد من ايماننا بضرورة العمل العربي المشترك ما نشاهده بحزن شديد من تمزق في صفوف الأمة العربية وتصارع بين فئاتها، وما نراه من تضارب السياسات والاتجاهات بين الدول الشقيقة في الأمور المصيرية، وما نلاحظه من تردد في عقد الاجتماعات العربية المقررة، كلما دعت الحاجة الى ذلك.



من هنا : جاءت تلبيتنا للدعوة الى حضور مؤتمر القمة العربي الطارىء في الدار البيضاء، الذي كان من نتائجه : الدعوة الى حشد طاقات الامة العربية، ونبذ الخلافات بينها، وضرورة التضامن بين دولها، وتشكيل لجان تسعى الى التوفيق بين الأشقاء العرب.

استنادا الى ما أعلنه مؤتمر القمة الطارىء، وبدافع نبيل من المملكة العربية السعودية والجمهورية التونسية والأمين العام لجامعة الدول العربية، فقد تمت لقاءات في جدة والرياض بدعوة من سمو ولي العهد السعودي بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية على مستوى رئيسي الوزراء في البلدين الشقيقين لمراجعة العلاقات بينهما بروح تميزت بالمكاشفة والاخاء والحرص على المصلحة العربية العليا. وكان من الطبيعي أن تحقق هذه الاجتماعات بداية طيبة، نظرا للروابط بين البلدين، وللنيات المخلصة التي أظهرها المجتمعون. وستستأنف هذه الاجتماعات بحيث تتناول كل مسألة كان حولها اختلاف، وبحيث تنمي كل من شأنه أن يؤمن المصالح المشتركة ويوطد حسن الجوار. ان همنا هو : أن نعيد لهذه الأمة حيويتها ومكانتها وتماسكها وقوة كلمتها. نسعى الى هذا العمل المستمر ضمن النطاق العربي، وبالجهد التي نبذلها في المحيط الدولي الأوسع، تحقيقا لمصالح أمتنا وخدمة لقضاياها العادلة.

والقضية الفلسطينية هي : مركز اهتمامنا في اطار العمل العربي المشترك، فهي عدا أنها قضية القضايا العربية، فقد كانت وستبقى لنا في الأردن شغلنا الشاغل، لأنها تتغلغل في نفس كل فرد من أبناء شعبنا وتدخل كل بيت من بيوتنا. ونعتبرها قدرا كتب علينا أن نواجهه بكل شرف وبسالة ووفاء. لانها قضية عدوان يجب أن نرده، وحق يجب أن نسترده.

من هنا كانت كل نشاطاتنا وتحركاتنا، بما فيها تحركنا المشترك مع منظمة التحرير الفلسطينية تستهدف زعزعة أركان الأمر الواقع الذي أخذ يترسخ في ظل اللاحرب واللاسلم. ولقد عملنا ولا نزال على تسليط الأضواء وتبوير الأذهان للتركيز على المبادئ التي يمكن أن يقوم عليها السلام في الشرق الأوسط. وقد كان تحركنا حلقة من حلقات العمل العربي المشترك. وباباً من أبوابه. وانطلاقة ديناميكية مؤثرة، مبنية على القاعدة الصلبة التي بلورتها قمة فاس.

سنظل نحمل واجبنا القومي والوطني نحو هذه القضية المقدسة، ونقوم بمسؤولياتنا ومساعدتنا نحو احلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، على أسس الشرعية الدولية، وعلى ما قرره الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط، وفي اطار مؤتمر دولي تحضره أطراف النزاع المعنية كافة.

نحن نرى أنه بغير هذا، لا سبيل للسلام، وبغير هذا، تبقى منطقة الشرق الأوسط في اضطراب دائم وتوتر مستمر، يهددان الاستقرار في المنطقة، والسلام العالمي جراء ذلك. ولن يكتب التاريخ



بأي حال من الأحوال أننا خضعنا لتعنت اسرائيل وسياسة الأمر الواقع التي تتبعها، أو أننا تنازلنا عن حقوقنا المشروعة.

إن عملنا الدائب المتواصل المستند الى التضامن العربي والمعزز بعلاقتنا الوثيقة الممتازة مع جميع الدول، كفيل بأن يوصلنا الى شاطئ الظفر والأمان.

قد عرضت القضية في الأمم المتحدة، بمناسبة عيد تأسيسها الأربعين، أمام أكبر عدد من القادة والرؤساء. ووضعت الهيئة الدولية، في الخطاب الذي ألقته، أمام مسؤولياتها عن القضية الفلسطينية التي نشأت في الامم المتحدة وعاشت معها، وأصبحت اليوم أزمة الشرق الأوسط. وشعرت بالأثر العميق الذي أحدثه عرضنا للقضية وبالتجاوب الواسع مع دعوتنا الخيرة.

لئن كنا نسعى مخلصين الى شق الطريق نحو السلام، فذلك لأننا : فوق نداء الضمير، مسؤولون أمام الله وأمام الشعب، وأمام التاريخ. نبتغي في سعينا انقاذ الأهل تحت الاحتلال مما هم فيه، واسترجاع الأرض العربية المغتصبة واستعادة الحقوق المشروعة العربية والفلسطينية. فجهودنا جزء من الجهود العربية الجماعية، تقوى بها ان هي قويت وتوحدت، وتضعف ان هي ضعفت وتفرقت.

أيها السادة الأعيان والنواب

ان استمرار العدوان الايراني على العراق الشقيق سيظل مصدر قلق دائم، مثلما هو هم قومي كبير. ولقد وقفنا منذ بدء هذا العدوان الى جانب اخوتنا في العراق الذين ضربوا مثلاً رائعا في البسالة والتماسك والتضحية في دفاعهم العادل عن أرضهم وأمتهم.

من المؤسف أن الجهود الدولية والعربية والاسلامية التي بذلت بشكل متتابع لاقتناع ايران بالعدول عن فكرة الحرب وقبول السلام على أسس المحادثات السلمية بين البلدين المسلمين لم تفلح حتى الآن. ولا بد من أن تستمر هذه الجهود كي تقتنع ايران بأن طريق السلام بين دولتين جمعتهما الدين الواحد والتاريخ الطويل والحضارة المشتركة، هو وحده طريق الحل لما بينهما من نزاع. وسنستمر في الوقوف الى جانب العراق الشقيق ودعم حقه في الدفاع عن نفسه وأمته ودعوته الى حل النزاع بالطرق السلمية.

أيها السادة

اما لبنان العزيز، فان الألم ليعتصر قلوبنا بسبب هذه المآسي والنكبات التي تقع كل يوم فوق ترابه وعلى أيدي أبنائه. ونهيب الشعب اللبناني العريق أن يعود الى رشده ويرحم حاله وبلده وأبنائه والأجيال المتعاقبة. لئن كانت النكبات ما تنفك تصيب أمتنا في مختلف أقطارها، فان ما أصاب السودان الشقيق من نكبة الجفاف، يجعلنا نهب لمؤسساته ومد يد العون اليه، ومناشدة الدول الشقيقة القادرة أن تهتد الى ما يمليه الواجب، فتقدم له ما يعينه على تطوير اقتصاده وتحسين أحوال المعيشة بين أبنائه، فلا تتكرر مأساته.



أيها الاخوة الأعيان والنواب

إننا ونحن نعتمد على الله سبحانه وتعالى، في كل أعمالنا وغاياتنا، لنجد في شعبنا اللبنة الاولى التي تمكننا من الاضطلاع بواجباتنا ومسؤولياتنا. ان شعبنا الكريم المعطاء الذي شيد النهضة والعمران في أرجاء وطننا الأردني المقدس جدير بأن يلقى منا أقصى ما نستطيع أن نقدمه اليه من عون وخدمات.

من هذا المنطلق، ومن أجل أن نبني ونعلي. فقد خطت حكومتي خطوات واعية، تنظيمية عملية جادة، كي نستثمر الأرض، ونزيد الموارد، ونؤمن له الخير والدعم والاكتفاء.

حضرات الأعيان، ضرات النواب

في الدورة السابقة لمجلسكم الكريم واصلت حكومتي العمل والتخطيط وضع تصور شامل متكامل جديد لحاضر مجتمعتنا الأردني ومستقبله المتطور بخطى سريعة واثقة للحاق بركب المجتمعات التي سبقتنا في معارج التقدم والعلم، ونحن نقف على مشارف الهزيع الاخير من هذا القرن العشرين. يصحب ذلك كله احياء وتعميق وتفهم صحيح لقيمنا الروحية الخالدة وانبعث لكنوز تراثنا العربي الاسلامي الحضاري الذي ملأ العالم نورا وهداية على مدى القرون، قبل أن تمر أمتنا بحين من الدهر أصابها فيه الضمور والتراجع والجهل والضعف والتفكك والهوان.

ان استجابتنا لهذا التحدي الحضاري تتم في الميادين كافة وفي مقدمتها اعداد الانسان المؤهل بالعلم والايمان والخلق والطموحات، والذي نعتبره أغلى ما نملك، لأن البنية الأساسية التي تعطي لمجتمعتنا القوة والتماسك والعمل المنتج الخلاق. وحسبي أن أسجل بعميق الارتياح أن نحو مليون طالب وطالبة قد انتظموا هذا العام في المدارس والمؤسسات العلمية على اختلافها. وهذا الرقم يمثل خمسة وثلاثين بالمائة من مجموع المواطنين. وان حكومتي ماضية قدما في برنامج بناء المدارس الحديثة المجهزة بأحدث التجهيزات بما في ذلك التوسع في ادخال المختبرات العملية والكمبيوتر والتدريب المهني، بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ من اعداد الطالب لمتطلبات العالم الذي يعيش فيه.

ان التعليم الالزامي قد أصبح متوافرا للطلبة كافة، وتخطط وزارة التربية والتعليم لتعميمه تميميا كاملا عام ١٩٩٠. كما ان المجتمع الأردني الذي قطع أشواطا واسعة في الحملة الوطنية لمحو الأمية سوف يستقبل عام (٢٠٠٠) وقد تحرر كليا من مشكلة الأمية باعتبارها من أهم عوائق التنمية. كما نسجل ببالغ الارتياح أن خمسة وخمسين بالمائة ممن هم في سن التعليم العالي قد التحقوا بمختلف الجامعات والمؤسسات التعليمية في الداخل والخارج على السواء وهي من أعلى نسب التعليم الجامعي في العالم، بما فيه العالم المتقدم. ولقد باشرت وزارة التعليم العالي مهمتها الأساسية في توجيه التخصص العملي العالي وتنظيمه بحيث تحدث نقلة نوعية في نهضتنا العلمية بما يتلائم



وحاجات المجتمع وتطلعاته وأهدافه الحالية والمستقبلية التي تستجيب لمتطلبات عالمنا المعاصر. ولا يخفى عليكم أن تخريج عشرات الأولوف من الجامعيين المؤهلين يحتاج الى أن يترافق معه بناء القدرة الاستيعابية لهم من خلال خطط التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار تنظيم القوى البشرية. وهذا هدف توليه حكومتي أقصى اهتمامها وتحقيقه رهن بالتعاون والتنسيق الوثيق بين المؤسسات الحكومية وقطاعات الشعب على اختلافها.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

أما في مجال التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن حكومتي تعكف حالياً بمشاركة المؤسسات الأهلية والقيادات المحلية والقطاع الخاص على اعداد الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٩٠. ونحن ندرك أن التخطيط عملية مستمرة تقوم باعداد تصورات بعيدة المدى، بالاضافة الى الخطط الخمسية المتوسطة المتلاحقة. وفي هذه المرحلة التي ظهرت فيها مثالب وتراجعات، وركود نسبي في معدلات نمو الدخل القومي، نتيجة عوامل مالية واقتصادية عمت معظم أقطار العالم بما في ذلك منطقتنا العربية، التي كانت ترفد اقتصادنا الوطني وقدراتنا الدفاعية برفد قوى، والتي بلغت أوجها في الطفرة الكبيرة التي شهدناها بلدنا حتى اوائل الثمانينات، فإن حكومتي تعمل جاهدة على تصحيح المسار، وتغيير البنية الهيكلية، والتكيف مع المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية بشجاعة وواقعية، تهدف الى تنشيط القاعدة الاقتصادية وخاصة الانتاجية منها، مؤملين التقدم على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي في منأى عن المتغيرات الخارجية، والتحول تدريجيا من مجتمع الاستهلاك المترف الى مجتمع الانتاج الفاعل.

ففي مجال الصناعة، تمضي حكومتي بخطى وطيبة ثابتة لدعم تصنيع ما نحتاج اليه، وتوفير الحماية له من المنافسة الإغراقية، شريطة التقيد بالمقاييس العالمية أو القريبة منها من حيث الجودة والكفاية والتنوع. وهذا يشمل الصناعات التحويلية في هذه المرحلة من تنامي اقتصادنا الوطني وبذل أقصى الجهود لقيام مشاريع عربية مشتركة تنفيذاً لأهداف السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي.

ولقد سنت حكومتي عددا من القوانين والأنظمة لتوفير حوافز الاستثمارات المحلية المجزية والتأكيد على تطوير القوى البشرية الفنية القادرة على تحمل أعباء التنمية والتصنيع.

وان من دواعي اعتزازنا أن حكومتي تعمل على تنفيذ هذا البرنامج الطموح الهادف في اطار سياسة مالية ونقدية صارمة ومنضبطة وصلت حد التقشف في الانفاق العام بسبب الظروف الاستثنائية التي نتجاوزها وذلك بترشيد الانفاق وعدم الانزلاق في البدائل السهلة التي عصفت بكثير من دول العالم النامي. فالتضخم استقر في أدنى مستوياته، كما ان الدينار الأردني حافظ على



قيمته مقابل مختلف العملات العالمية الأخرى. كما ان القروض الخارجية الجديدة لاغراض التنمية انحصرت في أضيق الحدود وأشدّها الحاحا، وأكثرها يسرا.

ولما كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحاجة الى رصد ومتابعة، فان حكومتي بصدد انشاء نظام معلومات شامل سواء في التعرف الى الموارد الطبيعية والمائية والمعدنية والبشرية واستكشافها على امتداد المملكة، أو في تتبع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأقاليم والقطاعات.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان حكومتي عاقدة العزم على تحقيق الهدف الأقصى من الاكتفاء الذاتي في مجال الأمن الغذائي الذي نعتبره في مقدمة أولوياتنا. ولقد وضعت الأنظمة والترتيبات لتمكين المستثمرين سواء أكانوا أفرادا أو مؤسسات من استغلال الاراضي الأميرية المعطلة عن طريق الاستثمار، وخاصة في المناطق الجنوبية والشرقية من البلاد التي ثبت وجود مياه جوفية وفيرة فيها، بالإضافة الى اختزان مياه الأمطار التي تذهب هدرا، لزراعة الحبوب على اختلافها، وكذلك الأعلاف التي توفر نمو كبيرا بحيث نتخطى الطبيعة وشح الأمطار في سنوات الجفاف، ولا نظل كما كانت الحال في الماضي رهن هذه العوامل الخارجية عن ارادتنا، وستضعف حكومتي الجهود في مجال النهوض الاجتماعي والعمراني والخدمات الذي يعزز نوعية الحياة ومستواها في جميع الأقاليم دون استثناء وتحقيق الهجرة المعاكسة من المدن الى البادية والأرياف.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لما كانت الطرق الصالحة هي الشريان الرئيسي الذي يربط القرى بالمدن، ومناطق الانتاج الزراعي والصناعي بمناطق التسويق والتصدير، فقد أولت حكومتي أهمية قصوى لاستكمال شبكة الطرق في المملكة نيفا وسبعة آلاف كيلومتر. كما ان حكومتي تعمل على انشاء ما يزيد على ألف ومائتي كيلومتر اضافية وتحسينها لخدمة حاجات النقل الداخلي والخارجي، كما تركز على صيانة الطرق وتأمين متطلبات السلامة العامة عليها. وقد عالجت حكومتي تشييط قطاع النقل بالشاحنات التي كانت تعاني من ركود وتراجع، كما عملت على تأمين ورود البضائع من خلال ميناء العقبة لتوفير العمل لهذه الشاحنات، وتبلغ البضائع المستوردة عن طريق الميناء ثمانية ملايين طن أي بزيادة قدرها ثلاثون بالمئة من عام ١٩٨٤، كما تقدر البضائع المصدرة منه بحوالي ٨ ملايين طن، أي بزيادة ١٣٪ عن العام المنصرم. كما جرى توسيع طاقة نقل السكك الحديدية. وفي مجال النقل البحري تم توفير أرصفة متخصصة وانشاء قاعدتين لخدمة الركاب. ويجري حاليا انشاء رصيف متخصص لمناولة مشتقات البترول.



وفي مجال النقل الجوي، تولى حكومتي مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية عناية ورعاية خاصة بهدف تطويرها في مختلف المجالات لتظل هذه المؤسسة الوطنية سفيرا متجولا ناجحا يرفع العلم الأردني في شتى أنحاء الدنيا. كما تم انجاز مركز المراقبة الجوية الرادارية لتغطية الأجواء والممرات بشبكة رادار حديثة. أما في قطاع السياحة باعتباره من أهم مصادر الدخل القومي، فقد أعادت حكومتي النظر في الخطة الخاصة للسياحة، بحيث أصبحت تستهدف تحقيق نشاط أوسع وأكبر في مجالات السياحة المحلية والاقليمية والدولية، وذلك بتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال على نطاق واسع، ومنح هذا القطاع كل التسهيلات والضمانات المطلوبة، وقد بدأ العمل من أجل انشاء ثلاث قرى سياحية خلال العام القادم في جبال عجلون وهضاب البلقاء ومنطقة وادي الأردن، وكذلك التوسع في اقامة المتنزهات والمراكز السياحية في مختلف المناطق وتطوير السياحة الصحراوية وتشغيلها.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان الطاقة هي عماد كل انجاز في مختلف ميادين التنمية والحياة الاجتماعية الرغدة، ويطيب لي أن أعرب عن سعادتي الغامرة اذ أبلغ مجلسكم الكريم بأن الطاقة الكهربائية أصبحت في هذه السنة متوفرة لمئة بالمئة من سكان المدن و ٩٣٪ من سكان الريف في المملكة. وقد استمر العمل في بناء محطة كهرباء العقبة الحرارية، وهي احدى المحطات الرئيسية لتوليد الكهرباء في المملكة، وسيتم تشغيلها في منتصف عام ١٩٨٦. وعملت حكومتي على تنفيذ برامج تستهدف حفظ الطاقة وترشيد استهلاكها وتحسين كفاءة استعمالها.

ويجري العمل حثيثا في حفر عشر آبار في حقل حمزة للبتروول. ونأمل أن نستغل هذا الحقل بعد التأكد من جدواه في العام القادم. كما ان حكومتي سوف تردف هذا التنقيب بدعوة الشركات العالمية للاسهام في عملية التنقيب في مختلف أرجاء المملكة. وقد شرعت فعلا بالتفاوض مع تلك الشركات العالمية لاختصار الزمن وتكثيف عمليات التنقيب. كما تقوم حكومتي بتنفيذ العديد من الدراسات الجيولوجية والتنقيب عن المعادن والحرارة الجوفية ودراسات استغلال الصخر الزيتي بهدف انشاء محطة تقطير لانتاج حوال خمسين ألف برميل.

حضرات الاعيان، حضرات النواب

لقد أصبحت طفرة المواصلات سمة هذا العصر ووسيلة التعامل به. ومن هذا الادراك دأبت حكومتي على تطوير الشبكات السلكية واللاسلكية والاتصالات عبر منظومة الأقمار الصناعية العربية والعالمية وتحديثها، وكذلك ربط الكابل المحوري وشبكة الاتصال الميكرووية بين المحطة الأرضية لرصد الأقمار الصناعية بالبقعة ومجمع الاتصالات الجديد بالعبدلي. وهناك الربط



الاقليمي الميكرووي المشترك بين عمان وبغداد وجمهورية مصر العربية بين العقبة والنويبع. وكذلك يجري العمل حثيثا في تنفيذ المقاسم الالكترونية الرقمية الحديثة، يضاف الى ذلك مشروع مقسم عمان المركزي الالكتروني الرقمي الجديد بسعة ثلاثة وثلاثين ألف رقم وتابع الالكتروني من منطقة العبدلي ومقاسم منطقة العبدلي ومقاسم مركزية الكترونية في الزرقاء ومادبا واربد وجرش مع أحد عشر تابعا الكترونيا جديدا بسعة مبدئية اجمالية قدرها ٤٩٠٠٠ رقم بنهاية هذا العام. ويشمل المشروع هواتف السيارات والهواتف اللاسلكية الثابتة المطلوبة لمشروع الانذار المبكر لمديرية الدفاع المدني في هذا العام.

وقد شرع في استثمار المحطة الأرضية الأردنية الخاصة بمنظومة الأقمار الصناعية العربية بهدف ربطها مع جميع الأقطار العربية الشقيقة التي أتمت انجاز محطاتها الأرضية، وكذلك مشروع الكابل المحوري العربي الاقليمي الذي يضم الأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية مع مشروع الميكرووييف الرديف لجنوب المملكة بما في ذلك المشروع الخاص بتحسين التغطية التلفزيونية لمدن جنوب المملكة وقرائها كافة.

وسيتم البدء بمشروع تحديث الادارة الفنية للشبكات وخدمات المشتركين وتطويرها على أحدث النظم المتبعة في العالم وادارة المؤسسة على قواعد تجارية يشترك فيها القطاعان العام والخاص، كما فعلت دول متقدمة أخرى.

وقد حدث تقدم كبير في تعميم المراكز البريدية التي بلغت ٧٧٢ مركزا، وهو معدل مرتفع بالقياس الى عدد السكان والمساحة الجغرافية للمملكة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان حكومتي تقوم بتطوير تشريعات العمل وتحديثها بهدف ارساء علاقات عمل مستقرة بين طرفي الانتاج والمشاركة الايجابية الفعالة في عملية التنمية.

ونود ان نسجل بالاعتزاز التوسع الكبير الذي أنجز في تطبيق نظام الضمان الاجتماعي الذي نأمل أن ينخرط في اطاره جميع العاملين في الأردن، وكذلك العاملون الاردنيون الذين يعملون في خارج المملكة. ان تأمين العامل وتوفير الاستقرار له، هو حق مشروع نؤمن به ونؤكد، بالاضافة الى أن من شأنه أن يوفر له الحوافز التي تدفعه الى زيادة طاقاته الانتاجية المبدعة. وفي مقدمة المشاريع التي تعتمزم حكومتي البدء بتنفيذها في السنة المالية الجديدة :احداث صندوق للمعونة الوطنية بنظام خاص يتم تمويله من جهات رسمية أهلية تطوعية، بغية تأمين حد أدنى من الدخل للفقراء، بحيث لا تظل في أسرتنا الأردنية الواحدة جيوب معوزة تفتقر الى حياة كريمة.



لقد تم عقد المؤتمر الأول للمغتربين الأردنيين هذا العام، وتم اتخاذ الاجراءات لتطوير ودعم دائرة المغتربين بوزارة الخارجية بما يكفل صلة وصل فعالة بين المغترب ووطنه الأم، وتذليل الصعاب التي يواجهها أبناؤنا العاملون في الخارج، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو وطنية. فنحن نعزز بهؤلاء الأبناء الأعزاء وبانجازاتهم وبتمسكهم بولائهم لوطنهم الأردن، كما نقدر حرصهم على المشاركة في عملية تميته ورفع شأنه. وقد قامت دائرة الأحوال المدنية بتسجيل أسرهم وتلبية طلباتهم بسرعة وفعالية.

حضرات الاعيان، حضرات النواب

لقد أكدت حكومتي الاهتمام بالسلطة القضائية تشريعا وقضاء واستقلالية وادارة وحصانة، باعتبار أن العدالة ركن أساسي في بنية المجتمع الأردني. وتقوم حكومتي بزيادة عدد المحاكم في مختلف المحافظات ووضع القوانين التي تتعلق بعمل المحاكم، بما في ذلك مشروع قانون نقابة المحامين التي مر بمراحلها الدستورية، ومشروع قانون أصول المحاكمات المدنية، ودراسة قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون العقوبات، وقانون الاجراء، وقانون الكاتب العدل، ونظام التفتيش على المحاكم، للتيسير على المواطنين، وتطوير التشريع الأردنية بما يتناسب وتطور العصر الحديث. كما يجري الآن وضع مشروع قانون المعهد الوطني القضائي الذي سوف يرفد القضاة والمحاماة بكفايات جديدة وفق أحدث المناهج والأساليب.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لما كانت الصحة حق أساسي في حياة الانسان وحيث ان التنمية الصحية جزء لا يتجزأ من سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، فان حكومتي ستعمل على المزيد من التعاون والتنسيق المبرمج والاستراتيجية المشتركة التي تربط مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات التي لها علاقة بالصحة، ضمن خطة شاملة تقرها الدولة وتلتزم بها، ويكون هدفها النهائي تأمين الضمان الصحي للمواطنين كافة. كما ان الرعاية الصحية الاولية والوقائية، وخاصة في المناطق الريفية والنائية تحتل اولوية في اهتماماتنا من منطلق : ان الوقاية هي خير من العلاج، وخاصة في مراحل الطفولة الأولى، وسنتمكن بحول الله من انشاء مؤسسة علاجية وتطبيق التأمين الصحي الشامل.

أيها السادة الأعيان والنواب

ان أهم عوامل ترسيخ مبادئ عقيدتنا السمحة وتعاليم الاسلام الحنيف، ان تستمر رسالة الوعظ والارشاد في الأداء السليم والأسلوب الحكيم، ليوضع كل من العالم والواعظ والامام مباشرة أمام مسؤوليته في توجيه الناس، وتنمية معاني الخير والفضيلة في نفوسهم، وقيامه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حرية الكلمة المسؤولة والوعظ المؤثر الفعال، في اعتدال واتزان، ووسطية



وايجابية، في انفتاح لا انغلاق، وتيسير لا تعسير، وتبشير لا تنفير. ومن هنا كان لا بد من أمرين :
أولاً:- تأهيل الوعاظ، ولذلك أنشأت وزارة الأوقاف مركزاً لتأهيل الوعاظ وتثقيفهم وتنمية معارفهم
وتبصيرهم بالتغيرات العالمية والظروف الاجتماعية والسياسية وإدراك طبيعة المناخ الذي تعيشه الأمة.
ثانياً:- وضع القواعد التشريعية اللازمة لضبط الانفلات والمغالاة والخروج عن أسلوب المخاطبة
الناجعة والتبصر الهادف. وهذا ما ستقدم به حكومتنا لمجلسكم الكريم في دورته العادية هذه.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد حقق الأردن إنجازات واسعة في جميع مرافق الحياة في إطار متوازن يشمل جميع قطاعات
الوطن والمواطنين وحاجاتهم. ولقد اعترف بهذا الانجاز الكبير، البعيد قبل القريب، والعدو قبل
الصديق، والمؤسسات المتخصصة الدولية التي لا تفر المجاملة أو المحاباة، بحيث أصبح الأردن في
مقدمة دول العالم النامي، ومثلاً يحتذى به في مختلف الميادين.

لقد تم ذلك كله رغم شح الموارد وقلة الامكانيات وبفضل توجهات الدولة الحكيمة، وطاقات
المواطنين وكدهم وطموحاتهم التي تتطلع وتعمل على الدوام، لتحقيق المجتمع الأفضل الذي نفاخر له
سائر الشعوب. فالثروة الحقيقية تكمن في القوة البشرية القادرة المؤهلة. ولقد كان الاستقرار الأمني
الذي حرصنا على صيانتها بتعاون جميع المواطنين، والحوافز المجزية التي أطلقت طاقات هذا الشعب
من عقالها، أكبر الأثر فيما تم انجازه حتى الآن. ولكننا - أيها المجلس الكريم - لن نضيع لحظة
واحدة من الوقت في التفاخر بما أنجزنا، وإنما سنعتبر ما تم قاعدة انطلاق الى آفاق جديدة من علو
الشأن ومزيد من الانجازات.

وإذا كنا في هذه المرحلة الآنية نعاني من تراجع مؤقت في مداخيلنا المالية بسبب ظروف القاهرة
تعم المنطقة بأسرها، فإن هذا يجب أن يضاعف من عزائمنا ولا يعوق انطلاقنا أو يضعف ثقتنا
بحاضرنا ومستقبلنا. وهنا لا بد لنا من التأكيد أننا نعيش في عصر التكتلات الكبرى التي لا مجال
فيها للأقطار الصغيرة المتباعدة، فالتكامل الاقتصادي العربي الذي اتفقنا على تطبيقه في مؤتمر
قمة عمان سنة ١٩٨٠ يجب أن يترجم عملياً على خارطة الواقع، لأن كل قطر عربي ضعيف في انفراده،
قوي في الاتحاد والتكامل مع أشقائه : انتاجاً وتسويقاً ومنعة وقوة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان للأردن دوراً تاريخياً وقومياً يجب أن يؤديه لنفسه ولأمته العربية. ونحن عاقدون العزم على
أداء هذا الدور، منطلقين من مبادئ الثورة العربية الكبرى الذي كان هدفها توحيد العرب وبناء
قوتهم، وبعث تراثهم الخالد، والانطلاق منه ومن منجزات الأمم الأخرى لتعاود المسيرة في اغناء
الحضارة الانسانية، وتقويم مسارها، والارتقاء بأمتنا العريقة الى مصاف القوى الفاعلة في العالم.



وسيتّم ذلك بعون الله بمتانة نسيجنا الوطني والقومي، وتجاوز النزاعات التي عصفت بكثير من أقطار هذه الأمة، وأنهكت قواها دون سبب معقول أو مقبول. وان مجلسكم الكريم لقادر على أداء دوره الكامل في جميع الميادين الوطنية والقوية. وسيظل تعاون مؤسساتنا الدستورية وتماسك نسيج مجتمعنا على أسس من الخير والمحبة والتسامح العماد الرئيسي في تحقيق ما نصبو إليه من أهداف كبرى على المدى القريب والبعيد.

وفقنا الله وسدد خطانا على طريق الرشاد.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



DESIGN
CENTER





خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ التَّهَانِيَّةِ
الْمُغْفُورِ لِرُؤُوسِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة
لمجلس الأمة الأردني العاشر

السبت ٢٩ صفر ١٤٠٧ هجرية
الموافق ١ تشرين الثاني ١٩٨٦ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الأعيان، حضرات النواب

باسم الله العلي القدير، أفتتح هذه الدورة العادية لمجلسكم الموقر، وأحييكم في مطلعها أحسن تحية، وأعبر لكم عن اغتباطي العميق، بالتعاون الوثيق، بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتقديري للانجازات الحافلة التي تمت بفضل هذا التعاون خلال الدورة العادية السابقة، والدورة الاستثنائية التي تبعتها، واعتزازي بالجهود المثمرة التي بذلها هذا المجلس الكريم في جلسات متواصلة لدراسة ما تجمع من قوانين مؤقتة خلال السنوات السابقة أثناء غياب مجلسكم، ومناقشتها والمصادقة عليها، بالإضافة الى مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة خلال العام المنصرم وهذا العام، والتي جاءت لتواكب مستجدات ومتطلبات التطور والتحديث، فكانت تعبيراً صادقاً عن تطلعات السلطة التنفيذية وآمالها في السير بمجتمعنا نحو تحقيق أهدافه النبيلة التي رسمنا معالمها في كتاب التكليف بتأليف هذه الحكومة. ولقد ازدادت ثقة - وأنا أتابع أعمال مجلسكم في هذه الدورات في لجانه وجلساته العامة - بسلامة اتجاه مسيرتنا، وبرسوخ نهجنا البرلماني الدستوري.

وتعبيراً عن هذه الثقة بنظام حكمنا النيابي، جاء اصدار القانون الجديد لانتخاب مجلس النواب، متجاوزاً مع التوسع السكاني والتقسيمات الادارية الحديثة، مع المحافظة على مبدأ المساواة في التمثيل بين الضفتين، كما جاء تنويجاً لعزم حكومتي على اتاحة الفرص للمزيد من المشاركة الشعبية، في اطار اللامركزية ودعم الحكم المحلي في مختلف ربوع المملكة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

انني أرى أن افتتاح مجلسكم الموقر مناسبة لوقفه تأمل في المسيرة الأردنية المباركة، وفرصة تقييم معالمها ومنجزاتها. وقد كنت، منذ حملت أمانة المسؤولية، وما زلت، حفياً بالحديث عن هذه المسيرة، ومتتبعا لخطواتها، وساعياً في تقويمها، وذلك بما اصدرت من كتب التكليف للحكومات الأردنية المتعاقبة. وحديثي اليوم، اليكم، حافل بالانجاز، وبالرضا عن هذا الانجاز، فليس من قبيل المفاخرة أن نقول إن الأردن قد حقق - بحمد الله وتوفيقه - في مضمار الخدمات العامة والتنمية الشاملة، انجازات ونجاحات، شاعت على أديم أرضنا الطهور، وقطف ثمارها شعبنا العزيز، وأصبحت حديث المحافل الدولية، ومضرب المثل في تجارب الدول النامية.

وإذا أصبحت هذه الانجازات والمكتسبات بديهيات حياة ومعطيات واقع، فإن من واجبنا جميعاً ترسيخ هذه المكتسبات، واعلاء البناء على أسسها، وازدانة مكتسبات جديدة اليها. ومن واجب الأجيال الصاعدة، التي تعيش في ظلها وتتمتع بها، أن تقدرها حق قدرها بأن تبني عليها وتحميها، لما بذل من جهود مضيئة، في تحقيقها. ومن موقفي هذا أدعو دور العلم ووسائل الاعلام الى شرح أبعاد هذه المنجزات ومتضمناتها، ليكون لنا من ذلك حفز على المساهمة في الأداء والمزيد من العطاء.



حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان المعلم الأول لسياسة حكومتي هو الحفاظ على الأمن الوطني، بشقيه الداخلي والخارجي، على حد سواء، وتعزيز هذا الأمن، وصونه من أي عبث، والالتزام بسيادة القانون والنظام، ذلك أن أمن المواطنين واطمئنانهم على حياتهم وأرواحهم وأملاتهم وكرامتهم حق انساني دستوري، ولن تتحقق لنا حياة كريمة، وتتمية مجدية، وتقدم مطرد، الا باستتباب الأمن والاستقرار، والوقوف سدا منيعا في وجه التحديات والتهديدات، مهما كان مصدرها.

لقد شرفنا الله، عز وجل، بأن نكون حماة أطول خط من خطوط المواجهة، ندرأ عن أنفسنا وعن أمتنا العربية أعتى غزوة استيطانية، واشرس حملة عدوانية عرفها التاريخ. ولن يتأتى لنا ذلك الا بمواصلة العناية بقواتنا العربية الهاشمية المسلحة، وتزويدها بكل ما نستطيع من أسباب القوة والمنعة، وأحدث وسائل التدريب والأسلحة والمهمات من مختلف المصادر المتاحة، وهو أمر لم نتوقف عنه يوما من الأيام، تأدية لحق الأمانة، وقيامًا بواجب المسؤولية. وقد كانت قواتنا المسلحة دائما سياج الوطن، ومناط الأمل، ومعقد الرجاء، ورمز الوحدة الوطنية، ومثال التلاحم السليم بين مختلف القطاعات لبناء الوطن والدفاع عنه، وفي الوقت نفسه، يجري تدريب الجيش الشعبي، على قدم وساق، في مختلف بقاع المملكة، ليكون هذا الجيش رديفا لقواتنا المسلحة، في الدفاع عن أرض الوطن، ومواجهة المؤامرات والتهديدات الخارجية.

كما ان الجبهة الداخلية المتماسكة الصلبة، هي ركيزة التطور والاستقرار، وهي الرافد القوي لجيشنا الباسل، ولا تقوم هذه الجبهة الواحدة وتتوطد أركانها وقواعدها الا في مجتمع مستقر آمن، وهو ما تسهر على تحقيقه أجهزة الأمن المختلفة التي تبذل حكومتي جهدها المتواصل لتطورها وامدادها بكل ما تحتاج اليه من تجهيزات متطورة، ووسائل حديثة ونظم فعالة.

وفي نطاق سيادة القانون وتحديثه، تؤكد حكومتي احترامها للسلطة القضائية، من حيث : حصانتها، واستقلالها وادارتها. وقد حظي جهاز القضاء دائما بالاهتمام والرعاية، وسيظل يحظى بهما، تحقيقا للأهداف النبيلة التي يتوخاها من احقاق الحق ونشر العدالة. ومن هذا المنطلق تعمل الحكومة على أن تجيء القوانين مساندة للتطور الاقتصادي والاجتماعي. وقد أنشأت الحكومة محاكم جديدة في مناطق مختلفة من المملكة، وغرفا متخصصة بقضايا الشيكات والتأمين والأحوال المدنية. ووضعت مشروع قانون متطور لمحكمة عدل عليا، مستقلة عن محكمة التمييز، استجابة لما ينص عليه الدستور. كما وضعت مشروع قانون المعهد القضائي الأردني الذي يهدف الى دعم الجهاز القضائي بالعناصر المؤهلة والمدربة لتأدية هذه الرسالة. وتم وضع مشروع قانون هيئة التحكيم الأردنية لحل النزاعات بأيسر الطرق وأقصرها، ومشروع قانون حديث لأصول المحاكمات المدنية، لتيسير التقاضي وخدمة المواطنين.



حضرات الأعيان، حضرات النواب

ليس بخاف على أحد أن الانسان الأردني هو قطب الرchy ومركز الاهتمام، ان تلبية حاجاته الأساسية من الخدمات العامة، على أعلى المستويات الممكنة، واحاطته بوسائل الحضارة والتحديث، واغناء حياته بالقيم والمثل العليا، هو الشغل الشاغل لحكومتى.

لقد نجحنا في ميدان التربية والتعليم نجاحا مرموقا، قل نظيره حولنا، فاستوعبت فرص التعليم الالزامى جميع أبنائنا وبناتنا في سن هذا التعليم، وانتشرت المدارس الثانوية في جميع المدن والقرى، وأصبحنا، من حيث الكم، نضاهي أرقى الدول المتقدمة. وبعد أن وفرنا كامل البنية الأساسية لهذا المصنع التربوي الكبير الذي شدناه لاعداد المواطن العربي المنتمى لأمتة وعقيدته : وطننا وتراثنا وتاريخا وثقافة، حق الآن أن نستزيد من العناية بالمستوى، ونحسن في نوعية الفرص التعليمية.

وفي هذا الاطار، تعمل حكومتى على اعادة النظر في السياسة التعليمية، وتطوير البرامج والمناهج والكتب المدرسية، وتعميم المختبرات والمكتبات والمشاغل المهنية، وادخال استخدام الكمبيوتر في المدارس، وتدريب المربين الاداريين على أوسع نطاق، وتطبيق اللامركزية في ادارة التعليم. ويعكف مجلس التربية والتعليم والوزارة على دراسة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، للربط بين العلم والعمل، وتأمين القوى البشرية المدربة وفق متطلبات التنمية الشاملة وحاجات المجتمع الحديث.

وقامت حكومتى بخطوات واسعة في سبيل التوسع في التعليم العالي داخل المملكة مع الحرص على النهوض بالمستوى العلمي. فأنشأت جامعة جديدة تسمى « جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية » وأنشأت الجناح المدني لجامعة مؤتة، وأقرت مبدأ السماح بإنشاء الجامعة الاهلية، كما زادت في أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الأردنية بنسب متفاوتة وصلت الى ٥٠٪ في الدراسات العليا على ما كان في السنة الماضية، وأنشأت كلية مجتمع جديدة للمهن الهندسية في الطفيلة بدأ التدريس فيها هذا العام، بالاضافة الى ما تضمنته الخطة الخمسية من انشاء كلية مجتمع في معان. ووضعت وزارة التعليم العالي الأسس والمعايير الكفيلة برفع مستوى كليات المجتمع والمعاهد من أجل اعداد الفنيين المتوسطين اعدادا كافيا يمكنهم من ممارسة اعمالهم في الحياة بجدارة. وكان من وسائل رفع مستوى هذه الكليات والمعاهد قرار اقامة الجسور بينها وبين الجامعات الاردنية، ليكون ذلك حافزا للطلبة على الالتحاق بالتخصصات المهنية في هذه الكليات والمعاهد، لتخريج القوى البشرية اللازمة من الفنيين المتوسطين، وليكون ذلك سببا للنهوض بمستوى هذه الكليات.

وعقدت لأول مرة الامتحانات العملية لمختلف المهن والتخصصات ضمن الامتحان الشامل لقياس المعرفة التطبيقية للطلبة وقدرتهم على ممارستها في الواقع. كما تم اصدار قوائم بالجامعات المعتمدة والموصى بها، ويتوالى نشر هذه القوائم تباعا، وذلك لتوفير الارشاد العلمي والتوجيه الأكاديمي



لطلبنا الذين يودون الالتحاق بالتعليم العالي في الخارج. وتواصل وزارة التعليم العالي ومجلس هذا التعليم دراسة أوضاع التعليم العالي ومؤسساته لسد الثغرات فيه ومعالجة كل مكوناته التشريعية والتنظيمية والادارية. وسيبقى هدفنا الأول تميز الانسان الأردني علما وخبرة وانتماء وعطاء. وفي مجال الصحة، تقوم حكومتي بنشاط واسع وجهد متصل : ففي ميدان الرعاية الصحية الأساسية حققنا انجازات كثيرة خصوصا في مجال التطعيم ضد أمراض الطفولة القاتلة، وقد شهدت منظمة الصحة العالمية واليونسيف بان الأردن في مقدمة الدول في هذا المضمار. وفي ميدان الطب العلاجي، حققنا أيضا انجازات كبيرة كان آخرها دخولنا عصر زراعة الأعضاء، فكنا أول بلد في المنطقة تجري فيه عملية زرع القلب. وبفضل تلك الانجازات أصبح للأردن حضور على المستوى الدولي، فانتخب لرئاسة جمعية الصحة العالمية. هذا وقد باشرت حكومتي بالاعداد لانشاء خمس مستشفيات جديدة في اربد وعجلون والطفيلة والكرك وعمان، بالاضافة الى ما أنشأته من مراكز صحية عديدة في مناطق المملكة المختلفة وما قامت به من تنظيم للخدمات الدوائية تصنيفا واستهلاكا واحكاما للرقابة عليها من حيث النوعية والسعر وحسن الاستغلال.

كما قامت الحكومة بتحديث عدد من التشريعات الصحية بينها قانون المجلس الطبي ونظام التأمين الصحي ونظام المجلس الصحي العالي الذي بدأت كثير من دول العالم تأخذ بتجربته. وسيبقى هدفنا الكبير أحاطه المواطنين ببيئة صحية نقيه، وتوفير العلاج الشايف والناجع لكل مواطن بالتأمين الصحي الوطني الشامل الذي نتقدم نحوه بخطى متأنية وثابتة.

وفي ميدان الخدمات الاجتماعية، استمر جهد الحكومة في نشر المؤسسات الاجتماعية المتخصصة، وتدعيم العمل الاجتماعي الخيري التطوعي، لرعاية المعوقين والمسنين، واتاحة فرص التدريب المهني لأبناء الأسر المحتاجة. وقد أقر مجلسكم الكريم قانون صندوق المعونة الوطنية الذي سيتيح للحكومة معالجة قضايا المواطنين الأقل حظا من خلال تكثيف جهد الدولة بالتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص لمجابهة جيوب الفقر وحالات العوز، وتأمين حد أدنى من الدخل لجميع الأسر الأردنية المحتاجة. وتعمل الحكومة والجهات المعنية على استكمال المسح الاجتماعي الشامل الذي سيساهم في تحقيق الأهداف الوطنية للصندوق.

وتولي حكومتي رعاية الشباب اهتماما بالغا. وبالرغم مما تأسس في المملكة من أندية رياضية وثقافية واجتماعية، فان من الضروري، بحكم ارتفاع نسبة الشباب، دعم نشاطاتهم وتنمية مواهبهم وهواياتهم، ورعاية ابداعهم، وتشجيع مساهمتهم الى الجهد الانمائي العام. وقد أحالت حكومتي على مجلسكم الكريم قانونا جديدا لرعاية الشباب، يتيح لها الارتقاء بالخدمات التي تقدم لشبابنا، بالتنسيق بين الجهود الرسمية والأهلية في هذا المجال.



وان حكومتي ماضية في اقرار رسالتها تجاه الاوقاف واستثمارها وتميبتها، ورعاية المقدسات الاسلامية، وتنظيم شؤون الوعظ والارشاد والافتاء، والأداء السليم لوظيفة المسجد من حيث هو المؤسسة الاسلامية الكبرى، وقد أصدرت الحكومة بالتعاون مع مجلسكم، قانون الوعظ والارشاد ووضعت سياسة واضحة لبناء المساجد وتوزيعها في جميع أنحاء المملكة، ويسرت تأدية فريضة الحج، وبدأت بوضع اللوحات التذكارية على الأماكن التاريخية، وأنهت التصاميم اللازمة لمساجد خمسة من الصحابة « رضي الله عنهم » وسيباشر بتنفيذها في العام القادم - باذن الله - .

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لا تقتصر الخدمات العامة التي وضعتها الحكومة تحت تصرف المواطنين على خدمات التعليم، والوعظ والارشاد، والعناية الصحية، والاجتماعية، ورعاية الشباب، والقضاء، فهي تذهب الى أبعد من ذلك في الاخذ بأسباب التحديث والحضارة، ونشرها واشاعتها وتعميمها في أوساط المجتمع الأردني كافة.

ومن انجازات الحكومة في هذا المجال :

توسيع شبكة مياه الشرب في مختلف المحافظات. ولما كانت المياه قوام الحياة، فقد وضعت الحكومة خطتها الخمسية بحيث تصل مياه الشرب الى كل تجمع سكاني في نهاية هذه الخطة، وقامت بتخفيض أسعارها. وتعد الحكومة لموازنة مائية تبني عليها استراتيجية بعيدة المدى لاستخدامات المياه في الأغراض المنزلية والزراعية والصناعية. ويتصل بهذا الجهد، بالرعاية الصحية، تنفيذ العديد من مشروعات الصرف الصحي ومحطات التنقية في المدن الرئيسية للمملكة.

ومن هذه الانجازات :

زيادة الطاقة الكهربائية، وتمديد شبكاتها وخطوطها، وتزويد القاطنين في المدن والغالبية العظمى من سكان الريف بها. وتمت المرحلة الاولى من مشروع محطة العقبة الحرارية، وخفضت الحكومة أسعار الكهرباء للمستهلكين، وخفضت أسعار المحروقات للصناعة التصديرية، لدعم مواقفها التنافسية. وتواصل حكومتي جهدها الحثيث للتنقيب عن النفط في المملكة، ولقد أدى اكتشاف النفط في منطقة الأزرق، وان كان محدودا، الى اثاره اهتمام عدد من الشركات العالمية للقيام بأعمال التنقيب في الأردن، وتوصلت الحكومة خلال العام الحالي الى عقد اتفاقيتين لهذه الغاية مع شركتين معروفتين، وقد أقرهما مجلسكم الكريم.

وسوف تقوم الحكومة أيضا خلال العام القادم بتنفيذ خطوات جدية في استغلال الصخر الزيتي، المتوافر بكميات كبيرة في المملكة، بواسطة تقطيره أو حرقه مباشرة لانتاج الكهرباء، مما يوفر مصادر محلية جديدة لانتاج الطاقة.



- ومن انجازات الحكومة أيضا

التوسع في مشروعات الاسكان الفردية والجماعية، ولا سيما مشروعات الاسكان، والتطوير الحضري، والاسكان الوظيفي.

- ومن انجازات الحكومة أيضا

التوسع في تركيب المزيد من المقاسم الهاتفية الحديثة، وتوفير الخدمة الهاتفية لكثير من المدن والقرى، والعمل مستمر لتزويد ما بقي منها في مختلف المحافظات بالتدريج. ومع توسيع الشبكات الهاتفية الداخلية، تم فتح العديد من الاتصالات الآلية المباشرة الجديدة مع الدول العربية والأجنبية.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ومثلما نحرص على أمن المواطن وكرامته، وعلى توفير الخدمات العامة له، فاننا نحرص أيضا على تحقيق نمو في الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة وزيادة حجم الادخار والاستثمار في المملكة. وقد أخذ الأردن بالتخطيط العلمي أسلوبا في العمل الجاد على زيادة الدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وستطرح حكومتي خطة التنمية للسنوات الخمس القادمة بعد أن استكملت وثائقها، في مؤتمر دولي لتقويمها وكسب التأييد لها. وقد طبقت الحكومة، لأول مرة، أسلوب التخطيط الاقليمي، وأشركت القيادات المحلية في وضع خطط المحافظات والأقاليم لاستكمال الخدمات العامة، والتركيز على المشروعات الانتاجية. وستكون للمشاركة الشعبية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة آثارها المحمودة في تحقيق الطموحات والتطلعات. وكذلك من أهم الخطوات المقبلة تأسيس صندوق بنك تنمية المدن والقرى، لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ أكبر قدر من المشروعات الانتاجية بالتعاون مع القطاعين العام والخاص.

ولتحقيق نمو في الدخل القومي بالأسعار الثابتة فان الحكومة ستعمل على ما يلي:

أولا: زيادة الانتاج الزراعي بما يساهم في توفير قدر أكبر من الأمن الغذائي. وفي هذا المجال قامت حكومتي بتطبيق النمط الزراعي المناسب في الأراضي المروية، وزادت في مساحات الأراضي المزروعة، وقامت بتأجير مساحات كبيرة من أراضي الدولة، في المناطق الجنوبية الشرقية، بأجور رمزية، لشركات القطاع الخاص، بعد أن ثبتت جدوى المشروعات الزراعية الكبيرة في انتاج القمح والحبوب والأعلاف وتربية الثروة الحيوانية، بأساليب علمية متطورة. والحكومة بصدد الانتهاء من توزيع الأراضي القابلة للزراعة على مستحقيها من أبناء البادية. وهي ماضية في تنفيذ المشروعات الزراعية: كتطوير حوض الزرقاء، والأراضي المرتفعة، والتشجير المثمر، والحرجي، ومشروع حوض الحماد الاقليمي العربي، بالإضافة الى السدود التخزينية، وتمديد قناة الغور الشرقية، واستغلال المياه الجوفية في وادي عربة. ويرافق التوسع في مساحة الأرض المزروعة، وتنمية الثروة الحيوانية،



عزم أكيد على مكافأة المنتجين الزراعيين، وحفزهم على الاستمرار في الانتاج والعطاء. ولذلك عمدت الحكومة الى دعم المزارع، والالتزام بشراء بعض محاصيله بأسعار تفضيلية، كما عمدت الى تخفيف أعباء المزارعين المقترضين باعادة جدولة أقساط القروض الزراعية على نطاق أوسع ووفق الحاجات الحقيقية، واعفاء المزارعين المقترضين من فوائد هذه القروض لهذا العام. ثانيا: زيادة الانتاج الصناعي، والتوسع في المدن الصناعية، والحيلولة دون منافسة الصناعة المحلية بالاغراق الوافد من الخارج.

وقد حرصت حكومتي على تصويب أوضاع الشركات الصناعية الرئيسية، التي واجهت مصاعب مالية وفنية وادارية، وذلك من خلال اعادة هيكلة رؤوس أموالها، وجدولة قروضها، وادماج المتماثل منها. كما اتخذت العديد من اجراءات الحماية الاغلاقية أو الجمركية امام السلع المستوردة الشبيهة بالصناعات المحلية المعتمدة، من أجل اعطاء هذه الصناعات متنفسا لتنمو وتقوى، مع المحافظة على مستواها وجودتها، ومواصلة مراقبة أسعارها منعا للاستغلال، وبعد أن تم انجاز مدينة عمان الصناعية فان الحكومة ستباشر بإنشاء مدن صناعية في محافظات أخرى بدءا بمحافظة اربد، لتعميم النفع الاقتصادي والاجتماعي على جميع المواطنين في مختلف المواقع.

وجهد حكومتي مستمر في معالجة العجز المزمع في الميزان التجاري الضاغط على احتياطياتنا من العملات الأجنبية. فهي تواصل العمل على الحد من الاستيراد المفرط، وخاصة من السلع الكمالية والشبيهة بالمنتجات المحلية، وعلى زيادة حجم الصادرات من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة، ومنح التسهيلات الائتمانية للمصدرين.

وفي الوقت نفسه تعمل حكومتي - بجهد حثيث - على اعادة النظر في العديد من التشريعات القائمة ذات العلاقة المباشرة بالنشاط الاقتصادي، كقانون تشجيع الاستثمار، وأنظمة الاستيراد، من أجل تطويرها وتحديثها بما يتلائم مع مستجدات خطة التنمية ومتطلباتها.

ثالثا: توالي الحكومة عنايتها بالقطاع السياحي، وبالثروات الأثرية في المملكة واستمرار أعمال المسح والتنقيب وترقيم الآثار وصيانتها، وتشجيع السياحة الداخلية وتحديث وسائل النقل السياحية في المملكة، وبين مواقعها الأثرية والتاريخية الغنية.

رابعا: وفي مجال النقل، تواصل الحكومة الربط بين مناطق المملكة ومواقع السكان والانتاج، باستكمال شبكات الطرق الرئيسية والثانوية والقروية، وزيادة استيعابها، وصيانتها، وتأمين سلامة المرور عليها، وتجديد خط سكة الحديد من مناجم الفوسفات الى ميناء العقبة، لزيادة طاقة النقل، واتمام انشاء محطة ورسيف مستقل لنقل الركاب، وبناء محطة اتصالات ساحلية ذات مستوى عالمي لتأمين مختلف أنواع الاتصالات، وانذارات السفن، ونداءات الاستغاثة، وبث النشرات عن الأحوال الجوية.



وفي مجال الطيران المدني، أنجزت الحكومة اقامة مركز المراقبة الجوية والرادارية في اقليم عمان الجوي، وسيتم تزويد مطار العقبة بجهاز رادار أولي وثانوي، بهدف توسيع مجال المراقبة، وتمكين المطار من استقبال الطائرات، في جميع الأوقات، ومهما اختلفت الأحوال الجوية. وأولت الحكومة مؤسسة عالية عناية خاصة، وأنجزت عالية اقامة مركز لصيانة محركات الطائرات واصلاحها، وهو مركز متميز من حيث سعته وامكاناته الفنية، قادر على تلبية حاجات شركات الطيران العربية بالاضافة الى حاجات مؤسسة عالية. وسيتم تحديث أسطول عالية تدريبيا وتوسيع شبكة خطوطها الدولية. وقد قامت حكومتي، بمعالجة قطاع النقل البري، وحلت أكثر مشكلاته الاساسية.

خامسا: وقد أولت الحكومة قطاع الانشاءات عناية خاصة - بسبب ما له من مكانة في التنمية وال عمران - واعطت المقاول الأردني والمستشار الهندسي المحلي الأولوية في تصميم المشروعات الانشائية وتنفيذها. وستنجز الحكومة اصدار دستور البناء، وأحالت على مجلسكم الكريم مشروع قانون مقاولي الانشاءات، لتنظيم هذا القطاع ودعمه.

لقد كان هذا العام حافلا بألوان النشاط المتميز على كل الأصعدة، في كل مجالات العمل والبناء. وقد حرصت حكومتي على توزيع جهدها توزيعا عادلا بين جميع القطاعات، انطلاقا من نظرتها الى أن الاقتصاد الوطني جسد واحد لا بد من تجانس شكله ونموه ليعطي لهذا البلد الحر الكريم صورته المشرقة الوضاء.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة ، في ظل ظروف الكساد الحالي، تركت آثارا سلبية واضحة المعالم، عميقة الجذور : على التجارة الدولية، وأسعار المواد الخام، وسوق النفط، وأسعار صرف العملات، الأمر الذي عمق التحديات الاقتصادية التي تواجه أغلب دول العالم ولا سيما الدول النامية. ووسط هذه الأجواء الاقتصادية الملبدة بسحب الغموض والاختلالات، استطعنا - بحمد الله - أن نتعامل مع تيارات الاحداث السلبية بثقة ومرونة وفاعلية، فتجاوزنا الكثير من الصدمات، مع بقاء المؤشرات الاقتصادية الأساسية في مساقاتها الطبيعية التاريخية.

ان حكومتي تدرك تمام الادراك انعكاسات الأحداث الاقتصادية الاقليمية والدولية - المتلاحقة والمتجددة - على الاقتصاد الأردني بحكم هذا الموقع الجغرافي الوسط، وبحكم الانفتاح على العالم والعلاقات الوثيقة مع الخارج، وتتابع عن كثب سير الأمور وتراقبها من أجل تحقيق أعلى درجة من التكيف في مواجهة الأزمات الطارئة، وتهيئة المناخ المناسب لاستئناف المسيرة التنموية في البناء والتقدم. لقد ثبت لنا بالتجربة أن المنهج الاقتصادي الذي رسمناه لأنفسنا، والقائم على : الحرية المنظمة، والمبادرة الفردية، والمنافسة المتكافئة، هو النبراس الذي ينير الطريق أمام الطموحات



الأردنية الكبيرة. وقد اتخذت حكومتي سلسلة متنافسة من القرارات والتوجهات والاجراءات، لتعزيز هذا النهج السليم، مستندة الى الثوابت والمرتكزات الأساسية التي اكسبتنا خلال السنين الطويلة ثقة بهيكل اقتصادنا الوطني لا تتزعزع.

وقد سعت حكومتي، منذ اليوم الأول لتسلمها مسؤولياتها، الى ايجاد حلقات الربط والوصل بين فعاليات القطاعين العام والخاص، من أجل تكامل ادوارها تكاملا واضحا متجانسا. فعملت على تعميق دور القطاع الخاص في عمليات الانتاج والبناء، وفتحت أمام هذا القطاع كل الآفاق الاستثمارية الممكنة، بما في ذلك المشاركة في ملكية بعض مؤسسات القطاع العام وادارتها بعد تحويلها الى شركات مساهمة عامة تزيد من فرص تقديم الخدمات للمواطنين بيسر وسهولة دون أن تقيد بها الاجراءات المعقدة. وقد شكلت الحكومة مجلسا اقتصاديا استشاريا ليكون منبرا من منابر الحوار وتبادل الرأي بين أعضاء الاسرة الواحدة في القطاعين العام والخاص، ليكون وسيلة من وسائل المشاركة في صنع القرار.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان أهم ما تعنى به حكومتي اليوم معالجة الظواهر الجديدة التي اخذت تشق طريقها الى سوق العمل، محدثة بطالة هيكلية تتبع في الأساس من الزيادة الكبيرة في معدلات نمو عرض القوى العاملة التي تزيد على معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو السكان، ومن عدم التوافق بين أعداد الخريجين من الجامعات وكليات المجتمع والمعاهد، وبين فرص العمل المتاحة باختلاف درجاتها، وما يتصل بذلك من عدم الاقبال النسبي على بعض المهن. ويزيد من حدة ظاهرة البطالة : التطورات الاقتصادية الاقليمية السلبية التي أصبحت تضغط على سوق العمل الأردني. ومن أجل هذا ألقت حكومتي لجنة وزارية ضمت الوزارات والمؤسسات والدوائر المختصة لبحث الوسائل لتوفير فرص عمل جديدة لطالبي الاستخدام من الخريجين ومعالجة هذا الموضوع معالجة فعالة.

وقد حرصت الخطة الخمسية على التصدي لمشكلة البطالة من خلال ايجاد فرص العمل الكفيلة بالتقليل من معدلات البطالة ما أمكن، ومن خلال أعداد القوى العاملة الوافدة الى سوق العمل اعدادا يتناسب مع متطلبات التنمية. وهنا لا بد من الاشارة الى جهود الحكومة في مجال التدريب المهني، اذ أقامت ثمانية مراكز جديدة للتدريب المهني بلغ استيعابها أكثر من ثلاثة آلاف متدرب، وستقوم بإنشاء مراكز أخرى ليصل استيعابها الى خمسة آلاف متدرب.

وحرصا من حكومتي على رعاية العاملين الأردنيين في الخارج، فقد استجابت لمطالبهم وتوصياتهم المتخذة في مؤتمراتهم الأول والثاني ومنها توسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل أبناءنا المغتربين.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان نجاح خدماتنا ومشروعاتنا الاقتصادية والاجتماعية، منوط بما نوفره لها من ادارات



سليمة وقيادات حكيمة ومعلومات قوينة، مع اعطاء أهمية أكبر للحكم المحلي واللامركزي والمهمات الميدانية. وقد أعادت الحكومة تشكيل اللجنة الملكية للتطوير الاداري، وقطعت هذه اللجنة أشواطاً طويلاً في دراسة الأجهزة الادارية والتشريعات التي تنظم صلاحياتها ومسؤولياتها.

ولا شك أن البلديات ركن أساسي في الحكم المحلي، وقد تم اعداد خطة لتنمية البلديات والمجالس القروية في السنوات الخمس القادمة، أخذاً بعين الاعتبار الزيادة الملموسة في الطلب على الخدمات البلدية، وتناقص الإيرادات في النفقات المستحقة. وقد عمدت حكومتي الى تعديل قانون البلديات لمواجهة التغييرات والتطورات التي نجمت عن التوسع في الحدود البلدية، ولا سيما مدينة عمان والازدواجية في المسؤولية. وفي النية تشكيل «مجلس أمانة عمان الكبرى» من أمين العاصمة ورؤساء البلديات في المدن المحيطة بها، لضمان وحدة التخطيط والتنظيم والادارة والرقابة وتنفيذ المشروعات المشتركة، خلال مرحلة انتقالية تعود البلديات بعد انتهائها، الى ممارسة أدوارها، في اطار اللامركزية المعتمدة.

وتستلزم عملية التطوير الاداري، وضع نظام وطني للمعلومات، وتزويده بحاسب الكتروني كبير، وتأسيس جهاز المتابعة لتنفيذ الخدمات والمشاريع، واعداد قيادات تضمن لنا الأداء الناجح بأسرع وقت وأقل كلفة. ويصدق هذا على القطاع العام والقطاع الخاص معاً.

ليس التطوير الاداري تريباقاً نستورده من الخارج وانما هو جهد جاد مثابر يشترك فيه المواطن والمسؤول. ومن حسن الحظ أن صانعي القرار، في القطاعين العام والخاص، هم من أبناء هذا الشعب والمؤمنين بقيمه وأهدافه. وهم على مستوى عال من التخصص والخبرة، قادرون على الارتقاء بمستوى أدائهم. وليس هناك نظام اداري لا يقبل التطوير أو الاصلاح، وسيبقى هدفنا مراقبة الأداء وتقديم الخدمة والحرص على نظافة اليد، والمحاسبة على الخطأ، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

ونحن بحاجة الى اعلام متطور، ونظراً لأهمية المؤسسات الاعلامية، فقد حرصت حكومتي على تطوير هذه المؤسسات، وتحديث أجهزتها وكوادرها وبرامجها، وباشرت في تنفيذ مشروع متكامل لشبكات اذاعية جديدة، تكفل تغطية جميع أنحاء العالم على الموجات المختلفة.

وفي ميدان الصحافة، فقد تم تطويرها من الناحية التنظيمية على قاعدة أوسع، بتحويلها من الملكية الشخصية الى شركات مساهمة عامة.

أما من ناحية السياق الذي تعمل فيه، فقد أكدت حكومتي توجه الدولة العام الملتزم بأحكام الدستور، والمتمثل في منح الصحافة حرية التعبير في اطار القانون. والحرية التي تتمسك بها ونرعها هي الحرية المسؤولة. الحرية التي لا تهدد الأمن الوطني للدولة، ولا تجهض سياسات الدولة في مختلف المجالات، بل تناقشها من خلال الحرص على المصلحة الوطنية العامة وتحقيق الأفضل الممكن.



وهي ذات الحرية التي يفهمها العالم الديمقراطي الذي يحلو للبعض أن يشير الى تجربته، كلما أثير موضوع حرية التعبير، ويبدو أن هذا البعض ينسى، أو يجهل، أن حرية الصحافة في الديمقراطيات الغربية لها سقف لا تتجاوزه، وهو السقف ذاته الذي نذكر به دائماً : سقف الأمن الوطني والمصلحة القومية العليا. ومن الطبيعي أن يكون لظروف كل بلد أثر في تحديد ارتفاع ذلك السقف. والافتتاح لحرية التعبير الى حرية التخريب، وتتحول المسؤولية الى فوضى، والتعددية في الرأي الى تضارب في الاتجاهات على حساب المصلحة الوطنية.

ان الحرية التي نقدسها ونرعها في الأردن هي الحرية المستمدة من حس الشعب بعمق مسؤوليته تجاه وطنه وأمته، ومن تقليد المشاركة الراسخ الذي أسسناه منذ تحملنا أمانة المسؤولية : بضمان بقاء جميع الأبواب مفتوحة بين الشعب وسائر المؤسسات، وبين مؤسسة وأخرى، وبين أفراد الشعب والمؤسسات، وبين شخصيا. ان هذا التقليد الذي نجل ونحترم هو الذي يجعلنا نشرح على الدوام منطلقات سياستنا وأبعادها وأهدافها للشعب مباشرة، أو من خلال المعنيين مهنيا واجتماعيا بالتعامل بالشؤون العامة على اختلاف مواقعهم.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

أما القضية التي تشكل محور سياستنا ومركز اهتمامنا فهي القضية الفلسطينية، همنا وهاجسنا، والتي هي جزء منا مثلما نحن جزء منها. فنحن والشعب الفلسطيني نسبح معا في تيار تاريخي واحد، شئنا ذلك أم أبينا، وسنواصل الابحار معا، الى أن نصل الى بر الأمان والتحرير باذن الله، مهما تقول المتقولون وشكك المشككون.

اننا ونحن نواجه قبل غيرنا - وأكثر من غيرنا - مأساة الاحتلال الاسرائيلي ومضاعفاته للضفة الغربية وقطاع غزة، لا نرى في مواجهتنا هذه امتيازا على أحد، ولا مجالا للمن على الآخرين، ولا سبيلا للاستئثار غنيمة ولا وسيلة لتحقيق مطمع.

انه واجب وطني نؤديه عن رضا، على صعوبته، وأمانة قومية نلتزم بها، على ثقلها، ومسؤولية تاريخية نحملها طواعية، على عظمها، فحقوق الشعب الفلسطيني حية في العقل والضمير، وهدف انقاذ الأرض والمقدسات مستقر في الخاطر والفؤاد.

ان قضية، هذا هو ارتباطنا بها، لا بد أن تنعكس على كل مجالات حياتنا، وتشيع في نسيج تخطيطنا وتديبرنا، وتحدد معايير علاقاتنا وسياساتنا العربية والدولية.

وحيثما خاطبتكم في افتتاح الدورة البرلمانية المنتهية، كنا في غمرة تحركنا السياسي على أساس اتفاق الحادي عشر من شباط ومقررات قمة فاس، لبلورة مفهوم مؤتمر دولي يعقد من أجل السلام في الشرق الاوسط. وقد استمر التحرك في الاطار العربي والدولي حتى شباط الماضي، حينما اصطدم



جهد حكومتي بموقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من قرار مجلس الامن ٢٤٢، الذي كنا قد اتفقنا معها على اعتماده أساسا لعقد المؤتمر الدولي. ولان هذا الموقف أدى الى انتهاء مرحلة هامة، وجادة، من مراحل العمل السياسي الأردني - الفلسطيني، فقد كان لا بد من شرح كل ما حدث وبيان موقفنا منه. وقد فعلت ذلك في الخطاب الذي وجهته للأمم في التاسع من شباط الماضي، اذ قدمت في ذلك الخطاب تقريرا تفصيليا عن كل ما حدث، وتحليلا ضافيا لواقع القضية الفلسطينية، ونظرتنا لأبعادها المختلفة، وتطوراتها المحتملة، وقرارنا بوقف التنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. ومن الطبيعي ان لا يؤثر قرارنا : بوقف التنسيق مع قيادة المنظمة، على موقفنا من المنظمة باعتبارها المؤسسة الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني، كما لم يؤثر القرار على علاقتنا العضوية بالقضية الفلسطينية، أو على التزامنا بالعمل من أجلها، تحريرا للأرض والأهل، ونضالا من أجل استعادة حقوقهم الوطنية المشروعة.

وبذلك واصلت حكومتي التحرك السياسي والدبلوماسي وفق الثوابت التي تحكم موقفنا من العمل في الاطار الفلسطيني. ودرءا للشبهات التي تنمو وتتوالد عادة في أجواء تعدد الاجتهادات أو الخلافات، فانني أجد من المفيد أن أعيد تأكيد الثوابت المتمثلة فيما يلي :

١. ان الأردن ليس وكيلا عن الشعب الفلسطيني، ولا يقبل أن يكون كذلك.
٢. ان الاردن ليس بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولن يكون كذلك.

٣. ان الأردن ملتزم بقرارات القمم العربية، وبخاصة قرارات قمتي الرباط وفاس لعامي ١٩٧٤ و ١٩٨٢.
٤. ان سبيل التسوية السلمية هو في انعقاد مؤتمر دولي للسلام على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، مع سائر أطراف النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

٥. ان الأردن مع ذلك - بحكم صلته المباشرة بالأرض الفلسطينية المحتلة ومسؤوليته القومية - سيظل يقوم بدور الداعم والمساند للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، في حدود امكانياته، وبما لا يتعارض مع أمنه الوطني، الذي هو جزء لا يتجزأ من أمن أمتنا القومي.

حضرات الأعيان، حضرات النواب،

على أساس هذه الثوابت، واصلت حكومتي تحركها السياسي والدبلوماسي في الاطارين العربي والدولي، توخيا لتحقيق الهدف الذي أجمعت عليه أمتنا العربية، وهو الوصول الى سلام شامل و عادل، دائم، يضمن انسحاب اسرئيل من سائر الأراضي العربية المحتلة، كما يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، فلا جمود ولا انفراد.



وأخطر من الأمر الواقع، توفير مقوماته. ولعل من أهم مقومات هذا الأمر الواقع، ان يتخذ صاحب الشأن المعني، موقع المتفرج غير المعني بما يجري، مكثفياً بالتعبير عن الأسس واصدار الأحكام في انتظار ما ستحملة الأيام.

ان الرد الوحيد الناجح على مثل هذا المزاج السلبي، هو التحرك والبناء معا : التحرك في مختلف الميادين، والبناء في مختلف المجالات.

ان التحرك السياسي المستند الى وضوح الرؤية في التمييز بين الثوابت والمتغيرات هو وحده الكفيل بمواكبة ما يجري في هذا العالم، وهو السبيل الى رصد المتغيرات والمنافذ، وتحديد امكانيات الاستفادة منها، وتوظيفها لخدمة الهدف، وبغيره تضيع الفرص، ويترسخ الأمر الواقع الذي نشكو منه وتندمر. ولنتذكر دائما أن الآخرين يدأبون على التحرك وفق هذه البديهية، فلهم أيضا مصالح يخدمونها واهتمامات يرعونها، واذا لم نقابل تحركهم بتحرك مقابل، فان العلاقة بين طرفي المعادلة السياسية ستختل، لصالح الطرف المتحرك، على حساب الطرف الساكن، ولا يكفي اذن، أن نتخذ على الدوام موقع المتلقي، اذ لا بد من المبادرة ولا بد من المتابعة.

هذا هو مفهومنا عن أهمية التحرك السياسي الذي على أساسه عملت حكومتي وستظل تعمل.

ففي الدورة المنتهية، قامت حكومتي بالتحرك على محورين:

أولهما : كان باتجاه تعبئة الجهد العربي والدولي نحو بلورة تصور واضح وموحد لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مع سائر أطراف النزاع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

وثانيهما: كان باتجاه تطوير الوسائل والسبل لدعم ثبات الشعب الفلسطيني على أرضه الفلسطينية المحتلة. لقد تمكنت حكومتي على صعيد المحور الأول أن تبعث الاهتمام من جديد في المؤتمر الدولي. فبعد سنوات دام نحو تسع سنوات بحث المؤتمر الدولي اليوم الموضوع الذي تتركز حوله الجهود السياسية والاتصالات الدبلوماسية، وغدا العنوان المقبول، لحل أزمة الشرق الأوسط حلا شاملا وعادلا. وستواصل حكومتي مساعيها لبلورة تصور واحد يقبل به الفرقاء المعنيون : سواء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، أو أطراف النزاع.

لقد طرح الأردن في العام الماضي - كما تذكرون - عقد مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، مع سائر أطراف النزاع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، وكان موقف بعض الدول المعنية من عقد المؤتمر سلبيا، وفي مقدمة تلك الدول : الولايات المتحدة، الا أن هذا الموقف الأمريكي تطور، فوافقت امريكا على مبدأ عقد المؤتمر بعد أن يتم الاتفاق على بعض النقاط المتعلقة بعقد المؤتمر وأسلوب عمله وصلاحياته والمشاركين فيه. وكان موقف الاتحاد



السوفياتي يقوم على قصر المشاركة على الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، بالإضافة الى أطراف النزاع، غير أن الاتحاد السوفياتي وافق مؤخرا على الاشتراك في مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة الى أطراف النزاع. واقترح تشكيل لجنة تحضيرية من الدول الخمس الدائمة العضوية تعد لعقد المؤتمر. وأيدت فرنسا الاقتراح. وفي الوقت الحاضر يدور البحث حول موضوع اللجنة التحضيرية وتقدمت بعض الدول والأطراف المعنية بتصوراتها حول هذا الأمر. فاقترحت احداها أن تشكل اللجنة من الدول الخمس والدول المعنية، في حين اقترحت الأخرى أن تشكل اللجنة من الدول المعنية على ان تحضر اجتماعات اللجنة الدول الخمس بصفة مراقبين، واقترحت رابعة أن تتشكل اللجنة من الدول الخمس ويكون فيها أطراف النزاع بصفة مراقبين. واقترح أحد أطراف النزاع تشكيل اللجنة من أطراف النزاع فقط.

وازاء هذا الوضع، كان لا بد من التعبير عن رأينا من خلال اتصالاتنا بالدول العربية المعنية والدول الصديقة، وقلنا لهم : انه اذا كان من الممكن تشكيل اللجنة التحضيرية من الأعضاء الواجبة مشاركتهم في المؤتمر الدولي، أي أطراف النزاع مع أعضاء الدول الخمس، فلماذا لا يذهب الجميع الى المؤتمر مباشرة دون لجنة تحضيرية؟ اما اذا ارتوى ضرورة الاعداد، فاننا نؤيد فكرة الاتحاد السوفياتي عقد اللجنة التحضيرية من أعضاء الدول الخمس فقط.

وبمعنى آخر، فان البحث الآن تجاوز موضوع عقد المؤتمر الذي يتجه الاجماع نحوه الى البحث في كيفية الاعداد له. وأملنا أن ينتهي البحث حول هذا الموضوع لنركز على عقد المؤتمر الدولي نفسه. وقد اتصلت حكومتي مع دول المجموعة الاوروبية لاستطلاع امكانية قيامها بمبادرات تقرب بين وجهتي النظر السوفياتية والامريكية في هذا الصدد، وما زالت هذه الاتصالات مستمرة.

أما على صعيد المحور الثاني، محور تطوير السبل والأساليب لدعم أهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد وضعت حكومتي خطة لتنمية الأرض الفلسطينية المحتلة، معتمدة - في أصلها - على الاستراتيجية التي حددها مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد سنة ١٩٧٨. وقد جاءت هذه الخطوة مستفيدة من تقييم التجربة السابقة في دعم الصمود، التي استمرت أكثر من تسعة عشر عاما حتى الآن. وتعلمون - أيها السادة الأعيان والنواب - ان دعم الصمود هو المجال الوحيد المفتوح أمامنا في واقع الاحرب واللاسلم من أجل تثبيت الهوية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية باعتبارها الحقيقة المركزية التي نستند اليها في شرعية نضالنا لاستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وهي الحقيقة التي أجمعت عليها جميع الدول العربية، وقررت على أساسها تأييد هذه السياسة التي تبناها الأردن منذ حرب ١٩٦٧، وبرمجتها، ورصد الأموال لها. وليكن واضحا أن دعم الصمود ليس بديلا عن الحل الشامل العادل، ولا يمكن أن يكون كذلك. ولعلكم تذكرون ما قلته في



خطاب افتتاح الدورة المنتهية، حينما حذرت من تدهور الأوضاع في الأرض المحتلة، ومن الأخطار المحدقة بالقضية الفلسطينية برمتها، اذا ترك الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، يذوى ويتحلل في تكوينه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ودعوت الى عقد اجتماع عربي على وجه السرعة، للنظر في الأوضاع الخطيرة، بما تستحقه من اهتمام وعناية بالغين. ولكن ذلك الاجتماع لم يتحقق، كما لم يعد بعض الأشقاء الى الوفاء بالتزاماتهم لصندوق دعم الصمود. وبسبب ذلك وعلى ضوء تقييم التجربة السابقة في أسلوب دعم الصمود ارتأت حكومتي ضرورة وضع خطة تنمية شاملة للضفة الغربية وقطاع غزة. ففي السابق كان الأسلوب المتبع هو الاستجابة لطلبات الأفراد والمؤسسات والجمعيات في حدود امكانيات الصندوق. وقد اتضح أن هذا الأسلوب قاصر، وغير كاف، لأنه يتناول الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة في صورة مبعثرة مفتتة، بدل أن يتناوله كلا واحدا متكاملا من خلال نظرة شاملة، وكان هذا الأسلوب يجعل من دعم الصمود مفهوما أقرب الى الاحسان منه الى تقوية بنية الكيان الفلسطيني وشخصية شعبه، فكان لا بد من تصويب النظرة والطريقة، كي ينسجم العمل مع الشعار.

وبالرغم من صحة هذه النظرة وصدق التوجه وسلامة الأسلوب، فإن الأمر لم يخل من صدور أصوات التشكيك من هنا وهناك، ولم نفاجأ بهذه الأصوات، إذ ان بعضها صدر عن الذين جعلوا من الاحتلال مصدر ارتزاق، مثلما صدر بعضها عن الذين اتقنوا فن تغيير المواقف بتغيير الواقع، كما صدر بعضها الآخر عن الذين يرتاحون لرفع الشعارات ولا عمل. ونود أن نقول لهؤلاء جميعا أن دوافعهم مكشوفة، وأن أصواتهم الشاذة لن تثبتنا عن المضي في تحمل مسؤولياتنا القومية بدعم صمود أهلنا الثابتين على أرض وطنهم، المجسدين للهوية العربية الفلسطينية بالفعل لا بالمزاعم والادعاء.

ايها السادة الأعيان، ايها السادة النواب

وعلى الصعيد العربي، واصلت حكومتي فتح الأبواب والنوافذ مع مختلف الدول العربية الشقيقة، ايماننا منها بضرورة تعميم الحوار وصولا الى وضع يمكن من استعادة التضامن العربي واحياء العمل العربي المشترك. وقد توصلنا - بحمد الله وبتعاون الأخوة القادة العرب - الى انعاش العلاقات الثنائية وتطويرها مع كل دولة عربية على حدة. وتشكلت مع كل من المملكة العربية السعودية وسوريا والعراق ومصر والكويت وعمان والبحرين والمغرب وتونس، لجان حكومية مشتركة، تجتمع بانتظام دوريا للبحث والتداول واتخاذ القرارات، فيما يسهم في خدمة المصالح المشتركة. وأملنا أن تتطور العلاقات الثنائية تطورا يؤدي الى تقاهم جماعي، يعيد منهج التضامن العربي الى مكانته وموقعه، فالعلاقات الثنائية - على ايجابيتها - لا يمكن ان تكون بديلا عن العمل العربي الجماعي. فنحن ننسق مع الشقيقة المملكة العربية السعودية في كل ما يهم أمتنا وبلدنا، ونحن نشكرها بقيادة



عاهلها الأخ جلالة الملك فهد بن عبد العزيز، على دعمها المستمر ووفائها بالتزاماتها نحونا. وأود في هذا المجال أن أبعث بالشكر والتقدير الى الدول العربية الشقيقة أعضاء مجلس التعاون الخليجي التي تواصل الاسهام في دعم الصمود الأردني الذي يمثل الخط العربي المتقدم الاول. وكذلك، فاننا ننسق ونتعاون مع جمهورية مصر العربية، من خلال لقاءاتي مع قائدها العربي الأصيل - سيادة الأخ الرئيس محمد حسني مبارك - في اجتماعات تتناول القضايا العربية العامة والرئيسية. كما ننسق ونتعاون مع الجمهورية العربية السورية - من خلال سيادة الأخ الرئيس حافظ الأسد - في ما يتصل بالشؤون والقضايا العربية العامة، وبخاصة حول موقفنا المشترك من متطلبات السلام والمؤتمر الدولي. وننسق ونتعاون مع الجمهورية العراقية - من خلال سيادة الأخ الرئيس صدام حسين - وبخاصة في ما يتعلق بدعم موقف العراق العادل على الساحة الدولية، سواء في دفاعه عن وطنه، أو في دعوته المخلصة للسلام.

ولا بد لي في هذا الصدد، ومن على هذا المنبر، أن أؤكد من جديد دعمنا للعراق الشقيق، من منطلق التزامنا بالمواثيق العربية، وأهم من ذلك من منطلق وعينا على مضاعفات الحرب العدوانية التي تصر ايران على مواصلتها ضد العراق. فالحالة التي أمامنا - أيها الأخوة - ليست مجرد حرب عراقية - إيرانية، بل هي أكبر من ذلك وأخطر. ان هذه الحرب العدوانية كما نراها، لا تقتصر في تهديدها على العراق، بل تتجاوزها الى تهديد الكيان القومي العربي بأكمله، وهو الكيان المجسد بنظام عربي يسود الوطن الكبير من محيطه الى خليجه، هذا النظام الذي نبتت بذوره في مطلع هذا القرن، حينما استفاق أجدادنا ليروا أمامهم خطر طمس شخصيتهم القومية فناضلوا واستشهدوا، ووقعوا ضحية مؤامرات الاستعمار منذ الحرب العالمية الأولى. لكنهم مع ذلك، واصلوا نضالهم من أجل الاستقلال، وأسسوا جامعتهم العربية لترمز الى هذا النظام العربي المتكامل المتطلع الى وحدة أمة العرب، كي يستكمل شكله وبنيته على أساس مضمونه الراسخ في الروح وفي الوجدان، وفي التاريخ والنضال. ان هذا الكيان - أيها الأخوة - مهدد من جذوره، فاما أن نكون صادقين مع ذاتنا، وأوفياء لشهادتنا واجدادنا، وامناء على مستقبل أجيالنا، واما أن لا نكون. ومن منا يقبل - لا قدر الله - أن يذيب ذاته، ويطمس شخصيته، ويقع من جديد في براثن استعمار سيظل بشعا ومرفوضا، وممقوتا، مهما يتخذ لنفسه من لبوس. ان حماية النظام العربي لا يعني فقط حماية وطن العرب من أعداء العرب، بل يعني أيضا صون الشخصية العربية من محاولات النيل منها، بطمس شيم العرب، وتشويه شمائلهم الأصيلة.

اننا نشهد هذه الأيام ظواهر مسلكية شاذة صادرة عن الغوغائية، وممارسات مشينة ممثلة بالارهاب، تسيء لأمتنا الماجدة وقيمها النبيلة، وصورتها المشرقة، التي نقشتها في صحائف التاريخ



سمو أخلاق أجدادنا وبطولاتهم واسهاماتهم المجيدة في حضارة الانسان. فالغوغائية لا يمكن أن تكون أساسا قويا للوطنية والقومية، لأنها ببساطة تتنافى مع المسؤولية ومع العقلانية. والارهاب ليس بديلا عن النضال المشروع، لأنه وببساطة صادر عن الجبن والعجز. ونحن اذ نؤكد بكل العزم على ضرورة وحدة التوجه والعمل العربيين لاسترداد حقوق العرب وحماية وطنهم، لنؤكد بكل الحزم على ادانتنا للغوغائية والارهاب مهما كان نوعه ومصدره وشكله.

اننا عرب، وسنظل عربا، وسنحارب من أجل عروبتنا، من أجل النظام العربي، الذي ارتضيناه، كما ارتضاه أجدادنا، ليكون طريقنا في الحياة، وليحدد مسارنا بين الأمم وعلى امتداد الزمان.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

في ختام حديثي اليكم، أبتهل الى المولى عز وجل أن يكلاً جهودكم بعين رعايته، وأن يوفقكم لما فيه خير بلدكم وأمتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



DESIGN CENTER



خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمُغْفُورِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَالِالٍ

في حفل افتتاح الدورة العادية الخامسة
لمجلس الأمة الأردني العاشر

السبت ١٧ صفر ١٤٠٨ هجرية
الموافق ١٠ تشرين الأول ١٩٨٧ ميلادية



DESIGN
CENTER





بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الأعيان، حضرات النواب

بسم الله الرحمن الرحيم، القوي العزيز، أفتتح هذه الدورة العادية لمجلسكم الموقر، محييا - في مطلعها - كل أخ من أعضائه أحسن تحية، معربا لكم جميعا عن بالغ ثقتي بكم، وعميق تقديري لما حققتم من انجازات، ولما لمستته فيكم من حس المسؤولية الواعية، ومراعاة المصلحة العامة التي نحرص عليها جميعا بسلطاتنا الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

لقد كنتم في مناقشاتكم للقوانين - التي احالتها حكومتي على مجلسكم الكريم، في دورتيه العادية والاستثنائية - مثالا وقدوة في تثبيت أسس الشورى بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية، وكنتم رمزا للتعاون المثمر والجهد المشترك الذي تحققت من خلاله منجزات النهضة والتنمية والبناء لشعبنا الأردني العزيز، انسجاما مع مبادئ سياستنا في الحكم، الرامية الى ترسيخ الحياة الكريمة، والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، لأبناء هذا الوطن الغالي، بتوفير الحكم المستقر، والخطط السليمة، والشورى المؤصلة، والهدف الواضح.

ان اسرتنا الأردنية الواحدة التي تمثلونها، لتعتز معي، بانجازاتكم، وتقدر جهودكم المتواصلة، في اقرار التشاريح التي نظمت سير العمل في مجتمعنا، وربطت مصالح الأفراد الشخصية بالمصلحة العامة. وانه لما يدعو الى التفاؤل والاطمئنان أن نرى الحكومة قد عملت جاهدة على تحقيق الأهداف والمبادئ التي ركزنا عليها في كتاب التكليف، الذي عهدنا الى حكومتنا هذه فيه بتحمل المسؤولية، ووضعناها في مرتكزات خطب العرش في افتتاح الدورات العادية في السنتين الماضيتين، مما بعث في نفسي الرضى والاستبشار بأن المسؤول في هذا البلد، الذي نوليه ثقتنا وبنال ثقتم، يعمل عملا جادا متواصلا مرتفعا به الى مستوى المسؤولية، لاسعاد المواطنين وتقدم الوطن وازدهاره.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان تعزيز الأمن والاستقرار، وتوفير الطمأنينة للمواطنين، وحمايتهم من الأخطار الداخلية والخارجية، ركائز ثابتة لسياسة حكومتي، ستظل تعمل على ترسيخها وتثبيت دعائمها دون كلل. فالأمن والأمان هما في المقام الأول حق دستوري انساني لأبناء هذا الشعب الوفي الذي نذرنا انفسنا لخدمته، وهما ايضا الصخرة الصلبة التي يرتفع عليها بنيان المجتمع رخاء وازدهارا، وتتحقق في ظل سلطانهما التنمية الشاملة التي نطمح الى تحقيقها، وفاء بالأمانة التي نحملها وخدمة لأجيالنا المقبلة، أمل أمتنا ومستقبلها المشرق بمشيئة الله.



ومن هذا المنطلق، فإن حكومتي لن تدخر جهدا ولا وقتا، في سبيل تأمين جميع وسائل الدعم الممكنة لقواتنا الهاشمية العربية المسلحة، حماة الوطن، وسياجه، وحاملة راية النهضة العربية الكبرى، وهي التي تقف على أطول خط من خطوط المواجهة، سدا منيعا يحمي منجزاتنا، ويدرا عن امتنا العربية الخطر. وستواصل حكومتي امداد قواتنا بالباسلة بكل ما يمكن من أسباب القوة والمنعة، تدريبا وتسليحا وتزويدا بأحدث المهمات من مختلف المصادر. كما ستستمر الجهود في تدريب الجيش الشعبي وتأهيله، ليكون كما اردناه رديفا صلبا للقوات المسلحة في تعزيز الأمن الوطني دفاعا عن ارضنا الطهور، مؤسسة تجمع الأجيال في أبهى صورة للتلاحم بين أبناء الوطن.

وستستمر حكومتي في العمل على تأمين الجبهة الداخلية متماسكة صلبة، بحيث يكون المواطن مطمئنا على كرامته وحياته وما يملك، فالمواطن الآمن الحر هو المواطن الذي يبني ويشيد، وهو المواطن الصالح الذي نريد، ليدفع مسيرتنا نحو الأفضل والأمثل. وستبذل حكومتي جهدا متصلا في هذه السبيل، بامداد أجهزة الأمن المختلفة بالتجهيزات المتطورة والنظم المتقدمة لمواصلة رسالتها في حماية المواطن الذي هو الأساس في كل ما ننهض به من أعمال، وتأكيد سيادة القانون في كل منحي من مناحي حياتنا.

ومن اجل ذلك حرصت حكومتي على مبدأ استقلال السلطة القضائية، وتمتعها بالحصانة اللازمة لاداء رسالتها في ارساء قواعد الحق، ونشر العدالة بين المواطنين. واستمرت في بذل الجهود لتحديث التشريعات بما يساير التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي وصلت اليه المملكة. وحرصا منها على تبسيط اجراءات التقاضي بين المواطنين، والفصل في قضاياهم، والسرعة في انجازها، فقد تم وضع مشروع قانون لأصول المحاكمات المدنية، يهدف الى اختصار اجراءات المحاكمات وتقصير أمدها. وتم وضع مشروع قانون محكمة العدل العليا، ومشروع قانون معدل لقانون العقوبات، ومشروع قانون المعهد القضائي الذي يهدف الى تخريج عدد من المؤهلين لتسلم المراكز القضائية على أسس من المقدرة والتنافس النزيه. وستعرض الحكومة مشاريع القوانين المشار اليها على مجلسكم الكريم في هذه الدورة العادية.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد استطاع الاردن بعون الله أن يحقق نقلات نوعية حضارية في العديد من مناحي الخدمات الاجتماعية، المتصلة بمعيشة الانسان وحقه في الحياة الحرة الكريمة، واصبح اليوم في مقدمة الدول التي في مرحلته التنموية ويتأهب للدخول في مرتبة جديدة في التصنيف الدولي وتأكيذا لذلك وتشبيتا له فقد استمرت الحكومة في تركيز اهتمامها على تهيئة المواطن جسديا وعقليا وروحيا وثقافيا، حتى يتمكن من مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، ومتطلبات التنمية الشاملة.



فتوالي حكومتي نشر المؤسسات التعليمية المختلفة في جميع مناطق المملكة، ويجري العمل الآن في بناء (١١٥) مئة وخمس عشرة مدرسة في المحافظات المختلفة وانتهى اعداد الدراسات والتصاميم لبناء (١٦٥) مئة وخمس وستين مدرسة جديدة خلال السنوات القادمة. وتم اصدار قانون الجامعات الاردنية للتنسيق بين الجامعات في القضايا الأساسية المشتركة، وأصدرت الحكومة نظام الترخيص والاعتماد لكليات المجتمع والمعاهد لرفع مستواها وتمكينها من تحقيق اهدافها باعداد الفنيين المتوسطين المدربين تدريباً عالياً ولاقامة الجسور بينها وبين الجامعات الأردنية.

وقد بدأت حكومتي باعادة النظر في العملية التربوية والتعليمية لتطوير سياسة شاملة متكاملة تكفل تحديث برامج التعليم ومناهجه على كل مستوياته لتماشي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والاحتياجات الآنية والمستقبلية لسوق العمل... وقد أسندت الى أخي وولي عهدي صاحب السمو الملكي الأمير حسن شرف حمل هذه الأمانة، فلم يأل جهداً في سبيل النهوض بها ومتابعتها، ونأمل أن تتحقق الغايات المنشودة منها قريباً - باذن الله تعالى -.

وكذلك أقرت الحكومة العديد من التوصيات الكفيلة بالحد من الاختلالات الهيكلية في سوق العمل، ولا سيما تلك المتصلة منها بالتدريب المهني والتأهيل الحريفي، والتوصيات الكفيلة بتقوية نظم المعلومات والبيانات الاحصائية عن سوق العمل، وتوزيع التخصصات بين كليات المجتمع والمعاهد الحكومية والخاصة، حسب متطلبات خطة التنمية وادخال برامج اعادة تأهيل المهندسين الخريجين من بعض الجامعات غير الأردنية والاستفادة من فرص العمل المتاحة في الخارج، والتركيز على برامج الاعلام التربوي الهادفة تجاه بعض أنواع العمل، وخاصة اليدوية الهادفة الى تصويب المفاهيم الاجتماعية السائدة في المجتمع تجاه بعض أنواع العمل، وخاصة اليدوية منها.

ولم تغفل الحكومة الشريحة الأقل حظاً في المجتمع فعمدت الى التوسع في المؤسسات الاجتماعية الايوائية والتأهيلية المتخصصة لرعاية المواطنين من مختلف الأعمار وأنواع العوائق، وتأهيلهم، ليصبحوا أعضاء منتجين فاعلين في المجتمع. وبعد أن باشر صندوق المعونة الوطنية أعماله، توسعت مظلة المستفيدين وارتفعت برامج التأهيل والمعونة ستة اضعاف على ما كانت عليه قبل انشائه.

ولما كان شبابنا عماد الوطن وعدة المستقبل فقد أولت الحكومة رعاية الشباب وبناء الأجيال الصاعدة جل عنايتها لتتفاعل مع الأهداف والتطلعات، وتستطيع حمل مسؤولياتها بهمة وتفان، وبعد أن صدر قانون رعاية الشباب وضعت حكومتي الأنظمة والتعليمات التي تنظم شؤون الاتحادات الرياضية والأندية ومراكز الشباب. وقد نشطت المشاركة الأردنية في الألعاب العربية والدولية، وبوشر العمل في مدينة الحسن للشباب في اربد وفي مجتمعات رياضية تؤلف شبكة متكاملة من المنشآت الرياضية تخدم مختلف المحافظات.



وبعد أن أقر مجلسكم الكريم قانون الوعظ والارشاد بدأت في تنظيم اساليب الوعظ في مخاطبة الجمهور واتباع اسلوب الحكمة والموعظة الحسنة، ومنهج الاعتدال والوسطية. كما تم انجاز بناء العديد من المساجد في الضفتين الشرقية والغربية، وتخصيص المبالغ اللازمة لاكمال اصلاح المسجد الأقصى المبارك، واعادة اعمار مسجد الصخرة المشرفة، وانجاز المخططات الخاصة بتطوير مساجد الصحابة الكرام وكذلك بوشر العمل في المرحلة الأولى من بناء دار الأيتام الاسلامية في عمان.

وتولي حكومتي السياحة الداخلية والوافدة اهتماما خاصا، نظرا لاهمية هذا القطاع في رفد ميزان المدفوعات، وبسبب توافر مقومات السياحة الطبيعية والتاريخية والعلاجية والثقافية والترويحية في المملكة. وقد بدأت اللجنة العليا لتنشيط السياحة - التي تضم الفعاليات الرسمية الخاصة والمؤسسات الاستثمارية المعنية بهذا القطاع - بوضع استراتيجية شاملة لتطوير القطاع تطويرا جذريا، ادخال آفاق استثمارية جديدة بعد أن وضعت الحكومة عددا من الحوافز التشجيعية للمستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين، والرحلات السياحية الجماعية، وسيتم التركيز في المرحلة القادمة على المواقع المميزة، القادرة على اجتذاب السياح، واطالة مدة اقامتهم كمرتفعات الشمال، وجرش، والبحر الميت، وبترا، ووادي رم، والعقبة.

وتوجهت حكومتي ايضا الى تنظيم الأطر المؤسسية الصحية، فتمكنت - بعد أن أقر مجلسكم الموقر قانون المؤسسة الطبية العلاجية - من توحيد الطب العلاجي في مؤسسة تضم المستشفيات الحكومية، ومستشفيات الخدمات الطبية الملكية، ومستشفيات الجامعات، وتديرها لتوفير خدمة طبية متساوية للجميع بفتح مستشفيات المملكة كلها أمام المواطنين، ولتلافي الازدواجية وتوفير النفقات وتحسين الأداء. وعملت الحكومة على تعديل نظام التأمين الصحي المدني بما يؤمن خدمات أوسع للمشمولين به، وقد تم بناء (٩) تسعة مراكز صحية في المحافظات المختلفة خلال هذا العام، وبدأ العمل في بناء عشرين مركزا صحيا جديدا موزعا على جميع أنحاء المملكة. وياشر مستشفى عجلون الحكومي أعماله لخدمة أبناء المنطقة كما بدأ مستشفى الأمراض النفسية في الفحيص بأعماله. بالاضافة الى افتتاح المستشفيات الجديدة في غور الصافي والشونة الجنوبية والرويشد. وقد بدأ العمل في بناء مستشفى الطفيلة، وتجري الاستعدادات لبناء مستشفى جديد في الكرك، ومستشفى الملك عبدالله في اربد، ومستشفى الأمير حمزة في عمان، وزيادة المراكز الصحية في المناطق المختلفة، وكليات التمريض ومعاهد المهن الطبية المساعدة.

وكان لتنظيم الحكم المحلي وتطويره وتحديثه مكان بارز في أولويات حكومتي، فقد اتخذت العديد من القرارات تحملت بموجبها الخزينة عبئا ماليا كبيرا في سبيل تقوية المركز المالي للمجالس البلدية والقروية، وجدولة قروضها وامتدتها بقروض جديدة، وأخذت عنها الكثير من مسؤولياتها في بناء



المدارس والطرق النافذة والاستملكات. كل ذلك لتحسين اداء المجالس المحلية، وتمكينها من تقديم الخدمات لمواطنيها على وجه أفضل.

وعملت حكومتي على وضع خطة تنموية خاصة بكل مجلس محلي، للسنوات الثلاث القادمة، يلتزم بتنفيذها، وتعمل على اعطاء دور أكثر فاعلية للأقاليم والمجالس البلدية والقروية في تنفيذ مشروعات الخطط الاقليمية. وتجري الدراسات حاليا لوضع خطة تنموية شاملة لمنطقة البادية الأردنية بهدف الاستفادة المثلى من هذه المنطقة الكبيرة المهمة من الوطن ورفع مستوى ساكنيها. كما تم تشكيل أمانة عمان الكبرى - بناء على موافقة مجلسكم الكريم - لتحقيق التكامل بين البلديات المحيطة بالعاصمة وتلافي الازدواجية وتوزيع الخدمات بينها بالنسق والعدالة المطلوبين.

ولما كان مسكن الانسان ومأكله ركنين أساسيين من أركان القطاعات الاجتماعية الخدمية، استمرت الحكومة في تنفيذ مشروعات اسكان ذوي الدخل المحدود، والاسكان الوظيفي، ومشاريع التطوير الحضري، في انحاء المملكة. كما تحملت عبئا ماليا كبيرا في سبيل تسهيل الشروط الخاصة بتملك الوحدات السكنية في مشروع اسكان أبو نصير، مما مكن المواطنين من شراء الوحدات كلها في تلك المدينة. وقد انتهت حكومتي من وضع استراتيجية شاملة للاسكان، تغطي الاحتياجات الاسكانية الطويلة الأمد وتوزيعاتها الجغرافية، وبرامج تنفيذها، وتطوير الأطر المؤسسية الخاصة بالاسكان. كما واصلت الحكومة انتهاج سياسة تموينية كفيلة بتأمين الاحتياجات التموينية الأساسية للمواطنين بأسعار مستقرة، محافظة على مخزون استراتيجي كاف من تلك السلع الأساسية.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان البنى الأساسية للاقتصاد الوطني ذات أهمية تضارع أهمية الخدمات الاجتماعية، فهي كلها ترتبط ارتباطا محكما بالتنوع الكريمة للحياة الحضارية للانسان، وهي ايضا تهيء الاساس المتين للبناء برمته، وتشكل الشبكة المتكاملة للهياكل الانتاجية.

ففي مجال النقل، واصلت الحكومة عمليات بناء شبكات الطرق الرئيسية والثانوية التي تربط مواقع الانتاج لمواقع الاستهلاك والتصدير، من شمال المملكة حتى جنوبها مرورا بأغوارها وجعلت للمقاوم المحلي أفضلية في تنفيذ المشروعات الانشائية، وأمدته بقانون المقاولات الأردنية لتنظيم مهنته والارتقاء بها، وبنظام الأشغال الحكومية الذي توحدت بموجبه العطاءات الحكومية في جهة واحدة. وقد عززت الحكومة الموقع التجاري الاستراتيجي للأردن، بعد أن تأسست شركة الجسر العربي للملاحة البحرية بين الأردن ومصر والعراق. وقد تم انجاز رصيف متخصص لمناولة مشتقات البترول والمواد السائلة، ويجري العمل في بناء رصيف ومحطة للركاب في ميناء العقبة، وسيباشر قريبا في انشاء رصيف متعدد الاغراض في المنطقة الصناعية في جنوب العقبة. وتم تحديث



اسطولنا الجوي بطائرات جديدة. وتقوم الملكية الأردنية بتأسيس مركز متطور لخدمة العمليات الجوية والطوارئ، لتسهيل الاتصالات وادارة العمليات الجوية بين المراكز وجميع طائرات المؤسسة على مدار الساعة.

وتستمر حكومتي في استكمال المزيد من المقاسم الالكترونية الرقمية الحديثة، وتشغيلها، وتوسيع المقاسم القائمة في جميع مناطق المملكة. وقد تبنت ادارات الاتصالات في كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية مشروع كابل الألياف الضوئية الاقليمي، الذي سيعمل ايضا على ربط شمال المملكة بجنوبها. ويجري حاليا تسلم أجزاء من شبكة ميكروويف الجنوب الرديفة للشبكة الوطنية للاتصالات الآلية، وايصال البرامج التلفزيونية والاذاعية الى تلك المناطق على وجه أفضل.

وتواصل حكومتي السعي لتطوير الأداء الاداري والمالي والفني لمؤسسات القطاع العام التي تقدم خدماتها للمواطنين. وقد شارفت على الانتهاء الدراسات المالية والادارية والقانونية لتحويل مؤسسة النقل العام، والملكية الأردنية، ومؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية، الى شركات يملكها القطاع العام، على أن يفسح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة فيها في مرحلة تالية. وستعرض مشاريع القوانين الخاصة بها على مجلسكم الكريم.

وقد استطاعت حكومتي أن تخطو خطوات بارزة في مجالات الطاقة والكهرباء والمياه والري. فتم تشغيل محطة العقبة الحرارية. واستمر البرنامج الوطني للتنقيب عن النفط، ووقعت ثلاث اتفاقيات مع شركات عالمية في هذا المجال، صادق مجلسكم الكريم على قوانينها. اضافة الى اكتشاف الغاز الطبيعي الذي سيبدأ استغلاله في القريب العاجل - باذن الله - داعين الله أن تكون هذه البداية نافذة خير وبركة على البلد. ومع هذا الجهد، كثفت الحكومة دراسات بدائل الطاقة : الصخر الزيتي، والرمل الزيتي، والطاقة الشمسية.

وأحالت الحكومة على مجلسكم الكريم مشروع قانون التصديق على اتفاقية استثمار نهر اليرموك، بعد أن تم - بحمد الله ورعايته - التوقيع عليها مع الشقيقة سوريا، بناء سد الوحدة على نهر اليرموك لرفد مصادر الري في وادي الاردن بوجه خاص وتعزيز الموازنة المائية للمملكة بوجه عام، بالاضافة الى توليد الطاقة الكهربائية. كما أنجز مشروع تمديد قناة الملك عبدالله الذي سيروي (٦٠) ستين ألف دونم من اراضي وادي الاردن. واستكملت الحكومة تنفيذ العديد من شبكات الصرف الصحي، ومحطات التنقية، في مدن المملكة المختلفة، ومحطة التنقية في خربة السمراء، التي تعتبر أكبر محطة من نوعها في المنطقة.

واصبحنا نفاخر اليوم بان نسبة السكان المخدمين بالكهرباء والماء في مملكتنا العزيزة قد تجاوزت ٩٦% وهي أعلى النسب في العالم.



حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان ظروف المرحلة الاقتصادية الدولية، التي يسودها الغموض والتقلب، قد تركت آثارا سلبية واضحة على الأداء التنموي للدول النامية، كما أدت الى تغير نمط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول العالم. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الأردني جزء من اقتصاد الدول النامية، ويتأثر تأثيرا مباشرا بأحداث المنطقة، بحكم انفتاحه على الدول العربية الشقيقة المحيطة وارتباطه بها، الا أننا استطعنا - بحمد الله ورعايته - أن نبقي مسيرتنا التنموية في مساراتها الطبيعية بفضل عوامل الأمن والاستقرار والطمأنينة، ونجاح النسق التاريخي للفلسفة الاقتصادية الأردنية. والشواهد كثيرة على متانة الهيكل الاقتصادي الوطني، منها : قوة الدينار الأردني التي تبرز سلامة الاحتياطات من العملات الأجنبية، ومنها مصداقية الاقتصاد في خدمة التزاماته الخارجية في أوقاتها المحددة وضمن خطوطها الآمنة، وتراجع العجز في الميزان التجاري، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وزيادة تحويلات ابنائنا العاملين في الخارج، واختفاء معدلات التضخم تماما من الأسواق، وتحقيق معدلات نمو ايجابية في الناتج القومي.

وقد واصلت حكومتي سعيها المثابر الجاد نحو التصحيح والتكيف مع المستجدات الدولية وخلق المناخ الاستثماري الملائم في جميع المجالات الانتاجية. وعملت على الربط بين فعاليات القطاعين العام والخاص في الانتاج والبناء. وبأشر المجلس الاقتصادي الاستشاري، الذي تتمثل فيه فعاليات القطاع الخاص، أعماله لتنشيط الدور التنموي لهذه الفعاليات. وقد تم وضع العديد من التشريعات الجديدة - كقانون تشجيع الاستثمار - موضع التنفيذ، وتهدف كلها الى جعل الأردن مركزا صناعيا وتجاريا رائدا في المنطقة. ويجري العمل حثيثا في تطوير التشريعات الهامة الاخرى، كقانون الشركات، وقانون البنوك، لمواكبة تطورات القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد عقد مؤتمر المغتربين الثالث هذا العام لتمتين الجسور القائمة بين الأردنيين العاملين في الخارج ووطنهم وتعريفهم بمجالات الاستثمار في المملكة، في الوقت الذي توجهت الحكومة الى تعريف المستثمرين غير الأردنيين بهذه المجالات، فأقامت تظاهرة استثمارية في دولة الكويت الشقيقة. وما النشاط الملحوظ لسوق عمان المالي، منذ بداية هذا العام الا دليل آخر على سلامة المناخ الاستثماري في المملكة.

وقد أولت الحكومة القطاعات الانتاجية، الزراعية، والصناعية، عنايتها الفائقة لما لها من تأثير ايجابي مباشر على درجة الكفاية الذاتية والتصدير، وبدائل الاستيراد، ونقل التكنولوجيا، واستغلال الثروات الطبيعية والمعدنية.

ففي القطاع الزراعي يستمر العمل في تنفيذ المشروعات الكبيرة، كتطوير حوض نهر الزرقاء وحوض الحماد، وهي مشروعات تهدف الى المحافظة على الموارد الزراعية الأساسية، من ارض



ومياه، والى زيادة الانتاج النباتي والحيواني، وزيادة رقعة المراعي والغابات. وتعمل الحكومة على تنظيم القطاع الزراعي، من خلال اجراءات عديدة، كتطبيق النمط الزراعي، ووضع الأسعار التشجيعية للمحاصيل المراد انتاجها. وبعد أن ثبتت نجاعة انتاج القمح والحبوب، وتنمية الثروة الحيوانية في الأراضي الجنوبية الشرقية من المملكة، واقبال القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشاريع، واصلت الحكومة تأجير الأراضي باجور رمزية. وتستمر في الوقت نفسه في توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في المناطق الصحراوية على مستحقيها من ابناء البادية، لتوطينهم فيها، ولزيادة الانتاج، واستغلالها أفضل الاستغلال. وتستمر عمليات تصدير المنتوجات الزراعية الى الأسواق العربية التقليدية، والى الأقطار الأوروبية، بنجاح كبير. وتعمل الحكومة على تطوير البحوث الزراعية وتنسيقها بين الجهات المعنية من خلال انشاء مركز وطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا.

وفي مجال الصناعة والتعدين، استمرت الحكومة في توجيه الاستثمارات وتشجيعها، لاقامة المشاريع الانتاجية، والحد من انشاء الصناعات المتشابهة، والتركيز على الصناعات التصديرية. وقد باشرت بوضع اطار لمؤسسة تتولى تنمية الصادرات الأردنية، وضمانها، والتأكيد على المواصفات القياسية للسلع المستوردة والمصدرة، والتشدد في تطبيقها.

وقد شكلت الحكومة لجنة عليا للصناعات الكيماوية لاستغلال املاح البحر الميت وثرواته، وعملت على ادماج العديد من الشركات المتشابهة والمتكاملة، وقدمت الدعم المالي بأشكاله المختلفة لتصويب أوضاع الشركات الصناعية الرئيسية التي واجهت أزمات مالية حادة.

ولتعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، نشطت الحكومة أعمال اللجان المشتركة القائمة، وشكلت لجانا جديدة مع الدول العربية الشقيقة، انبثق عنها العديد من الشركات الاستثمارية، أسندت اليها مهام انشاء مشاريع صناعية وزراعية تهدف الى زيادة الاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة، وتوسيع رقعة السوق، والاعتماد على الذات. كما عقدت الحكومة بروتوكولات تجارية ثنائية مع الدول العربية والاسلامية والصديقة، تهدف الى فتح أسواق جديدة امام المنتوجات الأردنية.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان المحافظة على الانجازات النوعية البارزة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، والاستزادة منها، تتطلبان تصحيح العديد من المفاهيم التقليدية، وتطويرها، للتعامل مع متطلبات عصر التقنية المتسارعة في التقدم والتجدد، والارتقاء الى حجم الطموحات المنشودة. وفي الوقت الذي تجري فيه عمليات تحديث المسارات التربوية والتعليمية والصحية والعلمية والتكنولوجية، والرقابة المالية، والحكم المحلي، فان الاصلاح الاداري قد أخذ نصيبه في هذا السياق. وقد استمرت اللجنة الملكية للتطوير الاداري في اداء رسالتها في التصدي لكل العوائق والاشكالات التي تعترض



سبيل التنمية.. وأعاد النظر في التشريعات والتنظيمات المتصلة بالعملية الادارية، فأنتهت دراسة واقع التنظيم وأشكال الارتباطات بين اجهزة الادارة العامة، وأصدرت نظام الخدمة المدنية. وهي بصدد النظر في التشريعات التي تنظم الادارة المالية للدولة. وعلينا أن ندرك حقيقة اساسية، وهي أن التطوير الاداري ليس حكرا على الادارة العامة ولا حصرا فيها، بل هو عملية شاملة لكل فعاليات المجتمع. لأن المجتمع جسد واحد ينمو نموا متجانسا، ويرتقي على نحو متكامل.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

اننا لا نكتفي باصلاح ما هو قائم، ولا بالتكيف مع الأحداث الطارئة، بل نحاول أن لا نكون غرباء عن الركب، نواكبه في علومه الجديدة وتقنيته المتطورة، فانسانا قادر على الخوض في هذه الغمار، ومؤهل لتوطينها والابداع في مجالها. وقد شكلت الحكومة اطارا مؤسسيا لمتابعة قضايا العلوم والتكنولوجيا، وتطويرها، والتعامل معها، على وجه منسق ومتجدد، من خلال قانون المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا الذي أقره مجلسكم الكريم.

وإذا كانت ثورة التكنولوجيا سمة هذا العصر، فإن الثورة المعلوماتية سمة اخرى من سماته الرئيسية. فالسرعة في الحصول على المعلومات وتنظيمها وانسيابها من الأجهزة المساندة لصنع القرار الى صناعة البيانات والأرقام وتحديثها على وجه متواصل، اصبحت اليوم من الضرورات البالغة الأهمية، التي تحتمها طبيعة العصر الديناميكي. وقد انشأت الحكومة نظاما وطنيا للمعلومات، قادرا على تنظيم الاتصال بين شبكات المعلومات ومراكز صنع القرار في اجهزة الدولة المختلفة. وقد بدأ العمل في المرحلة الأولى من هذا النظام الذي سيشمل جميع اجهزة الدولة - بعون الله -.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد كان لمنهج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الدور الكبير في ترسيخ التنمية الشاملة المتوازنة، ومتابعة تحقيق الأهداف المتوخاة من الخطط والبرامج. وتتابع الحكومة باستمرار تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة، وبرامجها الاستثمارية القطاعية والاقليمية من خلال تطبيق الوسائل والاجراءات الواردة في الخطة من جهة، وادخال الجديد منها حسب مقتضى الحال من جهة اخرى. كما تعمل على حفز القطاع الخاص لأخذ دوره الفاعل في تنفيذ برامج الخطة الخمسية.

وفي الوقت نفسه تستمر حكومتي في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة، لدعم صمود الأهل، وتثبيتهم على ارضهم وتراهم الوطني. وقد وضعت الأسس والقواعد الكفيلة بتنفيذ هذا البرنامج، وحددت المناطق التنموية المستهدفة حول مراكز المحافظات والألوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واختارت من بين ابنائنا هناك ممن يعملون في قطاع الخدمة العامة



او في القطاع الأهلي، نفرا كريما في كل منطقة، انيطت بهم مهام تنفيذ البرامج. وقد خصصت الحكومة المبالغ اللازمة من موازنة الدولة ومما تلقته من مساعدات لهذا الغرض من الدول الشقيقة والصديقة، للمساهمة في تمويل المشروعات التنموية هناك، وشرعت في تمويل الدفعة الأولى من المشاريع التنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. هذا، بالإضافة الى ما تقدمه حكومتي سنويا من دعم للبلديات والمجالس القروية في الضفة الغربية، وموظفي القطاع العام فيها. وقد قررت الحكومة تقديم الدعم المباشر لفئات المعلمين في المدارس الرسمية ممن عينوا بعد عام ١٩٦٧. وقد شمل الدعم سبعة آلاف معلم ومستخدم في الضفة الغربية، وثلاثة آلاف معلم ومستخدم في قطاع غزة. كما تقدم حكومتي دعما مباشرا للمحامين والأطباء والمهندسين، بالتنسيق مع نقاباتهم المهنية، ولتكمينهم من الثبات على الأرض، وتقديم الخدمات للمواطنين والمؤسسات الأهلية هناك.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

انكم لا شك تذكرون أن سياسة المراجعة والتقييم المنتظمة، التي انتهجتها حكومتي مع مختلف مؤسسات الدولة وقطاعاتها، على ضوء المتغيرات التي تمليها حركة التطور ومتطلباته، وقد شملت - خلال الدورات السابقة لمجلسكم الكريم - عددا من مجالات ادامة حيوية المجتمع واستمرار نمائه. وكان من أبرزها : الادارة، والتربية والتعليم، والاقتصاد، والصحة، والمشاركة الديمقراطية ممثلة في الحياة البرلمانية. وقد ناقش مجلسكم الكريم كل هذه المجالات باسهاب وتفصيل على مدى شهور طويلة، استمع خلالها الى مختلف الآراء، سواء من خلال المختصين والمثقفين، أو من خلال الصحافة وممثلي القطاعات الشعبية في أرجاء المملكة.

وكان من نتيجة هذه المداولات والأبحاث والمناقشات، أن أقر مجلسكم الكريم قانون الانتخابات رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦م، الذي جاء منسجما مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقدين الأخيرين، ومع تطلعات شعبنا الأردني العزيز الى توسيع قاعدة المشاركة الديمقراطية، مثلما جاء متجاوزا - بقدر الامكان - لحاجز الاحتلال.

وقد تبين للحكومة، من خلال الممارسة الفعلية أن المدة بين اقرار القانون وتطبيقه، كانت قصيرة، فرأينا ضرورة منح عملية التسجيل والاعداد للانتخابات وقتا اطول. ولذلك قررنا - بموجب الصلاحيات المخولة لنا في الفقرة الأولى من المادة ٦٨ من الدستور - اصدار ارادتنا بتمديد مدة مجلس النواب لفترة لا تزيد على سنتين، يجري خلالها الاعداد للانتخابات نيابية عامة.

وانني اذ أتخذ هذا القرار، لأود أن أسجل تقديري العالي لمجلسكم الكريم، لانجازاته المشكورة، ولحسه العميق بالمسؤولية تجاه كل التحديات التي نواجهها، ولتعبيره الصادق عن تطلعات الشعب، وتمثيله الحقيقي لمصالحه.



وانتي على يقين من أنكم ستواصلون - خلال فترة التمديد - عملكم الوطني بالمستوى نفسه - الذي عهدناه فيكم - من المسؤولية وروح التعاون مع السلطة التنفيذية.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لم يطرأ - خلال الدورة السابقة - جديد على سلم اولويات التحرك السياسي لحكومتى، سواء على الصعيد العربي، أو على الصعيد الدولي. كما لم يحدث تغير على الأهداف المباشرة التي واصلنا السعي لبلوغها.

فالقضية الفلسطينية - التي هي على الدوام محور سياساتنا ومركز اهتمامنا - واصلت حكومتى التعامل معها - ببعديها الداخلي والخارجي - بثبات ووضوح. فبعد عشرين عاما من الاحتلال، ما زال الشعب الفلسطيني يخوض حرب البقاء على أرضه الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعناد واصرار، لا يعادلها الا عناد سلطات الاحتلال الصهيوني واصرارها على تجويفه واقتلعه. وبقينا من جانبنا نواصل دعم صموده، وفق الخطة التنموية التي رسمناها، وبأشرنا بتنفيذها. والى جانب ذلك فما زلنا نواصل متابعة ممارسات سلطات الاحتلال، وتوجهاتها، وأبعاد هذه التوجهات، ودراسة كل ذلك محاولين - في اطار العمل الدبلوماسي - ان نفضح هذه الممارسات على مختلف الأصعدة الدولية، للحد منها، وأن نتصدى لتلك التوجهات العدوانية، بكل ما يتيسر لنا من أدوات، لكشفها وابطال اثرها.

ومن هنا تأتي أهمية تكثيف الاتصال بأهلنا في الأرض المحتلة، سواء بتبنيهم وتوجيههم الى ضرورة اليقظة المستمرة والتماسك، أو بدعمنا لمؤسساتهم المختلفة، باعتبارهم الطليعة في معركة البقاء على الأرض. أما على الصعيد الخارجي للقضية الفلسطينية، فقد واصلت حكومتى مساعيها الدبلوماسية لحشد التأييد وتشبيث الاقتناع بالمؤتمر الدولي للسلام، وما زالت هذه المساعي تواجه الحاجز الاسرائيلي، الناجم عن اخفاق الحكومة الاسرائيلية في التوصل الى قرار عن المؤتمر. ولقد تمخضت مساعي حكومتى مع الأطراف العربية والدولية، عن توسيع دائرة التأييد للمؤتمر الدولي، الى الحد الذي غدا معه واضحا للجميع في العالم، بما في ذلك الشعب الاسرائيلي نفسه ان مساعي السلام قد تصل الى طريق مسدود، بسبب تعنت اليمين الاسرائيلي في حكومة الائتلاف الوطني. فبعد عشرين سنة من الاحتلال، وعلى ضوء كل الجهود التي بذلت من أجل الوصول الى تسوية سلمية عادلة للنزاع العربي - الاسرائيلي، اتضح أن السلام في المنطقة قد عرقله - حتى الآن - الموقف الاسرائيلي الذي يرفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام.

وبعبارة اخرى اصرار اسرائيل على رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. والسبيل الى تحقيق السلام أصبح هو الآخر معروفا ومتفقاً عليه، الا وهو عقد مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة، وتشارك



فيه سائر الأطراف المعنية، ومعها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي (٢٤٢ و ٣٣٨)، وتسوية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

وانطلاقاً من إيماننا بالمصير العربي الواحد، وبالعامل العربي المشترك، ووفاء منا لمبادئ النظام العربي، الذي ما زال يتعرض لعوامل انهائه وضعافه، أما بالعدوان عليه مباشرة من الخارج، وأما من خلال النزاعات والخلافات التي تمزقه من الداخل، فقد واصلت حكومتي سعيها الدائب مع مختلف الدول العربية الشقيقة، من أجل إزالة الشوائب التي تغشى العيون، وتحجب عنها رؤية ما يمكن أن يؤول إليه الكيان العربي، لو استمرت الحال على ما هي عليه، من تناوب واحتراب وانكفاء قطري، وأملنا أن نجعل مما وصلنا إليه القرار الذي لا انحدار بعده، تمهيداً للصعود والعودة إلى ما ينبغي أن نكون عليه من ترابط، مستند إلى التمسك بالنظام العربي، وتعاون وتضامن منبثقين عن الرؤية المشتركة.

وقد وجدت حكومتي - في جميع اتصالاتها - تجاوباً مخلصاً من الجميع، واتفاقاً على تحليل الأوضاع في واقعها، وابعاد استمرارها، والمتربّيات الخطيرة عليها. وبعبارة أخرى كانت الرؤية للتحديات والأخطار واحدة والحرص على المصلحة العربية العليا واحدة، ومصادر القلق هي الأخرى واحدة.

ومع ذلك، فقد لاحظنا أن هذه الرؤية المشتركة، لم تكن كافية لإزالة الحواجز التي رسخها الجفاء وتراكم مرارات الخلافات. وقد أيقنا أن قصر العمل على الاتصالات الثنائية غير كافٍ لدفع المسيرة، وأن إزالة الحواجز تحتاج إلى جهد جماعي يتم من خلال خطوة جماعية واحدة. ولذلك شرعت حكومتي باستطلاع رأي المسؤولين في الدول العربية حول عقد مؤتمر قمة عربي يخصص لهذه الغاية. واثناء بذلها لهذه المساعي، اتسعت مخاطر حرب الخليج، لتشمل، - في تهديداتها - المملكة العربية السعودية الشقيقة، والكويت الشقيق، وأشرعت الأبواب واسعة أمام الدول الكبرى، واحتمالات تثبيت مواقعها في منطقة الخليج، ليتهاولها الحادث المفجع بخروج الحجاج الإيرانيين على أمر الله سبحانه وتعالى بالتمسك بأداب فريضة الحج حيث لا رفق ولا فسوق ولا جدال في الحج.

وكان هذان التطوران كافيين لاستنفار العزيمة عند سائر الأشقاء، من أجل اتخاذ خطوة جماعية لمواجهة الموقف المتدهور. وجاء قرار مجلس الجامعة العربية عقد مؤتمر قمة عربي غير عادي في عمان، في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل معبراً عن تلك العزيمة، وأملنا أن يكون هذا المؤتمر الخطوة الجماعية التي تفتتح عهداً جديداً، يستعيد فيه النظام العربي عافيته ومصداقيته.

واننا لنرى في اختيار عمان ملتقى للقمة غير العادية القادمة، تكريماً للأردن، وتقديراً لجهوده وتوجهاته المخلصة نحو تنقية الأجواء، ولم الشمل، وجمع الصفوف. واننا إذ نعزّز بهذه الثقة التي أولانا إياها الأشقاء الكرام، ليسرنا أن نعرب عن سعادتنا بالترحيب بهم في بلدهم، وبين أهلهم، معاهدين الله أن يعمل كل ما في استطاعتنا لانجاح أعمال المؤتمر، وفاء لأمتنا الواحدة، وخدمة لمصلحتها العليا.



حضرات الأعيان، حضرات النواب

ولا بد لي أن أعيد تأكيد وقوفنا الى جانب العراق الشقيق في دفاعه عن أرض العراق العربية، وفي دعوته المخلصة لانتهاء الحرب، ولقد أيدنا في هذا الصدد قرار مجلس الأمن (٥٩٨) برمته، وأبدينا ملاحظتنا لمختلف الدول الأعضاء الدائمين في المجلس، عن ضرورة المتابعة الجدية لتنفيذ القرار، حتى لا يترك المجال مفتوحاً أمام مراوغات النظام الإيراني ومناوراتها.

ولقد كانت مواقفنا السياسية دائماً واضحة صريحة، تنطلق من ركائز ومبادئ ثابتة. لم نتردد لحظة في إعلانها والمناداة بها، وقد تجلت - في أوضح صورها - في موقفنا العربي الاسلامي الذي يؤيد العراق الشقيق تأييداً لا لبس فيه، والذي يرى - في الوقت نفسه - ان النظام الإيراني الحالي - بما جر على المنطقة كلها من متاعب وتدخلات اجنبية - لا يمثل حقيقة ايران، الدولة المسلمة، والجار الدائم الذي نتطلع الى عودة العلاقات الطبيعية بينه وبين جيرانه العرب، بعيداً عن التعصبات العرقية، والأطماع الاقليمية، التي لن يستفيد منها احد سوى اعداء الأمة الاسلامية. وختاماً، فأنتي أضرع الى الله أن يسدد خطانا جميعاً في طريق الخير والمحبة والتماسك والبناء، وأن يكلاً جهودنا بعنايته ورعايته، وأن يوفقكم في أعمالكم، في دورتكم الجديدة، خدمة لشعبكم وأمتكم، أنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



DESIGN CENTER



خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِي
لصاحب الجلالة الهاشمية
المغفور له الملك الحسين بن طلال

في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى
لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر

الاثنين ٢٨ ربيع الثاني ١٤١٠ هجرية
الموافق ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٩ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الأعيان ، حضرات النواب ،

بسم الله الرحمن الرحيم.. العزيز الحكيم.. أفتتح هذه الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر، وأحمده تعالى أن كتب لنا التوفيق في مسيرتنا الطويلة لارساء قواعد الحياة النيابية التي كانت دائماً معلماً من معالم الحكم في بلدنا، ثم اني أحييكم، فرداً فرداً، تحية ملؤها الاعتزاز بكم والأمل في قدرتكم على تحمل الأمانة والاضطلاع بالمسؤولية، وهي مسؤولية أخلاقية مثلما هي مسؤولية تاريخية وسياسية في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل حياتنا. وأهنئكم بما نلتهم من مكانة، ولا سيما النواب المحترمين الذين نالوا ثقة ناخبيهم، فأصبح كل منهم يمثل الأردن جميعه، والشعب الأردني كله، على اختلاف مناطقه وفئاته، لا يحصر جهده في خدمة الناخبين الذين صوتوا له وحدهم، ولا يؤثر بلدته او منطقتة دون غيرهما بجهده، فالاردن - بحدوده، ثم بانتمائه العربي وترابطه الاسلامي ومصالحة الدولية - هو منطقتة، والاردنيون جميعا - على تباعد مناطقهم - هم ناخبوه.

وليس من شك في ان المجلس النيابي الحالي يمثل مرحلة جديدة في حياتنا، بعد ان توقفت الانتخابات العامة النيابية زمنا يزيد على العشرين عاما بسبب وقوع الضفة الغربية تحت نير الاحتلال الاسرائيلي. وتعلمون تماما كيف تدبرنا أمورنا من أجل توفير أكبر قدر ممكن من الشورى والمشاركة خلال هذه الفترة، وقد كنت شرحتها تفصيلا في كلمتي الموجهة للشعب عشية بداية الحملة الانتخابية. وحين اتخذنا قرار فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية في ٣١ تموز ١٩٨٨ نتيجة تطورات وتغيرات كثيرة، تدركونها جميعا لأننا عشناها معا، زال العائق الذي كان يحول دون اجراء انتخابات نيابية عامة، لذلك عدل قانون الانتخاب ليناسب الوضع الجديد. وتبيننا الاسلوب المتبع في كثير من دول العالم التي تحرص على توفير فرصة حق التمثيل النيابي لشرائح المجتمع كافة، عملاً بمبدأ تحقيق الوحدة الوطنية من خلال التعددية. وهكذا جرت الانتخابات التي أتت بهذا المجلس، وهي انتخابات تميزت بجو من الانفراج والحرية، فاصبحت مضرب المثل، كما تميزت بالممارسة الحرة لكل ناخب في اختيار نوابه بحيث يتحمل المسؤولية الكاملة لاختياره.

ان بلدنا الذي واجه على الدوام الأخطار فانتصر عليها، والتحديات الكبيرة فتمكن من اجتيازها، قدم الآن دليلاً آخر على ما تستطيع الإرادة الحرة أن تفعله، وعلى ما في وسع الثقة بالنفس ان تحققه، وكنا قد أصدرنا قرارنا باستئنافنا لمسيرة الديمقراطية فجاء جهد الحكومة المبارك المحمود في تنفيذ هذا القرار، واء في ظل وعي شعبنا بأهمية هذا الحدث التاريخي، تضيف مجتمعة الى كتابنا صفحة جديدة من ثقتنا بأنفسنا وبمستقبلنا على هذا الجزء الغالي من وطننا العربي الكبير. لقد



توهم الأعداء والطامعون ان بلدنا على وشك الدخول في نفق مظلم، يمكن ان يفضي الى تفسخ الأردن وانهاره بشكل يمهد لتجسيد شعار الأردن هو الحل بدلا من الاعتراف، بأن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية، انما يكمن في، الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني على ترابه الوطني. وجاء قرارنا باستئناف مسيرتنا الديمقراطية تعبيرا عمليا عما كان ولم يزل يميزنا من قدرة على مواجهة التحديات ومن عزم على رد كل الاخطار، وقبل ان يخرج هؤلاء الطامعون والأعداء من ذهولهم وجدوا أنفسهم أمام ذهول أكبر وهم يتابعون الاجراءات والظروف والأجواء التي نجحت الحكومة في اتخاذها وتهيئتها لاتمام العملية الانتخابية بكل ما تتطلبه من الحيدة والنزاهة.

لقد وعدنا وأوفينا، وحملت الحكومة الأمانة فكانت على مستوى نبل هذه الأمانة وعلى مستوى حملها، وقام الناخبون بما استطاعوا قدر طاقتهم ووفق ما أوصلهم اليه اجتهادهم، وبقي ان نأمل في ان يقوم النواب المحترمون بما نتظره جميعنا منهم، وما تفرضه عليهم المصلحة العامة من معالجة قضايانا الأساسية، بروح التجرد والموضوعية، وبالنظرة الواقعية، وبالمواقف المتزنة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

بتوفيق من الله، وبفضل ما حبانا اياه من نعمة الاستقرار والأمن واخلاص شعبنا وحيويته ومبادرته، استطاع بلدنا أن يحقق كثيرا من الانجازات والمكاسب التي تحتاج الى حرص دائم ويقظة مستمرة لحمايتها وتميئتها. ولا يتأتى ذلك الا بالدفاع عن أرضنا وعن مقومات وجودنا من أي عدوان خارجي متربص بنا، وبتوفير أسباب الأمن والطمأنينة للمواطنين في الداخل، وضمان تماسك جبهتنا الداخلية وسلامتها. ومن أجل ذلك، واصلت حكومتي توجيه عناية خاصة للقوات المسلحة الأردنية، لتوفر لها ما هي جديرة به من دعم ورعاية وتدريب، وسعت بكل جهدها لتزويدها - بما استطاعت من حاجتها الى الأسلحة والمعدات المتطورة، لكي تقوم بواجبها المقدس على أطول خط من خطوط المواجهة، تدرأ عن بلدنا، وعن أمتنا العربية من ورائنا، مخاطر أعتى غزوة استيطانية تعرض لها وطننا. ومن أحق بالقيام بذلك من قواتنا التي اطلق عليها مؤسس المملكة اسم «الجيش العربي» ليكون في اسمها ما يدل على رسالتها القومية الجليلة التي لا تقتصر على قطر دون قطر.

وكذلك لم تأل الحكومة جهدا في دعم أجهزة الأمن المختلفة لتنهض بمسؤولياتها الجسام في توفير الاستقرار وتحقيق سيادة القانون والنظام وتطمين المواطنين على سلامتهم وحماية أرواحهم وممتلكاتهم. ونحن ندرك أننا لا نستطيع ان نمضي قدما في مسيرة تقدمنا وازدهار بلدنا اذا لم نضمن له الأمن الوطني بشقيه : الداخلي والخارجي.

ولم تجد حكومتي تباينا في الموقف بين حماية الأمن الوطني وبين أن تولي قضية الحريات العامة اقصى ما تستطيع من عناية ورعاية، ايمانا منها بمبادئ حقوق الانسان، وتأكيذا لاقتناعها بما



يهيئه جو الحرية من انطلاق قدرات الابداع عند الافراد، وطاقت العمل والانجاز لدى الجماعة. وهكذا تتضافر معا : حقوق الانسان.. والحريات العامة.. وحماية الأمن الوطني في منظومة متكاملة، لبناء الوطن المنيع المتناسك، وتكوين شخصية المواطن الحر المسؤول. فانفسح المجال أمام الرأي والكلمة.. أمام التفكير والتعبير.. لثبنا وجودهما السليم علنا في حياتنا، دون تردد ولا وجل : في الصحافة والاعلام وفي المجالس الخاصة، وفي اللقاءات العامة. ورسخ هذا النهج ما عمدت اليه حكومتي أيضا من التواصل مع الهيئات الأهلية والشعبية، وفتح قنوات الحوار معها، فشاع جو من الثقة والطمأنينة بين المواطن والمسؤول، وانفسحت آفاق الأمل في مستقبل زاهر لبلدنا. وقد سبقت هذه الأجواء الانتخابات النيابية ومهدت لها، ثم واكبتها، لتجيء تلك الانتخابات في ذاتها معززة لهذا النهج مؤكدة سلامته.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

إن مسؤوليتنا نحو بيت المقدس والمسجد الأقصى والقضية الفلسطينية، مسؤولية عميقة الجذور، مستمرة لا يقطعها قرار سياسي بفك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية. وتنبثق هذه المسؤولية من صلب رسالة عربية اسلامية حملها الهاشميون على مدى تاريخهم الطويل، وعلينا أن نواصل حملها وفاء للأمانة، وتأدية للواجب المقدس ولذلك واصلت حكومتي الانفاق على المحاكم الشرعية في الضفة الغربية المحتلة وأوقاف القدس والمسجد الأقصى والمسجد الابراهيمي، وما يتبعها من مدارس وكليات. كما واصلت حكومتي وفاءها بتعهداتها بدعم أسر شهداء الانتفاضة الى المسؤولية التي تتحملها من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود. وكذلك تواصل الحكومة اعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة والمنشآت الموجودة في الحرم الشريف.

حضرات الاعيان، حضرات النواب

لقد حرصت حكومتي دائما على تمسكها باستقلال القضاء وحرمته، كما قدمت التسهيلات اللازمة لافتتاح المعهد القضائي الأردني ليسهم في تحسين أداء هذا الجهاز ورفع مقدرة العاملين فيه، وسوف تنتهز الحكومة أقرب فرصة لتقدم الى مجلسكم الكريم تصورا كاملا يعزز حق المواطن في العيش في ظل سيادة القانون بما يترتب على ذلك من اعلاء لشأن القضاء، كما أنها ستعيد النظر في التشريعات التي اصبحت عائقا في سبيل تقدم المجتمع. كما ستعمل حكومتي على تركيز الجهد لكي توفر للمحاكم على اختلاف درجاتها كل اسباب الدعم لتقوم بواجبها كاملا بكفاية وسرعة فتتخلص الحاجة تدريجيا الى اللجوء الى المحاكم الاستثنائية والخاصة.

ولقد كانت عناية حكومتي بالتعليم والثقافة والشباب والصحة عناية واضحة، فواصلت الحكومة تنفيذ خطة التطوير التربوي الذي جعل مدة التعليم الأساسي الالزامي المجاني عشر سنوات، تزود



التلميذ بقدر صالح من المهارات والمعارف تعينه - في نهاية السنة العاشرة - على مواجهة الحياة بعد الحصول على قسط من التدريب في المؤسسات المتخصصة، كما تعينه على مواصلة دراسته الثانوية اذا استوفى شروطها. وقد أصبحت مدة هذه الدراسة سنتين، تم تنظيمها وترتيب خططها بحيث تساوت فيهما النظرة الى التعليم المهني أبواب الالتحاق بالتعليم العالي المناظر له في التخصص.

كما بذلت حكومتي جهودا متواصلة لرفع مستوى المعاهد وكليات المجتمع لتصبح قادرة على الوفاء بما تتطلبه خطط التنمية ومطالب المجتمع من الفنيين، وتوسعت في اتاحة فرص التعليم الجامعي في داخل الأردن. وصدرت الموافقة على انشاء جامعة أهلية وثلاث كليات جامعية أهلية ينتظر ان يباشر بعضها التدريس في بداية العام الجامعي القادم.

وقد أولت حكومتي الشباب عناية كبيرة، وحرصت - بالاضافة الى الجانب الرياضي - على التركيز على الجوانب الفكرية والثقافية في توجيه الشباب وتأهيلهم.

وفي مجال الثقافة، عنيت الحكومة بتشجيع الابداع الفكري والفني وتقديره وحمايته في مختلف الميادين الثقافية، وأقامت عددا من المهرجانات والمواسم الثقافية المتخصصة، ووزعت جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية على عدد من الأدباء والباحثين. كما أعدت قانونا خاصا لحماية الملكية الأدبية سيعرض قريبا على مجلسكم الكريم.

وفي المجال الصحي، شهد عام ١٩٨٩ زيادة ملحوظة في خدمات وزارة الصحة، وتحسنا نوعيا في مستواها، وتمثل ذلك في التركيز على الطب الوقائي وفروعه - بعد أن أخذت المؤسسة الطبية العلاجية تباشر أعمالها.

وتقوم الحكومة حاليا باستكمال برامجها لانشاء الطرق مركززة على شبكات الطرق الزراعية والقروية لتسهيل الوصول الى مراكز الصناعة والزراعة والسياحة والنقل العام، وقد تم اصدار قانون البناء الوطني الاردني لمواكبة التطورات الحديثة في مجال الاعمار، ووضع المواصفات والمقاييس التي تراعي قواعد السلامة والصحة العامة والأمن الصناعي والمحافظة على نظافة البيئة.

وفي مجال النقل والاتصالات، قامت الحكومة بتنظيم عمليات النقل البري للركاب والبضائع فوقعت اتفاقيات ثنائية وجماعية مع عدد من الدول العربية الشقيقة، واتخذت مجموعة من الاجراءات الادارية التنظيمية، مما أدى الى تسهيل انسيابية البضائع والركاب من خلال ميناء العقبة. وفي مجال الزراعة، أعادت حكومتي النظر في السياسة الزراعية لتتوافق ومتطلبات تأمين المواطن باحتياجاته الغذائية الضرورية، ولكي تفتح أبواب التصدير لمنتجاتنا الزراعية للاسهام في رعد الاقتصاد الأردني بالعملة الصعبة لتحسين ميزان المدفوعات. وقد تم بالفعل زيادة حجم الصادرات الزراعية بنسبة ٢٨٪ خلال العام الحالي بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.



وستعمل حكومتي على الاستمرار في تخفيف الاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية مع اتباع سياسة التوسع في انتاج المحاصيل التي يمكن زراعتها محليا لتحل محل السلع المستوردة. كما ستعمل الحكومة على تشجيع التوسع في زراعة المحاصيل التي يتمتع الأردن بميزة نسبية في انتاجها سواء أكان ذلك للاستهلاك المحلي أم للتصدير.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد بدأنا في مطلع هذا العام في الاستغلال التجاري لحقل الغاز في الريشة وذلك باستخدامه لتشغيل مولدات كهربائية تزود الشبكة الكهربائية الوطنية، بكميات جيدة من الانتاج. وقد تم بحمد الله - خلال شهر تشرين الأول الماضي - اكتشاف بئر جديدة كبيرة منتجة في المنطقة نفسها مما عزز آمالنا في وجود كميات وفيرة من الغاز في شرقي المملكة. ولقد بدأت الحكومة فوراً في الترتيب لاستغلال هذا الاكتشاف الجديد وتطويره عن طريق مضاعفة كمية الكهرباء المنتجة بواسطة الغاز والسير في دراسة الجدوى الاقتصادية لمد خط أنابيب للغاز من منطقة الريشة الى عمان.

وفي الوقت نفسه يستمر تنقيبنا عن النفط بالجهد الوطني وبواسطة شركات التنقيب العالمية التي تعمل حالياً في المملكة.

وبعد أن وصلت الشبكة الوطنية الكهربائية الآن الى جميع المناطق في المملكة حيث يتمتع حالياً أكثر من ٩٧% من المواطنين باستخدام الكهرباء، سرنا في خطوات عملية واسعة للتعاون مع اخواننا في مجلس التعاون العربي في مجال ربط شبكة الطاقة الكهربائية بين الاردن ومصر والعراق. وفي مجال المياه والري، تابعت حكومتي ايلاء هذا الموضوع عناية خاصة نظراً لأهمية انتاج سياسة مائية تكفل الاستخدام الراشد لمواردنا المائية من جهة، والسعي الحثيث لايجاد مصادر جديدة للمياه من جهة أخرى. وانه لمن دواعي السرور ان نشير الى ان شبكات المياه العامة قد وصلت الى نحو ٩٧% من سكان المملكة كما يتم حالياً تزويد السكان الذين يقيمون في المناطق النائية بالمياه عن طريق حفر الآبار وتشغيلها بالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.

وكذلك تم اعداد التصاميم النهائية لانشاء عدد من السدود في بعض أنحاء المملكة، أما فيما يتعلق بسد الوحدة فقد انتهى العمل في انشاء نفق التحويل وتم اعداد التصاميم الأولية والدراسات الاقتصادية للمشروع وتتولى الحكومة الآن بالتنسيق مع الشقيقة الجمهورية العربية السورية متابعة البحث لتنفيذ هذا المشروع الحيوي الذي وصل الى مراحل التأهيل والتمويل.

وفي مجال الصناعة والتجارة، قامت حكومتي بتوفير أسباب الدعم للشركات الصناعية الرئيسية، واتخذت عدة اجراءات أدت الى الاستقرار والتطور للصناعات التصديرية الكبيرة وفي طبيعتها : الفوسفات والأسمدة والبوتاس، وأصبحت هذه الشركات ذات مكانة عالمية ورافدا من



روافد العملة الأجنبية للبلاد، وتبلغ قيمة العملة الأجنبية التي ستدخلها هذه الشركات الى البلاد نحو ستمئة مليون دولار خلال عام ١٩٨٩.

كذلك، قامت حكومتي بتقديم جميع التسهيلات الممكنة في سبيل توفير مناخ استثماري في ميدان الصناعة وقد أسهم ذلك في اتاحة الفرصة لتسجيل أكثر من (١٣٠٠) شركة في هذا العام. بالإضافة الى تزايد عدد المكاتب الاقليمية للشركات الاجنبية التي اتخذت من المملكة مقرا لها. وقد ساهم قيام هذا العدد من الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية في تشغيل عدد كبير من المواطنين. وانتهت حكومتي من اعداد مشروع جديد لقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين يضع الضوابط على هذا القطاع الهام ويحدد المسؤولية ويحمي المواطنين. وسوف يقدم هذا المشروع الى مجلسكم الموقر في دورته الحالية لمناقشته واقراره. وستعمل حكومتي على وضع قانون للصناعة وتعديل قانون العلامات التجارية والامتيازات والاختراعات والأسماء التجارية، لتتمشى هذه القوانين مع متطلبات العصر. كما ستعمل على توفير أسباب الدعم وسبل التطوير للجهاز الخاص بالمواصفات والمقاييس من أجل توفير الحماية الصحية والاقتصادية للمستهلك، ولضمان الجودة للصناعات الوطنية. وفي مجال التموين، قامت حكومتي بالعمل على الاستمرار في توفير المواد الغذائية على تعددها وتنوعها. كما نجحت في السيطرة على أسعار الكثير من المواد الغذائية الرئيسية بالرغم من التقلبات المختلفة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني هذا العام.

وقد تمكنت الاجهزة الحكومية من كبح جماح الاستغلال غير المشروع خلال الأزمة، وتطويق آثار التلاعب في جودة المواد. وستستمر الحكومة في بذل أقصى الجهد لكي تطمئن كل أسرة الى مقدرتها على مواجهة أعباء المرحلة الاقتصادية الجديدة. وستعمل حكومتي على اشراك قطاعات المواطنين المختلفة في التأثير على القرارات التي تمسها في هذا المجال، وذلك من خلال تشجيع انشاء جمعيات حماية المستهلك ومنحها الصفة القانونية بصورة يتمكن معها كل مواطن من المشاركة في حماية أسرته ومجتمعه.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد شهد الأردن طوال العقود الثلاثة الماضية نهضة شاملة في سائر الميادين، كما تأثرت الحياة فيه بما تحققت للمنطقة بأسرها من زيادة في الموارد ويسر في الامكانيات. وقد توالى عليه خطط التنمية بكل ما نتج عنها من ايجابيات وأفاق جديدة واعدة ومن سلبيات لا بد من تطويقها وازالتها. وقد ساعدت عمليات التنمية هذه في انشاء صناعات متعددة وفي اقامة بنية رئيسية متطورة، وفي التوسع في نشر الخدمات المختلفة، غير أنها في الوقت نفسه أحدثت بعض الاختلالات الاقتصادية كما شكلت أعباء اجتماعية متسعة.



ولقد امتحننا الله في الأشهر الماضية وجابهنا أزمة تصدت لها حكومتي - بعونه تعالى - بانتهاج افضل السبل للتغلب عليها والخروج منها. ومن هذا المنطلق اتخذت الحكومة اجراءات لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال التحكم في العجز المالي وتخفيض مستواه من نحو (٢٤%) من مجمل الانتاج المحلي الى نحو (٢٠%) خلال عام ١٩٨٩ ومن المأمول ان ينخفض هذا العجز ليصبح (١٦,٥%) من اجمالي الانتاج المحلي لعام ١٩٩٠.

كما تعمل الحكومة جاهدة على تخفيض نسبة العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات من (٦%) من الناتج الاجمالي لعام ١٩٨٩ الى وضع متوازن عام ١٩٩٣ .

وقد كان من اوائل ثمار هذه السياسة تحسن وضع التجارة الخارجية خلال الاشهر التسعة الأولى من هذا العام، اذ ارتفعت الصادرات الوطنية في حين انخفضت المستوردات. وقد غطت الصادرات ما يقارب خمسين بالمئة من المستوردات مقابل ما نسبته (٣٧%) للعام الماضي. كما شهد قطاع السياحة تحسنا كبيرا خلال النصف الثاني من هذا العام.

ولقد قامت الحكومة بمعالجة عبء المديونية الخارجية بشعور من المسؤولية وبمستوى من الكفاية ضمن المعطيات والامكانيات المتاحة. فبادرت الى نشر ارقام هذه المديونية بدقة، وانطلقت للتداول مع الدول والبنوك الدائنة للخروج بالشروط الممكنة التي من شأنها اعادة جدولة هذه الديون بشروط معقولة. وقد استطاعت حكومتي اعادة جدولة جزء كبير من الاقساط والفوائد المستحقة خلال عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ضمن منظور عام لمجمل التعامل مع المديونية العامة. وقد أدى هذا الاجراء الى تخفيض عبء خدمة الدين الخارجي وتمكين الاردن من توفير التمويل اللازم لتغطية احتياجاته من السلع والخدمات الاساسية. ونكون بذلك قد قطعنا مرحلة اساسية شاقة في مسيرة معالجة واقفنا الاقتصادي.

وسوف تستمر حكومتي في بذل اقصى الجهد لبناء قواعد ملائمة لمجابهة الدين الخارجي بحيث لا يتجاوز هذا الدين حدودا يعجز اقتصادنا عن خدمتها.

وسعيا لاستكمال تصويب الأوضاع المالية والنقدية، قامت حكومتي بدعم البنك المركزي، مؤكدة حرصها على استقلالية قراره وحرية تحركه في اطار القانون.

وانطلاقا من هذا، اتخذ البنك المركزي العديد من السياسات الهادفة الى التغلب على أزمة سعر صرف الدينار، التي كانت من أكبر التحديات لبلدنا خلال الاشهر القليلة الماضية. وبحمد الله نجحت هذه السياسات في ايقاف الانخفاض المتسارع لسعر الصرف، وتعدت ذلك الى رفع موقف الدينار وتعزيزه مقابل العملات الاجنبية.

وقد أكرمنا الله بأن كتب لجهودنا التوفيق في قطع شوط ملموس في اعادة بناء احتياطي المملكة من العملات الأجنبية. ولا بد من الاعراب عن الشكر والتقدير للأشقاء في المملكة العربية السعودية،



ودولة الكويت، والجمهورية العراقية، ودولة الامارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، ودولة قطر، وامارة دبي، لما قاموا به جميعا من جهود مباركة مشكورة لدعم الأردن اثناء الأزمة، مما أسهم اسهاما كبيرا في تصويب الأوضاع وتطوير الخلل.

وسوف تستمر حكومتي في القيام بجميع الاجراءات لمتابعة الجهد لبناء احتياطي المملكة من العملات الأجنبية وتميئتها، سواء عن طريق ترشيد استخداماتها في مجال المستوردات من السلع والخدمات او من خلال تشجيع القطاع التصديري وتقديم التسهيلات اللازمة له، واستقطاب تحويلات العاملين بالخارج.

وقد تم اتخاذ الخطوات المناسبة للمباشرة في اعادة تنظيم الجهاز المصرفي وتحسين أدائه، لما في ذلك من أهمية للحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة ويستمر البنك المركزي في تطوير اساليب الاشراف والرقابة لضمان سلامة العمل المصرفي وقيامه بالدور الموكول اليه.

وفي مجال تحقيق الأمن الاجتماعي، قامت حكومتي باتخاذ مجموعة اجراءات لمحاربة ظاهرة البطالة ومحاولة التصدي لجيوب الفقر في المجتمع. فافتتحت مكاتب للتشغيل والاستخدام لمساعدة الباحثين عن عمل وايجاد الفرص المناسبة لهم بالاضافة الى توجيههم للحصول على برامج التدريب المناسبة في حالة حاجتهم الى مثل هذا التدريب. ولما كان في طليعة الاجراءات الكفيلة بمحاربة الفقر والبطالة ايجاد اطار مؤسسي يتم من خلاله تشجيع الباحثين عن العمل على انشاء مشاريع انتاجية، فقد اقرت الحكومة انشاء صندوق للتنمية والتشغيل من أهدافه : تقديم النصح والخبرة للمواطن الباحث عن عمل، وتقديم التمويل المناسب له بشروط ميسرة لانشاء مشروعات انتاجية وصناعات صغيرة. وستستمر وزارة التنمية الاجتماعية في تقديم الدعم المباشر للمواطنين ممن يثبت عدم قدرتهم على الانتاج بسبب العجز او الشيخوخة أو المرض أو الظروف الاجتماعية القاهرة. ولا بد أن نتذكر أهمية وعي المواطن على معادلة الموارد والسكان ذات الصلة الوثيقة بمسألة الفقر والبطالة.

وقد أولت حكومتي اهتماما خاصا لقضية من أكثر القضايا التي تؤثر في الضمير الاجتماعي، وتبرز وعي المجتمع وقدرته على تحمل أعباء التكافل والتضامن الاجتماعي، فأصدرت قانون رعاية المعوقين الذي يستهدف حماية هذه المجموعة من مواطنينا ومساعدتهم على ايجاد فرص عمل وفتح المجال أمامهم للعطاء والانتاج، وتوفير الرعاية الصحية لهم.

ولقد قامت حكومتي بايلاء الادارة العامة عنايتها لاقتناعها بأن جميع المشاريع والخطط التنموية في الحقول المختلفة لن يكتب لها النجاح اذا لم يواكبها تطوير رئيسي في الحقل الاداري. فعمدت الحكومة الى اعداد مشروع متكامل للتطوير الاداري سيجري تنفيذه خلال السنوات الثلاث القادمة - بأذن الله - وقد وفرت الحكومة لهذا المشروع اسباب النجاح سواء من حيث ادارته أو من حيث



اتساع مجالات الرؤية وآفاقها أمام العاملين فيه. ومن المتوقع أن يقوم هذا البرنامج بالتركيز على تبسيط الاجراءات الحكومية التي يعاني منها المواطن، كما سيقوم بدراسة اعادة هيكلة الأجهزة الحكومية لتصبح أكثر كفاية ومقدرة على مواجهة متطلبات التغييرات السريعة التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة، وسيعنى أيضا ببحث أفضل السبل لتأهيل الموظف العام وتدريبه، ليصبح أكثر قدرة وحرصا على خدمة المواطن، وانجاز الأعمال، وصيانة المال العام.

وقد قدمت الحكومة الدلائل على انها لن تتسامح ازاء ممارسة اي وجه من وجوه الفساد المالي، أو التسبب الاداري، وهي جادة في دراسة سبل مكافحة الجريمة الاقتصادية، وقد تم تأليف لجنة خاصة لدراسة الجوانب المختلفة لهذه الجريمة الاقتصادية تمهيدا لتقديم التشريع المناسب لمعالجة هذه الآفة الخطيرة التي لا بد من بترها من مجتمعنا.

كما ستعمل الحكومة على تقديم تشريع خاص لانشاء جهاز للرقابة والتفتيش الاداري يتولى مهمة رديفة ومكملة لأجهزة الرقابة المالية التي ستعتمد الحكومة الى تطويرها وتوسيع صلاحياتها. وهكذا تكتمل حلقات الرقابة المالية والادارية.

وفي مجال البيئة، بدأت حكومتي في معالجة القضايا التي تتصل بشؤونها بحرص وعناية نظرا لارتباط سلامة البيئة بسلامة الانسان ومستقبله، الا اننا لانزال في بداية الطريق، ومن هذا المنطلق، فان حكومتي ستقوم بانشاء جهاز مستقل لمتابعة شؤون البيئة بحيث يتم التخطيط السليم والتنفيذ السريع للاجراءات التي تقتضيها ظروف حمايتها وسلامتها. كما ستقوم الحكومة بتقديم التشريعات المناسبة واعداد البرامج الخاصة للاسهام في توسيع اطار هذه الحماية والوعي على أهميتها، كي يشارك المواطنون جميعا في رعاية بيئتنا الوطنية والكوكب الذي نشاطر الأمم الأخرى العيش عليه.

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

لقد استمرت الحكومة في رسم السياسة الخارجية وممارستها، انطلاقا من المبادئ الثابتة التي حكمت تحركنا في محيطنا القومي وفي عالمنا الأرحب، بهدف تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها، والعمل على خدمة قضايانا العربية في الوقت نفسه.

فعلى صعيد القضية الفلسطينية، بدأت مرحلة جديدة - نتيجة للانتفاضة الشعبية المباركة - تمكن الشعب الفلسطيني خلالها من فرض نفسه وقضيته العادلة بصورة أكسبته اهتماما دوليا لم يسبق له مثل خلال العقود الأربعة الماضية.

وجاء قرارنا بفك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية المحتلة ليرفد هذه الانتفاضة بدعم سياسي متدفق، وليعيد القضية الى أصولها : قضية شعب مستعمر يطمح الى تحقيق استقلاله الوطني فوق تراب آبائه واجداده.



وقد أدى هذا القرار الاستراتيجي - الذي اتخذناه استجابة لمطلب القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وانسجاما مع الرغبة العربية العامة في ابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية - الى انهاء المحاولات المتواصلة لتجنب التعامل مع جوهر الصراع في المنطقة. كما أدى الى فتح آفاق جديدة أمام تحقيق تسوية سلمية مشرفة. وتبعه انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، الذي نقل العمل السياسي الفلسطيني الى مرحلة متقدمة عبرت عنها قرارات سياسية شجاعة، منها: اعلان قيام دولة فلسطين المستقلة على التراب الفلسطيني، وما تلاه من شرح وتوضيح للموقف الفلسطيني، على لسان الأخ الرئيس ياسر عرفات، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما أدى الى تحقيق مكاسب هامة على الصعيد الدولي.

ولم يغير قرارنا هذا من طبيعة التزامنا بدعم الحقوق الوطنية الفلسطينية ومساندتها. بل استمر الأردن في الوقوف الى جانب شقيقه التوأم، الشعب العربي الفلسطيني في نضاله العادل. ولم نتوان لحظة عن تأييد ما تتخذه منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد له، من قرارات، وما تقوم به من خطوات، لتأمين مشاركتها الكاملة في صنع السلام لاحقاق تلك الحقوق. فكان أن كثفنا من اتصالاتنا الدولية لتأمين التفهم والمساندة للموقف الفلسطيني الجديد، من خلال بناء اجماع دولي على عقد مؤتمر دولي للسلام، وفق الأسس المعروفة، وانطلاقا من الموقف العربي الواحد الذي تبلور في قمة الوفاق والاتفاق التي التأمت في عمان عام ١٩٨٧ وعبر عن نفسه في قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٩.

ولقد بات من الواضح للعالم أجمع، أن القيادة الفلسطينية قد قدمت، بالتزام صادق ما عليها لتسهيل تحقيق التقدم في عملية السلام، وأن اسرائيل هي الطرف الذي ما زال يتمادى في وضع العراقيل. واننا لعلى ثقة من أن الموقف الفلسطيني الشجاع المسؤول، مدعوما بموقف عربي ثابت متماسك، سيستمر في كشف الموقف الاسرائيلي بصورة ستضع المجتمع الدولي برمته في مواجهة اسرائيل.

وبقدر ما كانت قمة الوفاق والاتفاق معقد أمل في العمل العربي المشترك، فانها ايضا أبرزت موقفا عربيا واحدا في دعم العراق الشقيق ومساندته في دفاعه عن نفسه، وعن أمته، في وجه حرب ظالمة فرضت عليه. وقد كان للموقف العربي ولصمود العراق البطولي وانجازاته الباهرة في الميدان. الأثر الأكبر في اقتناع ايران بقبول قرار مجلس الأمن ٥٩٨ بعد عام من اتخاذه، على الرغم من أن العراق كان قد أعلن قبوله له واستعداده لتنفيذه فور صدوره، من موقع الاقتدار والشعور بالثقة.

والآن - بعد مرور أكثر من عام على توقف الحرب بين العراق وايران - ما زالت الجهود الدولية تبذل لتطوير اتفاقية وقف اطلاق النار الى سلام عادل دائم بين القطرين الجارين المسلمين وعدم تحويلها الى حالة من اللا حرب واللا سلم تحمل مخاطر بالغة على أمن المنطقة بأكملها واستقرارها.



وفي الفترة الأخيرة جددت الأمم المتحدة جهودها المشكورة من خلال أمينها العام لتقريب وجهات النظر بين العراق وايران، الأمر الذي يمنحنا الأمل في ان توفق هذه الجهود لتستأنف مفاوضات السلام بصورة مباشرة بين الجانبين، وحسبما نصت عليه اتفاقية وقف اطلاق النار وصولا لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي. ولا تفوتنا بهذه المناسبة مناقشة القيادة الايرانية أن تتجاوب مع الحاجة الانسانية لتبادل الأسرى واعادتهم الى ذويهم التزاما بالشرعية السمحة، واحتراما للمواثيق الدولية. وخلال الفترة الماضية كذلك، لم نأل جهدا في ابراز الموقف العراقي البناء المسؤول، وفي حشد التأييد له من على المنابر الدولية، ومن خلال اتصالاتنا الثنائية مع قيادات مختلف دول العالم، خاصة الكبرى منها، وسنستمر في الوقوف مع عراق الأخوة والوفاء للتوصل الى سلام عادل مشرف بين الجارتين المسلمتين يضع حدا للتدخل في الشؤون الداخلية ويسوي المشكلات القائمة بين البلدين ويعيد علاقات الجوار الطبيعية بينهما، ويضمن أمن دول الخليج العربي وسلامتها، ويرسي دعائم الاستقرار في المنطقة بأسرها.

أما الأزمة اللبنانية، فقد أوليناها اهتمامنا الكبير وجهدنا البالغ، نظرا لما وصلت اليه الحالة في هذا القطر العربي الشقيق، من تدهور حمل معه بوادر حقيقية لتقسيمه مما هدد النظام العربي برمته، وعرض المنطقة لخطر البلقنة والتفتت. ومن هذا المنطلق، أيدنا تشكيل اللجنة الثلاثية العربية العليا التي أفتها قمة الدار البيضاء لتتولى العمل على تحقيق الوفاق اللبناني، وعبرنا في كل مناسبة عن تشجيعنا ودعمنا للجهود الخيرة التي بذلها اشقاؤنا الأعضاء لانجاز المهمة المأمولة منها.

ان أملنا لكبير في ان يشكل الاتفاق الذي توصل اليه البرلمانين اللبنانيون في كنف المملكة العربية السعودية الشقيقة، وبرعاية اللجنة الثلاثية العربية، المنطلق لاستعادة الشعب اللبناني لوحده الوطنية وسيادته الكاملة على أرضه، تمهيدا لاعادة بناء لبنان الشقيق وتعميره، متطلعين الى التزام الاطراف اللبنانية كافة بما تم الاتفاق عليه وصولا الى الغاية المنشودة.

وانني أعتنم هذه المناسبة لأتوجه بأعمق مشاعر التقدير لخدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وحكومة المملكة العربية السعودية على نجاح جهودهم المخلصة بالتعاون مع جلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد في احراز ما تم تحقيقه من نتائج ايجابية هامة. وفي الوقت الذي نعبر فيه عن بالغ ألمنا للحادث الاجرامي الذي أودى بحياة الرئيس رينيه معوض، فان مما يبعث على التفاؤل أن الاخوة اللبنانيين قد استطاعوا تجاوز النكسة بانتخاب الرئيس الياس الهراوي، متمنين لفخامته التوفيق في حمل المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقه، وواثقين بأن انتخابه يمثل خطوة واسعة على طريق تنفيذ اتفاق الطائف.



وانسجاما مع الثوابت التي يقوم عليها الأردن، ووفاء للأهداف العليا التي يتمسك بها، وتجسيديا لمبادئ الثورة العربية الكبرى التي يحمل الأردن لواءها، فقد كنا نبادر دائما، الى بذل كل جهد مخلص في سبيل جمع صفوف أمتنا وتوحيد كلمتها، وكان من ثمارها هذا الموقف وتلك المبادرات أن تم بعون الله وتوفيق منه تأسيس مجلس التعاون العربي ليضمنا مع اشقائنا في الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية في اطار يستند الى صيغة متقدمة من صيغ العمل القومي، تهدف الى الارتقاء بذلك العمل الى ما يفيد شعوبنا، ويجنبنا عثرات الماضي، ويقدم لأمتنا نموذجا ناجحا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في زمن أخذت فيه التجمعات الاقتصادية في تأدية دور مهم حيوي على الساحة الدولية. وهذا المجلس هو من أمتنا ولها. وكلنا أمل في انه سيسهم - مع مثليه مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي - في رفد الجهد العربي المشترك بما يعزز مكانة أمتنا، ويعلي شأنها، وبما يصب في بوتقة التعاون العربي الأشمل في اطار جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك كافة.

أما على الصعيد الثنائي، فقد استمرت الحكومة في العمل على تطوير علاقات الأردن في مختلف المجالات مع اشقائه جميعا، وتنشيط لجان مشتركة على مستويات متعددة بين الاردن وعدد من الدول العربية بهدف تقوية أسس ذلك التعاون وادامته.

وعلى الصعيد الدولي، عملت الحكومة على تمتين أو اصر الصداقة مع مختلف الدول، انطلاقا من المصلحة والاحترام المتبادلين، وبما ينسجم مع المصادقية الدولية المرموقة التي تمكنا من بنائها على مر السنين، كما نشطت الدبلوماسية الأردنية في مختلف المحافل الدولية لتعطي صورة حقيقية مشرفة عن وطننا، فكان حضورنا قويا في منظمة المؤتمر الاسلامي، ومجموعة عدم الانحياز، ومنظمة الأمم المتحدة، بحيث ساهمنا مساهمة ايجابية مع اشقائنا في الدفاع عن قضايانا وتحقيق المكاسب لها.

ولم يكن مواطننا خارج الأردن، وفي مواقع اغترابه، عاملا أو طالبا، بعيدا عن اهتمامنا، فقد استمرت الحكومة في بناء جسور الألفة والتواصل معه، ورسخت بادرة التقاء أولئك الاخوة في ربوع وطنهم في مؤتمر الأردنيين العاملين في الخارج، لتمتين صلتهم بأهلهم وبوطنهم، ولاتاحة الفرص أمامهم للمساهمة في بناء بلدهم.

حضرات الأعيان، حضرات النواب،

ان موقعنا العربي والاسلامي والدولي، يعتمد أولا على موقعنا من أنفسنا في الداخل، وعلى قيمتنا الذاتية التي تتنامى بتماسك جبهتنا الداخلية، وبقدرتنا على التعبير السليم عن قيمنا وأصالتنا وعلى استفارنا لقدراتنا وطاقاتنا الابداعية ونحن نواكب حركة التاريخ ونفي بمتطلبات التطور والتقدم. واستكمالا للحياة النيابية والمسيرة الديموقراطية، فاننا سنؤلف لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني



يرسم اطار مسيرتنا في العمل العام منبثقا عن أحكام الدستور والثوابت التي تقوم عليها المملكة الأردنية الهاشمية، ويحدد المفاهيم المركزية الأساسية : الوطنية والقومية، التي ستسير الدولة على هديها، وتعمل بموجبها، والتي ستقوم على أساسها وتنشط وفقها التنظيمات السياسية. ثم يطرح هذا الميثاق، فيما بعد، على الشعب في استفتاء عام، فيكون بذلك نتاجا لقرار شعبي شامل.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان حقيقة وجودنا جميعا تحت قبة البرلمان في هذا اليوم المبارك، تشير - بما لا يقبل أدنى شك - الى اننا قد بدأنا - بعون الله - مرحلة جديدة في المسيرة الخيرة المتصلة، لهذا الوطن الأردني العربي الطيب، ولا ضير في أن نتذكر جميعا، وقد خطونا خطواتنا الأولى في هذا الشوط، أننا لا نتلمس طريقنا في الظلمة، ولا نتحرك في فراغ، ولا نتطلق من لا شيء... فسبيلنا بين، ولن نتعامى عنه، لأنه سبيل التنمية والتقدم والبناء. ومبادئنا ثابتة لن نحيد عنها لأنها مبادئ الثورة العربية الكبرى التي تشكل جوهر وجودنا القومي، وظروفنا معروفة بما تتطوي عليه من محددات وتحديات، ولن تزيدنا في التعامل معها الا ثباتا وعزيمة ومضاء، وانجازاتنا كثيرة مشهودة، ولن تكون الا موضع فخر واعتزاز. ومؤسساتنا العسكرية والمدنية والأهلية راسخة متنامية، ولن نرى فيها الا صروح عز وأمن ونماء. فظهور بعض الحشائش في حديقة غناء لا يحجب أشجارها ولا يخنق أريج أزهارها. فالانجازات التي حققتها الدولة شعبا وحكومة ومؤسسات وشهد لنا بها العدو والصديق، والبعيد والقريب، هي من الرسوخ والوضوح بحيث لا يمكن محوها او طمس معالمها. ان الروح البناءة الواعية المسؤولة هي التي تمنع الخطأ وتدرأ الخطر، وان النزعة المتفائلة المنطلقة الى المستقبل بأمل ورجاء، هي التي تحمي من التخاذل والشلل والارتكاس. وان ثقتي بكم مواطنين وممثلين لشعبنا العربي الخير، هي التي تعزز أملنا في أن أعمال مجلسكم الموقر سواء في مراقبة السلطة التنفيذية، أو في التعاون والحوار المسؤول معها ستثمر جنى وفيرا طيبا - باذن الله - يعود على المملكة بالمنعة والازدهار، وعلى المواطنين، كل المواطنين، بالخير والأمن والرخاء. ان المشاركة هي ركيزة الديمقراطية، وهي ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لمعالجة قضايا الوطن ومشكلات المجتمع ورعاية مصالح الشعب الحقيقية. ويقيني اننا مجمعون على أن الوطن بحاجة الى من يزيل العثرات من أمامه للتواصل مسيرته المباركة، وليس الى من يضيف الى العثرات ليوقف هذ المسيرة، فلنتعاون جميعا لنتعهد نبتة الحياة، ونسقيها بأيدينا. بهذه الروح، وليس بغيرها، تتجح التجربة البرلمانية التي نبتهج اليوم باستئنافها على بركة الله وبعون منه سبحانه.

نسأله تعالى أن ينير أبصارنا وبصائرنا، وأن يلهمنا السداد في الرأي، والصواب في القول، والتوفيق في العمل، هو مولانا، فنعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



DESIGN CENTER



خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ التَّهَاشِمِيِّ
الْمُغْفُورِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية
لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر

السبت ٢٩ ربيع الثاني ١٤١١ هجرية
الموافق ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٠ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الأعيان، حضرات النواب

بسم الله وعلى بركته، أفتتح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر، وأحيي فيكم جميعا العمل الدؤوب والعطاء المخلص خلال السنة الماضية من عمر مجلسكم هذا لإنجاح مسيرتنا الديمقراطية التي أصبحت مصدر قوة هذا الوطن ومنعته وتلاحم شعبه، وغدت مثالا يحترم ويحتذى لما تمثله من جدية في مواصلة مسيرة التقدم ووعي للمسؤولية التاريخية.

ان ما شهدناه من تفاعل بناء مع أهداف الوطن وحاجاته ومع قضايا الأمة وتطلعاتها، والتعاون الايجابي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية هما مصدر فخرنا واعتزازنا، وان ثقتنا لعميقة في أن يترسخ هذا التفاعل وأن يتعمق ذلك التعاون بما يكفل اجتياز الأزمات وبناء الأردن النموذج على قاعدة من الحرية والديموقراطية والأمن، وعلى هدي من رسالة الثورة العربية الكبرى، محافظا على عقيدته الاسلامية وقيمه الروحية، مؤمنا برسالته، وفيا لأمته، مضحيا في سبيل أهدافها العليا واجيالها الآتية.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد التزمت حكومتي بالدستور نصا وروحا، وعمقت الحوار الحر في أجواء من التسامح والانفراج، فحققنا جميعا مسؤولين ومواطنين، انجازا رائعا متميزا دفع مسيرة الديمقراطية والشورى الى الأمام، وتمكنا بالحكمة والوعي، من التعامل مع الظروف الصعبة التي واجهتنا. وحماية للمسيرة الديمقراطية وبهدف الوصول بها الى صيغة شاملة مستمدة من أحكام الدستور ومن الثوابت التي تقوم عليها المملكة، وترسيخا للمفاهيم الوطنية والقومية التي تسيّر الدولة على هديها وتعمل التنظيمات السياسية والمهنية بموجبها، فقد شكلنا اللجنة الملكية المكلفة بصياغة الميثاق الوطني التي نأمل أن تقدم خلاصة مداولاتها وأبحاثها قبل نهاية هذا العام، حيث يتم في ضوءها وضع التشريعات المتعلقة بالأحزاب السياسية والمطبوعات والتنظيمات المهنية والشبابية.

وفي اطار التزامنا بتعميق المسيرة الديمقراطية، عملت حكومتي على تعزيز التلاحم بين أبناء الشعب الواحد، في اطار من تحمل المسؤولية، والحرص على الأمن والطمأنينة، وتأكيد دور المواطن في حماية الجبهة الداخلية، وظلت عند التزامها بالعناية بمرفق القضاء، والحفاظ على استقلاله، وتجميد الأحكام العرفية والغائها عند زوال السبب الذي يحول دون ذلك، وقدمت لمجلسكم الكريم مشروعا لقانون الدفاع بديلا عن القانون المعمول به، كما أفرجت عن المعتقلين السياسيين، وأعدت معظم المفصولين لأسباب سياسية الى وظائفهم، وما تزال عملية اعادة الباقيين مستمرة، وصانعت حريات المواطنين في العمل والتنقل والسفر، وتعززت مصداقية الاعلام، وتحملت الصحافة مسؤولياتها في أجواء الحرية والالتزام.



حضرات الأعيان، حضرات النواب،

ان قضية فلسطين هي قضيتنا المركزية التي نعيشها وتعيش معنا، والتزامنا بها أصيل لا يحتاج الى تأكيد، وسنبقى أمناء على الالتحام المصيري بالشعب الفلسطيني المجاهد ندعم انتفاضته الوطنية الباسلة ونعزز صموده على أرضه بما نملك ونستطيع، ونعمل مع منظمة التحرير الفلسطينية بكل الوسائل والسبل لتقوم دولته الحرة على أرضه المباركة الطهور. وقد تميز هذا العام بتزايد المخاطر التي نواجه في ضوء تصاعد تطرف العدو الصهيوني واستغلاله للظروف والمتغيرات الدولية وتوظيفها لمصلحة هدفه المعلن في اقامة اسرائيل الكبرى، اذ تدفق على ارض فلسطين ما يزيد على مئة وخمسة وعشرين الف مهاجر خلال هذا العام، وتشير التقديرات الأولية الى أن عدد المهاجرين المتوقع وصوله سيتجاوز المليون خلال فترة قصيرة قادمة. لقد تزامنت هذه الهجرة مع انفراد اليمين الاسرائيلي بالسلطة ورفض العدو لأية تسوية سياسية للصراع العربي الاسرائيلي تقوم على الشرعية الدولية وعلى الانسحاب التام من الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام.

لقد عملت حكومتي وبمساندة من مجلسكم الكريم والقوى الشعبية الفاعلة، لوضع أمتنا العربية والمجتمع الدولي أمام مخاطر موجة الهجرة اليهودية، على حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، وعلى أمننا الوطني في هذا البلد، وعلى الوجود العربي كله.

وانعقدت في ظل هذه الأوضاع المستجدة، قمة بغداد في نهاية شهر أيار الماضي، وكان الأمن القومي موضوعها الرئيسي، وظهر في هذه القمة الاحساس الشامل بخطورة الأمر، والأهمية القصوى لدعم صمودنا في الأردن وصمود شعبنا في فلسطين باعتبار الأردنيين والفلسطينيين خط الدفاع الأول القادر على احباط مخططات العدو، وضرورة تمكيننا على هذه الساحة من مواجهة التحديات بقوة واقتدار، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من مواصلة انتفاضته الباسلة حتى تتحقق اهدافه الوطنية النبيلة في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد تأكدت لنا خلال المؤتمر بوادر خلاف متفجر بين العراق والكويت، فسعيننا مع بعض اشقائنا الى محاولة احتوائه ونزع فتيل تفجره تجنباً لأثره المدمر على التضامن العربي في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ أمتنا، وهي تواجه التغيرات الجذرية في العلاقات الدولية، وكان تصورنا أن أي فشل في ايجاد حل عربي لذلك الخلاف سيعصف بأمن المنطقة ويضعها في مواجهة كارثة محققة، تجهز على حاضرننا وتضع مستقبلنا بأيدي سوانا.

واندلعت أزمة الخليج، التي أدت تطوراتها الى وضعنا جميعاً أمام منعطف خطير في مسيرة الوطن والأمة، وما كان لهذه التطورات أن تقع لو أن جهودنا لتسوية الخلافات بين الأشقاء العراقيين والكويتيين نجحت، الا أن تلك الجهود اصطدمت بتصلب المواقف، وبما نواجهه الآن من حشد عسكري



أجنبي كبير على الأرض العربية، بكل ما يمثله من تهديد صريح ومتواصل لآمال الأمة وتطلعاتها، الى وطن عربي عزيز موحد. وبالرغم مما حدث، فان مساعينا التي بدأناها قبل الثاني من آب لم تتوقف، فحاولنا في مجلس الجامعة العربية، وفي قمة القاهرة الطارئة، وعبر اتصالاتنا مع الأشقاء، احتواء الخلافات العراقية الكويتية داخل اسرتنا العربية الواحدة من منطلق أنه خلاف بين دولتين عضوين في الجامعة العربية. ولم يمنعنا خروج أزمة الخليج الى الساحة الدولية من متابعة الجهد والعمل للوصول الى التسوية السياسية التي تعيد الأزمة الى اطارها العربي، وتوفر لها أسباب التسوية العربية، التي تضمن للدولتين الشقيقتين مصالحهما وحقوقهما، ووجد الموقف الأردني تفهما وتجاوبا متزايدين مع تزايد حدة الأزمة، وغدا الأردن عاصمة للتحرك السياسي الدولي نتيجة لعقلانية هذا الموقف وثباته وواقعيته، بالرغم من جميع الانعكاسات السلبية التي جاءت نتيجة له، والتي اثرت وما زالت تؤثر بصورة مباشرة وخطيرة على أوضاعنا الاقتصادية.

ولا بد من أن أشير الى ان تباعد المواقف العربية ازاء أزمة الخليج لا يمكن أن يكون سببا للقطيعة أو العداة مع أي من اشقائنا ممن يختلفون معنا في النظرة والموقف، او لا نتفق وأياهم في أسباب الأزمة وسبل معالجتها، فنحن لا نكن لاشقائنا سوى المحبة والخير، وقد ارتبطنا وإياهم في الماضي، وتربطنا الأخوة العربية معهم دائما، ونثق أن كل ما حدث حتى الآن لن ينسينا مسؤوليتنا ولن ينسيهم مسؤوليتهم نحو موقعنا ونحو اهلنا في فلسطين المحتلة، فنحن البوابة الصامدة دفاعا عن الأمة، ونحن الثابتون الصابرون الصامدون في مواجهة مخططات التوسع التي تستهدفهم كما تستهدفنا، وتتربص بهم كما تتربص بنا.

وانه لما يبعث في النفس الأسى والغضب، أن ترتكب على ارض الاسراء والمعراج وفي ساحات المسجد الأقصى المبارك مجزرة رهيبة ضد شعبنا الفلسطيني الذي يدافع عن مقدساتنا في وجه من يريدون هدمها وبناء الهيكل على أنقاضها، فيذهب ضحيتها عشرات الشهداء البررة، ويسقط مئات الجرحى الشرفاء، وهي مجزرة مستمرة وبتصميم مخطط تجري يوميا على أرض فلسطين كلها، فلا تتحرك القوى التي تقف وراء التصعيد المسلح وتشنج المواقف والحصار الاقتصادي في منطقة الخليج، الا بإدانة خجولة للضحية والقاتل، وتقف عاجزة أمام التعنت الاسرائيلي الراض لقرارات مجلس الأمن الدولي، ولا يرف جفن للمطالبين بالشرعية الدولية وحماية حقوق الانسان، الأمر الذي يؤكد أن المواقف تتجاوز ذلك الادعاء الى الهيمنة على المصير العربي والسيطرة على ثروات الأمة. وهذا يستدعي منا الاصرار المستمر على ضرورة أن توفر الأسرة الدولية الحماية والأمن لهذا الشعب في وجه سلطات الاحتلال الصهيوني وانتهاكها المستمر لحقوق الانسان.

ان هذه الازدواجية في تعامل الشرعية الدولية مع قضية فلسطين ومع أزمة الخليج، تشير لدينا،



ولدى كل الشعوب المحبة للعدل والسلام تساؤلات كثيرة ومريرة، اذ بينما تصدر القرارات وتتم متابعة تنفيذها في منطقة الخليج بالحظر والقوة والحصار، يتم اصدار القرارات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية دونما أدنى متابعة أو حرص على تنفيذها، وهنا نتساءل، لماذا يتواصل رفض الربط بين المسألتين، بالرغم من أن القرارات الدولية المتعلقة بهما، قد صدرت عن الأمم المتحدة وبموجب ميثاقها؟.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد باشرت حكومتي مسؤوليتها مع استئنافنا لمسيرتنا الديموقراطية، والوطن يواجه أزمة مالية وتراجعا اقتصاديا، فعملت على تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي وتقييمه وتطويره بانتظام، بهدف استئناف النمو الذاتي، وتحقيق التوازن الاقتصادي، وتعزيز احتياطات المملكة من العملات الأجنبية، كما عملت على خلق المناخ الضروري لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة الاستثمار والصادرات الوطنية.

ان المؤشرات الأولية للنصف الأول من هذا العام - وباعتراف المنظمات الدولية المتخصصة - تدل على أن الاقتصاد الأردني قد شهد نموا مرضيا شمل جميع القطاعات، وتجاوز النمو الحقيقي للإنتاج الصناعي (٥٪) في المتوسط، كما تمكن قطاعا الزراعة والبناء من تحقيق نمو مرض في حين أظهرت تراجعاً في العام الماضي.

وقد ارتفعت الصادرات الوطنية خلال النصف الأول من هذا العام بحوالي (٣٢٪) بينما انخفضت المستوردات بنسبة (٣٪) مقومة بالدولار، وبدأت حوالات الأردنيين بالارتفاع بعد انخفاضها خلال العامين الماضيين، وارتفعت أرصدة المملكة من العملات الأجنبية الى (٦٤٦) مليون دولار بعد أن كانت (٤٦٥) مليون دولار في نهاية العام الماضي، وتعززت الثقة بالدينار واستقرت اسعار صرفه، وانحسرت الاتجاهات التضخمية وثبت الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ابتداء من شهر نيسان.

كما نظمت حكومتي المؤسسات المصرفية واعادت هيكلتها ووفرت المزيد من السيولة للمؤسسات التي واجهت بعض الأزمات، وقد انتهت الحكومة من اعداد مشروع قانون جديد لتنظيم أعمال الصرافين ومن اعداد تعديل قانوني البنوك ومراقبة العملة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد نجحت حكومتي في تخفيض عجز الموازنة الى حوالي (١٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية النصف الأول من هذا العام. وذلك بإعادة النظر في هيكل النظام الضريبي للتوسع في مبدأ العدالة الضريبية وتحسين إيرادات الخزينة، بالإضافة الى تحسين تحصيل تلك الإيرادات التي زادت خلال النصف الأول من هذا العام بحوالي (٦٣٪) عما كانت خلال الفترة نفسها من العام الماضي.



كما سعت حكومتي الى ضبط الانفاق الحكومي وترشيده مع المحافظة على مستوى جيد من الخدمات والاستمرار في تقديم الدعم لمستحقيه. ومن المتوقع الا تزيد النفقات الجارية خلال هذا العام عما قدر لها في قانون الموازنة العامة باستثناء دعم المواد التموينية الذي قد يظهر تجاوزا لارتفاع الأسعار العالمية وزيادة الاستهلاك والاستمرار بتوفير السلع الأساسية بأسعار مدعومة. وأولت حكومتي عناية خاصة لادارة الدين العام، وذلك من خلال الالتزام بسقف محدد للاقتراض الداخلي، والحد من الاقتراض التجاري، وقصر الاقتراض الخارجي على القروض التنموية بشروط ميسرة لدعم ميزان المدفوعات.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

عنيت حكومتي بتحقيق الأمن الاجتماعي بمفهومه الواسع ليشمل معالجة مشكلة البطالة، فحسنت قاعدة المعلومات عن القوى العاملة الأردنية والوافدة، واتخذت الاجراءات لضبط سوق العمل وتنشيطه، وعممت مراكز التدريب المهني على مختلف مناطق المملكة لتوفير التدريب لما يزيد على (١٠) آلاف متدرب خلال هذا العام و (١٤) ألف متدرب خلال العام القادم مع ادخال مهن جديدة يتطلبها الاقتصاد الأردني، كما باشر صندوق التنمية والتشغيل أعماله لدعم المشاريع المولدة للدخل وفرص العمل ولمحاربة جيوب الفقر ودعم التنمية الريفية.

ولما كان تحقيق الأمن الغذائي ركيزة أساسية لتوفير الأمن الاجتماعي، فقد عملت حكومتي على توفير السلع الغذائية الرئيسية بانتظام مع الحفاظ على استقرار اسعارها وضمان مخزون استراتيجي كاف منها، وبهدف ايصال الدعم لمستحقيه. ولترشيد الاستهلاك، فقد بدأ العمل بنظام البطاقة التموينية في مطلع شهر أيلول الماضي، وعملت الحكومة على تشجيع الثروة الحيوانية المحلية بتأمين الأعلاف بأسعار مدعومة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

وفي الوقت الذي بدأ فيه برنامج التصحيح الاقتصادي بتحقيق انجازات ملموسة، اندلعت أزمة الخليج وأدت الى القاء أعباء جمة على الاقتصاد الوطني، فاضطربت مسيرة التصحيح الاقتصادي، وانقطعت قوى الدفع الايجابي التي أوشكت أن تعيد زخم التنمية الى مساره المنشود، وبدأت القطاعات الاقتصادية واحدا تلو الآخر تعاني من الآثار السلبية للأزمة، وبخاصة قطاعات النقل والسياحة والصناعة والزراعة.

ولعل المشكلة الأصعب والأقسى ما تعرض ويتعرض له أبناءنا العاملون في الخارج، فقد تأكلت مدخرات بعضهم التي تجمعت عبر سنوات مضيئة من الجهد والعرق وخسر البعض الآخر أسباب رزقه، وشهد الأردن عودة مفاجئة لعشرات الألوف منهم، شكلت عبئا جديدا على قطاع الخدمات وزادت حدة البطالة.



ولمواجهة هذه الأزمة، وبالرغم من صعوبة تحديد ابعادها لارتباطها بعوامل يصعب التنبؤ بها، فقد تبنت الحكومة منهجا علميا لاحتواء ما أمكن من آثارها السلبية من جهة، ومحاولة تصحيح المسيرة الاقتصادية وفق هذه المستجدات من جهة اخرى، فقامت بتطبيق برامج مشددة لترشيد الاستهلاك والحد منه شملت تعديل جداول التعرفة الجمركية وتعديل أسعار المياه والطاقة للشرائح الاستهلاكية العليا للحد من الكميات المستهلكة، وركزت في هذا المجال على ترشيد الاستهلاك الحكومي بتخفيض النفقات الجارية التي ليس لها أولوية قصوى، وأعدت النظر بالنفقات الرأسمالية باتجاه اعطاء الأولوية في التنفيذ للمشاريع مكثفة الاستخدام للعمالة والمواد الأولية المحلية، مع الاستمرار بالتوسع في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة الضرورية لمواجهة حاجات ابنائنا العائدين من الخارج. ويبعث على الاطمئنان والرضا أن نجاح هذه الجهود قد جاء نتيجة وعي الشعب لمتطلبات المرحلة واستعداده للتضحية وتجاوبه الفعال مع الاجراءات الحكومية.

وأعدت حكومتي النظر بالسياسة الزراعية بهدف استغلال جميع الأراضي الزراعية وتأجير أراضي الخزينة بأجور رمزية وتنويع الانتاج لمواجهة احتياجات الأمن الغذائي، وشرعت في المجال الصناعي لمحاولة ايجاد أسواق جديدة للسلع الأردنية وتوجيه القطاع الصناعي لزيادة مخزونه من المواد الأولية الصناعية.

وكان من الطبيعي بعد كل هذه التطورات والمستجدات ان تقوم الحكومة باعادة النظر في برنامج التصحيح الاقتصادي، فشرعت في اعداد اطار كلي جديد للاقتصاد الأردني للأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٥، وتصور اولي للاستراتيجية والسياسات والاجراءات التي ينبغي تبنيتها لمواجهة التحديات والمعطيات الجديدة. كما قامت حكومتي بالاتصال بالأمم المتحدة لتوضيح حجم الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الأردني نتيجة أزمة الخليج والتزامها بتطبيق قرارات مجلس الأمن بشأنها، مطالبة بالتعويض المالي اللازم لتمكين الأردن من استيعاب أثر الأزمة على اقتصاده، وتبعت ذلك اتصالات مكثفة مع المؤسسات الدولية والمجموعة الأوروبية واليابان وسائر الدول الصديقة ومن المؤمل أن تثمر هذه الجهود توفير دعم كاف للأردن لتعويضه عن خسائره الناجمة عن الأزمة.

ويقتضي المقام هنا أن أشيد بالجهود الكبيرة التي بذلتها حكومتي، بمختلف أجهزتها لاستقبال مليون وافد منذ بداية الأزمة، وتأمين وسائل رعايتهم ونقلهم، قياما بدور الأردن الانساني المشرف الذي ما توانى يوما عن أدائه مهما كانت الظروف والصعاب.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

عنيت حكومتي بالتربية والثقافة والشباب فتابعت تطبيق خطة التطوير التربوي وزادت فرص التعليم العالي واهتمت برعاية الشباب على قاعدة من عقيدتنا السمحة وقيم امتنا وتجربتنا الوطنية،



وعززت حرية الابداع ونشر الثقافة وانشأت المكتبة الوطنية ووضعت قانون حماية حق المؤلف، وهيات منابر الحوار الديموقراطي.

وتوسعت حكومتي في توفير الخدمات الصحية والاجتماعية مركزة على رعاية الفئات الأقل حظا، وفي انشاء الطرق وبخاصة القروية والزراعية، واقامة مشاريع الاسكان لذوي الدخل المحدود وتوسيع شبكات الكهرباء، وتركيز البحث عن مصادر المياه الجوفية العميقة وانشاء السدود، والعناية بالبيئة. وفي مجال التنقيب عن النفط ومشتقاته، فقد تم بجهد وطني حفر آبار جديدة في منطقة الريشة أكدت وجود احتياطات اضافية من الغاز ويجري العمل لاضافة وحدتين غازيتين لتوليد الطاقة الكهربائية بحيث تغطي (٢٥٪) من حاجة المملكة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

وفي مجال الشؤون الاسلامية، فقد انشأت الحكومة كلية الدعوة وأصول الدين وكلية جديدة للشريعة وأربع مدارس شرعية ودعمت جهاز الوعظ والارشاد واستمرت بدعم الأوقاف الاسلامية في الضفة الغربية وبخاصة المسجد الأقصى المبارك، ويدفع رواتب شهرية لاسر شهداء الانتفاضة. وفي مجال الادارة العامة، فقد وضعت حكومتي الخطة الوطنية للتطوير الاداري موضع التنفيذ، فباشرت بتنظيم الوزارات والمؤسسات الحكومية واعادة هيكلتها ووضع مشروع للرقابة الادارية والتفتيش المركزي ووضع أسس ثابتة لانتقاء الموظفين تكفل العدالة في فرص التوظيف وتوفير الكفاءات اللازمة للادارة، كما وفرت الدعم للمجالس المحلية.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

اما قواتنا المسلحة، قرة العين ودرع الوطن، وحماة الثغور الذين يعافون الغمض دفاعا عن الشرف والأرض، وتتجافى جنوبهم عن المضاجع يحمون أطول خط للدفاع عن الأمة في وجه الهجمة الصهيونية الشرسة، فستبقى حكومتي على الرغم من كل الصعوبات والأزمات، ترعاهم عددا وعدة وتدريباً وكفاءة، سترعى حكومتي عين الوطن الساهرة، رجال الأمن، الذين يصونون الجبهة الداخلية ويوفرون الأمن والاطمئنان في جو من الحرية والتسامح والحرص على وحدة الصف.

وشعبنا الأردني الواحد، بتلاحمه ووحدته الوطنية، جيش وراء الجيش، يبني الأردن على مخمصة ويحفظ ذمار الأمة على ضنك، يقبل على ميادين الجيش الشعبي الذي توسعت حكومتي بتدريبه وتأمينه بالأسلحة المناسبة للمقاومة الشعبية وفق قدرات الخزينة وتحت ادارة قواتنا المسلحة واشرفها، وعلى قاعدة تصون أمن الوطن وتحمي أسباب منعمته، وتحشد كل القوى الطيبة الصادقة في أرض الصمود والرباط، حتى نكون عند امل أمتنا بنا.



حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان هذا الوطن مستقر الثورة العربية الكبرى، وفيء الأحرار من كل العرب، يرفض التجزئة والتبعية، بنيانه مرصوص بوحدة وطنية عنيدة على الاختراق والتفكك، يترجم أشواقه للوحدة العربية بالصمود والعمل الدؤوب على تلاحم الشعب العربي في مواجهة مخططات الظلم والعدوان، وستبقى عيوننا على القدس، نعمل فوق طاقتنا لتعود والأرض التي بارك الله حولها الى أهلها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

DESIGN
CENTER



خُطَابُ الْعَرْشِ لِسَيِّدِي
لصاحب الجلالة الهاشمية
المغفور له الملك الحسين بن طلال

في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة
لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر

الأحد ٢٥ جمادى الأولى ١٤١٢ هجرية
الموافق ١ كانون الأول ١٩٩١ ميلادية



DESIGN
CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الأعيان، حضرات النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

بسم الله العزيز الحكيم، أفتتح هذه الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر، وأحمدته تعالى أن من علينا بالتوفيق ونحن نتصدى جميعا لمسؤولية حماية هذا الوطن العزيز، والنهوض به، وتأسيس قواعد المسيرة الديمقراطية الواعية، والتعددية السياسية، والحريات العامة المسؤولة، الملتزمة أبدا بالدستور نصا وروحا، وبالميثاق الوطني اطارا وصيغة شاملة للحياة والعمل والبناء، من أجل منفعة الوطن ووحدة ابنائه، على اختلاف أحوالهم ومذاهبهم، نحو مستقبل مشرق وآمن، تزدهر فيه الآمال، ويحمل كل فرد من أبنائه أمانة المسؤولية والعمل، بما يكفل بناء الاردن النموذج، ويحصنه ضد أسباب التخلف والتصدع، ليغدو واحة أمنة مزدهرة، وجبهة مستعصية على الاختراق.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد تولت حكومتي المسؤولية في ظروف تقدرتون دقتها، وأردت لها أن تنهض بالمسؤولية الملقاة على عاتقها في مناخ من الحرية والتسامح والنزاهة، وفي اطار الالتزام الكامل باحترام الدستور والميثاق الوطني وسيادة القانون، والعمل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية التي يتطلبها الاصلاح الشامل على أسس منهجية علمية في مختلف مجالات الحياة. وتنفيذا لذلك، فان حكومتي تتطلع الى التعاون مع مجلسكم الكريم للاسراع في انجاز القوانين اللازمة نتيجة الغاء الاحكام العرفية وتنظيم التعددية السياسية وحريات الرأي والتعبير والصحافة، وغيرها من التشريعات التي قدمت الى مجلسكم الكريم. وان انجاز ذلك كله سيكون علامة على نضج التجربة، وعمق الوعي، والتقدم نحو التحديات بنسيج وطني متلاحم له سمات العصر الجديد حرية ومعرفة وديموقراطية والتزاما بحقوق الانسان، وحماية للوطن وانجازاته، ووفاء للأبناء الذين عملوا كل ما بوسعهم من أجل عزته ومنعته.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومتي قد بدأت بوضع الخطط والبرامج، للتعامل مع نتائج أزمة الخليج وانعكاساتها وآثارها على الواقع الأردني، اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا، وغير ذلك من الآثار التي تعلمونها وتدركون أبعادها، واجهتها مستجدات سياسية على المستويين الدولي والاقليمي، وأبرزها التحرك السياسي الدولي، صوب فكرة عقد مؤتمر للسلام.

ولما كانت قضية السلام بالنسبة لنا، التزاما أكدناه في شتى المواقف والمناسبات، وركيزة ثابتة للسياسة الاردنية منذ عقود طويلة على أساس الثوابت المستندة الى الشرعية الدولية، ممثلة بقرارات



الأمم المتحدة، لتحقيق سلام عادل ومشرف، يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، كما يوفر الأمن والسلام لسائر دول المنطقة وشعوبها، فقد استجابت حكومتي لدعوة المشاركة في مسؤولياتنا نحو شعبنا وأمتنا، ونحو الأجيال القادمة، ومساهمة منا في الجهود التي لا بد من أن تصل باستنادها الى الحق والعدل، الى تحقيق مصلحة الشعب الفلسطيني. هذا الشعب الشقيق الذي التزمنا دائما بالوقوف الى جانبه، وحرصنا على مساعدته، كي يستعيد سيادته وحقوقه على تراب وطنه.

ونحن بذلك، نكون قد تقدمنا صوب السلام، واثقين بقدره شعبا على التصدي لتحديات مرحلة السلام العادل، بما تتطلبه هذه المرحلة من وضوح في الرؤية، والتزام بالثوابت، وشجاعة في المواجهة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

تقدرون بكل تأكيد، أن الديمقراطية سلوك مسؤول، ومنهج حياة كريم، وأن المؤمن بهذا المبدأ والنهج يكون قد ارتضى لنفسه واجب العمل من أجل تعزيزه، والوقوف ضد كل ما يمس بالوطن والقيم التي تم التعارف عليها وعلى احترامها، ولا يقبل بالتطاول على هيئة الدولة ومؤسساتها. والديموقراطية لا تعطي الحق لأي فئة بادعاء احتكار الحكمة والحقيقة، مثلما أنها لا تبيح لأحد مبرر الاعتداء على حقوق الغالبية العظمى من الشعب وحررياتهم، أو التطاول بالافتراء والتشكيك في أهمية دور الأجهزة الأمنية الوطنية، المكلفة بحماية مصلحة الوطن والمواطنين، لأن ذلك يمثل اسهاما في النيل من أمن الوطن وأهله.

وان حكومتي، اذ تدرك بكل اعتزاز وفخر، دور قواتنا المسلحة في الدفاع عن الوطن وحماية أمنه واستقلاله، والعبء الكبير الذي تنهض به في الظروف الصعبة، التزاما منها بمباديء الثورة العربية الكبرى وانتمائها القومي الثابت، فانها ستولي هذه القوات الغالية، اهتمامها بما يحتاج اليه من تدريب وتسليح وتطوير واحتراف، لكي تبقى سدا منيعا للوطن وضمانا لأمن المواطن، وتوفيرا لأسباب الاستقرار والازدهار والتقدم وحماية لأرضنا ووجودنا الحر عليها، في هذا الموقع المتقدم من الوطن العربي الكبير.

واذ تؤكد حكومتي على هذه الحقائق والمعاني، فانها تؤكد ايضا بأن مؤسسة الأمن الأردنية سوف تظل محل الثقة والتقدير، والاعتزاز والرعاية، وسيظل أبنائها جند الوطن البواسل، يتعهدونه بالرعاية والسهر والتضحية، والحس العميق بالمسؤولية ونكران الذات، لاداء واجبهم المقدس نحو حماية الوطن والمواطنين وصون حقوقهم وأمنهم من أي عبث.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

وايمانا من حكومتي بالواجب القومي والالتزام التاريخي بقضايا الأمة ومصيرها، وفي مقدمتها



القضية الفلسطينية، فستعمل على تعميق التزامها وفق القواعد والثوابت المبدئية، في التعامل مع ما يتصل بقضية فلسطين وشعبها الشقيق، وفق أسس الشرعية الدولية المعبر عنها بقرارات الأمم المتحدة لانتهاء الاحتلال الاسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على ترابه الوطني، وتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ المتضمنين مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة ومبدأ مبادلة الأرض بالسلام، ووقف المستوطنات وانهاء الاستيطان، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وتوفير أسباب السلام العادل والدائم في المنطقة. ضمن دائرة هذا التوجه، ستواصل حكومتي عملية التنسيق مع الاشقاء الفلسطينيين، تنسيقاً يحقق النتائج المتوخاة، وبخاصة فيما يتعلق بصيغة الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك والثوابت التي يستند اليها في التعامل مع مؤتمر السلام.

لما كان الأردن عضواً مؤسساً في جامعة الدول العربية، حريصاً على استمرار دورها لتحقيق التضامن العربي، فستسعى حكومتي وعلى جميع المستويات، الى اعادة اللحمة الى هذا التضامن، بعد أن أصيب خلال أزمة الخليج، مستهدفة تعزيز أواصر الاخوة وروابط المصير والمصالح المشتركة لشعوب دول الجامعة، وستواصل سعيها في هذا المجال، ايماناً منها بوحدة الأمة، ودفاعاً عن مستقبل أبنائها. كما ستستمر حكومتي بتعزيز أسس التعاون والصدقة، مع الشعوب والدول الاسلامية الشقيقة، ومع الدول الصديقة، على أساس قواعد الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من الدول، وستعزز حكومتي دور الأردن وصيغ مشاركته في المنظمات الاقليمية والاسلامية والدولية، تحقيقاً لهذه الغايات.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

وفي مجالات التربية والتعليم، والثقافة والتوجيه والشباب، سوف تواصل حكومتي تنفيذ خطتها الرامية الى جعل عقد التسعينات عقد الاصلاح التربوي الشامل، ورفع مستوى التعليم والتطوير التربوي، وتحقيق عدالة توزيع الكفاءات بين مختلف المناطق والأماكن. كما ستواصل عملها الدؤوب لتحقيق التنمية الثقافية الشاملة، وضمان حرية الابداع والفكر والرأي، والعمل على مشاركة الشباب في مجالات النهضة والبناء والتنمية ضمن خطط تتناسب وطبيعة المرحلة، وترشد الجهود الوطنية بطاقتهم المبدعة وتعزز الحوار معهم وبينهم حول الوطن: تاريخه وآفاق تقدمه، وكبريائه العظيم. وتقوم وزارة التربية والتعليم حالياً بتنفيذ خطة شاملة للتطوير التربوي تستهدف ادخال برنامج متكامل للتربية الوطنية والثقافة العسكرية، واعادة النظر وبشكل جذري بالمنهج والكتب المدرسية للمراحل التعليمية المختلفة، ووضع الخطط اللازمة لتأهيل المعلمين وتدريبهم، والتوسع في التعليم المهني والتطبيقي وتغيير انماط الامتحانات والاختبارات المدرسية وتطوير الادارات والقيادات التربوية



بما يتلاءم مع مستجدات العصر من نقل العملية التعليمية من التلقين والاملاء الى التفكير والابداع. وانا ونحن على عتبة تحولات اجتماعية وعلمية عميقة واتساع نطاق التعليم العالي لا بد من التأكيد على ترسيخ الحرية الأكاديمية في جامعاتنا لتكون قوى فاعلة في حركة التغيير والتقدم، باعتبارها موئل العقل والعلم، والمنهج الذي يكتشف الاجابات الحقيقية من خلال البحث الموضوعي المنهجي المستند الى التفكير لا الى التلقين، والمركز الى حق التماس المعرفة من مصادرها، والمطل على قضايا الوطن بالبحث والسؤال، والقادر على مواجهة تحديات العمر في ميادين العلم والتكنولوجيا، حتى تكون كلها قاعدة للتقدم تسند قواعده التي التزمنا بها وهي الحرية، والديموقراطية، والعدالة، وفي مناخ من العمل المبدع من أجل التنمية والتقدم والتجديد. فليكن التحول عميقا والمستوى متميزا، وقبول التحدي ضد التزم، والتلقين، والسطحية واضحا، وليسبق ذلك كله مراجعة شاملة تهدف الى اصلاح التعليم والنهوض به في مستوياته كلها، وفي تشريعاته، وعلاقته بتقدم الوطن والأمة، والتزامه العميق الشامل بما عبرنا عنه في ميثاقنا الوطني، في اتجاه بناء الأردن المتميز القادر على امتلاك التقنية لتنمية موارد الوطن ضمن تخطيط منهجي دقيق نابع من نظام تعليمي متطور وحديث، ومن بنية ثقافية فاعلة عامرة بهواجس الحرية والوحدة والحياة الكريمة.

ولما كانت مسؤولية الوعظ والارشاد في المجتمع ذات صلة أساسية، بحماية الوحدة الوطنية وترسيخ قيم الخير والتسامح ووحدة الصف، بعيدا عن التزم والتعصب والانغلاق، فاننا نؤكد ان المهمة الرئيسية للمساجد ودور العبادة، تتمثل في تبصير الناس بأمر دينهم، وحثهم على التمسك بالفضائل والنزاهة واحترام النظام العام، والتصدي لكل محاولة تستهدف اشاعة مشاعر الفرقة والانقسام، بين أبناء الوطن الواحد والأسرة الواحدة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ولا بد من التأكيد على استمرار الجهد لتحديث التشريعات وتطويرها، وتعزيز طاقات المؤسسات حتى تكون قادرة على التعامل مع متطلبات المواطنين وخطط التنمية بروح جديدة. وهذا يتطلب اطلاق أفكار الاصلاح الاداري على أسس منهجية تأخذ باعتبارها المفاهيم الحديثة للوظيفة العامة وما تتطلبه من متابعة وتدريب وتقييم ورقابة وتشريع وحوافز، على أن تتصدى هذه الجهود لكل العوامل التي تقف في طريق الاصلاح مهما كانت دوافعها الاجتماعية أو الفردية، ولا بد من تعزيز اللامركزية، بتفعيل دور الحكام الاداريين في المحافظات، وفي الوحدات الادارية الأخرى والتقدم نحو توفير الصلاحيات والامكانيات التي تخدم هذا الدور وتلك النقلة حتى يتمكن المواطن من حل مشاكله ضمن الوحدة الادارية التي يقيم فيها، وحتى تتمكن الادارات المركزية من التفرغ لمهام التخطيط والمتابعة والاشراف.



حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد كان الأردن أكثر البلدان تضررا من أزمة الخليج، ولعل ما تتصف به معاناة الأردن دون سواه من الدول الأخرى هو استمرار آثار هذه الأزمة عليه وما تسببت به من تغيرات ديموغرافية كبيرة حيث عاد الينا نحو ثلاثمائة ألف مواطن من ابنائنا الذين كانوا يعملون في الخليج وبخاصة في الكويت. ولقد تعاملنا مع هذه التداعيات الديموغرافية منطلقين من تحليل علمي وواقعي لابعاد التغيير وحيثياته. فالعائدون يشكلون زيادة كبيرة ومفاجئة تصل نسبتها الى ١٠٪ من حجم السكان المقيمين في الأردن. الأمر الذي يترتب عليه زيادة كبيرة في أعباء جميع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وخدمات البنية التحتية. وهم من ناحية أخرى ثروة من الخبرات والمهارات تجمعت عبر سنوات طويلة من العمل الشاق والدؤوب في بناء المجتمعات والاقتصاديات الشقيقة. وقد تعامل أبناؤنا في الخارج مع أكثر أساليب الانتاج تقدما وعادوا الينا يحملون معهم حصيلة تجارب متعددة ومتشعبة وعميقة ستسهم دون شك في اثراء مجتمعا وتطوير اقتصادنا.

وكان تعاملنا مع الهجرة العائدة باتجاهين، الأول : هو بذل أقصى الجهود لتوسيع الخدمات العامة وبشكل خاص الخدمات التعليمية والصحية. والثاني هو اطلاق طاقات العائدين ليتمكنوا من المساهمة الفعالة في الانتاج وتوظيف خبراتهم ومهاراتهم ومدخراتهم في المجالات المختلفة. وستعمل حكومتي الآن على توفير الخدمات المعلوماتية والفنية التي تساعد في توجيه المدخرات نحو الاستثمار، ومنها اعداد لوائح بالفرص الاستثمارية المتاحة والممكنة وتوسيع البنية التحتية المتوافرة لاقامة الصناعات الجديدة، خاصة تلك التي توفر أكبر عدد ممكن من فرص العمل. كما ستعمل الحكومة على توفير التمويل الجزئي للدراسات التسويقية ولعمليات تطوير الانتاج.

وفي الوقت نفسه ستستمر الحكومة بمعالجة الآثار السلبية الأخرى لأزمة الخليج، وأهمها الركود في القطاعات المختلفة الذي نجم عن اغلاق الأسواق التصديرية الرئيسية في وجه الصادرات الأردنية، وذلك بتكثيف نشاطها في ايجاد الفرص التصديرية والأسواق الجديدة وابرام اتفاقيات تجارية جديدة مع الدول الصديقة والشقيقة، ودعم عمليات تطوير الانتاج وتحسينه واعطاء فعالياتنا الاقتصادية مرونة ومناعة ضد التذبذبات والتقلبات التي تحدث في الأسواق التقليدية.

ومن ناحية أخرى، فسوف تستمر حكومتي في بذل الجهود لاعادة العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية المجاورة الى مسارها الطبيعي الذي تحتمه العلاقات التاريخية وحقائق الجوار الجغرافي والمصلحة المشتركة. وقد بدأنا طريق العودة الى نهج التعاون، فقامت حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة مشكورة بازالة العوائق أمام التبادل التجاري مستأنفين بذلك مسيرة عقود من البناء الأخوي المشترك والتعاون الاقتصادي الذي يعود بالمنفعة على الشعبين الشقيقين.



ولسوف تستمر حكومتى في بذل جميع الجهود لتصويب مسار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله الاساسية المتمثلة بالركود والبطالة والاختلالات في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة. يطمئنا على ذلك ان المؤشرات الأولية تظهر اتجاها ايجابيا للاقتصاد الأردني نحو مواجهة أعباء الأزمة وامتصاصها وتحقيق نمو ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام ١٩٩١ قد يصل ١٪ بعكس ما كان متوقعا، كما تظهر انخفاض نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الاجمالي من ١١٩٪ عام ١٩٩٠ الى ١٠١,٥ عام ١٩٩١ أي بمقدار ١٧,٥٪ وانخفاض العجز في الحساب التجاري لميزان المدفوعات بمقدار ١٦٪ للفترة نفسها.

وستستمر الحكومة في ضبط الانفاق، وستعمل على تقديم مستوى جيد من الخدمات والاستمرار في تقديم الدعم لمستحقيه دون هدر في الموارد أو توسع غير مبرر في الانفاق.

كما ستستمر الحكومة في معالجة المديونية الخارجية واعادة جدولتها لتخفيف الأعباء الناجمة عنها. وستولي عناية خاصة لادارة الدين العام الداخلي والخارجي وضبطه والحد من الاقتراض التجاري واقتصاره على القروض التنموية بشروط ميسرة.

وما تزال البطالة والفقر يمثلان تحديا اجتماعيا كبيرا، ولذلك فان استراتيجية الحكومة في تشجيع الاستثمار والانتاج مستمرة بقصد ايجاد مزيد من فرص العمل. وفي سبيل ذلك، فقد قامت باعادة النظر في جميع الاجراءات التي تهدف الى تيسير وتسهيل نشاطات القطاع الخاص لتمكينه من القيام بالدور المطلوب منه لدفع عملية الانتاج وزيادة فرص العمل. كما اتخذت الاجراءات المناسبة لضبط السوق المحلي والعمالة الوافدة، وسعي الحكومة مستمر من خلال التنسيق مع الدول الشقيقة في سبيل ايجاد فرص عمل جديدة للكفاءات الأردنية.

وعلى صعيد المؤسسات العاملة مباشرة في محاربة البطالة والفقر، سعت الحكومة الى دعم مؤسسات العمل الاجتماعي والتطوعي بتوفير التمويل لهذه المؤسسات لتنفيذ مشاريع اجتماعية ونتاجية متكاملة وفتح نوافذ الاقراض السهل للمشاريع الصغيرة من خلال مؤسسات الاقراض المتخصصة وتوسيع نشاطات صندوق التنمية والتشغيل واعطاء دور أكبر لمؤسسة التدريب المهني ليشمل التدريب والتأهيل والمساعدة على اقامة المشاريع الصغيرة للخريجين. وبالرغم من الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الوطني، فان الحكومة ستستمر في تنفيذ معالجة مديونية المزارعين بما يخفف العبء عنهم، وستبذل الحكومة الجهود المستمرة لاستئناف عملية التنمية ودفعها من خلال وضع برنامج وطني تنموي متوسط المدى، وتوسيع دور القطاع الخاص في العملية الانتاجية التنموية، وخلق بيئة استثمارية تنافسية، وتحديد المشاكل القطاعية، وتبني السياسات والاجراءات واعطاء الحوافز الضرورية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في العملية التنموية. ويهدف هذا البرنامج التنموي الى ما يلي :-



أولاً- دفع عملية التنمية وتحقيق معدلات نمو ايجابية تنعكس ايجابيا على مستوى حياة الفرد الأردني.
ثانياً- تخفيض نسب الاستهلاك من الناتج الاجمالي بشكل تدريجي.
ثالثاً- تخفيض العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتويعها
سلعيا وجغرافيا وتشجيع السياحة وتحويلات العاملين والحد من الاستيراد.
رابعاً- زيادة الاحتياطات من العملة الأجنبية وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية وتخفيف عبء المديونية.
خامساً- تقليص العجز في الموازنة العامة من خلال ادخال اصلاحات هيكلية على نماذج الانفاق
والايرادات وتوجيه الدعم لمستحقيه مباشرة.

وتقوم حكومتي باعداد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة لايجاد توازن بيئي مستمر بين
عناصر البيئة الرئيسية بما يضمن حماية المواطنين في الحاضر والمستقبل.
كما تعمل على تفعيل دور المجالس المحلية لتقوم بدورها لتنمية مدننا وقرانا وتطوير مجتمعاتنا
المحلية بصورة شمولية.

وتعتبر حكومتي موضوع المياه من الموضوعات الرئيسية ذات الأولوية القصوى في سلم الأولويات
من اهتماماتنا وهي على وعي كامل للأبعاد الاساسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والفنية
للموضوع المائي الصعب الذي يعيشه الوطن. وهذا يحتم توفير ادارة ناجعة لمصادر مياهنا والحفاظ
عليها وتنمية مواردها المتاحة والبحث المستمر عن مصادر اضافية مستهدفين بذلك الوفاء
بالاحتياجات المائية لبلدنا حاضرا ومستقبلا.

ويتطلب ذلك أيضا العمل الدؤوب للمحافظة على حقوقنا المكتسبة من المياه المشتركة مع الدول
المجاورة، وضمن حلول اقليمية تؤمن للأردن متطلباته من المياه.

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

ان اقرار شعبنا للميثاق الوطني يمثل تطلعاته وتصورات الوطنية والقومية والانسانية، لذلك لا
بد من اعتماد مبادئه ومرتكزاته قواعد لعملنا السياسي ونهجنا الديموقراطي، وتقدمنا الاجتماعي
والعلمي والاقتصادي، ولا بد من قيام المؤسسات جميعها بالاستناد اليه والاحتكام الى مبادئه في
مراحل التشريع ورسم الاستراتيجيات والتخطيط في مجالات الحياة المختلفة، لتعزيز أركان دولة
القانون والمجتمع الديموقراطي. فالميثاق الوطني عهد وأمانة ومرجع فكري في هذه المرحلة التي نسعى
فيها الى تعزيز المساواة والعدل وتكافؤ الفرص في هذا الوطن الذي سجل أكثر الصفحات اشراقا في
تاريخ أمته الحديث، وفي استجابته الفذة للتحديات مهما بدت صعبة، وفي كبريائه القومي الذي لا
ينحني ولا يلين.



اننا على عتبة مرحلة جديدة، تحمل معها ملامح تحولات جذرية عميقة، وتحديات كبيرة، تفرض علينا مسؤولية التصدي لها، بحكمة وبصيرة، وتوسيع دائرة الوعي والأمل، بعيدا عن كل أسباب الفرقة والضعف والوهن.

ومن هنا، سوف تحرص حكومتي على التعامل مع المرحلة بمزيد من الشجاعة والحس بالمسؤولية والانضباطية والوعي، حماية لهذا الوطن وأبنائه، من أي خطر أو تأمر، وتعزيزا لنهضته ومكانته، وحرصا على كرامته وأمنه، وصونا لأسباب نمائه وازدهاره. ولا بد من أن يدرك الجميع أن دور الأردن القومي التاريخي مستمر في حضوره، وقد تحملنا في سبيله ما تحملنا من سوء فهم وحصار، وقبلنا مواجهة التحديات في سبيل المبادئ التي دافع آباؤنا عنها وهم يندفعون برايات ثورة العرب الكبرى لتحرير الأمة، ودافع عنها جنودنا على أسوار القدس وعلى ضفتي النهر، وحين نتصدى اليوم لمعركة السلام، فاننا نتذكر دائما تضحيات الأجداد والآباء في مواجهة الظلم والعدوان والقهر، ومن أجل العدل والسلام والحرية للوطن وكل أبنائه ومستقبل أجياله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

CENTER



خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ التَّهَاشِمِيِّ
الْمُغْفُورِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة
لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر

الثلاثاء ٦ جمادى الآخر ١٤١٣ هجرية
الموافق ١ كانون الأول ١٩٩٢ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

حضرات الاعيان، حضرات النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله العلي القدير افتتح هذه الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر، واعبر عن تقديري واعتزازي بالاسرة الاردنية الوفية، التي سطرت ملحمة وطنية عظيمة، بوحدة ابنائها وتكافلهم وانتمائهم الاصيل لوطنهم، وتمسكهم بالثوابت التي التقينا عليها والتزمناها فكرا وسياسة ومواقف، وها انا معكم اليوم لنستأنف معا مسيرة العمل والبناء، وحمل الامانة واداء الرسالة، لخير شعبنا الاردني الأبي وأمتنا العربية الماجدة .

حضرات الاعيان، حضرات النواب

منذ افتتاح الدورة السابقة لمجلسكم الموقر، قطع بلدنا شوطا على طريق ترسيخ النهج الديمقراطي، واقامة مؤسساته المختلفة وبناء دولة القانون التي ينعم المواطن في ظلها بالحرية والمساواة والعدل والامن، فقد اصدرنا قانون الاحزاب السياسية، الذي سيفسح المجال امام المواطنين للعمل السياسي المنظم من خلال احزاب اردنية وطنية في منطلقاتها واهدافها ووسائلها وتمويلها، تلتزم بالدستور مرجعا، وبالميثاق الوطني اطارا، وتضع مصلحة الوطن، وتماسك الاسرة الاردنية ووحدتها فوق كل اعتبار .

وإذا كانت الديموقراطية الاردنية قد نجحت في ان تستوعب الاتجاهات السياسية المختلفة، واثمرت ما نشهده اليوم من حوار عقلائي مسؤول بينها، فانها الجديدة بان نتمسك بها، وان نرسخها في الوجدان والسلوك وان نحميها من نزعات الشطط والتطرف، بحيث يصبح الحوار الهادى تقليدا نعتمده في حل كل خلاف، انطلاقا من قناعتنا جميعا بأن العنف والتعصب لايجل اي قضية، وانه لا احد يملك وحدة ناصية الحقيقة، وان القرار الحكيم في اي أمر هو ما تجتمع عليه اغلبية الأمة. والأمة الحية لا تجتمع على ضلال ابداء .

كما قطع مجلس النواب الكريم الجزء الاكبر من النقاش حول قانون المطبوعات والنشر الجديد، الذي انطوى على الضمانات اللازمة لحرية الصحافة وحرية التعبير، في اطار من تعميق الحس بالمسؤولية الوطنية، وشرف المهنة اللذين ينبغي ان يحكما الاداء الصحفي في جميع الظروف وسيعرض على مجلسكم الموقر في دورته الحالية قانون نقابة المعلمين الذي سيسهم في تحقيق المزيد من الضمانات والحقوق للمعلمين واشاعة الاستقرار والاستمرار والارتقاء بمهنة من اعز المهن التي عرفتها البشرية عبر تاريخها الطويل، ويرتب عليهم في آن معا الانصراف الى تأدية رسالتهم التربوية المجيدة بعلم وصبر ومحبة للوطن وابنائهم جميعا، كما ستقدم الحكومة الى حضراتكم قانون العمل



الذي سيمثل خطوة متقدمة في تنظيم شؤون العمال، وصيانة حقوقهم، والاعلاء من دورهم في دعم الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على جهدهم المنتج وطموحهم الخير . وستضع الحكومة بين ايديكم مشروع قانون لرعاية الشباب يهدف الى وضع استراتيجية شاملة للشباب والرياضة .

وقد ألغت حكومتي الاحكام العرفية وقانون الدفاع لعام ١٩٣٥ والانظمة التي استتدت اليهما، وحرصت على الاستمرار في دعم القضاء والاعلاء من شأنه . وقد جاء قانون العفو العام الذي اردناه ان يفتح صفحة جديدة تتجاوز ما مضى، لتطلع الى المستقبل بروح المحبة والوفاء والمسؤولية والتقيد الدقيق بأحكام القانون في دولة القانون، ولتكتمل الصورة، فان حكومتي ووفق ما وجهناها به ستعمل على تخفيض الاحكام التي لم يشملها العفو العام في الحدود التي تحفظ مصلحة المجتمع من جهة وتعمم الفرحة، وتفسح المجال لاعطاء المخطيء فرصة افضل للعودة، بعد تأهيله، الى المجتمع والاهل والناس جميعا ان شاء الله عنصرا طيبا متفاعلا صالحا . وحسبنا ثقة وفخرا ان تفتح نوافذ الحرية مشرعة في مجتمعنا متجاوزة الالتزام بمراعاة حقوق الانسان السياسية لتنتقل الى التركيز على حقوق انسانية ارحب، مثل حقوق الطفل ورعاية المرأة وتساوي الناس في تلقي خدمات الدولة والعيش في بيئة نظيفة آمنة .

ومن هذا المنطلق ستقوم حكومتي باستكمال الخطوات الكفيلة بتأسيس مركز في عمان لدراسات الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان في العالم العربي، ليكتمل البناء ويشع الخير وتعلو الرسالة التي حملناها عبر الاجيال .

حضرات الاعيان، حضرات النواب

وانطلاقا من ايماننا بجيشنا العربي وهو سيف البلاد وسياجها ومدار اعتزازها وتأكيدا للدور المميز الذي تقوم به قواتنا المسلحة في الدفاع عن تراب هذا الوطن، وحماية امنه واستقلاله، وصون منجزاته، فقد عملت حكومتي، قدر استطاعتها على ايلائها جل اهتمامها، وستواصل عملها وجهدها لتوفير الاسباب الكفيلة بتحديث وتطوير اسلحتها الثلاثة : البرية والجوية والبحرية، وصولا بها الى اعلى المستويات احترافا وتجهيزا وتدريبيا، لتكون دائما وكما اردناها بمستوى المسؤوليات والتحديات التي تواجهها، وليظل هذا الجيش العربي حاملا قيم الفروسية والنبيل والثورة العربية الكبرى، مدافعا عن حياض الوطن وحمى الامة .

وحين تسند اليه مسؤوليات انسانية لحفظ السلام في المواقع المضطربة في هذا العالم ينهض بها، ويحمل صورة الاردن الى شعوب بعيدة . وهاهم ابناؤه ينتشرون في يوغسلافيا سابقا والصومال وكمبوديا وانغولا لمثل هذا الدور الانساني العظيم . وتدرك حكومتي ادراكا عميقا الدور الكبير والدقيق الذي تقوم به اجهزة الامن الاردنية في اداء واجبها المقدس في مجتمع ديمقراطي، وخاصة في صون



الامن ودعم الاستقرار وفي حماية الوطن والمواطنين، وتهيئة الاجواء الملائمة للازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، لذلك فهي محل رعايتنا وعنايتنا واهتمامنا لتقوم بدورها على اكمل وجه، قوية بالحق والقانون .

حضرات الاعيان، حضرات النواب

لقد حدثت خلال العام الماضي تغيرات في الوضع الدولي، فزالت دول ونشأت دول اخرى، وتفجرت صراعات اقليمية، وبرزت قوى دولية جديدة . وازاء هذه المتغيرات السياسية، يبدو عالمنا العربي وكأنه لايزال بعيدا عما يجري حوله مما يخشى معه ان تمضي هذه اللحظة التاريخية دون ان يكون لنا كأمة اي دور أو تأثير في صياغة هذا العالم المتغير وتشكيله .

ومن هذا المنطلق فقد سعت حكومتي لدعوة الاخوة العرب الى تجاوز حالة القطيعة الراهنة، والعمل لاحياء التضامن العربي، وتفعيل دور الجامعة العربية، وذلك انطلاقا من ايمان الاردن بالمسؤولية القومية الملقاة على عاتقه، باعتباره وريثا لمبادئ الثورة العربية الكبرى، وحارسا لاجلامها في الاستقلال والتحرر والوحدة . وسنقابل الخطوة الطيبة في هذا الاتجاه من اي شقيق بخطوة اوسع في اتجاه تحقيق ما يكفل ان تظل امتنا في دائرة الفعل والحياة والمستقبل والحضارة .

وستستمر حكومتي في ترسيخ اسس التعاون مع الشعوب والدول الاسلامية الشقيقة، ومع الدول الصديقة، على اساس من الثقة والاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من الدول . كما ستعزز الحكومة علاقاتها مع الدول التي نشأت في ظل الازوضاع العالمية الجديدة، وستحرص على استمرار مشاركتها في المنظمات الاقليمية والاسلامية والدولية، من اجل بناء عالم افضل يسوده السلام والاخاء والتعاون .

حضرات الاعيان، حضرات النواب

لقد اكدت حكومتي على الاهمية التي توليها لقضية التطوير الاداري، فأصدرت في بداية هذا العام وثيقة تبين بصورة مفصلة اوجه القصور في الادارة، والسبل الكفيلة بمعالجة هذا القصور ضمن منهاج عمل واضح المعالم، محدد الابعاد يؤكد على اللامركزية الادارية، وتفويض مزيد من الصلاحيات وتبسيط الاجراءات وتجاوز الروتين الحكومي في الاجهزة الرسمية .

وقد تم اصدار نظام مركز المعلومات الوطني، ونظام ديوان الرقابة والتفتيش الاداري، وأعيد النظر في نظام ديوان التشريع ليصبح اكثر قدرة على اداء مهامه واعطاء الرأي القانوني لمختلف اجهزة الدولة . وفي الوقت نفسه تم انجاز الخطة الوطنية للتدريب الاداري، والخطة الوطنية للتدريب المهني والفني للسنوات الاربع القادمة، وسيتم وضعهما موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ اقرار الموازنة العامة للدولة للعام القادم .



وقد حرصت حكومتي على اتخاذ الخطوات التشريعية والتنفيذية الكفيلة بتوفير المزيد من الضمانات لصيانة المال العام واحكام الرقابة الداخلية على طرق صرفه، وذلك انطلاقا من النقاش المثمر الذي جرى في مجلس النواب الكريم لدى بحث تقارير ديوان المحاسبة في الدورة الاستثنائية الأخيرة .

وعلى صعيد التنمية الاجتماعية تبنت الحكومة نهجا جديدا، يسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليص الفوارق بين فئات المجتمع، ومراعاة التوزيع الجغرافي العادل للخدمات، والعمل الجاد للحد من ظاهرة الفقر، وتقليص حجم البطالة، وزيادة فرص العمل والتشغيل، وبموجب هذا النهج ينظر للخدمات الاجتماعية من منظور رزمة متكاملة تتمثل بالشمولية والتوازن، وتتصل بجميع القطاعات المعنية مثل التعليم والصحة والعمل والتنمية الاجتماعية والاسكان والاقواف والشباب والثقافة والاعلام .

وقد استمرت حكومتي في توفير الخدمات التربوية بجميع مجالاتها وعناصرها اذا ركزت على انشاء الابنية المدرسية الشاملة مما ادى الى انخفاض نسبة المدارس المستأجرة الى ٢١٪ فقط من مجموع مدارس المملكة بعد ان كانت تشكل ما نسبته ٤٩٪ من هذه المدارس . وبذلك تتاح الفرصة، وللمرة الاولى، لما يقارب الثمانين بالمئة من أبنائنا الطلاب للدراسة في أبنية مدرسية حديثة تتوافر فيها الشروط التربوية والصحية جميعها .

كما استمرت حكومتي في اتاحة الفرص أمام المعلمين للحصول على مزيد من التأهيل والتدريب وذلك ضمن خطة التطوير التربوي اذ تم تأهيل (٢٠٠٠) معلم ومعلمه أثناء هذا العام للحصول على درجات علمية جامعية متخصصة . وذلك بالاضافة الى استكمال تدريب (١٦) ألف معلم ومعلمة تدريبا مكثفا لزيادة الكفاءة وتحسين الاداء .

وستقوم المؤسسات التدريبية المعنية بالاستمرار في برامج التدريب والتأهيل لتشمل ما مجموعه (١٧) ألف معلم ومعلمة خلال السنة القادمة .

وقد استمرت حكومتي في تهيئة الفرص لتطوير المناهج والكتب المدرسية، والارتقاء بمحتواها، بما يتلاءم مع حاجات الفرد والمجتمع حاضرا ومستقبلا، مع الاخذ بعين الاعتبار أن المرحلة الاولى من تطبيق هذه المناهج ستكون مرحلة قابله لمزيد من التقييم والتطوير . وتعكف حكومتي على اعادة النظر في التشريعات المتصلة بالتعليم العالي ولتحقيق المزيد من استقلالية الجامعات، والحفاظ على خصوصيتها، ولتمكين كل منها في الوقت نفسه من الوصول الى أهدافها وتخطي العقبات التي تقف في سبيلها . كما تقوم الجهات المعنية بتقييم عام لمسار التعليم الجامعي على الصعيدين الحكومي والاهلي لرسم السياسة المستقبلية لهذا القطاع الرئيسي في حياتنا .



وستنضم باذن الله جامعة الزرقاء الى شقيقاتها الجامعات الاردنية وسينشأ في جامعة العلوم والتكنولوجيا صرح جديد يلبي حاجة شمال المملكة من الخدمات الطبية المتقدمة ويحمل اسما عزيزا علينا جميعا هو اسم مؤسس المملكة عبد الله بن الحسين .

وقد وضعت حكومتي معايير الاعتماد العام والخاص لجامعاتنا الاردنية، وفق المعايير التي حددها خبراء منظمة اليونسكو الدولية وهي بصدد انشاء مجالس اعتماد اكااديمية في المملكة، حفاظا على سرية التعليم الجامعي سواء في الجامعات الحكومية أو الاهلية .

ولسوف تعمل الحكومة على زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية الى ما يقارب الضعف، وذلك حرصا منها على توفير المزيد من الدعم المنتج لاقل الناس حظا في مجتمعنا، والاخذ بيدهم للقيام بمشاريع صغيرة توفر لهم سبل الحياة الكريمة . كما ستعمل الحكومة ايضا على زيادة مخصصات صندوق التنمية والتشغيل زيادة رئيسية، بعد أن صدر قانونه، واستقر وضعه، كأداة ميسرة لايجاد فرص عمل جديدة للشباب الطموح الذي يرغب في تحمل المسؤولية والخروج من أسر البطالة الى رحاب الانتاج والاستقرار .

وانطلاقا من ايمان الاردن برسالته العربية الاسلامية، وأدراكا منه لموقعه المتميز من العالم الاسلامي واصلت الحكومة اهتمامها الكبير بالمقدسات الاسلامية في القدس الشريف، فبدأت في ترميم قبة الصخرة المشرفة بدعم رأيت أنني اولى الناس به، وأكرمني الله بان أعانني على النهوض به . كذلك قامت الحكومة بتعزيز حراسة المسجد الاقصى، وسارت شوطا كبيرا في توثيق التراث الاسلامي وحفظه من الضياع . وباشرت في تنفيذ خطة لاعمار المساجد التاريخية ومقامات الصحابة رضوان الله عليهم التي تحضنها ارض اردننا العزيز، لتبقى منارات شامخة تحكي قصة تاريخه المشرف المجيد، كما ستنهض في العام القادم جامعة ال البيت بمسؤولياتها لتكون قاعدة من قواعد الفكر الاسلامي الواعي المستنير .

حضرات الاعيان، حضرات النواب

لقد هيأت الديمقراطية التي ينعم بها الاردن الاجواء الملائمة للمبدعين والمثقفين من كتاب وأدباء وفنانين، حيث أخذت الحركة الثقافية في المملكة بالازدهار، فانتشرت في أرجاء الوطن المهرجانات والندوات والعروض المسرحية، والمعارض الفنية وكان ملتقى عمان الثقافي الاول مبادرة نوعية مهمة في تعزيز الاتصال بين المبدعين العرب، والتعريف بالحركة الثقافية الاردنية، التي تشكل جزءا من ثقافتنا العربية الاسلامية .



أن ما تزخر به عمان نشاطات أدبية وفكرية وفنية متنوعة، واحتضانها لمؤتمر الاتحاد العام للادباء والكتاب العرب يجعلها في طليعة حواضر الثقافة العربية المزدهرة . واستمرار في دعم الحركة الفنية والمسرحية، فسوف تعمل الحكومة على انجاز قانون نقابة الفنانين تنظيما لشؤونهم ودفعاً لمسيرتهم .

وانطلاقاً من حرصنا على نقل صور الوطن المشرقة الى الافاق الرحبة عربياً وعالمياً، فان حكومتي تتجه الى امتلاك قناة فضائية خاصة تؤكد حضور الاردن الاقليمي والدولي . وقد عملت على تقوية البث الاذاعي الذي اتسعت دائرته لتصل الى أرجاء المعمورة كافة . وسيتم انشاء تجهيزات محلية للتلفزيون في بعض المحافظات لتوسع دائرة التغطية للنشاطات المختلفة في شمال الوطن وجنوبه . وستعمل حكومتي على تطوير أداء وكالة الانباء الاردنية وتمكينها من مواكبة العصر، باعتماد وسائل الاتصال الحديثة، في بث أخبارها لتصل الى مناطق أبعد وأوسع في العالم .

حضرات الاعيان، حضرات النواب

لقد تصدت حكومتي بكل عزم واصرار لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الوطني، نتيجة لضعف الصادرات، واعتماده على المعونات الخارجية، وانحسار تحويلات أبنائنا العاملين في الخارج، واغلاق الاسواق التقليدية أمام الصناعات والصادرات الاردنية، فشرعت بتنفيذ برنامج شامل للتصحيح والانعاش الاقتصادي متوسط المدى للسنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٨، بهدف استئناف النمو، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، وتوفير فرص عمل جديدة، وتقليص الاعتماد على العون الخارجي، وزيادة الاعتماد على الذات وكبح جماح التضخم، وبناء احتياجات المملكة من العملات الاجنبية، مع السعي لتوفير الخدمات الاساسية والاجتماعية للمواطنين، وتوجيه الدعم لمستحقه، وترشيد استعمال الموارد المحلية . ولنا أمل كبير في أن يتحقق لبلدنا في نهاية تنفيذ هذا البرنامج، المزيد من الاستقرار النقدي والمالي، والازدهار الاقتصادي، والرفاه لجميع المواطنين .

أن التقييم الموضوعي لاداء الاقتصاد الاردني يظهر أنه قد حقق نمواً ايجابياً وتطورات شاملة خلال هذا العام، حيث سيكون الناتج المحلي الاجمالي قد حقق في نهاية العام زيادة فعلية نسبتها حوالي (١١٪) بسبب زيادة نشاطات مختلفة القطاعات، وبخاصة قطاعات الانشاءات والزراعة والصناعة، كما أنه من المتوقع ان تزيد الايرادات المحلية للخرينة، لتغطي، ولاول مرة في تاريخ المملكة، النفقات الجارية للخرينة بأكملها، وتمول حوالي (٥٠٪) من استثمارات الحكومة . وسيكون التضخم منخفضاً خلال هذا العام ، ولن تتعدى نسبته (٤٪) الامر الذي سيساهم في المحافظة على استقرار مستوى الاسعار وانخفاضها بشكل تدريجي .



وقد عملت حكومتي على تخفيض أعباء خدمة الديون الخارجية، فتمت إعادة جدول جزء من ديون الحكومات الأجنبية كما اتفق على أن يتم تخفيض أعباء الديون المترتبة على المملكة للبنوك التجارية الدائنة بنسب سيتم الاتفاق عليها . وقد سعت حكومتي الى تخفيض الدين الداخلي، من خلال التسديد المبكر، وتحديد سقف الاقتراض بحيث تكون في مستوياتها الدنيا . ومن الجدير بالذكر ان عددا من الشركات الصناعية الجديدة قد قامت هذا العام وتجاوز عددها، وحجمها مجموع ما تحقق خلال السنوات الاربع السابقة مجتمعة . ولا بد من الاشارة الى تدفق اعداد سياحية كبيرة من مناطق شتى الى بلدنا الثري بحضارته وتراثه .

وبالرغم مما عاناه اقتصادنا الوطني، جراء عودة ابنائنا نتيجة حرب الخليج، فقد تمكنا، بفضل الله، وبجهود المخلصين من ابناء الوطن، من تحمل نتائج هذه الهجرة المفاجئة، فتم دمج جزء كبير من العائدين في ميادين العمل والانتاج .

وقد تولت حكومتي معالجة الاضرار التي لحقت بالمرافق العامة والقطاعات المختلفة، وبخاصة القطاع الزراعي، نتيجة قسوة الاحوال الجوية في فصل الشتاء الماضي . كما قامت بتنفيذ التزامها باعفاء المزارعين من اجزاء كبيرة من فوائد القروض المترتبة عليهم، وطلبت من مؤسسة الاقراض الزراعي مضاعفة رأس مالها العامل الامر الذي باشرت المؤسسة في تنفيذه، ووضعت الحكومة ما امكنها من حلول لاستيعاب فائض الانتاج من الخضار، محليا وتصديريا، واتخذت الاجراءات الكفيلة لتشجيع المزارعين على زراعة المحاصيل القابلة للتخزين .

حضرات الاعيان، حضرات النواب

وقد عملت حكومتي على استمرار التوسع في البنية التحتية، وفق برنامج محدد، وبخاصة لمواجهة العودة المفاجئة لابنائنا العاملين في الخارج بسبب حرب الخليج . وتقوم أجهزة الاشغال العامة ببذل الجهد لانهاء شبكة الطرق الرئيسية، بعد ان قامت بجهد مماثل خلال الاشهر القليلة الماضية لصيانة الطرق في مختلف انحاء المملكة صيانة موسعة، نتيجة ما لحق بها من اضرار خلال موسم الشتاء الماضي .

اما في مجال السدود فقد تم اعداد الدراسات والتصاميم لانشاء سد الكرامة وتعلية سد الكفرين في وادي الاردن، وسيباشر في تنفيذهما في مطلع العام القادم . ويجري حاليا وضع التصاميم اللازمة لاقامة سدين في حوض الموجب، علاوة على وضع دراسة لاقامة سد على وادي الحسا وآخر على وادي الجردان . اما في المرتفعات والبادية فقد انجز حديثا سد الرويشد . ويجري العمل على انشاء سدي سواقة وراجل . وتعكف الحكومة على وضع خطة شاملة لانشاء المزيد من السدود الترابية والحفائر واستغلال مياه الامطار والفيضان في المواقع الواعدة .



اما في مجال الاتصالات فقد وافقت الحكومة على المشروع الاستثماري لمؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية الذي سيوفر الخدمة الهاتفية لما يزيد على ١٨٠ ألف مشترك خلال السنوات الخمس القادمة .

وكذلك قامت حكومتي بالاستمرار في توفير السلع التموينية الاساسية، وتوسيع الطاقات التخزينية لبناء الاحتياطي الاستراتيجي من هذه المواد، مع العمل على ضبط الاسعار، ومكافحة الغلاء، وتوجيه الدعم الى مستحقيه من ابناء هذا الوطن .

وقد بدأت حكومتي بتنفيذ خطتها لد الخدمة الكهربائية، الى المناطق الريفية التي لم تصلها بعد، والتي لايزيد عدد سكانها على ٢٪ من مجموع السكان .

وتواصل الحكومة دعم عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز والتوسع باستخدام الغاز في توليد الكهرباء . وستقوم بالعمل على انشاء شركة نفط وطنية لمتابعة هذه الجهود بصورة مرنة، كما تعمل ايضا على انشاء شركة استثمارية للمعادن، وهيئة مستقلة للطاقة النووية في المملكة .

وايماننا بالواجب الوطني والانساني بضرورة الحفاظ على البيئة، فقد وضعت حكومتي استراتيجية وطنية شاملة لحمايتها، وستقدم الى مجلسكم الكريم مشروع قانون للبيئة يحكم النواحي البيئية كافة، وينظم العلاقات بين الجهات المعنية بصيانتها، وينشئ جهازا مستقلا لادارة شؤونها، مما يعزز حماية عناصرها من التلوث بجميع مصادره وأشكاله . وقد تم الاتفاق مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة لاعادة تأهيل وصيانة محميتي ضانا والازرق كما يتواصل الجهد ايضا لحماية (١٢) محمية اخرى في مختلف انحاء المملكة .

ويشارك الاردن بصورة فعالة في الجهود الدولية لحماية البيئة من خلال حضور المؤتمرات والندوات العالمية الخاصة بها، والتوقيع على المواثيق الدولية التي تنظم شؤونها . ومن هذا المنطلق فقد قمت بالتوقيع على اعلان لاهاي، كما شاركت في مؤتمر جنيف . كما شاركت حكومتي في اجتماعات مؤتمر الارض التي عقدت في البرازيل خلال شهر حزيران الماضي، وتم اثر ذلك تشكيل لجنة وطنية لمتابعة قراراتها وتوصياتها . وشاركت الحكومة ايضا في توقيع اتفاقية التغير المناخي والتنوع البيولوجي، واتفاقية بازل للتخلص من النفايات الخطرة والتحكم بنقلها عبر الحدود، واتفاقية رامسار لحماية المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية، وبروتوكول مونتريال لحماية الاوزون .

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان الاردن الذي نعتز بالانتماء اليه ونفخر، يشكل على الدوام قاعدة لانطلاق الفكر القومي، الذي ورثناه من مبادئ الثورة العربية الكبرى، وعملنا على تجسيده، تحقيقا لحرية العرب واستقلالهم ووحدتهم .



ومن هذا التراث الفكري الاصيل، كان التزام الاردن بقضايا الامة والدفاع عنها التزامه الاول على مر التاريخ، ومن هذا المنطلق دافع الهاشميون والشعب الاردني عن فلسطين والشعب الفلسطيني، واعتبروا القضية الفلسطينية التزاما قوميا ومصيريا، عبروا عنه منذ بداية هذا القرن، وقاد الملك المؤسس عبدالله بن الحسين نضال الاردن لانقاذ القدس الشريف، والاقصى المبارك من الاحتلال، وعانق ثرى القدس شهيدا على ارضها الغالية، كما اختار والده شيخ الهاشميين وقائد الامة أن يكون مثواه في الثرى الطهور .

وقد سرنا على طريق الآباء والأجداد، دفاعا عن الارض الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، وامتزجت معا الدماء الطاهرة لابناء الشعبين التوأمين الاردني والفلسطيني .
واننا في الاردن، ونحن نعمل لاسترداد الارض والحقوق القومية لأشقائنا ومعهم، وفي مقدمة ذلك عودة السادة العربية الى القدس العربية الخالدة، نؤكد اننا نسعى نحو حل عادل مشرف، قائم على الحق لا على مخرجات القوة والاختلالات في موازين القوى .

وقد اكدنا دائما، ثوابت الموقف الاردني من عملية السلام، التي استندت الى الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الامم المتحدة، وبخاصة قراري ٢٤٢، ٣٣٨، ومبدأ الارض مقابل السلام، لتحقيق سلام دائم ومشرف، يستند الى الحق والعدل، وترضى عنه الاجيال القادمة، ويعتمد مبدأ شمولية الحل في كل الجبهات، ولكل القضايا، الحل الذي يعيد الارض المحتلة الى اصحابها الشرعيين، ويمكنهم من ممارسة حقهم المشروع في تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني . ونحن نفعل ذلك بالتنسيق الكامل مع الاطراف العربية المشاركة في عملية السلام : سوريا ولبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وغيرها من الدول العربية الفاعلة في عملية السلام .

وبحكم الرسالة التاريخية لأمتنا، فان انتماء الاردن العربي الاسلامي دفعه دوما لنصرة قضايا امته في كل مكان . ومن هنا كان عملنا الدؤوب من أجل رفع المعاناة عن شعب العراق الشقيق، ووقوفنا بتصميم وحزم وقوة الى جانب وحدة ترابه ورفض محاولات تقسيمه، او المساس بسيادته واستقلاله والنيل منه . وازاء ما تتعرض له شعوب مسلمة شقيقة من تكتيل وحروب داخلية وخارجية مثل الصومال والبوسنة والهرسك، فاننا نمد العون لهذه الشعوب بكل السبل الممكنة سياسيا وأديبا وماديا .

حضرات الاعيان، حضرات النواب

ان وطننا الذي يستمد قوته من وعي ابنائه، ووحدتهم، ومشاركتهم في المسؤولية، سيواصل مسيرة البناء والنماء، بكل شجاعة واخلاص وتفان، متحديا الصعاب، منتصرا للحق في كل مكان، مستلهما روح العقيدة والثورة العظيمة، وتضحيات الابهاء والاجداد في سبيل الحرية والاستقلال والمستقبل الأفضل . وفقكم الله جميعا، وسدد على طريق الخير خطاكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



DESIGN CENTER



خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِي
لصاحب الجلالة الهاشمية
المغفور له الملك الحسين بن طلال

في حفل افتتاح الدورة العادية الاولى
لمجلس الامة الاردني الثاني عشر

الثلاثاء ٩ جمادى الآخر ١٤١٤ هجرية
الموافق ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٣ ميلادية



DESIGN
CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي الامين

حضرات الاعيان، حضرات النواب

بسم الله العلي القدير، وعلى بركة من هديه وتوفيقه، افتتح الدورة الاولى لمجلس الامة الاردني الثاني عشر، واحمده تعالى على ما من به علينا من الحفاظ على جمع صفوفنا، وتعميق اخوتنا، وتحقيق اجماعنا على التعاون والتكافل، وحماية وحدتنا الوطنية الراسخة، في ظل مسيرتنا الديمقراطية، وحياتنا السياسية المستندة الى القانون، ونهجنا القائم على الدستور والميثاق الوطني، واحترام حقوق الانسان وحرية وكرامته.

وأهنتكم بشرف الفوز بخدمة هذا الوطن الغالي، وامتنا العربية الاسلامية، التي يفخر الاردن بالانتماء اليها، ويعتز بدوره في الدفاع عن حقوقها، ونصرة قضاياها، وبعد، فقد أمرنا باجراء الانتخابات في موعدها المقرر لها، في ظل التعددية السياسية، التي انبثقت من تربة هذا الوطن وسماته، وارتبطت بمسيرته الاصلية المتميزة، بالرغم من التغيرات والتطورات السريعة المفاجئة التي مرت بها المنطقة. وقد هيأت حكومتي بقدرة وكفاءة عاليتين كل اسباب النجاح للانتخابات النيابية، في جو ديمقراطي تسوده الحرية والعدالة والمشاركة لكل ابناء الوطن من شتى الاصول والمنابت. فكانت حرية كل مواطن مطلقة بالترشيح والانتخاب، وقد جاء تعديل قانون الانتخاب الذي اعطى لكل ناخب صوتا واحدا بعد حوار شامل بين رجال السياسة والفكر والثقافة والصحافة، ومختلف الوان الطيف الحزبي ولاسياسي من ابناء هذا الوطن العزيز، مستمدا من نص الدستور وروحه، ومن الميثاق الوطني، في المساواة بين جميع ابناء هذا الوطن في الحقوق والواجبات.

وقد جسدت هذه الانتخابات ونزاهتها، وتعاون الجميع لانجاحها وعي ابناء اسرتنا الواحدة وعمق التلاحم بينهم من شتى اصولهم ومنابتهم، وشجاعتهم في التصدي للصعاب، ومشاركتهم في تحمل المسؤوليات وتساويهم في الحقوق والواجبات، كما اثبتت العملية الانتخابية حياد حكومتي وحرصها الاكيد على توفير اجواء الحرية والمساواة والمشاركة للجميع حتى تكون الانتخابات نزيهة كما اردناها، وقد كانت كذلك والحمد لله، فقد شهد لها القريب والبعيد، بانها الاكثر نقاء ويسرا وشمولية ونزاهة وعدلا، والاصدق تعبيراً عن وحدتنا الوطنية، التي نتمسك بها جميعا، ونعتز بعمقها ومنطقاتها، ونفخر باهدافها ومراميها. وها انتم ايها النواب المحترمون تجسدون مصداقية الانتخابات وموضوعيتها، وانا على ثقة تامة بانكم اهل لحمل الامانة، والتعاون على البر والتقوى، وخدمة الوطن واعلاء شأنه، والمشاركة في تحمل المسؤوليات وصنع القرارات التي تضع المصلحة الوطنية العليا فوق



كل المصالح والاعتبارات . فانتم بعون الله الخيرة التي اختارها شعبنا الواحد، ومنحها ثقته، فلنكن عند ثقة الوطن بنا، اسرة متماسكة متحابة متكافلة متعاونة . وستجدون ايها السيدات والسادة وانتم السلطة التشريعية في مجلس الامة الثاني عشر ان الديمقراطية الاردنية قد قطعت شوطا كبيرا في ترسيخ مبادئها المتمثلة في : الحرية في ظل القانون، والتمثيل النيابي المنتخب وتعدد السلطات الدستورية والفصل بينها، ومسؤولية السلطة التنفيذية امام السلطة التشريعية، واستقلال القضاء الذي لا سلطان عليه الا للقانون، والتعددية السياسية الحزبية، وحقوق الانسان، وحرية الحكم المحلي المنتخب وهذه المبادئ جميعها مضمونة بموجب الدستور، ولا بد لنا من ان نعمل جميعا حتى تكون مسيرتنا الديمقراطية، النموذج الذي ترضى به الامة، وترى فيه منارة تهتدي بهديها، وتلك امانة مقدسة ومسؤولية لا بد من استلهاها عند كل اجراء تتخذونه، وعند كل كلمة طيبة تنطقون بها، وعند كل موقف شريف تقفونه خدمة لمصلحة الوطن العليا.

حضرات الاعيان، حضرات النواب

تأتي انطلاقة مجلسكم الكريم هذه في مرحلة سياسية واقتصادية واستراتيجية دولية، تفاعلت فيها عبر السنوات القليلة الماضية تغيرات متسارعة، احدثت موجه من التحديات الكبيرة عربيا واقليميا ودوليا، وقد استطاع بلدنا الصمود في وجه هذه التحديات، وواصل مسيرته بكل عزم وثقة وثبات . وقد دخلت قضية السلام مرحلة جديدة تحتاج منا الى موقف قوي نابغ من وحدتنا الوطنية، وثوابتنا المستندة الى الشرعية الدولية، وتصميمنا الاكيد على تحقيق سلام عادل ودائم ومشرف، ترضى عنه الاجيال القادمة وتصونه، سلام يقوم على استرداد حقوقنا كاملة، ويضمن للشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه المشروعة على ترابه الوطني، ويوفر الامن والسلام لسائر دول المنطقة وشعوبها . ومن اجل ذلك دعمنا موقف الشعب الفلسطيني الشقيق ممثلا بمنظمة التحرير لافلسطينية، ووفرنا المظلة الشرعية لوفدها المفاوض منطلقين من مبدأ الصدق والاخوة الصافية والصراحة الامينة التي ينبغي ان تكون بين الاشقاء، ومن ضرورة دعم منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق هويتها الوطنية . وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بكامل حريتها، وبمحض اختيارها، باتخاذ موقفها المستقل متحملة بذلك مسؤوليتها التاريخية، عقدت اتفاق اعلان المبادئ مع اسرائيل يوم ١٣/٩/١٩٩٣، واعترفت اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا عن الشعب الفلسطيني، كما اعترفت بوحدة الشعب الفلسطيني في داخل الاراضي المحتلة وخارجها، فتأكدت بذلك الارادة الفلسطينية المستقلة . ودعم هذا الاعتراف من الدول الكبرى، بل ومن غالبية دول العالم، كما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة اسرائيل، وتصافح اعداء الامس، وانطلاقا من التزامنا بضرورة احترام القرار الفلسطيني المستقل ودعمه، منذ قمة الرباط عام ١٩٧٤ فاننا ندعم منظمة التحرير



الفلسطينية، ونحترم حقها في العمل لتحقيق اهداف الشعب الفلسطيني الشقيق، وقضيته المركزية الاساسية ضمن اقصى قدراتنا وامكانياتنا، وتجسيدا لهذه القناعة، كانت حكومتي قد ثابرت على توجيه الوفد الاردني المفاوض الذي التزم بمراعاة التقدم على المسار الفلسطيني الاسرائيلي، حتى اذا ما تم توقيع اعلان المبادئ الاسرائيلي- الفلسطيني، وما رافق ذلك واحاط به، صدر تعليمات حكومتي الى رئيس وفدنا المفاوض بالتوقيع على جدول اعمال المفاوضات الاردنية - الاسرائيلية يوم ١٤-٩-١٩٩٣، ايدانا بالشروع في التقدم نحو السلام بخطى محكمة وحكيمة، واثقين بقدرات حكومتنا ومجلسكم الكريم، وشعبنا الشجاع، على التعاون بايمان واخلاص وتصميم، في مواجهة تحديات المرحلة الالية ومسؤولياتها، على طريق انبلاج فجر السلام الذي حرمت منه شعوب المنطقة بأسرها حتى الان، السلام الذي يحقق للناس الطمأنينة والاستقرار، ويفتح اوسع الافاق لتقدم الانسان ورفعته، وتوفير فرص الحياة الكريمة له، مزيلا الفوارق بين الجميع في سائر مناحي الحياة . انني واثق كل الثقة، ومؤمن كل الايمان، بأننا جميعا نؤمن بأن السلام العادل والشامل لن يتحقق ويكتمل حتى تصبح القدس مدينة السلام، ورمزه ومضمونه حين تعود ارضها العربية المحتلة الطهور لاصحابها الذين ورثوها عن اجدادهم العرب، مسلمين ومسيحيين على حد سواء، وتصبح عنوان اللقاء بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، والسلام بين الجميع . ان التزامنا بهدف تحقيق السلام واجب نؤديه نحو الاجيال الالية، وهو الذي يدفعنا لهذا الموقف الصادق الامين، الذي يريد للقدس ان تكون رمز السلام الابدي في العالم بين المؤمنين من اتباع الديانات السماوية الثلاث، ومن احفاد سيدنا ابراهيم عليه السلام.

اما المقدسات في قدس الاقداس مهوى افئدة جميع المؤمنين بالله من اتباع الديانات السماوية الثلاث، فاننا لا ولن نعترف بسيادة عليها الا لله سبحانه وتعالى. وانني من رحاب هذا المجلس الكريم اكرر الدعوة التي اطلقتها في خطابي الى الامة، في الثاني عشر من شهر تشرين الاول الماضي، لتشكيل هيئة عربية اسلامية جليلة غير سياسية، توحد المسلمين وتجمع شملهم، وتكون منزهة عن الاهواء والاغراض الصغيرة، ممثلة للمذاهب الاسلامية السبعة، توكل اليها رعاية شؤون المقدسات الاسلامية، مؤكدين اننا سندعمها بكل طاقاتنا وامكانياتنا، واننا لن نفرط او نسلم بمسؤولياتنا الدينية والتاريخية في القدس، وتجاه الاوقاف والمقدسات الاسلامية في فلسطين للمجهول، داعين في الوقت نفسه الى قيام حوار ديني بين اتباع الديانات السماوية الثلاث، لتحقيق مشيئته تعالى التي قضت بان تكون قدس الاقداس مهوى افئدتهم جميعا، ليعزروه ويوقروه ويتسابقوا في خشيته وعبادته وينالوا رضاه سبحانه. وانطلاقا من شرعية مسؤوليتنا التاريخية والدينية، وحرصا منا على صيانة مقدساتنا، والحفاظ عليها فاننا نواصل العمل على ترميم قبة الصخرة المشرفة وكسوتها بالالواح



النحاسية المذهبة، حيث اكرمني الله سبحانه وتعالى واعانني على القيام بذلك وفاء لاولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين. وتعكف لجنة الاعمار حاليا على اعادة صنع منبر المسجد الاقصى المبارك، بمتابعة مباشرة مني، اثر الرسالة التي وجهتها الى حكومتي بهذا الصدد، ليعود منبر الرسول صلى الله عليه وسلم، واولي الامر من الناس، الى سابق عهده في اداء دوره التاريخي في هداية المؤمنين.

حضرات الاعيان، حضرات النواب

ان امن الوطن واستقراره، وحماية استقلاله ومنجزاته، وحرية المواطن وكرامته الانسانية، وامنه الشخصي والعام، والسلام الوطني شأن واحد لا يتجزأ تحميه وتذود عنه الطبيعة من ابناء الوطن، منتسبو الجيش العربي، القوات المسلحة الاردنية البرية والبحرية والجوية، واجهزة الامن العام والمخابرات العامة، والدفاع المدني التي تمثل بوعيتها الوطني وعملها المتكامل درع الوطن وحصنه المنيع، وموئل اعتزازه وفخاره واغتتمها فرصة طيبة لاتوجه اليهم من على هذا المنبر بتحية الاعتزاز والتقدير وهم فرسان الامة ورجالها الصادقون الشرفاء، المخلصون لوطنهم وامتهم، الحافظون لمبادئ الثورة العربية الكبرى، والرافعون رايتها خفاقة ابدًا باذن الله.

وستلتزم حكومتي بالقيام بواجبها في توفير الدعم والرعاية الكاملة لها، لتطويرها وتنمية قدراتها لتواصل اداء دورها المتميز في الذود عن حامي الوطن وامن المواطن، والقيام بمهامها الانسانية الدولية ضمن قوات حفظ السلام الدولية.

حضرات الاعيان، حضرات النواب

منذ ان انضم الاردنيون الاحرار الى صفوف فرسان الثورة العربية الكبرى، بقيادة الهاشمي الثائر الحسين بن علي طيب الله ثراه، مروراً باليوم الذي بايع فيه الاردنيون الاوفياء ابنه الشهيد عبدالله بن الحسين، الى ان شرفني الله بتولي سلطاتي الدستورية، وهذا الحمى العربي يسعى لتحقيق التضامن العربي الكامل. ونحن العضو المؤسس في جامعة الدول العربية، وقد كافحنا منذ قيامها لدعم مهامها ومؤسساتها. وبعد ثمانية واربعين عاماً من عمرها، فقد آن الاوان لتعديل ميثاقها ليواكب حاجات العصر ومتطلباته، ولتحقيق اكبر قدر من التعاون والتنسيق والتكامل بين جميع الدول العربية الشقيقة، في سبيل استعادة مكانة الامة العربية التي تليق بتاريخها ورسالتها العظيمة، بعدما اصابها الوهن، وابتليت بكل ما ابتليت به من الخلافات والخصومات الجانية.

وستواصل حكومتي بكل ما تستطيع من قدرات، العمل على تعزيز التعاون مع جميع الدول الاسلامية الشقيقة، خصوصاً في مجال الدفاع عن سمعة الاسلام الحنيف وجوهره وحقيقته ومبادئه الانسانية السمحة، في وجه كل ما مسها من غبار.



اما علاقاتنا مع الدول الصديقة فستواصل حكومتي رعايتها وتنشيطها على اساس الثقة والاحترام المتبادل، والمعاملة بالمثل، وتحقيق المصالح المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وستهتم حكومتي بصورة خاصة بشؤون هيئة الامم المتحدة، والمنظمات الاقليمية والدولية وتعزيز دورها فيها، والعمل على تحديث تشريعاتها واعادة هيكلة مؤسساتها ومراجعة مواثيقها.

حضرات الاعيان، حضرات النواب

اننا ونحن نعمل على بناء دولة عصرية منيعة، اساسها الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعا، فلا بد من تركيز جهودنا على بناء الوطن النموذج، وبلورة مفهوم دولة القانون، باعتباره الضامن لحقوق الانسان، والكافل لامنه وطمأنينته واستقراره وثقته بالمستقبل. وتجسيدها لهذا المفهوم، فقد قامت حكومتي باحداث حقبة وزارية للشؤون القانونية تأكيداً لاحترام القانون والالتزام بسيادته نهجا واسلوبا، سعيا لتطوير التشريعات بالتعاون التام مع مجلسكم الكريم، وتوطيد علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية والاهتمام بالشؤون البرلمانية لدى الحكومة، ومتابعة قضاياها المشتركة بما يتفق مع المصلحة الوطنية العليا. وقد خطت الحكومة في هذا المجال خطوات واسعة، وانجزت منذ توليها المسؤولية اصدار تشريعات تتعلق بتنظيم وادارة بعض الوزارات والمؤسسات، كنظام صلاحيات مجلس الوزراء، وتنظيم وادارة رئاسة الوزراء وتنظيم ادارة الصحة وغيرها. اضافة الى تشكيل عدة لجان من المختصين المتميزين، لاعداد مشروعات القوانين التي تتعلق بالمواضيع التي لها تأثير كبير على مصالح المواطنين، والتي يترتب على تحديثها وتطويرها سرعة الفصل في القضايا ورفع مستوى الاداء القضائي وتبسيط الاجراءات وتسهيلها. كما ان الحكومة مستمرة بسياستها الداعمة لاستقلال القضاء وضمان حياده ورفع مستوى ادائه، وتعيين القضاة المتميزين المؤهلين. كما باشرت الحكومة بافتتاح محاكم جديدة في مناطق مختلفة في المملكة، وانشاء ابنية خاصة بها.

وبناء على توجيهاتنا بالنهوض بمؤسساتنا الدبلوماسية لاداء دورها في تعزيز روابط الاردن بدول العالم، واعطاء صورة مشرقة عن الوطن، فقد اصدرت حكومتي نظاما خاصا بالسلك الدبلوماسي، ونظاما لتنظيم وزارة الخارجية وادارتها، يضمن رفع مستوى الاداء، والمستوى المعيشي للعاملين في بعثاتنا الدبلوماسية، تمكينا لهم من اداء دورهم وواجباتهم بجدارة وكرامة.

وقد شرعت حكومتي في تطبيق اللامركزية الادارية، ماليا واداريا وتفعيل دور المحافظين والاجهزة التنفيذية والمجالس المحلية في المحافظات وتقويض بعض صلاحيات الوزراء الى المحافظين والمجالس التنفيذية والاستشارية تحقيقا لمبدأ الحرية والمشاركة في صنع القرارات وتحمل المسؤوليات وخدمة المواطنين واشراكهم في ادارة شؤونهم المحلية، ونقل سلطة اتخاذ القرار الى حيث يكون المواطن.



وذلك تجسيدا للديمقراطية التي تسعى اللامركزية لتحقيقها. وتحقيقا لمبدأ المشاركة كما ان حكومتي عاقدة العزم في هذا العام على ان تجعل موازنتها وثيقة عمل وتوجهات بحيث لا تكون الموازنة موازنة وزارات ودوائر ومشروعات وحسب، بل ستكون موازنة محافظات تعكس حجم الانفاق الجاري والرأسمالي في كل محافظة. كما انها عاكفة على اصدار تشريع للادارة المحلية والحكم المحلي. وستواصل حكومتي امتدادا لجهود الحكومات السابقة العمل على تطوير الجهاز الاداري بحيث يصبح جهازا فاعلا، تتولاه خيرة الكفاءات من ابناء الوطن القادرين على تجاوز البيروقراطية والمحسوبة والفردية، والعاملين ابدأ على خدمة ابناء الوطن دون غاية او تمييز. وحتى تتحقق للجهاز الاداري فاعليته فلا بد من توجيهه وارشاده ومراقبة اعماله، وقد بدأ ديوان الرقابة والتفتيش الاداري القيام بمهامه بعد ان استكمل التشريعات اللازمة لتنظيمه، بالاضافة الى رقابة ديوان المحاسبة ليرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها.

حضرات الاعيان، حضرات النواب

ان ايماننا الدائم بحرية التفكير والتعبير والمشاركة التي كفلها الدستور والقانون في جو مسؤول قد اتاح المجال لحركة فكرية وثقافية وادبية وشبابية ناشطة، تجسدت معالمها في النهضة الثقافية الشاملة التي انتشرت في ارجاء الوطن، فازدهرت الفنون الشعبية والتشكيلية والمسرحية وانتشرت الندوات والمحاضرات والمنتديات الثقافية. كما شهدت ساحة العمل الصحفي نشاطا متزايدا، اسفر عن اصدارات جديدة للصحافة اليومية والاسبوعية في ظل القانون الجديد للمطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣، الذي كفل حرية الصحافة والطباعة والرأي لكل اردني، وقد حافظت معظم الصحف على الاطار القانوني والحرية المسؤولة المتاحة لها. وقد بادرت وزارة الاعلام بوضع استراتيجية للاعلام الاردني، يتم بموجبها تحديث الاجهزة الرسمية ووسائل اتصالها واساليب عملها، لتكون قادرة على التعامل مع المتغيرات المتسارعة التي تشهدها الساحتان العربية والدولية. وبعد انطلاق البث الفضائي التلفزيوني الاردني الى عالمنا العربي يجري العمل على ايصاله الى جميع انحاء اوربا وامريكا ليحمل صورة الاردن المشرقة الى ارجاء العالم الرحبة.

ووضعت حكومتي خطة متكاملة لتطوير قطاع الاتصالات والبريد وتعميم خدماته لجميع انحاء المملكة، من خلال برنامج استثماري لتحديث الاتصالات الفضائية وزيادة المقاسم الوطنية والدولية وشبكات الهاتف.

وفي مجال التربية والتعليم ستواصل حكومتي السير في خطة التطوير التربوي التي بوشر بها منذ ست سنوات، مع تأكيد دور التربية الفاعل في مرحلة التحول الديمقراطي، والتركيز بشكل خاص على الابعاد النوعية، ويشمل ذلك الارتقاء بمهنة التعليم اداء ومكانة، وتطوير المناهج والكتب المدرسية



مضمونا واخراجا وتوفير المرافق التربوية المختلفة والاستغناء عن الابنية المدرسية المستأجرة وتحسين مستوى الادارات التربوية، وتطوير اساليب التقويم والامتحانات العامة وتأکید دور المدرسة وحدة للتطوير التربوي، وخليّة فاعلة في مجتمعتها المحلي. وستعزز حكومتي دور القطاع التعليمي الخاص، وستتيح له كل السبل ليقوم بدوره كاملا في المشاركة في شتى المجالات التربوية. وستولي حكومتي التربية الخاصة لفئات من ذوي الحاجات الخاصة والمعوقين، والتعليم غير النظامي، الاهتمام والرعاية ليشمل تفعيل مرحلة التعليم قبل المدرسة، وتطوير فرص التعليم للكبار، وتعميم تسهيلات التدريب المهني وتنويعها كما ستعمل على احكام الارتباط بين نواتج النظام التعليمي ومستوياتها من جهة ومتطلبات التنمية وحاجات مجالات العمل من جهة اخرى.

وعلى صعيد التعليم الجامعي فقد بدأت حكومتي مراجعة شاملة للانظمة والتعليمات المعمول بها في الجامعات الرسمية والاهلية بهدف تطويرها وتعديلها بما يعزز استقلال الجامعات ويتناسب والتطور العلمي والاجتماعي والديمقراطي في المجتمع الاردني. وتحسين اوضاع العاملين فيها لرفع كفاءتهم خدمة للعملية الاكاديمية وتولي حكومتي اهتماما خاصا بجامعة آل البيت خدمة لغاياتها العربية والاسلامية. وقد شهدت الحركة الرياضية والشبابية في المملكة تفعيلا كبيرا، حيث شاركت الاندية في انتخابات اعضاء مجالس ادارة الاتحادات الرياضية الاولمبية، كما تم انجاز عدد من المجمععات الرياضية في ارجاء الوطن، وانشأت حكومتي المركز الاردني لاعداد المدربين لاستثمار الطاقات الوطنية من المدربين وتوجيهها للنهوض بمستوى الالعاب الرياضية في مختلف انحاء المملكة. كما بادرت باستثمار طاقات الشباب وتوجيهها توجيها مثمرا من خلال اللجنة العليا للعمل التطوعي، كما انجزت اربعة مخيمات شبابية اضافة الى بيت الشباب في مدينة العقبة.

حضرات الاعيان، حضرات النواب

لقد واصلت حكومتي مكملة للجهود السابقة مسيرة النهضة الوطنية في البناء والاعمار وعلى كل صعيد، وصولا الى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي والتقدم الثقافي والاجتماعي، حيث تم اقرار وثيقة الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٧، وفق سياسة اقتصادية تعتمد على تفعيل مشاركة القطاع الخاص ورفع كفاءة القطاع العام. وقد انبثقت هذه الخطة من النظرة الشمولية للواقع الاقتصادي والاجتماعي، فعملت على تعزيز التنمية المستمرة آخذة بعين الاعتبار برنامج التصحيح الاقتصادي للفتره ١٩٩٢ - ١٩٩٨، وصولا الى اهداف اعادة التوازن الداخلي والخارجي لاقتصادنا الوطني. وقد تم تبني حزم متكاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي توفر للقطاع الخاص، الفرص الكافية والاولوية في الاستثمار والانتاج. كما واصلت حكومتي جهودها للحد من مشكلة البطالة والفقر، فقامت بانشاء عدد من المشروعات الرامية الى



التخفيف من عبء هذه المشكلة، والسعي نحو تحسين مستويات الدخل، ومن هذه المشروعات مشروع تنويع مصادر الدخل للأسر الفقيرة، ودعم صندوق التنمية والتشغيل، وصندوق المعونة الوطنية، وتفعيل دور صندوق الزكاة ولجانته. وستولي حكومتي الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة من مختلف الفئات، لتوفير فرص عمل للعامل الأردني المعوق، من خلال ما نص عليه قانون رعاية المعوقين الأردني، باستحداث مكاتب تشغيل خاصة لتلك الفئة. كما ستعمل على تعزيز دور القطاع التطوعي الاجتماعي وتوسيع قاعدة مشاركة المواطنين في حياتهم وحيات مجتمعاتهم، من خلال تأسيس المزيد من الجمعيات التعاونية والخيرية. كما انجزت حكومتي مركز معلومات قطاع التنمية الاجتماعية، الذي يساهم في تفعيل مؤسسات العون الاجتماعي في القطاعين العام والخاص، ويعمل على تطويرها. وعلى الصعيدين المالي والنقدي، واصلت حكومتي جهودها نحو تحقيق مزيد من الاعتماد على الذات، مع المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وتخفيف اعباء المديونية الخارجية. وتدل المؤشرات الأولية ان الاقتصاد الوطني قد حقق نتائج ايجابية وللعام الثاني على التوالي، تتفق وبرنامج التصحيح الاقتصادي. ومن المتوقع ان يحقق الناتج المحلي والاجمالي في هذا العام نموا حقيقيا بحوالي (٦٪) كمحصلة لنمو مختلف القطاعات الانتاجية، وخاصة قطاعات الانشاءات والزراعة والسياحة. كما يتوقع ان يبقى المستوى العام للأسعار على ما هو عليه، وبما لا يزيد عن ٤.٥٪. واستمرت الحكومة جاهدة في العمل على تخفيض اعباء الدين الخارجي من خلال اعادة هيكلة المديونية حيث تم اعداد الاتفاق الاولي مع نادي لندن الذي يمثل البنوك التجارية الدائنة، على اعادة هيكلة الديون المستحقة والبالغة (٨٩٥) مليون دولار. وستقوم حكومتي بتوقيع الاتفاق النهائي بشأن اعادة هيكلة هذه الديون وفوائدها قبل نهاية هذا العام وقد استطاعت حكومتي الحصول على موافقة الحكومات الدائنة اعضاء نادي باريس، على تمديد الفترة المتعلقة باعادة جدول ديون يقدر حجمها ب (٢٥٠) مليون دولار تمثل الاقساط والفوائد المستحقة خلال الفتره من ١٩٩٣/٧/١ الى ١٩٩٤/٢/٢٨. كما تمكنا من تخفيض عجز الموازنه لهذا العام وضبط الانفاق، حيث غطت الايرادات المحلية وللسنة الثانية على التوالي في تاريخ المملكة، كامل النفقات وجزءا كبيرا من النفقات الاستثمارية. ولم يكن الانجاز المالي بمعزل عن الاستقرار النقدي، فقد واصلت السلطة النقدية بناء احتياطات المملكة من العملات الاجنبية، ورافق ذلك استقرار في سعر صرف الدينار الأردني. كما كان توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة، على مختلف القطاعات الانتاجية وقطاع الخدمات، توزيعا منسجما مع سياسات النمو المستهدفة. وفي مجال التشريع المالي، تقوم حكومتي باعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالجمارك وضريبة الاستهلاك والدخل، والاراضي والمناطق الحرة وسوق عمان المالي، لتواكب المستجدات في هذا الشأن.

وعلى الصعيد الاستثماري الصناعي عملت حكومتي على تأمين التسهيلات الممكنة في سبيل توفير



مناخ استثماري مستقر، مما اسهم في اتاحة الفرصة لتسجيل اكثر من (٨٤٣) مشروعا صناعيا، تؤمن احد عشر الفا ومائتي فرصة عمل جديدة. اضافة الى تزايد عدد الشركات المحلية التي تم تسجيلها، والذي بلغ عددها خلال هذا العام (٤٠١٧) شركة. كما تم استحداث دائرة لتشجيع الاستثمار كمرجع اساسي للمستثمرين لتنفيذ مشاريعهم بكل يسر وسهولة. وكذلك تم اتخاذ الاجراءات اللازمة للتوسع في المدن الصناعية والحرفية. كما قامت حكومتي بمراجعة عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والاجنبية، بهدف رفع مستوى التبادل التجاري معها وزيادة حجم الصادرات الوطنية الى اسواقها.

وقد اظهرت حكومتي اهتمامها بالقطاع الخاص، ودعم مبادرته ومشاركته في القرارات لقناعتها بدوره الفاعل في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وانطلاقا من ايماننا بمفهوم التوأمة بين الديمقراطية السياسية، والديمقراطية الاقتصادية، ومبدأ المشاركة في صنع القرار، فقد ابدت الحكومة اهتمامها باعادة تشكيل المجلس الاقتصادي الاستشاري وتوسيع قاعدته من خيرة رجال الفكر والرأي ودعته الى الانعقاد بشكل دوري لوضع الحلول المشتركة للقضايا الاقتصادية الاساسية كتشريعات الاستثمار، والسياسات المالية والنقدية، وسياسة الاسعار والاجور، ومعالجة مسائل التخاصية ومساهمات القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي.

حضرات الاعيان، حضرات النواب

لقد واصلت حكومتي اعمال التنقيب عن النفط والغاز في مناطق الريشة والبحر الميت، وانجزت التوسعة في محطة كهرباء الريشة الغازية، ويجري الان حفر البئر الاولى في شمال الريشة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء شركة وطنية للنفط والغاز. وفي مجال الثروة المعدنية تستمر اعمال المسح الفني الضروري لاستكشاف الثروات المعدنية في مختلف مناطق المملكة، حيث ظهرت نتائج ايجابية باكتشاف خامات جديدة تبشر بالخير. كما يستمر العمل على تنمية مصادر الطاقة المتجددة وتطويرها مثل استغلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية والصخر الزيتي.

وعلى الصعيد الزراعي تواصل الحكومة استصلاح مساحات من الاراضي في المناطق المرتفعة وزراعتها بالاشجار المثمرة، وانجاز مشروع التحريج الوطني، وتطوير منطقة الحماد، وتقديم القروض الانمائية والتشغيلية للمزارعين. وقد تم التوقيع مؤخرا على اتفاقية مشروع تنويع مصادر الدخل بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وسيتم توقيع اتفاقية مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، لتمويل المشاريع التي تخدم صغار المزارعين.

وفي مجال العمل والتدريب المهني والضمان الاجتماعي، تعمل حكومتي على توفير المناخ الملائم للعمل



والانتاج وامن العاملين وسلامتهم المهنية، وتوفير الحماية الاجتماعية للعامل وافراد اسرته، وبما ينهض بقدرات العاملين المهنية تأهيلا وتدريبا، ويعزز قدراتهم الانتاجية. وتعمل حكومتي على متابعة الاجراءات الدستورية والقانونية لانجاز قانون العمل الجديد، الذي يتميز بتحسين شروط التشغيل ويرعى شؤون المرأة العاملة، ويحقق المزيد من المكتسبات للقوى العاملة. وقد وضعت حكومتي الاليات والضوابط اللازمة لتنظيم استخدام العمال الوافدين مع الحد من منافستهم للقوى العاملة المحلية. كما تواصل دعمها لنقابات العاملين ونقابات اصحاب العمل، لدعم جهود اطراف الانتاج الثلاثة بأسلوب تكاملي خدمة للانتاج الوطني. وقد بلورت حكومتي مشروع قيام مؤسسة تشغيل القوى العاملة التي سيتم اخراجها الى حيز الوجود. وكذلك انجاز مشروع قانون تنظيم العمل المهني، الذي يهدف الى تصنيف المهن وتحديد مستويات العمل المهني. وتعمل حكومتي على دعم مؤسسة التدريب المهني بهدف تحسين نوعية المتدربين، وزيادة طاقاتها الاستيعابية لتقوم بتدريب (٧٢) الف عامل متدرب خلال سنوات الخطة الخمسية (٩٣-٩٧). وتتابع حكومتي رعايتها لمؤسسة الضمان الاجتماعي لتوفير التأمينات الاجتماعية، ودعم الاقتصاد الوطني وحماية القيمة الحقيقية لاموالها وتمييتها، بهدف تمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق المشتركين فيها.

حضرات الاعيان، حضرات النواب

لقد عملت حكومتي على توسيع مظلة التأمين الصحي، وهي عاكفة على اصدار التشريع اللازم ليشمل كل ابناء الوطن. كما تسعى لتعميم ونشر الطب الوقائي، وتعمل على وضع الانظمة والتعليمات لغايات احكام الرقابة الصحية، وعلى صعيد الطب العلاجي يجري العمل على رفع طاقة استيعاب المستشفيات الحكومية، بزيادة عدد الاسرة في معظم مستشفيات المملكة. وانشاء مستشفيات جديدة اهمها مستشفى الملك عبدالله، ومستشفيات الكرك وياجوز ودير ابي سعيد، وتفعيل دور المراكز الصحية. وفي الوقت نفسه تدعم حكومتي القطاع الصحي الخاص، ليقوم بدوره الى جانب القطاع الطبي العام.

كما تعمل حكومتي على انجاز مشروع قانون البيئة لتنظيم التعاون بين الجهات المعنية، لصيانة البيئة والحفاظ عليها وحمايتها من التلوث، وذلك عن طريق انشاء مؤسسة عامة للبيئة تتمتع باستقلال مالي ومجلس اعلى لها، يضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص، والمؤسسات والجمعيات شبه الرسمية والاهلية والتطوعية، يكون لكل منها دور في رسم السياسات وتنفيذ المشروعات البيئية. وقد واصل الاردن جهده المتميز على الصعيد الدولي لحماية البيئة من خلال مشاركته في المؤتمرات والندوات، وتنفيذ ما تضمنته المواثيق الدولية الخاصة بحماية البيئة، التي ساهم في اعدادها والتوقيع عليها. وتوفيرا للامن الغذائي حافظت حكومتي على تأمين المخزون الاستراتيجي الغذائي بانتظام وبما يغطي حاجة المملكة لسنة شهور، كما حافظت على استقرار اسعار المواد الغذائية الاساسية، ضمن حدود الدعم



المقرربما في ذلك دعم الانتاج الزراعي المحلي، وستعمل على الاستمرار في توفير المواد الغذائية الاساسية باسعار مقبولة، مع العمل على اىصال الدعم لمستحقه توخيا لتحقيق العدالة والاصلاح الاقتصادي.

وفي مجال مياه الشرب تابعت حكومتي، تمديد شبكات المياه الرئيسية والفرعية لخدمة التجمعات السكانية الجديدة، مع العمل على تحسين الشبكات القائمة لرفع كفاءة توزيع المياه، حيث وصلت نسبة السكان المخدومين بشبكات المياه العامة الى حوالي (٩٨٪) من سكان المملكة.

وفي مجال الري، فان حكومتي ستمضي قدما بتنفيذ خطة التنمية الشاملة لبقية مناطق الاغوار، حيث تم اعداد خطة طموحة سيباشر بتنفيذها خلال العام القادم لتنمية مناطق وادي عربة، على غرارما تم انجازه في وادي الاردن والاغوار الجنوبية، وذلك لجعلها مناطق انتاج وجذب سكاني.

اما فيما يتعلق بالسدود، فسوف يباشر قبل نهاية هذا العام بتنفيذ خطة جرى اعدادها لانشاء عدد من السدود الكبيرة، في المواقع الواعدة على الاودية المؤدية لمناطق الاغوار. كما ستستمر بتنفيذ برنامج انشاء الحفائر والسدود الصحراوية بجهد مشترك مع القوات المسلحة الاردنية، وذلك لاغراض المساهمة في تنمية مناطق البادية.

وعلى صعيد الاسكان تقوم حكومتي بدورها في المساعدة على تأمين السكن المناسب، وتأمين الخدمة الخضرية للاسرة ذات الدخل المحدود.

كما تقوم حكومتي باستكمال انشاء وتطوير شبكة الطرق العامة وصيانتها وتجهيزها وتأمينها بالوسائل المرورية اللازمة، ومواصلة انشاء الطرق، ودعم ورعاية قطاع الانشاءات.

وفي مجال النقل فقد شرعت حكومتي باتخاذ الخطوات الكفيلة لتوحيد جهة الاشراف في قطاع النقل وحفز القطاع الخاص للمشاركة الاستثمارية في ادارة وملكية قطاع النقل، كما اعدت مشروع تشكيل المجلس الاعلى للنقل ولجانته القطاعية، للمساهمة في رسم السياسة العامة للمرحلة المستقبلية لهذا القطاع، وباشرت بتأسيس مركز معلومات قطاع النقل. وقامت باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة بناء مؤسسة الملكية الاردنية لتمكينها النهوض بمسؤولياتها الوطنية.

وتولي حكومتي اهتماما كبيرا للمواقع الاثرية والمباني التاريخية باعتبارها ثروة قومية وتراثا ثقافيا نعتز به، ومراكز جذب للسياحة المحلية والخارجية. كما تعمل على تطوير المرافق السياحية، وتوفير البنى التحتية، والفوقية لمناطق التنمية والتطوير السياحي في مختلف انحاء المناطق والمواقع السياحية، وتنويع خدماتها وتأهيلها، لاستقبال السياح والزوار من المواطنين وضيوف الاردن مما يؤدي الى زيادة في حجم العائدات الاقتصادية بشكل يدعم ميزان المدفوعات ويرفد الخزينة بالعملات الصعبة ويؤدي الى زيادة في نسبة النمو الاقتصادي وحجم الناتج القومي الاجمالي، وسيكون للقطاع الخاص دور رئيس في خطط التنمية والبناء السياحي، عن طريق توفير الحوافز اللازمة لزيادة



حجم الاستثمار وتسهيل الاجراءات واصدار التشريعات اللازمة لتحقيق التنمية السياحية المنشودة، وتنفيذ حملات التسويق والترويج في الاسواق السياحية الدولية.

حضرات الاعيان، حضرات النواب

ان ايماننا بوحدة هذه الامة، ومستقبل اجيالها يتطلب منا ان نعمل على احياء الثقة المتبادلة بين الاشقاء العرب، وتجاوز العقبات والسلبيات التي اكتنفت مسيرة التضامن العربي، ونبذ الفرقة لخصام واحلال التفاهم والوثام، فعوامل التلاقي العربي تفوق بكثير عوامل التباعد والافتراق ولا بد من ان ننطلق في عملنا العربي من مفهوم امننا القومي الشامل، ومصالحنا المتداخلة ومستقبلنا المشترك، وصولا الى شمولية الحل لمختلف قضايانا الاستراتيجية.

ان المرحلة الراهنة تقتضي منا المزيد من السعي نحو العمل بدرجة عالية من التنسيق والتعامل مع قضية السلام من موقف منسق متكامل، وصولا الى استعادة الحقوق الفلسطينية والعربية العادلة، والله من وراء القصد. وسيواصل الاردن جهده المكثف مع الدول الاسلامية الشقيقة لتمتين علاقاته بها. وتعزيز تعاونه معها، واطهار ديننا الحنيف بصورته الانسانية المشرقة، ومبادئه السمحة، وانفتاحه المستنير.

وسيعزز الاردن علاقاته مع دول العالم، وفي هذا المجال اقامت حكومتي علاقات دبلوماسية مع الدول الاسلامية الاسيوية التي استقلت حديثا وارتيريا وجنوب افريقيا، وساهمت في تقديم المساعدات الانسانية لكل من الصومال والبوسنة والهرسك.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان مسيرة الوطن المباركة، تحتاج الى كل جهد مخلص وعمل دؤوب، وتعاون مثمر، بين ابناء أسرتنا الواحدة، مسؤولين ومواطنين، أعانكم الله جميعا على مهامكم الكبيرة، ووفقكم وسدد على طريق الخير والرشاد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمُغْفُورِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية
لمجلس الأمة الاردني الثاني عشر

السبت ١٧ جمادى الاولى ١٤١٥ هجرية
الموافق ٢٢ تشرين الاول ١٩٩٤ ميلادية



DESIGN CENTER



بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي الأمين
وعلى آله وصحبه أجمعين

حضرات الأعيان، حضرات النواب
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

باسم الله العلي القدير وعلى بركته تعالى أفتتح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الاردني الثاني عشر، وانه لما يبعث الرضى في النفس أن يلتئم مجلسكم الكريم في هذا المناخ الطيب الذي يشهد فيه بلدنا استمرار مسيرته في التنمية والديمقراطية، ويجني ثمار صموده في وجه التحديات والأعاصير، بثقة واقتدار ومصداقية، حتى وصل بناؤه الى نتائج ملموسة وهم يخوضون معركة السلام دفاعا عن حقوق هذا الوطن التاريخية في أرضه ومياهه ومستقبل أبنائه، ثم وهم ينهضون مع دعاة السلام تحت راية الأمم المتحدة بمسؤوليات انسانية لحفظ السلام في عدد من الأماكن المضطربة في هذا العالم، الذي يحملون اليه صورة الانسان الاردني المسلح بالعلم والوعي والكبرياء، في عالم يشهد من التحولات العميقة ما يبعث على القلق، ويفرض ضرورة الترقب واليقظة والمتابعة والاحتواء نتائجها ودفعها نحو خير الانسان وحرية، واستشراف مستقبل الاجيال برؤية مبصرة تجعل هذه المتغيرات ضوئا على طريق التقدم الانساني، وتمنع استغلالها على صورة تجعل الناس وقودا لما قد يصاحبها من أطماع وهيمنة واستغلال.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد تابعت حكومتي مسيرتها في الظروف التي تعرفون صعوبتها وتقدرتون دقتها، اذ كانت المسؤوليات وما تزال كبيرة من اجل مواجهة اعباء استكمال التنمية الوطنية الشاملة، وتعزيز المسيرة الديمقراطية، ومواصلة العمل من اجل سلام عادل وشامل، والانفتاح على الاشقاء من حولنا ضمن صيغة جديدة تعيد الروح الى النظام العربي. كما كان على حكومتي ان تواصل عملها من أجل الاصلاح الشامل على أسس علمية في سائر مجالات الحياة وحماية النهج الديمقراطي، والتصدي لكل ما يمس حرية المواطنين وأمنهم وتعزيز سيادة القانون وحماية النسيج الوطني ضمن اسرة اردنية واحدة يجتمع ابناءؤها على الخير، ويعمقون أواصر المودة بينهم، ويؤكدون التزامهم الثابت بالدستور والميثاق الوطني والتعددية السياسية وسيادة القانون، لأن صورة الاردن الجديد لا تكون الا على هذا الشكل، وقد تحقق له، والحمد لله من العلم والوعي ما يفتح المجال امام اكتمال رؤيته، ونضج تجربته والتصدي لكل محاولات تحجيم دوره، أو اثاره الغبار لتشيويه صورته، أو بث الفرقة بين أبنائه.



حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان احد المعاني المتمثلة في انعقاد هذه الدورة هو التأكيد على تعزيز دور مجلس الأمة في مسيرتنا الشورية التي ترسخت دعائمها على مبادئ الحق والحرية والعدل، والتزمت بالتعددية واحترام الرأي والرأي الاخر دونما تعصب أو تطرف او انغلاق. وهاهي المسيرة الديمقراطية تتجذر في ثرى الوطن يوما بعد يوم كما تجذر قبلها الشهداء والأباء من الرعيل الذين واجهوا الزمن الصعب يوم كان عليهم ان يتعلموا، ويزرعوا، ويقا تلوا، وتلك شواهد صبرهم واضرحتهم ممتدة بين الكرامة والقدس.....، القدس التي لم ينحن الاردنيون على اسوارها وبوابات اقصاها الا ركعا سجدا لله او شهداء في سبيل مجدها... ومقدساتها التي ما تزال وديعة لدى الهاشمين يصرون على رعايتها واعمارها والاشراف عليها وفاء للامة، لأن أي فراغ ينشأ يؤدي الى ضياع تلك المقدسات والعبث بكل موروث الأمة الخالد فيها. وستظل القدس أعلى المواقع وجوهرة السلام وستظل علاقتنا بها أكبر من كل ما يتخيله الذين لا يدركون تاريخنا فيها، لانها علاقة مستمدة من الدين والنبوة والتاريخ والشهادة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد كانت عمان وما تزال ملتقى العرب، وهكذا جاء خيار الاخوة في اليمن العزيز للالتقاء فيها حول وثيقة العهد والاتفاق، وكان سعينا منصبا على تأكيد الحوار والوحدة بين ابناء اليمن الشقيق، وبذلنا ما استطعنا من أجل حق الدماء بينهم، ثم اندفعنا لنجدتهم بالمساعدات الانسانية يوم تفجرت الأزمة وما نزال قريبين منهم وهم يعلون صرح الوحدة والديمقراطية. وعمان أيضا قريبة من معاناة الأهل في العراق، وتسعى الى وضع حد لهذا التطاحن العربي الذي خسر فيه الاخوة كلهم ما خسروا يوم غاب الحل العربي الذي كنا أول المنادين به. ونحن اذ نوّكد حرصنا على رفع المعاناة عن أي شعب عربي يتعرض لها، لنوّكد حق كل دولة عربية في امنها واستقرارها وسيادتها، كما نوّكد أهمية تجاوز الماضي بكل جراحه والارتقاء الى مستوى جديد في العمل السياسي العربي، حتى تتمكن اقطار الامة من حماية أمنها واستقلالها وحقوقها وحتى تكون الأمة كلها حاضرة في المشهد الانساني الجديد وتتحقق طموحات شعوبها في الحرية والكرامة والعدل والتقدم. وتصبح كلها صفا واحدا، وتسود أجيالها حالة من الكرامة والحرية والوعي، وتأخذ موقعها الحقيقي في هذا العالم الحافل بالتحديات والمتغيرات المتسارعة.

ومن هذا الاصرار على وضوح الرؤية القومية، وثبات الموقف الاردني أعلننا، وقوفنا المطلق ضد استخدام السلاح مجددا بين الاشقاء العرب تحت أي ظرف، وأعلننا أننا ضد أي تهديد من شقيق عربي لشقيقه العربي، وأكدنا حرصنا على الدم العربي، والسلاح العربي، وأعدنا النداء الى الحوار وقلنا أن السلاح العربي ما كان له أن يرفع في وجه الشقيق العربي، ولا يجوز أن يرفع، وأن الاردن سيقف في أي جهة عربية تخرق هذا المبدأ ودون أي تردد.



حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد قامت حكومتي بتعديل قرار فك الارتباط القانوني والاداري بين الضفتين ليشمل المحاكم الشرعية ودوائر الاوقاف في الضفة الغربية ما عدا القدس حرصا منها على قطع الطريق على عوامل الخلاف التي ظهرت في العديد من القرارات والتصريحات التي صدرت عن بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية، وبعد اطلاعنا على ما تعرض له الموظفون الاردنيون العاملون هناك من مضايقات واعلنا حرصنا الكامل على ان تظل المقدسات في القدس الشريف في ظل الولاية الدينية التي نهض بها باسم الامة، فهي رمز السلام الدائم بين المؤمنين ومهوى أفئدتهم جميعا ولن نفرط. بمسؤولياتنا الدينية تجاه المقدسات تحت كل الظروف والاحوال وانني لاحمد الله ان كرمني سبحانه وتعالى، فيسر لي النهوض بمسؤولياتي الدينية والتاريخية تجاه المقدسات، فتم بفضل الله وتوفيقه انجاز الاعمار الهاشمية الثالث للمسجد الاقصى وقبة الصخرة المشرفة على أفضل وجه. كما يجري حاليا اعادة صنع منبر صلاح الدين. وسنوالي - باذن الله - العمل على اعمار مقامات الصحابة واضرحتهم، وتحسين المناطق المحيطة بها في مختلف انحاء المملكة، وقد تم انجاز تصاميم المرحلة الاولى من مشروع تطوير هذه المقامات في المزار الجنوبي، وسوف يطرح عطاء التنفيذ قريبا. كما يجري حاليا اعداد التصاميم لمقام الصحابي الجليل ابي عبيدة في الاغوار الشمالية. وستدعم حكومتي اداء المساجد لرسالتها في التوجيه الاسلامي الرشيد التزاما باحكام الشرع الحنيف ومبادئ الاعتدال والوسطية التي جاء بها الاسلام.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

حرصا من حكومتي على صون المسيرة، فقد وجهناها الى امرين اساسيين متلازمين، أولهما سيادة القانون وتحقيق العدل بين الناس، وثانيهما دعم قواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية كافة بكل ما تحتاج. ففي مجال سيادة القانون نؤكد حرصنا الكامل على استقلال القضاء وتوفير المتطلبات الضرورية التي تساعد في النهوض بواجباته ومسؤولياته، ودعم المحاكم لتؤدي واجبها بكفاءة واقتدار. ووضع التشريعات التي تضمن ذلك، وقد وفرت الحكومة الحوافز الضرورية للقضاة لضمان حياة كريمة لهم.

أما قواتنا المسلحة وأجهزة الامن والمخابرات والدفاع المدني، درع الوطن وذراع القانون، وسياح الحرية والديمقراطية، فهم قرة العين ومحل اعتزاز شعبنا، واليهم جميعا، وفي مواقعهم كلها، نتوجه من مجلسكم الموقر، بتحية المحبة والفخر والتقدير فهم فرسان الامة، وحملة رسالة الثورة العربية الكبرى، وسوف تهض حكومتي بمسؤولياتها بتوفير ما يحتاجون لتطوير قدراتهم، وتنمية كفاءاتهم بما يتلاءم مع التطور المتسارع الذي يهيمن على حركة الانسان يوما بعد يوم. ان حقوق الانسان



وحرياته، والديمقراطية، وحماية الامن، وضمان الاستقرار، منظومة واحدة متكاملة لبناء الاردن القوي المتمكن من عناصر الحضارة، القادر على النهوض بما يحمل من مسؤوليات لم تكن أبدا خاصة به وحده، وانما تمتد لتشمل حمل أمانة الدفاع عن الامة كلها؛ حريتها، وتاريخها، وأمنها، ومستقبلها. ولما كنا حريصين على تهيئة المناخ المناسب لاطلاق طاقات الابداع والمبادرة في مؤسساتنا العامة والخاصة، وتحقيق العدالة والتوازن بين الحقوق والواجبات ، دون تحيز او تمييز، او تعصب لجهة أو جماعة أو طائفة، فقد أصدرنا تكليفنا لأخي وقررة عيني وولي عهدي، صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال، لرئاسة اللجنة الملكية للتطوير والتحديث كي تتولى مسؤولية الاعداد لمواجهة هذه المرحلة الجديدة، بكل ما عرفناه وعرفه شعبنا عن سموه من رؤية عميقة، وحرص على ترسيخ مفهوم بناء دولة المؤسسات، والتأكيد على سيادة القانون، وتعميق الحرص على صيانة المال العام وحمايته من العبث، دون تسامح أو تهاون مع أي مظهر من مظاهر التسيب واستغلال المناصب الوظيفية لأي نفع شخصي. وفي هذا المجال من مجالات الاصلاح نشير الى ان الحكومة تسعى الى تعزيز اللامركزية الادارية وتعزيز دور المجالس التنفيذية والاستشارية في المحافظات، وقد تم احداث أربع محافظات جديدة ضمن رؤية ادارية وتمومية متطورة، وقد أفردت حكومتي وزارة دولة للتنمية الادارية لتتولى عملية الاصلاح الاداري بشكل علمي مؤسسي، يرفع كفاءة الجهاز، ويسهل على المواطن الحصول على حاجاته، كما صدر قانون معدل لقانون البلديات لتعزيز التنمية المحلية، واللامركزية، والمشاركة في صنع القرار، واستحدثت (٦٤) بلدية جديدة، بالاضافة الى عدد من المجالس القروية.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

واصل الاقتصاد الوطني تقدمه بخطوات ثابتة في ظل استقرار نقدي ونمو اقتصادي سليم مع المحافظة على سعر صرف الدينار الاردني واحتواء ارتفاع تكاليف المعيشة. ويتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حوالي ٥,٥% هذا العام، وهذه هي السنة الثالثة على التوالي التي يحقق فيها الاقتصاد الوطني نتائج ايجابية مرتفعة تفوق بصورة واضحة الزيادة السكانية. كان اداء الاقتصاد الوطني متفقا مع اهداف برنامج الانعاش والتصحيح الاقتصادي وبأداء أفضل في العديد من المجالات، فلقد تم تخفيض العجز في الموازنة العامة. كما تم ايضا تخفيض عبء خدمة الدين الخارجي، وتقليص فجوة العجز في الميزان التجاري.

لقد نجم هذا الاداء المتميز عن حزمة من الاجراءات التصحيحية التي اتخذتها حكومتي لغايات ترشيد الانفاق وزيادة الايرادات والمحافظة على المستوى العام للاسعار وتطوير التشريعات المالية والضريبية وتحديثها بما يتناسب ومقتضيات برنامج الانعاش والتصحيح الاقتصادي ومتطلبات المرحلة القادمة، ويجري العمل حاليا على تعديل قوانين الجمارك وضريبة الدخل، ومؤسسة المناطق



الحررة، وتشجيع الاستثمار، وتنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية، وسوق عمان المالي، بهدف ايجاد المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال العربية والاجنبية وتشجيع الادخار، وستعرض هذه المشاريع على مجلسكم الموقر تباعا.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

تعمل حكومتي أيضا على استمرار سياسة الاعتماد على الإيرادات المحلية لتغطية جميع النفقات الجارية وقسم من النفقات الرأسمالية، واسترداد الكلف الحقيقية للخدمات والسلع، وحصر الدعم في شريحة المواطنين ذوي الدخل المحدود.

وعلى الرغم من الضغوط التي تعرضت لها احتياطات المملكة من العملة الاجنبية، نتيجة للأوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة، الا ان البنك المركزي استطاع تجاوز هذه المشكلة، وتمكن من الاحتفاظ باحتياطي مناسب من العملات الأجنبية، كما تمكن من اعادة بناء احتياطياته ورفع مستواها الى الحد المرضي، وهي حاليا تزداد شهرا بعد آخر نتيجة لاستقرار الأوضاع في المنطقة، والدعم الذي تمكنت حكومتي من الحصول عليه لبناء هذه الاحتياطات. كما أن البنك المركزي تمكن من متابعة عملية التحكم في أسعار الصرف المعتاد.

لقد نجحت حكومتي في تخفيض أعباء خدمة الدين الخارجي سواء أكان ذلك بصورة مباشرة بالغاء أجزاء من الدين أم من خلال شراء الدين بعد الحصول على خصم عال. وقد تم التوقيع على اتفاقية مع دول أعضاء نادي باريس ودول اخرى لاعادة جدولة (١٣٤٠) مليون دولار. كما تم التوقيع على الاتفاقية النهائية مع البنوك التجارية أعضاء نادي لندن، لاعادة هيكلة جميع الديون التجارية المستحقة والبالغة (٨٩٥) مليون دولار.

وتأمل حكومتي أن تستمر في تطبيق هذه السياسات الاقتصادية والمالية في العام القادم اذ يتوقع أن يستمر الاقتصاد الوطني بالنمو بالنسب المرتفعة نفسها التي حققها في الاعوام الثلاثة الماضية بالاضافة الى تخفيض عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، والمحافظة على المستوى العام للأسعار، ومواصلة الجهود الرامية الى تخفيض عبء المديونية الخارجية. وستعتمد سياسة الاستثمار على اعطاء دور أكبر لاستثمارات القطاع الخاص واعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة لتحويلها الى شركات عامة، ومن ثم تحويل بعض ملكيتها وادارتها الى القطاع الخاص بهدف تحسين مستوى الاداء والكفاءة وتحفيز مشاركة القطاع الخاص واستثماراته في مسيرة التنمية.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد سعت حكومتي لتحقيق التقدم المطلوب في مجالات التربية والتعليم والثقافة والتوجيه والاعلام، ففي مجال التربية والتعليم واصلت حكومتي توفير الخدمات التربوية وتطوير المرافق



والتسهيلات التعليمية، وأولت عناية قصوى للبناء المدرسي الشامل، فانخفضت نسبة الطلبة في الأبنية المستأجرة الى أقل من (١٤٪) ونسبة الطلبة في المدارس ذات الفترتين الى (١٠٪). وقد أصدرنا توجيهاتنا الى حكومتنا من أجل تحسين أوضاع المعلمين، وذلك بتخصيص علاوة مهنية للمعلم ترتبط بالتأهيل والانجاز، وتوفير قرض بحوالي (٢٠) مليون دينار لصندوق اسكان المعلمين تتحمل الخزينة فوائده. كما استكملت الوزارة تطبيق المناهج والكتب المدرسية الجديدة لجميع صفوف المرحلة الاساسية وسيكتمل تطبيقها في مرحلة التعليم الثانوي خلال العام القادم، كما ستعمل على تطوير أساليب التدريس والتقويم والامتحانات العامة، وتجدر الإشارة الى ما تحقق من انجاز في مجال محو الأمية اذ انخفضت نسبتها بين من تجاوزت اعمارهم الخامسة عشرة الى (١٤٪).

وعلى صعيد التعليم العالي فان حكومتي حريصة على ترسيخ استقلال الجامعات ومنحها كل الدعم لتأكيد قدرتها على التميز، وقد حسنت اوضاع العاملين فيها، وتجري مراجعة شاملة لأوضاع التعليم العالي لرفع كفاءته، وتوثيق علاقته مع الحاجات التنموية. ودراسة أوضاع كليات المجتمع لاعادة الهيكلة اللازمة لها للملاءمة بين خريجها وتلبية حاجات المجتمع المتغيرة باستمرار. ويبحث في النفس الرضا، ويضيف صورة زاهية الى عطاء هذا الوطن لامته افتتاح جامعة آل البيت بمستويات الدراسة العليا الثلاثة لآبناء الأمة وعلمائها الذين وفدوا الى رحابها، ونأمل أن تنال هذه الجامعة الاسلامية العالمية ما تحتاجه من دعم ومؤازرة لنتهض بمسؤولية اعادة بعث الخطاب الاسلامي الى الأمة والعالم أجمع .

لقد عملت حكومتي على رعاية الشباب والرياضة وحرصت على اكمال المجمعات والمنشآت الرياضية في عدد من مدن المملكة ويجري حاليا انشاء مدينة رياضية متكاملة في الزرقاء وتأسيس مركز اعداد المدربين والقادة الرياضيين. وستعمل على استكمال مشاريع المراكز النموذجية واحياء معسكرات الحسين للعمل والبناء لاستثمار طاقات الشباب في بناء الوطن.

أما في مجال الثقافة فقد حرصت حكومتي على دعم الحركة الثقافية وتنشيطها ورعاية المبدعين وحماية الابداع، ودعم الكتاب والأدباء والفنانين، وازدادت الهيئات الثقافية والمسرحية والفنية، وستعمل حكومتي على انجاز مشروع قانون نقابة الفنانين ، ومشروع قانون صندوق التنمية الثقافية، كما ستعمل على فتح مراكز ثقافية في مختلف المحافظات، وايلاء عناية خاصة للمكتبة الوطنية والمركز الثقافي الملكي.

أما في مجال الاعلام فتؤكد حكومتي حرصها الكامل على حرية الرأي والتعبير في وسائل الاعلام والصحافة وفق أحكام القانون، وفي اطار من احترام الحقيقة وقيم الامة وتراثها الخالد، والدفاع عن مصالح الوطن العليا، وحماية حقوق الآخرين، بعيدا عن ظواهر الاتهام والابتزاز والاثارة.



حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد واصلت حكومتي تطوير الخدمات الصحية وتوسيعها في المجالات العلاجية والوقائية، ويتوقع أن يصبح عدد أسرة المستشفيات (٢٧٨٨) سريرا في نهاية هذا العام، ويجري العمل في انشاء مستشفيات جديدة حكومية وخاصة منها مستشفى الملك عبد الله في جامعة العلوم والتكنولوجيا.

اما في مجال التشريعات الصحية فقد صدر نظام صحة وسلامة الغذاء ونظام فحص الادوية وستحال الى مجلسكم الكريم مشاريع قوانين الغذاء والدواء والتأمين الصحي الشامل. وأحالت حكومتي الى مجلسكم الكريم مشروع قانون البيئة الذي يتضمن انشاء مؤسسة البيئة لتتولى اقرار السياسة البيئية، واعطاء حوافز ضريبية للمحافظة عليها من عوامل التلوث. وقد بدأت حكومتي هذا العام بتنفيذ مشاريع مهمة لحماية البيئة منها مشروع المحافظة على واحة الأزرق ومشروع محمية ضانا.

وفي مجال التنمية الاجتماعية والحد من الفقر وتحسين احوال ذوي الدخل المتدني فقد واصلت حكومتي تفعيل دور صندوق المعونة الوطنية، وصندوق التنمية والتشغيل، وزيادة الاشراف على الجمعيات الخيرية، ودعم شبكات الحماية والعون الاجتماعي، وستعمل حكومتي على تطوير تشريعات العمل الاجتماعي، وفي مقدمتها اخراج قانون لحماية الطفولة، وزيادة تماسك الاسرة، وصون خياراتها.

وعملت حكومتي على استقرار اسعار المواد الغذائية الأساسية ضمن حدود الدعم المقرر مع اصاله الى مستحقيه. ودعم الانتاج الزراعي المحلي، وتأمين مخزون استراتيجي من المواد الغذائية بزيادة الطاقة التخزينية في مناطق المملكة المختلفة. ويجري التوسع في انشاء الصوامع والمستودعات وأسواق المؤسسة الاستهلاكية المدنية.

وفي المجال الزراعي فقد تابعت حكومتي مشاريع استصلاح الاراضي وحفظ التربة وانشاء المحميات الرعوية والحفائر الترايبية، كما بدأت بتنفيذ مشروع زيادة انتاج الغذاء ومشروع تنويع مصادر الدخل للأسرة الفقيرة. وقد بلغت القروض الزراعية (٦,٨) مليون دينار استفاد منها (٣٢٥٩) مزارعا. كما قامت حكومتي دعما للمزارعين بتحمل فوائد القروض الزراعية التي بلغت (١١) مليون دينار تقريبا.

وفي مجال المياه، ونتيجة لعدم التوازن بين الحاجات والمواد المتاحة، فقد عمدت حكومتي الى ايجاد مصادر مائية جديدة وتطويرها واستغلالها، وقد تم انجاز مشروع جر مياه الهيدان لخدمة محافظتي العاصمة ومادبا، كما يجري حاليا تنفيذ خطة طموحة لاستبدال شبكات المياه القديمة في مدن المملكة المختلفة. وتقوم حكومتي بتنفيذ خطة لانشاء عدد من السدود حيث بوشر بانشاء سد الكرامة، ويجري استكمال الدراسات والتصاميم لسدود الوالة والموجب والتنور، كما يجري انشاء



الحفائر والسدود الصحراوية بجهد مشترك مع قواتنا المسلحة، ويجري حالياً التوسع في خدمات الصرف الصحي للمحافظة على البيئة وحماية مصادر المياه.

لقد واصلت حكومتي جهودها الحثيثة لتحقيق المزيد من الانجازات في المجالات ذات الصلة بخدمة المواطن وتقديم الرعاية اللازمة له، وفي مقدمة ذلك رعاية العمال ودعم النقابات العمالية، وأودعت مجلسكم الكريم مشروع قانون جديد للعمل يحقق مكتسبات جديدة للعمال، وتحسين ظروف التشغيل، ويراعي شؤون المرأة العاملة، ويشمل لأول مرة العمال الزراعيين.

كما عملت حكومتي على تنظيم سوق العمل وضبط العمالة الوافدة، وتعمل حالياً على اخراج مؤسسة تشغيل القوى العاملة الى حيز الوجود، وتطوير التدريب المهني، ووضع مشروع قانون لتنظيم العمل المهني وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي.

وفي مجال الاسكان فقد أنجزت حكومتي خمسة مشاريع في عمان واربد والعقبة بطاقة (٣١٨٣) وحدة، ويجري حالياً تنفيذ ثمانية مشاريع في عمان وعين الباشا والسلط والزرقاء والعقبة بطاقة (٣٧٥٨) وحدة يتوقع انجازها في مطلع العام القادم.

وعملت حكومتي على انجاز (٣٥٠) كيلومترا من الطرق الرئيسية و (١٥٠) كيلومترا من الطرق القروية وشق عدد كبير من الطرق الزراعية، وتعبيد البعض منها، ويجري حالياً استكمال طريق الزارة، والجزء الثاني من طريق اربد الشونة الشمالية، وعدد آخر من الطرق، وستستمر حكومتي في انشاء الطرق مع التركيز على الطرق الزراعية، ودعم قطاع الانشاءات للقيام بمهامه بكفاية.

أما في مجال النقل فان حكومتي تجري حالياً مراجعة شاملة لقطاع النقل البري لتحديد احتياجاته وتنظيمه وتجديد اسطوله، واعادة هيكله مؤسسة النقل العام، ودراسة الجدوى الاقتصادية لانشاء خط سكة حديد من عمان الى الحدود السورية. ومن الجدير بالملاحظة أن تحسنا ملموسا قد طرأ على اداء الملكية الاردنية التشغيلي حيث نقلت (١،٢) مليون راكب خلال العام الماضي، وزادت ايراداتها بمبلغ (٣٠) مليون دينار، وتم رفع رأسمالها من (٢١) الى (٧٠) مليون دينار، ويجري العمل على تحديث اسطولها لمواكبة حركة النقل العالمية ومتطلبات المرحلة القادمة، وقد شارفت على الانتهاء من الدراسات المعمقة لتحويلها الى شركة مساهمة عامة.

أما في مجال السياحة فان المؤشرات السياحية لهذا العام مطمئنة فقد زاد عدد زوار المملكة بحوالي ٥٠٪، ولما كانت المرحلة القادمة بحاجة الى استثمارات واسعة تستهدف تطوير امكانياتنا السياحية والعلاجية فان حكومتي تولي عناية خاصة للقطاع الخاص للاسهام الرئيسي في هذا المجال. ونظرا لأهمية الطلب السياحي على البتراء فقد تم تشكيل لجنة عليا للتنمية السياحية المستديمة، ومجلس تخطيط اقليمي للمنطقة يضم جميع المعنيين وبمشاركة القطاعين العام والخاص. وتقوم



أحدى الشركات المتخصصة حالياً بانجاز الدراسة الفنية واقتراح المشاريع السياحية والعلاجية لتطوير الشاطئ الشرقي للبحر الميت. كما تم طرح عطاءات لبناء استراحات سياحية في عدد من المواقع، وتم انجاز مدرسة الفسيفساء في مادبا، واحالة عطاء دراسة الجدوى الاقتصادية والتصاميم لإنشاء المرافق السياحية في حمامات عفرا بالطفيلة.

أما في ميدان الآثار فان حكومتي تقوم بتنقيبات منتظمة في المواقع الأثرية من خلال (٤٥) حفرة بالتعاون مع البعثات الدولية بالاضافة الى أعمال الصيانة والترميم في كل من البتراء والعقبة والكرك وعجلون وجرش وأم قيس وعمان وأم الجمال والقصور الأموية والقلاع الاسلامية والبرك الأثرية. وقد توسعت الحكومة في مجال الاتصالات خاصة في خدمة البريد الممتاز فارتبط الاردن بما ينوف على (١٥٠) دولة، وأنجزت المباني والمكاتب والوكالات البريدية المطلوبة، كما توسعت في الخدمات الهاتفية فارتفع عدد المشتركين الى (٢٩٨) الفاً، ويجري حالياً انشاء مقاسم في عدد من المدن والقرى في مناطق مختلفة من المملكة.

ركزت حكومتي جهود التنقيب عن النفط والغاز في مناطق الريشه والبحر الميت والسرحان والاغوار الشمالية، وأحالت عطاء لتركيب أربع وحدات غازية احداها في منطقة الريشة، بالاضافة الى وحدتين بخاريتين في محطة العقبة الحرارية. واحالت عطاء الربط الكهربائي مع مصر كجزء من مشروع الربط الكهربائي بين الاردن وسوريا ومصر والعراق وتركيا. وفي اطار مشروع كهربية الريف يجري اىصال التيار الى (٤٣٣) قرية وتجمعا سكانيا، وتعمل حكومتي على تحويل سلطة الكهرباء الى شركة مساهمة عامة تملكها الحكومة قبل نهاية العام الحالي.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

هذه صورة عامة لطموحات انجزتها حكومتي، وخططت تعمل على انجازها ضمن رؤية شاملة للإصلاح والتغيير، ولم يحل هذا الانجاز والاصرار على متابعة في سائر القطاعات والمواقع دون التركيز على عملية المفاوضات بهدف الوصول الى سلام عادل وشامل ودائم، يلتزم بالشرعية الدولية، ويعيد حقوقنا كاملة.

لقد وفرنا في مدريد مظلة للأشقاء الفلسطينيين مكنتهم من المشاركة في المؤتمر، والتفاوض من اجل الوصول الى حقوقهم المشروعة في وطنهم، وقد كان ما تعرفون من اتفاقات أدت الى قيام السلطة الفلسطينية بالشكل الذي ارتضته منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. أما نحن فقد تابعت المفاوضات حول المسار الاردني وفق الأولويات التي حددناها لوفدنا المفاوض. ثم جاء اعلان واشنطن خطوة متقدمة على طريق الوصول الى حقوقنا، وما تبع ذلك من انتقال عملية المفاوضات الى مواقع حقوقنا السيادية في الارض والمياه. ولقد استطاعت حكومتي، بعد



مفاوضات جادة ومطولة، بذل فيها المفاوض الاردني جهدا وطنيا متميزا يستحق التقدير والعرفان من أبناء شعبنا الوفي الذي يقدر الانجاز والدفاع عن حقوق الوطن في كل الميادين.... لقد استطاعت حكومتنا ان تتوصل الى مشروع معاهدة للسلام مع اسرائيل تتفق مع الثوابت الاردنية والشرعية الدولية، وتضمن استعادة حقوق الاردن الكاملة في ارضه ومياهه، وترسيم حدود دولية دائمة بين الدولتين، وفتح امكانيات التعاون في مختلف المجالات بموجب اتفاقيات يتم الوصول اليها في وقت لاحق.

لقد أكد مشروع المعاهدة على شمولية السلام لجميع الجبهات، وعدالته وديمومته، وأبرز دور الاردن المتميز، وموقعة المركزي المتقدم في المنطقة بشكل يعزز امانه وطمأنينته، ويؤكد سيادته، وكرامته الوطنية والقومية، ويدفع عنه أسباب الأذى والعدوان، ويتيح له فرص التقدم والتنمية الشاملة، ومعالجة قضايا الأساسية، وبخاصة في مجالات الفقر والبطالة والمياه والطاقة، وتعزيز مكانته الاقليمية والدولية، وسوف تتقدم حكومتنا الى مجلسكم الموقر بمشروع قانون من أجل السير في الاجراءات الدستورية لتصديق تلك المعاهدة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد عملنا من أجل السلام دفاعا عن حقوقنا، وحماية لأجيالنا، ومحاولة لفتح آفاق التقدم بعد زمن طويل ضاعت فيه العديد من الفرص. ولقد سرنا الى السلام بتوافق وطني، وعملنا من أجله بالروح نفسها التي قاتلنا بها دفاعا عن أرضنا وكرامة امتنا باجماع وطني اردني حين كان على الاردنيين أن يسبقوا ثرى الوطن والأمة بدم طاهر لا يطلب مكسبا ولا يدعي منه.

اننا نأمل ان تكون هذه المعاهدة بداية لمرحلة جديدة تؤدي الى انجاز سلام شامل يعم المنطقة كلها، وتجد شعوبها في ظلها فرصا جديدة للبناء والتقدم. وسندعم جميع أشقائنا في المسارات العربية الاخرى للوصول الى حقوقهم الكاملة. وسنبقى على الدوام دعاة تسسيق مع جميع الاشقاء العرب في مختلف المواقف، منطلقين دائما من قرارنا الاردني المستقل، بعيدا عن الهيمنة واستلاب الادوار.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد عملنا بكل طاقاتنا لعودة التضامن العربي، وأعلنا استعدادنا لتجاوز المواقف والتجارب السابقة بحلها ومرها، ومددنا أيدينا للأشقاء كلهم، حتى تعود امتنا لأخذ دورها الرائد في عالم جديد لا بد أن يقوم على العدل والمساواة وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها على أرضها بحرية، مؤمنين بأنه لن يكون لنا مستقبل مشرق، الا بالتكاتف والتعاون على ما فيه خير هذه الأمة العربية الاسلامية التي آن لها أن تنهض من كبوتها، وتتخلص مما ران على مسيرتها من سكون، وما تعرضت له من جمود وجود ولهذا سنعزيز علاقاتنا مع الدول العربية والاسلامية، ونفتح آفاق التعاون مع الدول الصديقة الى ابعد مدى يخدم مصالحنا المشتركة معها، ويساعدنا في مواجهة ظروف المستقبل ومتطلباته.



حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان هذا الوطن العزيز محتاج الى طاقات ابنائه كلهم ، وهو وطن رسالة وصاحب قضية، واذا كانت ظروف الأمة من حولنا تقف في طريق تحقيق مشروع النهضة القومي الشامل، فاننا سنظل متمسكين به، فنحن أبناء الرجال الذين حملوا راية الثورة باسم الأمة، وقاتلوا في الفضاء العربي باسم الأمة، وصمدوا على اسوار القدس وعند النهر الخالد باسم الأمة، وان لنا من موقعنا في القلب من أرض الأمة، ومن اعتدنا في الفكر والسياسة، ومن دفاعنا عن الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، لنا من هذا كله ما يجعلنا دولة رسالة تظل يقظتها على عروبتهما حاضرة، ودفاعها عن الأمة واضحا ومتميزا، وهي في كل ما تسعى اليه وتنجزه انما تستند الى صدق في الموقف، وجرأة في قول الحق، والتزام بالمبادئ لا يتغير، واصرار على استقلال الموقف والقرار، هذا الاستقلال الذي لا نقبل فيه مرجعا غير الدستور والأمة التي جعلها الدستور مصدر السلطات.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

أحييكم مرة ثانية، وأدعوكم الى المزيد من التعاون والعمل والعطاء، وأبارك لكم جهدكم ومسيرتكم، والله نسأل أن يحفظ الاردن العزيز من كل مكروه، وأن يمد شعبنا الاردني الواحد بالعزم والوعي والخير، وأن يوفقنا جميعا لما فيه مرضاته، مستلهمين قوله تعالى: « ان أريد الا اصلاح ما استطعت وما توفيقى الا باللّٰه عليه توكلت واليه أنيب» صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..



DESIGN CENTER



خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِي
لصاحب الجلالة الهاشمية
المغفور له الملك الحسين بن طلال

في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة
لمجلس الأمة الاردني الثاني عشر

السبت ١٠ رجب ١٤١٦ هجرية
الموافق ٢ كانون الأول ١٩٩٥ ميلادية



DESIGN
CENTER





بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي الأمين
وعلى آله وصحبه أجمعين

حضرات الأعيان، حضرات النواب
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

باسم الله وعلى بركته تعالى أفتتح الدورة الثالثة لمجلس الأمة الاردني الثاني عشر، وانه لما يبعث في النفس الرضى ان يلتئم مجلسكم الكريم. والاردن يواصل مسيرته على طريق السلام والتنمية بخطى وثيقة. لقد كان هذا الحمى العربي العزيز، كما اراده الاجداد والآباء منطلقا للنهضة العربية ووريثا وفيها لمباديء ثورتها الكبرى ورسالتها النبيلة، من اجل التحرر والوحدة والحياة الفضلى لأبناء الأمة جميعا. وقد كان نضال الاردنيين بقيادتهم الهاشمية نموذجا للعمل المخلص الدؤوب الذي لا غاية له الا رضى الله والحفاظ على مصلحة هذا الوطن والدفاع عن قضايا الأمة العربية، حتى غدا الاردن بحق موثلا لأحرار الامة وشرفائها، الذين كانوا وما زالوا، يفيئون اليه كلما داهمتهم الخطوب، او تقطعت بهم سبل الحياة الحرة الآمنة الكريمة.

ومن هذا المنطلق، فقد احتضن الاردن الاهل كلهم، مهاجرين وانصارا أسرة واحدة متحابية متماسكة، في وحدة وطنية راسخة، صمدت في وجه كل العواصف والأنواء، وسيظل بعون الله على عهد أمته به، يرفض العزلة القطرية والانغلاق الاقليمي، ويعتز بهويته الوطنية وانتمائه العربي، وسيظل ايضا سدا منيعا في وجه كل محاولات الاختراق والتطرف بكل ما وهبه الله من قوة، لوضع حد لأي انحراف عن هذا السبيل القويم، وسيظل شعارنا على الدوام: كلنا اردنيون، وكلنا للاردن والأمة العربية.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد كانت مواقف الاردن وستبقى مع أمته، فقد شاركها نضالها في سبيل التحرر من الاستعمار والتبعية، وكان المبادر للنهوض بواجبه القومي، في كل الأوقات، دفاعا عن شرف الأمة وقضاياها المصيرية، متجاوزا في ذلك مصالحه الذاتية، متحملا في سبيل ذلك ما يفوق طاقاته وامكانياته. وعندما كان العمل العسكري السبيل الوحيد المتاح لتحرير الأرض واستعادة الحقوق، كان الاردن في طليعة المجاهدين السابقين الى دفع الثمن الغالي من دم شهدائه وقوت أبنائه، ولقد كان لقواته المسلحة الباسلة من المواقف البطولية في كل ميدان، ما لا ينكره إلا حاقد أو مكابر، وما سيبقى خالد في ذاكرة الوطن والأجيال في المستقبل، مبعث اعتزاز وفخار. كما كان للاردنيين الدور الفاعل الذي أسهم في التنمية العربية وبناء العديد من أقطار الأمة، التي ما تزال تذكر لهم جهودهم بالتقدير والعرفان، وما يزال الاردنيون رافد الأمة الذي لا يتردد في التقدم لنصرتها في كل خطب أو معركة أو بناء.



وعندما أصبح التفاوض سبيلاً لاستعادة الحق المغتصب، وقف الأردن الى جانب اخوانه، داعياً للسلام العادل والشامل والدائم الذي يعيد الحقوق لأهلها، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية، واقامة دولته المستقلة على أرض وطنه، وقد وفرنا لـ اخواننا الفلسطينيين المظلة التي أدت بعد حين الى قبولهم طرفاً مفاوضاً رئيسياً مستقلاً. وقد اختار اخواننا الوصول الى حقوقهم بالتفاوض المباشر. وتوصلوا الى اتفاق مع الجانب الاسرائيلي، تتوالى خطواته بجدية، وتترأى على المدى القريب صورة الكيان الفلسطيني المستقل الذي نأمل أن يأخذ دوره المأمول على الساحة العربية، وسنبقى سنداً لـ اخواننا وعونا لهم الى حين الوصول الى حقوقهم الكاملة. كما بادر الأردن، بعد ذلك، الى التفاوض على حقوقه في أرضه ومياهه، وقد توجت جهوده بالتوصل الى معاهدة سلام، أقرها مجلسكم الكريم بأسلوب ديمقراطي مشرف، هذه المعاهدة التي أعادت حقوقنا كاملة غير منقوصة في أراضينا ومياهنا.

لقد تجاوزنا، أيها الاخوة، مرحلة صنع السلام، وغداً من حقنا، بل من واجبنا، دخول مرحلة بناء السلام، حتى ينعم شعبنا بثمار نضاله الطويل وجهوده المضنية، ويأخذ دوره على الساحة العربية والدولية، آمناً مطمئناً. ولما كان معركة السلام استحقاقاتها، فإن حكومتي تهض بمسؤولية هذه المرحلة بجدية وثقة تتيح لنا الاستفادة القصوى من التنمية الشاملة التي ستشهدها المنطقة. إننا ونحن نعمل من أجل تنفيذ معاهدة السلام مع اسرائيل، لا يمكن أن نقبل تجاوز دورنا الطليعي في اقامة علاقات عربية نقية، وتوحيد الصف العربي في مواجهة تحديات مرحلة تتميز بالتكتلات العملاقة، لذا فإن حكومتي قد عملت وتعمل على تجاوز مرحلة الجفوة والتباعد مع بعض الدول الشقيقة، واعادة اللحمة الى العمل العربي، بعيداً عن المواقف المسبقة التي تجاوزتها الاحداث والمتغيرات الاقليمية والدولية. وسنستمر في العمل لرفع الحصار عن الشعب العراقي الذي ما تواني يوماً عن أداء واجبه نحو أمته، وكانت له في سبيل الدفاع عنها تضحيات جسام، ونحن نؤمن أن من حقه أن يتمتع بالحياة الحرة الكريمة في اطار من الحرية والديمقراطية والعدالة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

اننا عازمون كل العزم على وضع الأردن على خريطة العالم الاقتصادية، مستفيدين من موقعه المتميز، ومن عناصر الأمن والاستقرار فيه، ومن مسيرته التنموية في اطار من الديمقراطية والاعتدال. وقد جاء مؤتمر قمة عمان الاقتصادية لتتويجا لجهودنا في هذا المجال، ونتيجة طبيعية لمرحلة السلام، وقد استطاع الأردن بجهود المخلصين من أبنائه في الأجهزة الرسمية والقطاع الخاص، الذين عملوا بروح الفريق الواحد، أن يبرز انجازاته الحضارية في الاعداد والتنظيم وطرح المشاريع المجدية، وقد شهد له الجميع بالنجاح المتميز، وأملنا كبير في أن يلمس شعبنا الكريم ثمار هذه الجهود ونتائج هذا



العمل خلال السنوات القليلة القادمة، وذلك بتوفير المزيد من الخدمات الأساسية، وقيام العديد من الاستثمارات، وتوفير فرص العمل العديدة، وتطوير الاقتصاد الوطني بما يكفل تعزيز القدرة الذاتية لهذا الوطن العزيز، وتوفير حاجات المواطن، وتحقيق تطلعاته الى غد أفضل. وقد بدأت حكومتي بالعمل على تعزيز بنية الاقتصاد الوطني من خلال صيغة مثلى للمشاركة مع اوربا، والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد برزت خلال هذا العام مؤشرات الانتعاش الاقتصادي، ولقد كان لمجلسكم الكريم الدور البارز في هذا المجال، بانجاز رزمة مشاريع القوانين الاقتصادية، التي توفر مناخا مناسباً وبيئة جيدة للاستثمار المحلي والعربي والدولي. كما ازدادت نفقات الحكومة الرأسمالية بنسبة بلغت حوالي ٢٠٪، وازادت الصادرات الوطنية بنسبة ٢٦٪، وزاد الناتج المحلي الحقيقي بنسبة بلغت ٦٪، وتحقق للوطن مستوى جيد من الاستقرار المالي والنقدي الذي أدى الى الحفاظ على سعر صرف الدينار الاردني، وانخفض حجم المديونية من خلال شطب الديون او شرائها او اعادة جدولتها، وسنبقى نعمل بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية، لتخفيض أعباء هذه المديونية. وستستمر حكومتي باتخاذ الاجراءات التي تحد من الروتين، وتتميز بالبساطة والشفافية بهدف تفعيل الدور الريادي للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية.

لقد أصبحت خدمات البنية الاساسية تنتشر على كامل رقعة الوطن، وتعمل حكومتي على توسيع تلك الخدمات مع ضمان عدالة التوزيع، وايلاء عناية خاصة للمناطق النائية والمناطق الواعدة برفد الاقتصاد الوطني بعناصر القوة والمنعة. كما تعمل حكومتي على مأسسة الادارة العامة وتبسيط اجراءاتها وجعلها قريبة من المواطن، حتى يتمكن من الحصول على حاجاته بسهولة ويسر وعدالة ونجاعة.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

ان العملية التربوية هي أساس التنمية وقاعدة التقدم بالعلم والتكنولوجيا، ولذا فان حكومتي مستمرة في تنفيذ برنامج التطوير التربوي، بما يكفل اعداد الأجيال لمواجهة حاجات التنمية ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، وذلك بتعزيز الثروة المعرفية وتطوير الأساليب التربوية، وترسيخ مفاهيم المشاركة والتعاون والديمقراطية. وستولي حكومتي عناية خاصة للشباب، من خلال ايجاد تنظيم وطني شبابي يفجر طاقاتهم لخدمة بلدهم ووطنهم، مع تعزيز التوجهات الحديثة عبر الاعلام الواعي الملتمزم والتوجيه العقلاني المنفتح.

ونحن ندرك أن الاعلام والصحافة هما صورة الوطن أمام المواطن والعالم، ولذا فاننا سنعمل على تعميق دور كل منهما في اطار من الحرية المسؤولة، بعيدا عن الغوغائية وانكار الانجاز واغتيال الشخصية وتدمير السمعة أو الاختراق. وستبقى منا برنا ملتزمة بعقيدتنا وثوابت أمتنا، تدعو الى



سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، بمنأى عن التعصب أو الانغلاق، أو اتخاذ الدين وسيلة لتحقيق غايات ذاتية أو حزبية أو فئوية صغيرة. كما ستظل الحركة الثقافية موضع رعاية لتعزيز حرية التعبير، ودعم الكتاب والمبدعين، واقامة المزيد من المراكز الثقافية.

ان حكومتي معنية بتوفير الأمن الشامل للوطن والمواطن، الأمن الذي يضمن للمواطن الاطمئنان على نفسه وعرضه وماله، ويمتد ليكفل الأمن الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل ورعاية الأسر المحتاجة، وتوفير مشاريع العون الاجتماعي، واطلاق طاقات الخير لدى شعبنا الطيب، وضمان التكافل الاجتماعي وتوسيع مظلة التأمينات الصحية. كما يمتد ليشمل الأمن الغذائي، من خلال تطوير البرامج الزراعية، ودعم المزارع المنتج، وترشيد الانتاج والتسويق والتصنيع الزراعي، وتوفير مخزون غذائي كاف، واستمرار وصول الدعم الى مستحقيه بأسلوب مناسب.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

لقد جذرت مسيرتنا الديمقراطية، وأصبحت نموذجاً متميزاً يغبطنا عليه الصديق، ويحسدنا عليه الشانئ، وسنستمر نرعى هذه المسيرة حتى تؤتي ثمارها كلها، لخير هذا الشعب، وذلك في مناخ من الحرية والتعددية في الفكر والرأي والتنظيم، وفي اطار من الانتماء لهذا الوطن، والالتزام بمصلحته العليا. إن الديمقراطية لا تعني الفوضى والتجاوز على نظام هذا الوطن وثوابته، أو المس بالوحدة الوطنية والقاء السواد على كل انجاز واغتيال سمعة الوطن والمواطن.

وسنبقى نرصد هذه الظواهر التي تحارب الديمقراطية بسيفها، وسنتصدى لها بالاسلوب المناسب، وفق احكام الدستور والقانون، ونحن وإياكم مسؤولون جميعاً عن وضع حد لهذه الظواهر الغريبة على مجتمعنا البعيدة عن قيم أمتنا، اننا نعي بوضوح أن الاستقرار هو الأساس السليم لتحقيق كل تقدم ونمو، والذي بدونه يسود القلق والتخبط والسير نحو المجهول، وأن هذه المرحلة الهامة والواعدة ان شاء الله، تتطلب مفاهيم ومعايير جديدة، تستند الى الكفاءة والعطاء والانضباط، بالاضافة الى الايمان بهذا البلد واعطائه حقه من الوفاء والعرفان والانتماء، وهذه الامور تتناقض بصورة كلية مع ما نشاهده من محاولات النخر والتخريب من جهة، ومحاولات جلد الذات من جهة اخرى.

حضرات الأعيان، حضرات النواب

إن قضاءنا الاردني النزيه سينال كل رعاية واهتمام، وان حكومتي ستعمل بمختلف الوسائل والسبل على دعمه والحفاظ على استقلاليته، حتى يبقى ضماناً للعدالة وحماية حقوق المواطنين وحررياتهم. أما قواتنا المسلحة الباسلة، فقد كانت وما تزال، درع الوطن وسياجه المنيع، كما كانت اجهزتنا الأمنية على الدوام الرديف الأمين لهذه القوات، وهي العين الساهرة على أمن الوطن والمواطن. واننا إذ نسجل لقواتنا المسلحة الباسلة الجيش العربي، ما تميزت به من انضباط واخلاص لشرف



الجنديّة ونواميسها، فإننا نسجل لها بأحرف من نور بطولاتها وتضحياتها في كل المعارك التي خاضتها بشرف ورجولة، دفاعاً عن ثرى الأمة وحقوقها، كما نسجل لها بكل الفخر والاعتزاز أداءها المتميز، الذي جسّد صورة هذا الوطن الأبهى والأجمل، من خلال اسهامها في قوات حفظ السلام الدوليّة في عدد من بلدان العالم.

وأما أجهزتنا الأمنيّة التي كانت وما تزال مثالا في الانضباط والعمل المخلص، والسهر على الأمن الوطني، في إطار من المبادئ النبيلة والتقوى والخلق القويم، فهي ايضاً محط اعتزازنا وتقديرنا. وانطلاقاً من ذلك كله، فستعمل حكومتى على ايلاء قواتنا المسلحة الباسلة وأجهزتنا الأمنيّة، كل الدعم وتزويدها بأحدث الأسلحة والوسائل التي تمكنها من القيام بمهامها الجليلة، بكل كفاءة وتميز واقتدار. « رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات » صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



DESIGN
CENTER





خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ التَّهَانِيَّةِ
الْمُغْفُورِ لِرُؤُوسِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة
لمجلس الأمة الاردني الثاني عشر

الثلاثاء ٨ رجب ١٤١٧ هجرية
الموافق ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٦ ميلادية



DESIGN
CENTER



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْأَمِينِ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

حضرات الاعيان

حضرات النواب

«فبما رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر، فإذا عزممت فتوكل على الله، ان الله يحب المتوكلين»

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بِسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى بَرَكَتِهِ جَلَّتْ قُدْرَتُهُ، افْتَتَحَ الدُّورَةَ الرَّابِعَةَ لِمَجْلِسِ الْأُمَّةِ الْأُرْدُنِيِّ الثَّانِي عَشَرَ. وَاَحْمَدُ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ أَمْرَنَا شُورَى بَيْنَنَا، وَهَدَانَا إِلَى سَبِيلِهِ فِي انْتِهَاجِ الْمَجَادَلَةِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَاحْتِرَامِ التَّعَدُّدِيَّةِ، سُنَّةِ الْحَيَاةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا وَحْدَانِيَّةُ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ. وَبَعْدَ فَهْمِ نَحْنُ فِي هَذَا الْحَمَى الْعَزِيزِ، مِنَ الْمُتَفَكِّرِينَ الَّذِينَ يَدْرِكُونَ نَوَامِيسَ الْخَلِيقَةِ، وَسَبِيلَ الْوَصُولِ إِلَى الْحَقِيقِيَّةِ، بِالْحَوَارِ وَالشُّورَى، وَالْبَحْثِ وَالتَّقْصِي، وَالِاسْتِنْبَاطِ، وَالْقِيَاسِ وَأَعْمَالِ الْعَقْلِ، وَأَطْلَاقِ الطَّاقَاتِ وَتَهْيِئَةِ الْمَنَاحَاتِ، لِتُرْعَرَ عِ الرِّأْيَ الْحُرَّ الْمَسْؤُولَ، وَيَجْرِي التَّعْبِيرُ عَنْهُ فِي أَطَارِ الدُّسْتُورِ وَسِيَادَةِ الْقَانُونِ.

ان الرضى ليغمر النفس، لان الذي كابدنا وكافحنا وخططنا من اجله، على مدى سنوات (الرفقة) الطويلة العزيزة على قلبي، قد تحقق منه الكثير بتوفيق من الله سبحانه. وها هو دور الاردن الصغير بمساحته، وموارده المتواضعة، ملء الاسماع والابصار، محترم عزيز، آمن مستقر، مخلص للرايات التي تسلمها من الالاء والاجداد امين عليها. تحرسه عين الله الساهرة ويعزز قدراته ابناءؤه وبناته من شتى الاصول والمنابت، ويحمي ارضه وكيانه بنصر من الله جيش عربي مصطفوي عزيز، فيه الرجاء وعليه الامل يسنده ظهير امين ساهر من اجهزتنا الامنية المخلصة، التي نعتز بها ونقدر لها عطاءها الوطني الموصول، الى جانب قوات جيشنا العربي، درع الوطن وسياجه، وقررة عين قائده، الذي سيظل على الدوام موضع الفخر والاعتزاز، والرعاية والاهتمام، حتى يظل كما اردناه مثالا في الكفاءة والتمسك بنواميس الجندية الحققة.

وقد انجزنا وبنينا وحققنا للاجيال المتعاقبة، ما نعتبره باعنا للرضى في النفس، وشاهدا حيا على الثقة المتبادلة بين القيادة والشعب، خصيصة البارزة التي جنت هذا الحمى العزيز تقليات وعواصف وانواء كانت القدرة على تجنبها، وسط منطقة مستهدفة بشتى اصناف القلاقل انجازا



متميزا من اجل المصلحة العليا والاجيال جميعها . اما خصيصة الثانية التي تتمثل في استعدادنا الفطري للعطاء والتضحية واداء الاستحقاقات ، فهي تستدعي ان نبسطها وان نتفكر فيها بوعي وحرص ، وان نطوعها لتلائم مع المتغيرات والتطورات التي بيننا وفيما حولنا . فالشعب الاردني العظيم الذي كان مع امته ولامته في كل مواجهاتها ومعاركها، وسدد ثمن انتمائه دما زكيا طاهرا خالدا هو اطهر ما يمكن ان يدفع ، يدرك ان الجود لا يبذل لذاته وانما لما يحقق من اهداف ومصالح . وشعبنا يدرك بجلاء ايضا ، ان مقتضيات الامن ، ومخرجات الصراع العربي الاسرائيلي ، في منطقة هي الاكثر حروبا وصراعا ونزاعات كمنطقتنا هذه ، قد استهلكت ما كان يمكن ان يجعل الاردن واحة غناء خالية من الفقر والبطالة ، واستوجبت ان يفر ذراعيه وقلبه وروحه لاشقاء الروح المهاجرين العرب ، المسلمين والمسيحيين الذين اقتلعوا من ديارهم وشردوا قسرا وعنوة، فتلقاهم هذا الحمى الكريم العزيز ، بالمحبة والاحتضان والتكريم ، فأندمج الانصار والمهاجرون في وحدة مثلى عز نظيرها .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

لقد دفع شعبنا العظيم بمنتهى الايثار ونكران الذات استحقاق حقبة العدوان والحرب ، وهو يتحلى بأعلى درجات الانتماء والاحساس الرفيع بالمسؤولية والواجب . تلك حقبة عشناها ولا ننساها وهي خلف ظهورنا الان ، بكل ما فيها من دخان وآلام وبكل ما فيها من دروس وعبر وها نحن ندخل الان حقبة السلام والتنمية بما فيها من مكابدة وتوقعات وقد دخلناها ونحن نحافظ على خصيصة التي اشرت اليها الثقة المتبادلة بين قيادة نذرت نفسها وروحها لرفعة هذا الشعب والحفاظ على حقوقه وهويته الوطنية القومية وبين شعب تحدرت اليه مثل وقيم الانصار والمهاجرين بكل من تنطوي عليه تلکم القيم والمثل ، وابرزها الاستعداد والعطاء .

ونحن لم ندخل الحقبة الجديدة ونحن في وضع اقتصادي مريح بل كن ما نزال نعاني من الازمة الاقتصادية الكبرى التي شهدتها بلدنا العزيز في نهاية العقد الماضي وما ترتب عليها من ضنك وفاقه وما القت من احمال واثقال على شعبنا النبيل ومضيينا قدما في برنامج للتصحيح والاصلاح الاقتصادي وقد وقف شعبنا تجاهه وقفته المأمولة منه وهو يرنو الى فرج قادم لا محالة ووقفت معنا من اجل نهوضنا على اقدامنا واعتمادنا الكلي على ذاتنا دول كريمة صديقة وشقيقة عديدة نقدر وقفته معنا في الظروف الصعبة التي عشناها .



حضرات الاعيان

حضرات النواب

لقد حقق اقتصادنا الوطني انجازات كبيرة على طريق التنمية الشاملة عبر عقود من النماء تعاقبت عليه خلالها فترات من الضيق والانفراج النسبي وتمكن بجهود جميع المخلصين والعاملين في القطاعين العام والخاص من الوصول الى هذه المرحلة التي ننتقل فيها من الاعتماد على الغير الى الاعتماد على الذات وعلى انتاجية ابناء هذا الوطن لتحقيق الرفاه المنشود والتنمية الدائمة التي تنعكس ايجابا على مستوى معيشة كل مواطن .

كما تمكنا من بناء الاسس لاقتصاد منيع منفتح يتفاعل ويتكامل مع اقتصاديات الدول العربية ويندمج في الاقتصاد العالمي بعلاقة متكافئة متوازنة .

وقد عملت حكومتي على تعزيز المنعة لاقتصادنا الوطني واستمرت في معالجتها للاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة فتعزز الاستقرار المالي والنقدي وتنامت احتياطات المملكة من العملات الاجنبية وارتفع حجم الاستثمار المحلي والاجنبي ، واستمرت الصادرات بالنمو وتتنوع اسواق التصدير مشيرة الى زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتنا الوطنية في السوق الاقليمية وفي الاسواق العالمية الاخرى .

كما استمرت حكومتي في تعزيز البنية الاستثمارية المحفزة للقطاع الخاص والكفيلة باطلاق طاقاته الابداعية فقد انتهت من اعداد حزمة جديدة من القوانين الاقتصادية التي تكمل الحزمة التي اقرها مجلسكم الكريم خلال العام الماضي وتشمل الحزمة الجديدة قوانين للشركات والاوراق المالية والجمارك وحماية الانتاج الوطني وادارة واستثمار املاك الدولة كما ستقدم حكومتي لمجلسكم الكريم قانونا جديدا للمنافسة ومنع الاحتكار وقانونا لايجار الالات والمعدات وقانونا معدلا لقانون المناطق الحرة وآخر معدلا لقانون صيانة اموال الدولة .

وتستند هذه القوانين في فلسفتها على ضرورة تعظيم دور القطاع الخاص في النشاطات الانتاجية في اطار من الحرية الاقتصادية ووضوح الادوار والصلاحيات والواجبات وبما يسمح بالمساءلة والرقابة الكفؤة غير الجائرة . كما ستمكنا هذه القوانين من رفع مستوى انتاجنا الوطني الى المقاييس الدولية وحمايته من المنافسة غير العادلة المحلية منها او الاجنبية .



حضرات الاعيان

حضرات النواب

تعمل حكومتي بخطوات واضحة ومدروسة لتنفيذ ما ورد في بيانها الوزاري وفق جدول زمني محدد تقوم بتنفيذه مختلف دوائر الدولة ومؤسساتها وستعمل حكومتي على الاستمرار في تنفيذ ما ورد في بيانها الوزاري حتى تتحقق الاهداف التي رسمناها لها وستضع الموازنة الجديدة للدولة امامكم وتجزها معكم بما يعزز الاصلاح ويعمم مكاسب التنمية التي نسعى جميعا لتحقيقها .

وقد استمرت حكومتي في تبسيط الاجراءات الحكومية للمواطن والمستثمر كما قامت بمأسسه عملية التخاصية بما يكفل شفافية الاجراءات وعدالتها ويضمن حفاظها على المال العام ومكتسبات التنمية السابقة . وستستمر حكومتي في تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الانتاج الوطني من خلال توسيع دوره في اقامة مشاريع البنية التحتية وبخاصة في مجالات الاتصالات والطاقة والنقل والمياه والسياحة في الوقت الذي تعزز فيه دورها الرقابي لضمان وصول خدمات البنية التحتية الى جميع مناطق المملكة والحفاظ على البيئة وضمان وصول هذه الخدمات الى المواطن باقل كلفة ممكنة .

وتوطيداً للعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية الشقيقة قامت حكومتي بانعاش التكامل والتفاعل معها في مختلف المجالات الاقتصادية فعقدت اتفاقية لانشاء مناطق تجارة حرة مع عدد من الدول العربية اضافة الى فتح المجال للعمالة الاردنية لاستئناف دورها التنموي في الدول الشقيقة بما يعود بالنفع عليها وعلى الاقتصاد الوطني . كما استمرت حكومتي في مسعاها للانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال التفاوض لابرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي وللانضمام لمنظمة التجارة العالمية بحيث يتحقق الانفتاح الاقتصادي بشكل تدريجي يمكن من زيادة كفاءتنا وقدرتنا التنافسية في الاقتصاد العالمي . كما شرعت حكومتي في تقوية شبكة الامان الاجتماعي من خلال حزمة اجتماعية متكاملة لاحتواء اثار الفقر ومعالجة مشكلة البطالة وتضييق الفجوة بين فئات المجتمع المختلفة وتستهدف هذه الحزمة في المدى القصير رفع مستوى الدخل والمعيشة للفئات الاقل حظا الى الحد الادنى المقبول لتوفير حياة كريمة لابناء هذا المجتمع ولقد بدأت حكومتي اعادة النظر في برامج صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل وصندوق الزكاة ليشمل جميع المحتاجين ويوفر الحد الادنى من المقبول للعائلات المنتفعة منهم كما تستهدف القضاء على مسببات الفقر والبطالة في المدى المتوسط . كما بدأت بوضع البرامج التفصيلية لتزويد هذه الفئات بجميع الحاجات الاساسية من خدمات تعليمية وصحية وتأهيلية بما يمكن من القضاء على الفقر من خلال زيادة الانتاجية والمساهمة في التنمية والمشاركة في الانتماع من ثمارها كما تتضمن هذه البرامج تطوير مرافق البنية التحتية في المناطق الاقل نموا لضمان العيش الكريم والمشاركة في الانتاج وتتضمن هذه



الحزمة برامج خاصة للتدريب والتمويل بما يمكن من التوظيف الذاتي في مشاريع صغيرة مولدة للدخل تحفظ كرامة المواطن وتساعد في تحقيق تطلعاته الى مستقبل افضل له ولابنائهم وفي ضوء الاحتياجات الاستثمارية الكبيرة لتنفيذ هذه الحزمة بدأت حكومتنا التشاور مع الدول الصديقة والمؤسسات الدولية والاقليمية للمساهمة في تمويلها .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان الاردن الذي انجز وبنى وحقق في حقبة الحرب والصراع والانفاق الهائل على مقتضيات الامن والذي استوعب هجرات اشقائه المتلاحقة والذي تعرض لاهوال ازمة الخليج لقادر على ان يحقق اضعاف ما تحقق في حقبة السلام الذي ما ان تستكمل حلقاته الفلسطينية والسورية واللبنانية حتى ينجلي عن فرج للمنطقة باسرها بأذن الله .

ان السبيل الوحيد للخروج من الازمة الحالية التي تعاني منها العملية السلمية هو تنفيذ كافة الاتفاقيات المعقودة بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل فيما يتعلق بمرحلة الانتقال والتقدم الحثيث الى التفاوض الجدي ضمن المرحلة النهائية من اجل تحقيق السلام العادل والدائم وسنواصل دعم الاشقاء في السلطة الوطنية الفلسطينية في مسعاهم للتوصل الى حل نهائي يضمن لهم حقهم في تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني واقامة دولتهم وممارسة السيادة الكاملة على ارضهم ورسم معالم الطريق التي يختارون لانفسهم .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

لقد حظيت المدينة المقدسة ومسجدها المبارك ومقدسات اتباع الديانات السماوية فيها باهتمام الامة عربا ومسلمين عبر الاجيال ومر العهود وقد اكرم الله سبحانه وتعالى الهاشميين بأن كان لهم شرف الدور المتميز في رفعة الامة وتحقيق نهضتها وتقدمها وقد كان للقدس الشريف الحظ الاوفر فيه فكان اهتمامهم بها وبدرتها المسجد الاقصى المبارك اهتماما موصولا وعطاؤهم لها عطاء غير مقطوع ولا متوقف فالشريف الحسين بن علي طيب الله ثراه مفجر الثورة العربية الكبرى الذي يرقد الى جوار المسجد الاقصى المبارك ضحى بكل عرض الدنيا في سبيل القدس وفلسطين وحقوق اهلها فيها اما الجد المؤسس المغفور له عبد الله بن الحسين فقد قضى شهيدا على ثرى الاقصى الشريف واما الجيش العربي الهاشمي فقد قدم قوافل الشهداء دفاعا عن القدس ومسجدها المبارك تأكيدا لعمق تعلق الهاشميين بالقدس ومقدساتها واهتمامهم بها . ولما وقعت المدينة المقدسة تحت الاحتلال حرص الاردن وبمتابعة مستمرة مني على ان يؤدي دوره كاملا تجاه قضية العرب والمسلمين الاولى



وتجلى دوره في القدس وسائر الاراضي المحتلة في الحفاظ على المقدسات والاقواف الاسلامية والقيام عليها من خلال تعيين العلماء والائمة والوعاظ والخطباء والحراس وفي بناء المساجد والكليات والمعاهد واحياء التراث الاسلامي والمحافظة على الاوقاف واعمارها وصيانة الاثار والمخطوطات الاسلامية وكشف خطر الاحتلال في تهويد المدينة المقدسة على المستويات العربية والاسلامية والدولية وبذل كل ما في وسعه للوقوف في وجه هذا الخطر وللمحافظة على الوجه العربي والاسلامي فيها وقد تم تتويج هذه الاعمال بانجاز الاعمار الهاشمي الثالث للمسجد الاقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة ولقد تشرفت بفضل من الله وعونه باداء واجبي في ذلك باسم الهاشميين جميعا ولقد اعلنا بكل وضوح التزامنا امام العرب والمسلمين ان المسؤوليات تجاه المقدسات وديعة وامانة نسلمها للدولة الفلسطينية بعد استكمال محادثات الوضع النهائي وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

وامام ما يتعرض له اسلامنا العظيم من حملات ظالمة متجنية فسوف تعمل حكومتي على المشاركة الفاعلة في الجهود المبذولة على المستوى الدولي لبيان الصورة المشرفة للاسلام ودوره الفذ وانجازته المتميزة في بناء الحضارة واثراء الحياة الانسانية عبر العصور واؤكد هنا ان اي ممارسات خاطئة ترتكب باسمه لا تمس حقائقه الناصعة ومبادئه الراسخة وان هذا قد يقع في ظل كل الاديان والفلسفات ذلك ان الشطط في المعاملة والحرمان من الحقوق والجهل واليأس امور تؤدي غالبا الى ردود الفعل السلبية وتوقع البعض في حبال المتطرفين الذين يسهل على بعضهم عندئذ استغلال اولئك باسم الدين في ارتكاب ما لا علاقة له بالدين بل هو تشويه له ولعقيدتنا السمحة واساءة بالغة تستفزنا في كل مرة للنهوض للدفاع عن حقيقة اسلامنا وديننا وعقيدتنا ولا بد من تظافر الجهود لنتاح فرصة الحياة الكريمة لكل انسان على هذه الارض فلا تمس حقوقه ولا يعتدي على حرите وكرامته ولا تحتل ارضه ووطنه لنتمكن جميعا من منع الشطط والانحراف والحد منهما .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان الرضى ليملاً نفسى وانا ارى المواطن الاردني عزيز الجانب موفور الكرامة يتمتع بحقوقه الدستورية الكاملة وان الامل ليعمر وجداني وانا ارى حكومتي وهي تعمل بجهد واخلاص وشفافية على اعادة هيكلة مختلف القطاعات من اجل مزيد من العدالة والتطور والمعاصرة .
لقد تجذرت الشورى والديمقراطية وتنوعت منابرها وتجاوزنا المراهنة على قصر عمرها او تمنى ان تكون مفرغة من محتواها وها هي التعددية السياسية تأخذ مداها وتعد بثمار طيبة ناضجة بعد ان



منحها القانون الحصانة الكافية ليسمح لمختلف الاتجاهات السياسية والفكرية بالعبور من خلالها . وهذه التعددية كفيلة بقطع الطريق على الذين لا يريدونها وسيلة تضمن الوضوح والشفافية حين يواصلون التعبئة والتحريض وفيهم من ظلوا يعتقدون بانهم قادرون على بناء مسارات موازية والخروج على ما اجمع عليه مجتمعا من مكاسب لنا جميعا تعظيمها بعد ان توافقنا عليها لمصلحتنا العامة . اما اعلامنا وصحافتنا فسنبقى الحريصين كما كنا على حريتها المسؤولة لتكون منابر حق متاحة لكل الاقلام المستنيرة والنظيفة وميادين للحوار الحر الهادف المسؤول الذي يثري مسيرتنا الديمقراطية في مناخ من الوعي والالتزام بالمصلحة الوطنية العليا بأمانة وشرف واخلاص .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

سنستمر في مسيرتنا الديمقراطية وفي تعزيز المناخات الكفيلة بانضاج هذه المسيرة لطرح ثمارها المباركة على الشعب كله وسنستمر في رصد الممارسات التي لم تفهم الديمقراطية بعد على انها امثال الاقلية لقرار الاكثرية . واحترام الاكثرية لرأي الاقلية وحققها بالتعبير عنه وعلى اعتبارها سييلا للاستقرار وركنا من اركان الدستور لا وسيلة لتجاوزه او تقيفه من محتواه .

وها هو البرلمان الاردني العتيد الذي يضم في جنباته خيار الشعب الاردني الحر النزيه يمارس مسؤولياته الدستورية بكل نجاح وفاعلية وقد تجلى في دستورنا الفصل بين السلطات الثلاث على ابهى اشكاله ومضامينه بعيدا عن الهوى الشخصي والغرض الصغير ونحن نراجع الان بكل روية وموضوعية كل ما يتعلق بالعلاقات بين السلطات وخاصة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بهدف تطوير هذه العلاقة وتعزيزها لتؤدي كل سلطة منهما دورها وتقوم بمسؤولياتها الوطنية بعيدا عن المؤثرات التي تشكل معيقا او تثير من السلبيات ما يخشى معه من الاضرار بالهدف الوطني الجليل الذي حدا بنا الى قبول مبدأ الجمع بين موقعي الوزارة والنيابة .

ونحن نعتز في هذا البلد اننا انجزنا مشروع قانون مركز دراسات الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان وقد رفع الى مجلسكم الكريم وذلك من اجل احداث نقلة نوعية اخرى في مجال بناء مؤسسات مجتمع دولة القانون . وسنمضي قدما في مسيرتنا الديمقراطية في تعزيز حرية الرأي والحريات العامة كافة لا يثينا عن عزمنا في تحقيق المزيد من التقدم والتطور والازدهار استمراء البعض جلد الذات والتقليل من مكانه وطنهم وبلدهم او استمرار البعض في انكار الانجازات والتعامي عن حقيقة ان الاردن اضحى موضع تقدير بسبب انجازته في مختلف الحقول الاقتصادية والسياسية .

ونحن حين ننظر الى خارج الوطن فلا بد لنا من الاقتباس من تجارب وانجازات الاخرين ما نحتاجه لتعزيز مسيرتنا الديمقراطية ولتطوير قدراتنا التكنولوجية اما ان نشهد حقول الانجاز والتقدم فهو



ما يستدعي الرثاء ويستوجب الشفقة على اصحابها الذين اصابتهم غشاوة وختم العجز او البحث عن دور او تمويل على قلوبهم وابصارهم .

ان حقيقتي العلنية والشفافية المطبقتين قولاً وفعلاً ودائماً بإذن الله هما الامثل والسلطة والمعارضة المنزهة عن الغرض الحريصة على سلامة المسيرة الوطنية هما السبيل لتحقيق الانجازات الكبار والخدمة المخلصة اما استهداف الوصول للسلطة التنفيذية بما يجعل كل من هو خارج اطارها يشرع بالعمل من اليوم الاول لتشكيل اية حكومة بهدف اسقاطها فسلوك مشين حقا وغير مسؤول ايا كان مصدره فالمسؤولية وتحملها شرف وواجب وليست مغنما كما ان المعارضة الموضوعية الهادفة الى تحقيق حسن الاداء هي وحدها الجديرة بالاحترام والتقدير وهي وحدها المطلوبة والمسيرة كفيلة بتخليص ذاتها من مختلف اشكال الممارسات التي لا تتفق ومحتواها الدستوري والاخلاقي والانساني ذلك ان شعبنا العزيز المتميز بالوعي يتابع ويراقب واجهزتنا الامنية الامينة على المسيرة المتحلية بخلق قويم واخلاص وانتماء وانضباط وامثال للدستور والقانون تتابع وتراقب وتحول الى القضاء كل من ينتهك القانون والوفاق الوطني ويشكل اختراقا لها لينال القصاص العادل الذي لاولي للباب فيه حياة واستمرار واستقرار .

اما القضاء الاردني فسيظل موضع تقديرنا واهتمامنا ليتطور ويكون ابدا معروفا بالحياة والنزاهة والاستقلالية وليكون مرفقا من موافق الدولة الاردنية الحديثة يؤوب اليه ذوو الحاجات والظلمات وليس امامه من هو ذو امتياز الجميع امامه سواسية كأسنان المشط ينتصر لذي الحق من المتجاوز على حقه دون اعتبار لمكانه هذا او ذاك محققا العدل بكل حرية .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

انه لما يدعو الامل والارتياح ان نلمس وابناء الامة جمعاء الاتجاهات السياسية المحموده التي اخذت تظهر مؤخرا بعد الاحداث العاصفة الاخيرة التي مرت بها على الامة واثنختها بالجراح والويلات والكوارث التي طالما حذرنا من وقوعها ومن الاثار التي ستنتج عنها . فقد تحسنت العلاقات العربية العربية بعد قطيعة مدمرة ضارة كادت لولا فضل الله وحكمه اخواني القادة العرب ان تصل الى الشارع العربي الذي ظل يؤمن ونحن معه بان امتنا امة واحدة وان خيارها وقدرها ان تلتئم في فلك واحد في عصر التأمّت فيه امم شتى في منظومة واحدة رغم ما بينها من حروب ودماء امتدت الى عدة عقود فاستقام حالها وحققت حضورها المحترم في الحياة وبين الامم وسينصب عملنا مع الجميع على اعادة اللحمة بين اقطار الامة كافة دون استثناء على قواعد متينة من الاحترام المتبادل وعدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية والخارجية والخيارات الحرة للشعب العربي في مختلف اقطاره لاختيار الصيغة التي تناسبه لحياته ومستقبله .



حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان جهودنا المنصبة على احلال السلام العادل الشامل القابل للاستمرار والحياة ستكون على وتاثرها القصوى لايماننا الراسخ بان لا بديل عن السلام الا الدمار والخراب والموات .
وان كل ما يعترض مجرى السلام الهائل من اطماع خرافية ومن اوهام محكوم عليه بالزوال طالما ان الهدف هو السلام الدائم الذي يشكل حاضنة التنمية المنشودة هدف الشعوب جمعاء وهدفنا الذي يتعاضم عملنا من اجل تحقيقه نفعاً لأهلنا ودفعاً للآفات التي تعصف بالشعوب واذاها عن بلدنا العزيز الكريم وعن مواطننا الأبي، مزارعاً مجداً، وصانعاً مبدعاً، وتاجراً شريفاً، ومهنياً، حاذقاً .
ان امامنا الشئ الكثير لنفعله لإعادة صياغة حياتنا وتكييف مرافقنا لتصبح في مستوى ما طرأ على العالم من متغيرات فلسنا نرتضي لاجيالنا الحاضرة والمقبلة الا ما يمكنها من ان تعبر عن قدراتها المتميزة وطاقاتها الخلاقة الخيرة ليرثوا الارض عبادا صالحين مجددين متخففين من كل ما يعيقهم عن ان يكونوا اسيادا احرارا في وطن اشدناه حرا كريما عزيزا .
قال تعالى «دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام ،واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،



DESIGN
CENTER





خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصَّاحِبِ الْجَلَالِ الْهَاشِمِيِّ
الْمُغْفُورِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالِ

في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى
لمجلس الأمة الاردني الثالث عشر

السبت ٢٩ رجب ١٤١٨ هجرية
الموافق ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٧ ميلادية



DESIGN
CENTER





بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله العربي الهاشمي الامين

حضرات الاعيان

حضرات النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

وبسم الله ، وعلى بركة الله ، افتتح الدورة الاولى لمجلس الامة الاردني الثالث عشر ، واحمد الله جل وعلا ، ان صان للحكم شرعيته الثابتة المستمرة وحفظ له مرجعيته الاسلامية منذ بداية البدايات وعبر الثورة العربية الكبرى وحتى هذا اليوم والى ان تتحقق الاهداف السامية والغايات النبيلة التي قامت من اجلها الثورة ، بعون الله .

ولحكمة ارادها ويريدها سبحانه وتعالى ، يجئ انعقاد مجلسكم الموقر هذا ، مع نهايات ايام القرن العشرين ، وبزوغ شمس القرن الحادي والعشرين ، ليكون بمشيئة الله ، عنوانا مباركا لحجيج بلدنا في طيات القرن الجديد ، وطليلة قادرة مقتدرة ، على مواجهة ما يحمله من تحديات وما يتطلبه من جهود وتضحيات .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

لقد ولد مجلسكم هذا من صميم الارادة الصادقة لشعب بلدنا الصادق الامين . وجاء تعبيراً عن الرغبة الحرة للناخبين في المدن والارياف والبوادي والمخيمات ، ليكون تجسيماً لارادة الامة في دفعكم الى صلب المسؤولية الوطنية وحملكم الى مركز الفعل والتأثير .

ولئن كانت الحكومة قد التزمت وأوفت بانجاز الانتخابات حرة نزيهة ، وفي موعدها المحدد وفق الدستور والقانون ، فان نتائج هذه الانتخابات قد خرجت بنا من مناخ سادته الحرية الكاملة والفرص المتكافئة ، الى مرحلة تتعدد فيها المسؤوليات والواجبات ، وتتدافع الاهداف والغايات ، وهو ما نثق بعزمكم على مواجهته ، وقدرتكم على انجازه وتحقيقه .

واذا كنا قد حرصنا ، منذ البداية ، على مشاركة الجميع في تلك الانتخابات ، فاننا كنا وسنظل حريصين كذلك على ان يكون لكل صاحب رأي ما يريد ، حتى يظل الاختلاف في الرأي صحيحاً وراقياً يثري حياتنا السياسية بالتنوع الصحي ويفني مسيرتنا بالتعدد الذي تتزين به الديمقراطية فهنيئاً لمن فاز ثقة الشعب وصوت الامة وهنيئاً للوطن ولاءً أبنائه واخلاص رجالاته .

ان العائلة او العشيرة في بلدنا ، مثلما هي في كل بلد واحدة من خلايا المجتمع التي تكون الشعب



بمجموعه ، تصون مثله الرفيعة وتحفظ قيمه النبيلة ، وتدفع بتقاليده الحلوة وعاداته الكريمة دوما الى امام . ولقد كانت العائلة ، مثلما كانت العشيرة في هذا الوطن الغالي ينبوع خير وعطاء ، ومعين شرف وكبرياء . ولم تكن يوما ، لا عبء ولا عيبا ، ولا نقيصة او مذمة لا قدر الله . فاذا كنتم قد جئتم من تلك الينابيع المباركة ، والمصادر النظيفة ، فهنيئا لكم ذلك ، وهنيئا للدولة بكم . ان كل واحد منكم هو من الوطن وللوطن . والوطن هو وطن كل عائلة وكل عشيرة ، ووطن كل مواطن ، في الشمال والجنوب والشرق والغرب سواء بسواء .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان الدعامة الاساسية للديمقراطية التي ننعم بها ، ولكل ديمقراطية اخرى ، تتمثل اول ما تتمثل ، في التعاون الصادق الموصول بين السلطات الثلاث ، التنفيذية ، والتشريعية ، والقضائية ، ثم بينها وبين القوى السياسية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، وفي النهاية بينها وبين الشعب بمجموعه ، او الامة بأسرها . ان المجتمع الحديث هو مجتمع التكامل والتناسق ومجتمع التضامن والتآزر ، لا مجتمع التباعد والتنافر ، ولا مجتمع التقاطع والتجاوز .

ولئن كانت الحكومات تأتي وتروح ومجالس الامة تتبدل وتتجدد والسلطة القضائية تتطور وتتغير . . . فان الدولة التي تطوي اجنحتها كل هذه السلطات هي الباقية الخالدة . لان الشعب اولا واخيرا هو الخالد المتجدد على مر الزمان . ان كل ما تحمله الحكومة من أنشطة وما تديره من اعمال في كل ساح ، هو للدولة ومن اجل الدولة ، وفي سبيل الدولة . فالاعلام هو اعلام الدولة ، والصحة هي صحة الدولة ، والزراعة زراعة الدولة . وهكذا ولا ينبغي لاي نشاط من النشاطات ، ولا لاي جهد من تلك الجهود ، ان يتقلص ، او يتراجع ، او يتقزم ، بحيث يصبح منسوبا لغير الدولة في يوم من الايام . ولان الموظف هو الاداة الرئيسية والخطيرة في يد الحكم ، لتنفيذ مهامه واداء واجباته ، نحو المواطن والوطن ، فهو الذي يظل امينا على مصالح الشعب وقضاياه . . . وفيا لاهدافه وامانيه . وهو وسيلة بناء صروح الدولة وتشبيد اركانها . ومن هنا ينبغي ان يكون دوما موضع العناية والتقدير ، مثلما يجب عليه ان يمون ابدا ، مستحقا لكل عناية ، جديرا بكل تقدير

ولئن كان « الروتين » هو العدو الاول لانطلاق مأيوديه الموظف من الخدمات العامة ، فان « الفساد » هو المعول الاكبر لهدم كل قائم من تلك الخدمات وتقويض كل امل بتقدم البنيان . وليس هناك في الوطن ولا في الدولة ، من ينبغي ان يتصدى لمحاربة العدوين اللدودين ، للتقدم والرقي ، اكثر من الموظف نفسه : نواة الادارة السليمة ، وعصب الحياة النابضة الكريمة . لكن مجتمعنا ، ايها السادة الاعيان والنواب المحترمون ينبغي ان لا يكون «مجتمع الوظيفة» بحال من



الاحوال . ففي ذلك المجتمع ، حيث يصبح الكرسي هو الوطن ، والوظيفة هي القضية ، تفقد الاشياء قيمتها ومعناها ، وتضيع من بين يدي الشعب مثله ، واحلامه ، وامانيه . ان وطننا يجب ان يتحول بمجموعه الى ورشة عمل دائم . لكل واحد من ابناؤه دوره وعليه واجباته . الكاتب والفنان . والعامل والمزارع . والموظف ورجل المهنة . ورشة لا مكان فيها للمتفرجين ولا للمهملين . ان حركة بناء الوطن مثل الحياة نفسها ، دائمة لا تتوقف . واذا لم يتول ابناء الوطن بناء وطنهم ، فليس من حقهم ان يكتفوا بالنقد والشكوى ، ولا بالذم او التجريح ، ولا ان يتطلعوا الى الاخرين كي يتولوا بناء وطنهم نيابة عنهم . والبناء ، اولا واخيرا ، جهد وعطاء . وولاء وانتماء . فليبذل كل واحد منا كل ما يقوى عليه من جهد . وليعط لهذا البلد ، كل ما تملكه نفسه من قدرات وطاقات . ومثلما ينطبق كل هذا على سائر المواطنين ، فانه بالتاكيد ينطبق على سائر السلطات . فأي سلطة ينبغي ان لا تجلس لتتفرج على اداء سلطة اخرى . وانما ينبغي ان يكمل عمل كل سلطة ، عمل السلطة الاخرى ، كله الى ما يشبه الاوركسترا الهائلة العدد والعدة ولكنها دائما وابدا تعزف سيمفونية واحدة .. هي سيمفونية الوطن .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

اما عمل السلطة التشريعية فيأتي منطلقا من هذه القلعة المباركة الحصينة ليزين جبين الدولة زينه عمل السلطة التنفيذية ومنحه كل اسباب البهاء . ويترادف معهما عمل السلطة القضائية في صرحها المنيع ، لينشر في ربوع الدولة معنى العدل الذي لا يستقيم من دونه حكم ، ويرسخ في جنبات الدولة قيم الحق التي لا تزهر من دونها حياة ، ويصون في اركان الدولة حقيقة الحرية التي لا تتحقق ولا ترقى من غيرها ، انسانية الانسان . ومثلما كان عضو السلطة التشريعية تعبيرا صادقا وامينا عن ارادة الشعب ، فان كل عضو في السلطة القضائية ينبغي ان تعبيرا صادقا وامينا عن مثل الشعب وقيمه وفضائله .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

من اجل كل ذلك ، ومن اجل غيره من اهداف الدولة وغاياتها ، سوف تتقدم حكومتي الى مجلسكم الموقر بمجموعة من الوانين والتشريعات : بعضها يستهدف تحديث وتطوير تشريعات وقوانين قائمة ، وبعضها الاخر يجئ لفتح آفاق جديدة ، من آفاق التطور والبناء . وسيكون في طليعة تلك القوانين قانون انتخابات جديد ، يراعي التحولات والتطورات السياسية والاجتماعية التي يفرضها العصر ، ويحقق المزيد من المساواة والعدالة بين سائر المواطنين ، ويحافظ على الثوابت في مسيرتنا الوطنية .



كما ستعتمد الحكومة الى التقدم للمجلس الكريم بتشريعات جديدة تستهدف تطوير قوانين الاحزاب والنقابات ، ضمانا لحسن الأداء وضبط الممارسات وصونا لحقوق الشعب ومصالح الوطن بعون الله . وكانت حكومتي قد تقدمت من المجلس الموقر بقانون المطبوعات الذي تم اصداره بشكله المؤقت استجابة لتوجه مجلس النواب السابق وبعد ان منيت الرسالة الصحفية النبيلة في مرحلة سابقة . بما لا يتمناه لها اعداؤها واعداء هذا الوطن وبعد ان جنح بعض من اقتحم الساحة الصحفية من امتهن النعي على الوطن والدولة والشعب والطعن في القيم والمثل والتعدي على المصالح والشؤون العامة والخاصة .

ولقد جاء القانون المؤقت ذاك ، لا لتقييد الحريات وتكميم الافواه ، ولا للانتقاص من اي انجاز حقيقي للقانون السابق ، وانما لتنظيم قطاع الصحافة وهو من الدولة وللدولة ومن الشعب وللشعب وتحديد ما لذلك القطاع من حقوق وما عليه من التزامات .

ولان القضاء النزيه المتفهم للمتغيرات والمتفاعل مع العصر في مقدمة الثوابت التي تقوم عليها دولة القانون والمؤسسات فلسوف تواصل حكومتي جهودها للنهوض بالقضاء تشريعات ومؤسسات ، وفق خطة تضمن للهيئات القضائية العمل في ظل افضل الظروف واحسن الامكانيات .

حضرات الاعيان حضرات النواب

اما قواتنا المسلحة - مؤسستنا العسكرية الباسلة - فلسوف تبقى ، كما كانت على الدوام ، عنوان عزة وفخار يعلو هامة الوطن ويرفع رؤوس المواطنين . لقد كانت قواتنا تلك رفيقة الدرب على كل قمم المجد التي بلغها بلدنا عبر مسيرته الطويلة . وكان لها مع مؤسساتنا الامنية الامينة الدور المميز في حماية الوطن والمواطن ، وحفظ سلامة وأمن المجتمع . وكانت معها ، وبوعيتها الوطني ، وانتمائها الصادق ، وولائها المكين ، نموذجا للكفاءة والانضباط ومثالا للخلق الرفيع والسلوك النبيل ، في المنطقة وفي الدنيا بأسرها . ولم يقتصر الدور الكبير على الساحة الوطنية وانما تعداها الى الساحات الدولية المختلفة حيث ساهمت في حفظ السلام الدولي في العديد من الاماكن والبلدان فكانت خير رسول للاخلاق العربية والصفات والمزايا الاردنية الرفيعة . ولسوف تواصل حكومتي ، وبتوجيه مباشر مني ، وبكل الدعم الذي تستحقه بجدارة ، القيام بواجبها تجاه المؤسسات الغاليتين وتوفير الامكانيات اللازمة لتطوير القدرات وتنمية الكفاءات في اطار من التوازن الامثل بين سني الخدمة واعباء التأهيل وادارة الموارد تمكينا لهما من الاستمرار في اداء الرسالة على الصعيد الوطني وعلى كل صعيد .

كما ستواصل حكومتي اهتمامها بمؤسسة المتقاعدين العسكريين لمضاعفة قدراتها على التوسع في نشاطاتها الهامة والتنوع في خدماتها الاساسية تحقيقا للاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي قامت من اجلها ، ووفاء للجهود الكبيرة والمشرفة التي قدمها اعضاؤها في خدمة بلدهم الغالي على مر السنين .



حضرات الاعيان

حضرات النواب

ما كان السلام يوماً ، الاخيـارا استراتيجيا لنا ولاشقاؤنا في الوطن العربي الكبير ، لكننا في الاردن اردناه ونريده سلاما شاملا دائما ، قائما على الحق والعدل ، مستندا الى الشرعية والمواثيق والالتزامات الدولية . والسلام ، بهذا المفهوم ، ليس خيارا اردنيا ، فحسب ، وانما هو ايضا خيار لسائر الاطراف . خيار للشعوب مثلما نرجو ان يكون خيارا للقادة سواء بسواء . ولئن أصاب مسيرة السلام بعض التعثر في الاونة الاخيرة نتيجة التعنت والعناد من جانب الحكم في اسرائيل فاننا نؤمن بأن اصرار الشعوب على خيار السلام سوف ينتصر في النهاية على سائر العقبات حتى تنعم المنطقة بأسرها بما تتطلع اليه من تقدم وازدهار .

ولئن كنا ، على اختلاف المراحل والعهود قد قدمنا للسلطة الفلسطينية كل العون الاخوي الصادق فاننا ، وفي هذه المرحلة بالذات ، وفي سائر المراحل المقبلة سنستمر في دعمنا لاشقاؤنا في تلك السلطة ، بما يضمن للشعب الفلسطيني الوصول الى حقوقه المشروعة واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس .

وكما هو شأننا على الدوام ، فقد استمر حرصنا على التنسيق المتواصل مع اشقاؤنا في الوطن العربي وبخاصة مع الشقيقة الكبرى مصر خدمة لمسيرة السلام على المسارات الفلسطينية والسورية والبنانية على وجه الخصوص .

ولان التعاون والتنسيق مع الاشقاء العرب احد الركائز الاساسية للاردن فكرا ونهجاً وممارسة ، فلقد بذلت جهود كبيرة في هذا الاتجاه ، من خلال اللقاءات المباشرة مع القادة والمسؤولين في الدول العربية . كذلك من خلال تفعيل الاتفاقيات واللجان المشتركة والالتزام بالقرارات العربية المختلفة . وقد ظلت معاناة الشعب العراقي الشقيق تؤرقنا وتؤرق معنا الكثيرين في هذا العالم . ومن هنا فاننا نقف بكل امكاناتنا مع رفع تلك المعاناة عن اهلنا في اطار الحرص والمحافظة على وحدة التراب الوطني للقطر الشقيق .

ان الموقف العربي ، في هذه المرحلة بالذات ، من مراحل التاريخ العربي المعاصر ، وربما في سائر المراحل اللاحقة يحتاج الى الكثير من التواصل والتفاهم ان لم يكن يحتاج الى كل التفاهم والتواصل . وهو يفتقر الى الصفاء والصدق في التعامل وبناء العلاقة ربما اكثر مما كان يفتقر اليهما في اي وقت من الاوقات . وهو بالتأكيد ، وفي ضوء مقتضيات المصلحة العربية الحقيقية ، يفتقر الى الخروج من دوامة التجريح وصيغ الاتهام والادانه ، واللجوء الى منطق العقل والحكمة واسلوب بناء الصداقات والعلاقات الايجابية المثمرة .



وفي موضوع اسرائيل بالذات ينبغي التمييز بين موقف الحكم وموقف الشعب والكف عن خدمة الموقف الاسرائيلي الحالي باتباع اساليبنا القديمة البالية . ونحن بذلك اما ان نكسب فيكون الكسب من صنعنا او نخسر فيكون الخسران من صنعنا كذلك . لقد شجعت الامة من اساليب التجريح لهذه الجهة او تلك وأن لبعض ابنائها ورجالها ان يبلغوا سن الرشد وان يتقوا الله في امر شعبهم ومصير امتهم لا سيما في هذا الزمان ، زمان الاتحادات والاتفاقات والتكتلات .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

لقد تابعت حكومتي الجهود المبذولة في المجال الاقتصادي والمالي حيث تم استكمال الجانب الاكبر من التشريعات والتنظيمات الرئيسية ، ولا سيما تلك التي تستهدف تحرير الاقتصاد الوطني من القيود الادارية ووضع برنامج مدروس للخصخصة والانضمام لمنظمة التجارة الدولية والشراكة الاوروبية والعمل على انشاء منطقة التجارة العربية الحرة .

وتابعت الحكومة جهودها في مجالات التنمية الصناعية وزيادة الصادرات وتطوير المناطق الحرة والمشاريع الكبرى المشتركة وتحويل العقبة الى منطقة تجارة حرة جاذبة للاستثمار .

واستمرت حكومتي في تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي مما ساعد على تصاعد في معدلات النمو واحتياطي العملات الصعبة وكذلك المحافظة على الاستقرار النقدي . كما تابعت تطوير حزمة الامان الاجتماعي ويجاد فرص عمل للقوى العاملة الاردنية محليا وفي الدول الشقيقة والصديقة .

لقد كان للقطاع الخاص دوره الرئيس دائما في بناء بلدنا وخدمة اقتصادنا الوطني . وكان رأس المال الوطني واحدا من عناوين الفخار في أردننا العزيز . ولان دور هذا القطاع الهام أخذ بالتنامي والتعاظم باستمرار ، فان الحكومة ستستمر في كل الاجراءات التي تستهدف تعزيز ذلك الدور وذلك في اطار من التعاون التام والجهد المشترك مع ذلك القطاع . كذلك قطعت الحكومة اشواطاً مدروسة وحثيثة في اعادة هيكلة القطاع العام مثل النقل والاتصالات والطاقة بغية رفع كفاءته وتطوير انتاجيته .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

لقد اصبح دور المرأة اليوم اكثر اهمية وخطورة مما كان في اي من المراحل السابقة . فقد تفوقت المرأة الاردنية في مجال التربية والتعليم وبرزت نجاحاتها في المهن المختلفة ومساهماتها الباهرة في المنظمات المتعددة . وقويت مساندتها للجهود الرسمية في خدمة المجتمع وانايش الريف وتطويره . كما انها بدأت في المشاركة في الحياة السياسية بحيث باتت دعامة هامة من دعائم التطوير الديمقراطي . ومن هنا يتوجب علينا ، في سائر المواقع في اردننا العزيز ان ننظر باهتمام بالغ الى



بعض الظواهر الخطيرة التي لا تزال مصدر معاناة للمرأة ، والتي تجعلها ، بكل اسف ، عرضة لانتهاكات غير انسانية لحقوقها الاساسية . ولعل العنف الذي عالجتة المؤتمرات الدولية المختلفة ، سواء منه الظاهر والخفي هو اهم تلك الظواهر واطرها . فهو لا يليق بمجتمع التكافل الذي هو مجتمعنا العربي الاسلامي ، كما انه يتناقض بشكل فاضح مع دعوتنا المستمرة الى الحفاظ على الكرامة الانسانية وسائر حقوق الانسان .

اما قطاع الطفولة .. فبالرغم من كل الجهود المباركة التي بذلت لتحسين وتطوير احواله ، فما زالت هناك ممارسات سلبية ضارة ومخزية ينبغي علينا جميعا التصدي لها بفاعلية وعزم واصرار . فالطفل هو الآخر لا يزال ضحية اشكال متعددة من العنف سواء في العائلة او في المجتمع . فهو في الاولى ضحية بحجة التأديب والتربية ، وهو في الثانية ضحية بسبب التشرد والاستغلال . وان نظرة لبعض الحالات هنا وهناك تدلنا على تزايد اعداد ابنائنا اطفال الشوارع المتسولين او الذي يجري استغلالهم في عمليات بيع مختلفة كل ذلك ، يؤدي بالعديد من فلذات الاكباد هؤلاء الى مهاوي الانحراف والسقوط وينتهي بهم الى اعماق الفقر والتشرد . ومن هنا فان حكومتي ، وبالتعاون مع مجلسكم الكريم ، سوف تستشرف هذه المخاطر لمحاربتها والارتقاء بمجتمعنا الى ما نطمح اليه من مستويات .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

لقد عملت حكومتي على ان تعكس موازنة ١٩٩٨ توجهاتنا المستقبلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما ان الموازنة سوف تولي الاهتمام الكافي . بمشاريع الاسكان الوظيفي وصناديق التنمية ومشاريع السياحة المختلفة اضافة الى التوسع في برامج التأهيل والتدريب وزيادة الحوافز الاستثمارية في المحافظات . وان الحكومة وهي تضع الخطة الاقتصادية الاجتماعية الخمسية للاعوام ١٩٩٨ - وحتى ٢٠٠٢ بدعم مني وباشراف اخي وولي عهدي وقره عيني سمو الامير الحسن لتضع في اعتبارها ان الادارة الاستراتيجية الناجعة للموارد ستكون الاساس الذي تقوم عليه تلك الخطة والبرامج المنبثقة عنها . وسوف تعطي المحافظات في الخطة ابعادا تنموية واقتصادية متميزة كما ستكون الرعاية الصحية بما فيها التأمين الصحي العام عنصرا رئيسيا فيها .

حضرات الاعيان ،

حضرات النواب ،

لقد بات القرن الجديد ، الحادي والعشرون على الابواب . لئن كانت رحلتنا عبر العقود الماضية من القرن العشرين محفوفة بالكثير من الصعاب والتحديات ، فهي قد كانت ايضا حافلة بالعديد من الانجازات والانتصارات بحمد الله . ومثلما كان الانسان عدتنا الاولى والرئيسية في تلك الرحلة



الشاقة الطويلة ، فان ذلك الانسان سيظل ابا عدتنا لاجتياز المراحل المقبلة ووسيلتنا لبلوغ المزيد من الظفر والنجاح . ولعل اهم مداخلنا لبوابات القرن الجديد وحدتنا الوطنية الصلبة والتي تقوم على التعاون والتآخي في اطار دولة حديثة ناهضة اركانها المؤسسات المستقرة ومرجعيتها الدستور والقانون والميثاق الوطني ، ونهجها الديمقراطية والتعددية والحرية والمسؤولة وامن وكرامة الانسان . وهي وحدة تسعى لبناء مجتمع عصري متين ، محافظ على شخصيته الوطنية وهويته العربية ، مقبل على العمل ومتفاعل مع العالم بانفتاح .

ويأتي العلم والتكنولوجيا مدخلا آخر للقرن الجديد . فاقتصاد المستقبل كله هو اقتصاد المدخلات العلمية والتكنولوجية . والبحث العلمي والتكنولوجي هو القوة الدافعة لتحقيق اعلى درجات التفوق والانجاز . وعلينا ان نعمل على رفع مستويات المراكز البحثية لكي نقترب من مستويات الدول المتقدمة بعون الله .

ان التعليم والثقافة هما احد المداخل الرئيسية للقرن الجديد وغيره من القرون . وهما السبيل الامثل لحياة مثلى للفرد والشعب . ومن هنا تشتد الحاجة الى مراجعة البرامج الحالية في الثقافة والتعليم بغية الوصول بها الى المستوى اللائق بدولة عصرية . وان لنا من الثقة بأنفسنا وارتباطنا بجذورنا ، واصالة ثقافتنا ، وانسانية قيمنا الوطنية والقومية والدينية ما يحصننا امام هبوب الرياح . فالهوية تصغر وتتلاشى مع الانغلاق ، والشخصية تضمحل وتتشوه مع نضوب الفكر وجمود العقل والثقافة مع الجمود هي التي تصدأ وتضيع . وستظل صورة الاسلام المشرقة ، بقيمه ، واعتداله ووسطيته وحرصه على كرامة الانسان ، وانشائه لمفاهيم الشورى والحوار ، محل زهونا وفخارنا ، وسبيلنا لاقتناع الدنيا بأننا عربا ومسلمين ، بعيدون عن التعصب ، محبون للسلام والتقدم ، وشركاء حقيقيون في صنع الحضارة الانسانية .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان دعوتنا الحارة هي الى الارتقاء بمفهوم الدولة وتدعيم هذا المفهوم وترسيخه واعلاء صرحه المنيع . فمسارب الحكم وميادينه وساحاته المختلفة تنمو وتتكاثر ، وترقى وتزدهر لتنتهي كلها بعضا من كيان الدولة وبنيانها العتيد .

ويتعانق كل ذلك بشوق وفرح ويختلط بكبرياء مع عرق الشعب وكفاحه وبذله وعطائه ، ليكون للدولة من ذلك كله زهوها ومجدها ، وللانسان الاردني فوق هذه الارض ، وفوق كل ارض كرامته الذاتيه ، وكبريائه الوطني.

وسيظل من اهم الواجبات واقدسها ، حماية مفهوم الشعب من الترهل والتردي ، ونبذ كل ما يتعارض معه من انماط الممارسة ونماذج السلوك . ان الجغرافيا الوحيدة التي ينبغي ان تتحكم وتحك ،



وتقرر الاتجاه ، هي الجغرافيا الوطنية .. جغرافيا الوطن الواحد ، والشعب الواحد والدولة الواحدة .
فالاردن هو الوطن ، وأهله هم الشعب ، والحكم بكل سلطاته وعناصره وقواه ، هو الدولة .

حضرات الاعيان ،

حضرات النواب ،

ابارك لكم الثقة بكم ، وادعوكم الى تحمل مسؤولياتكم ، ممثلين لشعب بأسره وليس لمنطقة بعينها .
وطنيين شرفاء تحفظون العهد ، وتتبعون الحق . امركم شورى بينكم ، ملتزمين بالدستور ، تحترمون
القانون والميثاق ، حتى يدخل الاردن معكم وبكم القرن القادم الجديد .. قويا واثقا ، كما اراده الله ،
وكما نتمناه ان يكون . « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،



DESIGN CENTER



خُطَابُ الْعَرْشِ السِّيَامِيِّ
لصاحب الجلالة الهاشمية
المغفور له الملك الحسين بن طلال

في حفل افتتاح الدورة العادية الثانية
لمجلس الامة الاردني الثالث عشر

القاء بالنيابة عن جلالتة صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك
ولي العهد المعظم الأمير الحسن بن طلال

السبت ٩ شعبان ١٤١٩ هجرية
الموافق ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٨ ميلادية



DESIGN
CENTER





بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا سيدنا محمد النبي العربي الامين

وعلى آله واصحابه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين

حضرات الاعيان

حضرات النواب

بسم الله وعلى بركته جلت قدرته نفتتح الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الاردني الثالث عشر فتكون هذه الدورة بإذن الله حلقة جديدة من حلقات بناء اردن العز والفخار والانجاز بسواعد اردنية تعمل معا اسرة واحدة مترابطة على بناء مستقبل افضل وتوفير الحياة الكريمة لكافة ابناء هذا الوطن المرابط الصامد الغالي .

وان اعتزازنا بمجلسكم الكريم وتقديرنا لدورة الفاعل في بناء الاردن شريكا كاملا في تحمل المسؤولية يعود الى بدايات الدولة الاردنية الحديثة ومنذ قيام المجلس التشريعي الاول سنة الف وتسعمائة وتسع وعشرين وما تلا ذلك من انشاء مجلس الامة .

فقد حرص جلاله المغفور له الجد المؤسس عبد الله بن الحسين على ترسيخ مبدأ الشورى قولاً وممارسة ، وحافظ على هذا المبدأ جلاله المغفور له الملك طلال بن عبد الله الذي صدر في عهده الميمون دستورنا الذي نحتكم اليه باعتباره مرجعية لنا جميعا في هذه المملكة العزيزة .

وان جلاله الملك الحسين الباني الذي يحمل الراية يحافظ على النهج ويحرص على احترام الدستور والحياة النيابية وبناء الديمقراطية الحقبة في دولة القانون والمؤسسات رغم ظروف التحول ضد الديمقراطية التي شهدتها المنطقة فالهاشميون الذين التف من حولهم احرار العرب ادخلوا النظم البرلمانية الى بلدان الشرق العربي في دمشق وبغداد وتمسكوا بمبدأ الشورى والمشاركة البرلمانية ايماناً منهم بان النهوض بمسؤولية البناء والاعمار هي مسؤولية انسانية لا بد من ان نتحملها جميعاً فريقاً واحداً يضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل الاعتبارات فالمصلحة غاية الحكم والتعاون في اطار التنوع والتعددية ومشاركة المجتمع المدني في ظل دولة القانون هو خير طريق لخدمة اهدافنا ومصالحنا .

وتحرص الحكومة على تحقيق اعلى درجات التعاون والتنسيق والتكامل مع السلطة التشريعية ضمن احكام الدستور الاردني الذي يشكل المرجعية الشرعية والقانونية لكل ناظم من نظم حياتنا والذي نص على الفصل بين السلطات واحترام استقلالية كل منها .

وتحرص الحكومة ايضا على ايلاء السلطة القضائية اقصى درجات العناية والاستقلالية لمواصلة نهوض هذه السلطة النبيلة بواجباتها المقدسة لتكون ملاذاً حقيقياً لكل من ينشد حقاً او يحتاج الى دفع ظلامه .



حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان مجلس الاعيان هو مجلس جلاله الملك ويتم اختياره من ذوي الخبرة الذين تحملوا المسؤولية في ظروف صعبة ومجلس النواب باعضائه المحترمين يمثلون خيار الشعب لهم ومن هنا تطلعنا الدائم الى مساهمتهم المتميزة في خدمة قضايا الوطن والمواطن بكل اخلاص وانتماء وموضوعية ضمن السياسات التي تعمق الاجماع على ارضية القناعة والثقة المشتركة .

فمجلسكم الكريم حريص على تلمس حاجات الوطن وتشخيص القضايا والمشاكل التي تواجه بلدنا العزيز بعيدا عن الهوى وعن الغاية وقادر على المساهمة في وضع الحلول التي تساعدنا على الوصول الى ما نصبوا اليه من المزيد من الانجاز وتوفير الظروف التي تحفظ لمواطننا حقوقه وكرامته ووقاره .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان الاردن وريث النهضة العربية وحامل رسالتها سيظل مخلصا لمبادئه وقيمه الثابتة المتمثلة في احترام المواطن وحقوقه في الحياة الكريمة والعيش الكريم هذا المواطن الذي نعول على وعيه والذي نؤمن دوما بقدرته على الارتفاع الى مستوى المسؤوليات التي تفرض عليه فلولا تضحيات هذا المواطن واستعداده الدائم لبذل الغالي والرخيص في سبيل بناء بلده لما وصلنا الى ما نحن عليه اليوم وهو ذاته الاردن الذي لن ينفك يناضل ويعمل من اجل نهضة العرب والدفاع عن صورة السلام وقيمه في التسامح وقبول الغير واحترام خصوصيات الامم الاخرى .

ومن هنا ايضا جاء التركيز على الوسطية في منطلقنا سواء على المستوى الوطني او على مستوى الامة والعالم وجاء الاخذ بمبدأ التناصح والتشاور وفتح ابواب الحوار مع الجميع من اجل ان يشاركوا باقتدار في تحمل المسؤولية ولا نريد من الحوار ان يتحول الى سجال ولا الى جدل عقيم بل نريده وسيلة متقدمة للافادة من طموحات المواطنين وافكارهم الخلاقة ورؤاهم الكبيرة كما نريده وسيلة من وسائل تنمية ثقافة وطنية تركز على النوعية وتحقق رسالة النهضة العربية والتي ارسى من خلالها قواعد الدولة العربية الحديثة ابو الملوك المغفور له الحسين بن علي الذي يرقد في ثرى القدس الشريف بجوار الاقصى الذي ترنو اليه افئدة العرب والمسلمين في كل بقاع الارض .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

اننا ونحن مقبلون على دخول الالفية الثالثة نشهد تغيرات متسارعة في العالم ولا بد في ضوء هذه التغيرات من تعزيز قواعد المؤسسة في بلادنا ومن هنا تجئ العناية بمؤسسات المجتمع المدني



وهيئاته ويأتي الحرص على احترام دور النقابات في اطارها المهني والعمل على انجاح التجربة الحزبية في الاردن والاخذ بمبدأ التعددية ضمن ثوابت الدستور والانتقال بالبلاد والمواطنين الى مرحلة متقدمة من الولاء للبلد والامة والاخلاص للعقيدة وقد قطعنا بحمد الله شوطا كبيرا باتجاه تحقيق هذه الاهداف النبيلة بكل ثقة وبقلوب مطمئنة وباحترام للاخرين ليصبح الاردن بلد الانجاز ومركز جذب لاصحاب الافكار والاراء والاقلام وليبقى بفضل الله واحة يطمئن اليها كل من يعيش فيها ويتفياً ظلالتها السمحة .

ان الاردن بلد رسالة ورسالته ممتدة على ارضه منذ ان حافظ جعفر الطيار على الراية عالية الى يومنا هذا والى قيام الساعة ياذن الله .

اننا نمر في مرحلة زمنية يتعرض فيها الاسلام والمسلمين لحملة ظالمة كما تتعرض الهوية العربية المسيحية الى حملة ظالمة مشابهة ويجب مواجهة ذلك بالاعداد السليم والكفاء للاجيال الصاعدة من ابائنا وعلينا ان لانستسلم للعاصفة الهوجاء التي هبت علينا بل علينا تصويب الامور في منابها معتمدين على التفاعل الايجابي مع الامم والحضارات ندافع عن ديننا وقيمنا ونبرز الصورة الحققة لحضارتنا وثقافتنا التي ساهمت وستظل تساهم في حضارة الانسان وثقافته .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان الشعب الفلسطيني الشقيق صاحب حق يدافع عنه ويطالب به من بناء دولته المستقلة على تراب وطنه وقد عملنا على مناصرة الشعب الفلسطيني الشقيق من منطلقين رئيسيين: الأول هو الايمان الراسخ بحقوقه في الارض والموارد والدولة والثاني هو ان حصول الشعب الفلسطيني على تلك الحقوق غير القابلة للتصرف كاملة هو ركن اساسي لأمننا ولأمن المنطقة بأسرها فإن اي انتقاص من تلك الحقوق هو انتقاص من امن هذا البلد وتهديد لدعائم استقراره فالمصير مشترك والحكومة تتطلع الى عهد من التعاون والتكامل بين الشعبين الشقيقين وفي هذا السياق سنستمر في الوقوف بكل قدراتنا الى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق وقيادته ونقدم لهم الدعم في كافة الاوساط . وستواصل الحكومة دعم مسيرة السلام حتى يتحقق السلام العادل والدائم والشامل الذي تشارك فيه جميع الاطراف ويعطي كل ذي حق حقه .

وفي هذا المجال نستذكر اليوم صيحة قائد الوطن قبل نيف وشهر حين قال لاحق لنا في ان نملي من خلال العمل غير المسؤول او التعصب الاعمى مستقبل ابائنا وابناء ابائنا فكفى ما كان من خراب وموت وضياع .



حضرات الاعيان

حضرات النواب

سيظل التوجه القومي رائد كل موقف لنا او قرار فالشأن القومي كان محل اهتمام الهاشميين على امتداد التاريخ وستستمر الحكومة في العمل على بناء علاقات التعاون والتكامل مع كافة الدول العربية الشقيقة ضمن اطر واضحة تحترم خصوصيات كل دولة من دولنا وتهدف الى تحقيق الافضل لامتنا . ولن نتوان او نتخلف عن بذل المساعي من اجل رفع الحصار عن اي قطر عربي محاصر وبخاصة عن شعوب اقطار العراق وليبيا والسودان كما اننا لن نوفر جهدا في العمل على رأب الصدع ما بين الاخوة والاشقاء .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان القوات المسلحة والاجهزة الامنية هي موضع تقدير واحترام قائدها الاعلى وهي موضع المحبة والاحترام من جانب جميع المواطنين وموضع الاعجاب من لدن من عرف المستوى الرفيع والمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقها وانها بفضل من الله اصبحت تحظى بثقة دولية ومن هنا نرى ابنائنا من الجيش العربي الباسل يقفون وقفة شرف في مناطق الاضطرابات في العالم ومن على هذا المنبر تحت القبة اوجه اليهم التحية ايضا لذكرى شهداء هذا الجيش العربي الذين رووا بنجيهم الطاهر ارض العروبة وهم يدافعون عنها . وسنبقى حريصين كل الحرص على دعم قواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية وتحديثها بكل الوسائل المتاحة فهي سياج الوطن ودرعه المتين وهي الأمانة على امن المواطن والوطن .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان الاردن في بنائه السكاني من مختلف المنابت والاصول التي بمجموعها تشكل هذه الدوحة الطيبة من المواطنين يمثل نموذجا للعالم العربي واننا سنحافظ بكل طاقاتنا على تماسك الجبهة الداخلية ولن نسمح لاي كان ان يمس اي غصن في شجرتنا المباركة كما اننا نتصدى بكل ثقة وحزم لكل من يحاول ان يتسلل ليحدث اي شرخ في جبهتنا الداخلية فالاردن لكل ابناؤه ولكل مواطنيه فهو بلد الانجاز وبلد التميز وحجر الزاوية في اي عمل عربي وفاعل في كل ما يجمع العرب صادق مع امته صدقه مع نفسه ولطالما نذر الهاشميون انفسهم لاقالة الامة من عثرتها وللاخذ بيدها نحو مشارف المستقبل .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ستستمر الحكومة في اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بتحسين اداء الاقتصاد الوطني ضمن توجه يوفّر للقطاع الخاص الذي يمتلك ويدير نحو ثلثي قيمة الاقتصاد الاردني السبل التي تمكنه من النهوض بمسؤولياته .



كما تستمر الحكومة في تحديث الادارة الحكومية والاطر المؤسسية والتنظيمية الداعمة لسياسة التخاصية القائمة على تحرير الاسواق وحماية المنافسة ودعم الانتاجية والجودة واجتذاب الاستثمارات الاجنبية والعربية المباشرة وستعمل على تشجيع القطاع الخاص ودعم مبادراته الاستثمارية الهادفة للنفاذ الى اسواق الصادرات غير التقليدية والى تطوير الانتاج في الخدمات السياحية والمهن الاخرى كالطبابة والاستشفاء حيث عرف الاردن بتميزه في هذه المجالات ولا يقوم ذلك الا بالانضباط المالي وترشيد الانفاق الحكومي ضمن الاولويات الوطنية مع حفز التطور والنمو في اطار من الاستقرار في الاسعار والمتانة في الاحتياطات وقيمة الدينار . وستستمر الحكومة في العمل على تطوير علاقات التعاون مع الدول الصديقة والشقيقة وبالقدر الذي نتوقع فيه من الشعوب والحكومات الصديقة مساعدتنا ودعمنا في المجالات المتعددة للاستثمار الذي يشكل رافدا رئيسا لمسيرة التنمية الاقتصادية فإن الحكومة ستعمل على تهيئة الظروف الكفيلة بتوطيد التعاون الدولي وتشجيع الاستثمار ضمن معايير الشفافية والمنافسة المطلوبة في عالم تحكمه التنافسية لا مفر من العمل على تطوير قدرتنا على المنافسة واستقطاب الاستثمارات الاجنبية لان الاجندة الدولية مثقلة بالقضايا والاهتمامات ولن يبقى الشرق الاوسط في الصدارة من اولوياتها .

حضرات الاعيان

حضرات النواب

ان تقدم اي بلد مرهون بقدرته على التعامل مع المعارف وتزويد الطلاب بالمهارات وتدريبهم على التفكير السليم بعيدا عن التعصب ومن هنا جاءت عنايتنا بالعملية التعليمية ومراجعة جميع جوانبها ومثل ذلك ينطبق ايضا على التعليم العالي وذلك من باب توفير نوعية متميزة من التعليم والبحث وخدمة المجتمع المطلوبة من جامعاتنا وان اهتمامنا مركز ايضا على العناية بالاطفال والشباب وبالذور المتميز للمرأة في الاردن آخذين بعين الاعتبار التزامنا بتوفير العدالة الاجتماعية لكل ابناء الوطن في جميع مواقعهم والسعي الدائم لتنفيذ برامج متقدمة في رعاية المحتاجين وتعكف الحكومة على اعادة هيكلة سوق العمل وتنفيذ حزمة الامان الاجتماعي وحشد كل الموارد والطاقت لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة ويتسع حرص الحكومة ليشمل المجالس البلدية والقروية لتمكينها من توفير الخدمات الاساسية للمواطنين وان عنايتنا بالثقافة والفنون مشهود لها لما تتسم من عمق وانتماء وانفتاح على افكار القيادات الفكرية في العالم العربي والعالم اجمع ومن هنا فإننا نولي تاريخ الاردن قديما وحديثا وتاريخ الامة كل عناية ورعاية اما فيما يتعلق بالإعلام فإننا نسعى جاهدين لان يكون اعلامنا اعلام دولة واعلام وطن موضوعيا ومهنيا يعتمد المعلومة الصادقة ويلتزم بمجموعة القيم التي نؤمن بها جميعا في اجواء من الحرية التي لا تحلل من المسؤولية .



حضرات الاعيان

حضرات النواب

يوصل الاردن مسيرته الديمقراطية بثقة وثبات بمشاركة ابناؤه الخيرين وسيظل يمضي بعون الله تعالى وتظافر جهود شعبه الطيب مواصلا رحلة البناء التي لم تتوقف في يوم من الايام رغم ما حمله الينا الزمن من مصاعب لكن عزيمة الاردنيين كما اثبتت الايام واخبرنا الزمان تأبى حالة الانكسار فكان صمودها وكان بهاؤها عصيا على دجى الظلمة والتشويه بارادة كانت محل الاحترام والتقدير ونحن اليوم مدعوون اكثر من اي يوم مضى لاستنهاض المزيد من اسباب الاندفاع والقوة الكامنة في شعبنا الابي للتصدي لاسباب اليأس والاحباط فلن يستلم القادمون منا الرايات العزيمية والشموخ . وفقنا الله واياكم الى ما فيه خير هذا الوطن وشعبه الطيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،



خُطْبُ الْعَرْشِ السَّابِعِي

لِلْبُخَيْرِ الرَّجُلِ الْجَلِيلِ الْمَلِكِ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَّالِ
طَيْبِ الدُّنْيَا

الجزء الثاني
الكشافات

١٣٨٨ - ١٤١٩ هجرية

١٩٦٨ - ١٩٩٨ ميلادية



DESIGN CENTER



فهرس الكشافات

١. الأسرة الهاشمية .

٢. الأعلام .

٣. أماكن، أقاليم، عواصم .

١٣٨٨ - ١٤١٩ هجرية

١٩٦٨ - ١٩٩٨ ميلادية



DESIGN
CENTER





الأسرة الهاشمية

٣	:	جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين
٥	:	سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني (ولي العهد)
١، ٧، ٩، ١٠، ١١	:	جلالة الملك الحسين بن طلال
١٣١، ٢١٠، ٢٤٧، ٢٥١	:	سمو الأمير الحسن بن طلال
٢٥٣	:	جلالة الملك طلال بن عبدالله
١٨٩، ٢٣٣، ٢٥٣	:	جلالة الملك المؤسس عبدالله بن الحسين
٣٤، ٢٥٤	:	الشريف الحسين بن علي (رائد النهضة)



الاعلام

٢٠٩	أ	ابو عبيدة عامر الجراح
٣٦	:	الحبيب بورقيبة
١٥٥	:	الياس الهراوي
٦٣، ٤٣	:	انور السادات
٣٦	ب	الباهي الادغم
٢	:	بكر خازر المجالي
٣٦	ج	جمال عبد الناصر
٢	:	جنان زكي ابوزياد
١٢٤، ٦٣	ح	حافظ الاسد
١٥٥، ٤٣	:	الحسن الثاني (ملك المغرب)
١٥٥	ر	رينيه معوض
١٥٥	ش	الشاذلي بن جديد
١٢٤	ص	صدام حسين
١٣	ف	فايز الطراونة
١٥٥، ١٢٤	:	فهد بن عبدالعزيز (ملك المملكة العربية السعودية)
٤٣	:	فيصل (ملك المملكة العربية السعودية)



١٣	م	مالك الدباس
١٢٤،٨٥	:	محمد حسني مبارك
٤٣	:	محمد رضا بهلوي
٦٤	:	معمر القذافي
٢	:	منتهى قبلان العبدالات
٤١	و	وصفي التل
١٥٤	ي	ياسر عرفات
١٣	:	يوسف حسن العيسوي



الأماكن، أقاليم، عواصر

أ	
١٣٣	: ابونصير
١٣٢، ١٣١، ١٠٢، ٤٨	: اربد
١١٣، ٤٧	: الازرق
٢٥، ٢٠، ١٩	: اسرائيل
١٦٣، ١٤٧، ٢٧، ٢٦	: الاقصى المبارك
٢٠٤	: اريتريا
٤٧	: ام الحيران
١٢٢، ١٢١	: امريكا (الولايات المتحدة)
١٨٢	: انغولا
١٥٥، ١٥٤، ٩٧، ٨٤	: ايران
ب	
٢٠٠	: باريس
٢٥٣، ٢٠٤، ١٢٢	: بغداد
٨٤، ٤٧	: البحر الاحمر
٢١٥، ٢٠١، ٨٤، ٤٧	: البحر الميت
١٢٣	: البحرين
١٠١	: البقعة
١٠١، ٩٠، ٣٣	: البلقاء
ت	
١٢٣، ٦٤	: تونس
ج	
٩٦	: جدة
١٠٢	: جرش
١٥٤، ٦٤	: الجزائر
٣٣	: الجليل



٢٠٤	ج	جنوب افريقيا
٨٧، ٤٢، ٣٧، ٣٣	:	الجولان
٤٨	ح	حطية
١٠١	:	حمزة (حقل نفط)
١٣٥	:	حوض الحماد
١٥٥	خ	الخليج العربي
٤٢، ٣٣	:	الخليل
٢٥٣	د	دمشق
٢٠٢	:	دير ابي سعيد
٤٧	ذ	ذيبان
١٨٧	ر	راجل (سد)
١٩٤	:	الرباط
٤٨	:	الرمثا
٩٦	:	الرياض
٢١٥، ٢٠١، ١٦٧، ١٤٩	:	الريشة
١٢٢	:	روسيا (الاتحاد السوفييتي)
١٣٢	:	الرويشد



الزرقاء	ز	١٨٥ ، ١١٤ ، ١٠٢ ، ٥٩ يتكرر كثيراً
السرхан	س	٢١٥ ، ٤٧
السعودية	:	١٧٥ ، ١٤٠ ، ١٣٤ ، ٩٦ يتكرر كثيراً
السلط	:	٢١٤ ، ٥٩ ، ٤٨
السودان	:	٩٧ ، ٣٧
سواقة	:	١٨٧
سوريا	:	١٣٤ ، ١٢٤ ، ٩٦ ، ٦٤ يتكرر كثيراً
سيناء	:	٤٢ ، ٣٣
الشرق الاوسط	ش	١١٩ ، ٦٤ ، ٥٥ ، ١٧
الشوبك	:	٤٧
الصخرة المشرفة	ص	١٩٥ ، ١٤٧
الصومال	:	٢٠٤ ، ١٨٢
صويلح	:	٤٧
ضانا	ض	٢١٣ ، ١٨٨
الضفة الشرقية	:	٥٥ ، ٣٠
الضفة الغربية	:	٥٥ ، ٤٦ ، ٤٢ ، ١٩ يتكرر كثيراً
الطائف	ط	١٥٥
الطفيلة	:	١٣٢ ، ١١٢ ، ١١١



١٠١	ع	العبدلي
١٣٢، ١١٢، ١٠١، ٣٣	:	عجلون
١٢٣، ٩٧، ٨٤، ٧٧	:	العراق
٦٤، ٥٩، ٤٨، ٤٧	:	العقبة
٥٩، ٤٧، ٣٦، ٢٦	:	عمان
١٢٣	:	عُمان
٢١٤	:	عين الباشا
<hr/>		
	غ	
١٣٩، ٨٧، ٤٢، ٢٣	:	غزة
١٣٢	:	غور الصافي
<hr/>		
	ف	
٩٦	:	فاس
١٣٢	:	الفحيص
١٢٢	:	فرنسا
٤٩، ٤٢، ٣٥، ٢٨	:	فلسطين
<hr/>		
	ق	
٦٣، ٣٦	:	القاهرة
٦٥، ٥٦، ٤٣، ٤٢	:	القدس
٤٧	:	القبيرة
١٣٤، ١١٤	:	قناة الملك عبدالله (قناة الغور الشرقية)
<hr/>		
	ك	
٢١٣، ٢٠٤، ١٨٧، ٤٤	:	الكرامة (سد)
١٨٣، ١٣٢، ١١٢، ٤٨	:	الكرك
١٨٧	:	الكفرين
١٥٢، ١٤٠، ١٣٥، ١٢٣، ٦٤	:	الكويت
١٨٢	:	كمبوديا



٢٣٣ ، ١٥٥ ، ٩٧ ، ٨٤ ، ٧٧	ل	لبنان
٢٠٠	:	لندن
٣٧	:	ليبيا
	:	
١٠٢ ، ٥٩	م	مادبا
٤٧	:	ماركا
٤٧	:	المدورة
١٤٧	:	المسجد الابراهيمي
١٠٢ ، ٦٤ ، ٣٧ ، ١٧	:	مصر (الجمهورية العربية المتحدة)
١١١ ، ٤٨ ، ٤٧	:	معان
٣٣	:	مؤاب
١٨٧	:	مونتريال
١٢٣ ، ٢٦	:	المغرب
٤٢ ، ٣٣	ن	نابلس
٣٣	:	النقب
١٣٥	:	نهر الزرقاء
١٣٤	:	نهر اليرموك
١٠٢	:	نوبيع
١٠١	و	وادي الاردن
١٨٧	:	وادي الحسا
١٨٧	:	وادي الجردان
٤٧	:	وادي السير
٢٠٣ ، ١١٤	:	وادي عربية



٤٧	و	وادي موسى
٢١٥	:	واشنطن
١٦٦	ي	اليابان
٢٠٢	:	ياجوز
١٨٢	:	يوغسلافيا

DESIGN
CENTER



تفہیم
مجموعہ اللہ